

الزلزال

فايز الشيخ السليك

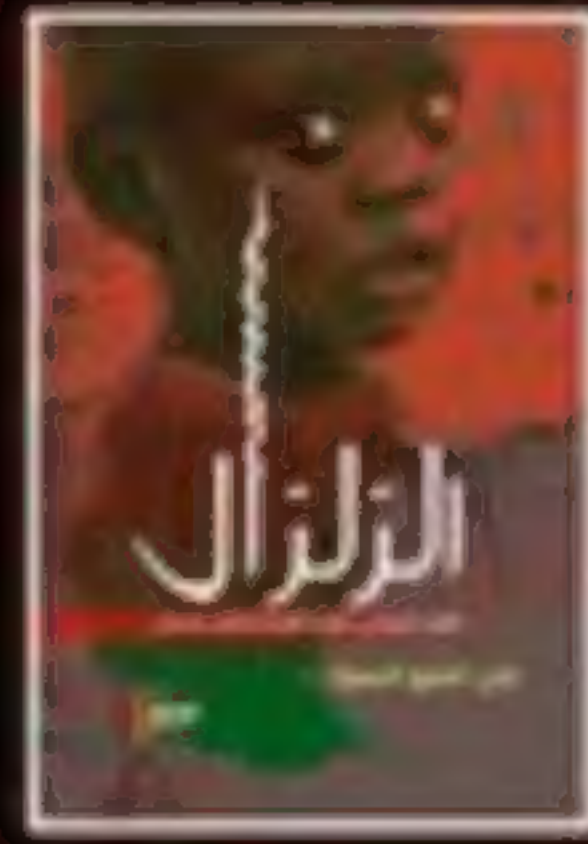
الزلزال

العقل السوداني .. ذاكرة مثقوبة وتفكير مضطرب

فايز الشيخ السليك

أوراق

أوراق



الزلزال

فايز الشيخ السليك

إن الأزمة في جوهرها هي أزمة تفكير، وأزمة مناهج، وضبابية رؤى، وغياب إرادة، وانعدام مشروع وطني، وتعثّر عملية ولادة "كاريزما" ليقود السودانيين نحو أفاق مستقبل مشرق، وبلا شك، فإن السودان افتقد "الزعيم الكاريزما" بعد الإمام محمد أحمد المهدي، الذي وحد السودانيين، بمختلف أعراقهم، وطموحاتهم، وقاد أول ثورة تحرر في تاريخنا الحديث، ثم جاء الزعيم الراحل الدكتور جون قرنق ديمبيور، لكنه رحل في أخطر المنعطفات الحادة التي يمر بها السودان، وفي وجهة نظري فإن ولادة شخص "كاريزما" في السودان يعد أمراً عصياً، أو أقرب إلى المستحيل، بسبب تنوعنا الثقافي واختلافاتنا العرقية والدينية، وحالة التشظي الكبيرة التي نمر بها، وتيه هويتنا، وفقداننا لمشروع الدولة الوطنية الموحدة.

وفي يقيني، أن الأزمة السودانية في جوهرها هي أزمة تفكير، أو ذهنية، أو عقل، والعقل هو منتج الأفكار، أو هو أداة التفكير، فالعقل "منتج" بضم الميم، وكسر التاء، أي على "اسم فاعل بوزن مَفْعِل" أما الأفكار، فهي "مُنْتَجَة"، بضم الميم وفتح التاء، أي أنها مفعولة، وللعقل تعريفه في اللغة، كما ورد في لسان العرب لابن منظور "الجامع لأمره، مأخوذ من عقلت البعير إذا جمعت قوائمه، وقيل "العاقل" الذي يحبس نفسه ويردها عن هواها، أخذ من قولهم قد اعتقل لسانه إذا حبس ومنع من الكلام والمعقول ما تعقله بقلبك، والعقل التثبت في الأمور والعقل: القلب، والقلب العقل، وسُمي العقل عقلاً، لأنه يعقل صاحبه عن التورط في المهالك، وبهذا يتميز الإنسان عن سائر الحيوان، ويقال: لفلان قلب عقول، ولسان مسؤول، وقلب عقول: فهم، وعقل الشيء يعقله عقلاً أي فهمه.



الزلال

العقل السوداني.. ذاكرة مثقوبة وتفكير مضطرب

فايز الشيخ السليك

الزلزال العقل السوداني . . ذاكرة مثقوبة وتفكير مضطرب

المؤلف : فايز الشيخ السليك

تصميم الغلاف : عبدالعزيز السماحي

التصميم الداخلي : هانى عبدالرحمن

الناشر : أوراق للنشر والتوزيع

6 شارع زهرة رمزى - الملك فيصل - الجيزة

البريد الإلكتروني : awraaq@live.com

التليفون : 00201112750799 - 00201221110435

الطبعة الأولى : يناير 2013

رقم الإيداع : 2012 / 23619

الترقيم الدولى : 7-41-5163-977-978

توزيع الإمارات : مؤسسة الأجواد لتجارة الورق والنشر والتوزيع

تليفون : 00971501550160

الايمل : tarkmaarek2000@Gmail.com

توزيع السودان : أمانى أبو الريش

تليفون : 00240911123249 - 00249923831541

الايمل : aaboalrish2009@hotmail.com

الإهداء

إلى أمي «المهدية» التي لم تحصل إلى اليوم على أوراق تثبت انتمائها للدولة،
ولم تطأ أقدامها الطاهرة مكتباً حكومياً ولا تعرف معنى الوطن سوى عبر ما
يبثه المذياع، لكنها تحب عشيرتها وتقدر زوجها، والدنا، وتحبنا نحن وإخوتها
وجيرانها في القرية الوديدة، وإلى أبي الشيخ المزارع الذي لم يعرف من الإنقاذ
وحكومتها سوى «الضرائب والأتاوات التي ترهق كاهله»..

لكنه لا يزال يتسم في إباء..

.. إلى جيل التغيير

أهدي هذا الكتاب

فايز..

القاهرة ديسمبر ٢٠١٢

تقديم

مع أنّ بعضاً من أصدقائي وصديقاتي من الذين تحدثت معهم حول موضوع هذا الكتاب كانوا قد أبدوا حماساً لفكرة «نقد العقل السوداني» وسبر أغوار الأزمة الراهنة، تجلياتها، وجذورها، إلا أنّ بعضاً منهم أبدى «تخوفاً» عليّ، من تأليف ونشر هذا الكتاب، وفي هذا التوقيت، فالبعض قالها «صراحةً» هناك مقربون منك سوف يغضبون، وربما تخسر علاقتك بهم لأنّ هذا الكتاب، وحسب التصوّر المُعد، سوف يلمس كثيراً من جراحاتنا، انكساراتنا، هزائمتنا وفجعتنا الكبيرة، وأن بعض من تربطنا بهم مسارات السنين، ومشاريع الوطن سيكونون تحت المجهر، هم مادة للدراسة والتحليل والنقد!، وما أصعب أن تضع من تحبهم، أو من تربطك بهم علاقات وتشابكات تحت «المجهر»!، وفي ذات الوقت فإنني «شخصياً» جزء من بعض هذه التجارب، ولي مساهماتي بها «سلباً وإيجاباً»، ومعروف أنّ في دراسة الظواهر الاجتماعية تواجه الباحث معضلة كبيرة وهي كيفية السيطرة على الإنفعالات النفسية الذاتية، وكيفية إبعادها، والإلتزام بالموضوعية؟. وكيف يكون الأمر حينما تكون الذات هي موضوعاً للنقد؟ وما أصعب «النقد الذاتي»!

أو جلد الذات!، والذات المعنية هنا، هى العالم الذى أنتمى إليه، وكذلك هى الخاص ممثلة فى النفس، فالذات هنا هى كل شئ بالنسبة لي؛ فهى ثقافتنا، ومحيطنا، وجغرافيتنا، وتاريخنا وحاضرنا، وسياساتنا كلها، والمؤسسات التى لها نتمى» وهى عقلنا الجمعي. أما التّخوف الثانى، ينبع سببه ندرة المراجع التى قد تفيد فى دعم رؤيتي، فى التعامل مع «مشكلتنا»، لاسيما وأننى قصدت أن استخدم منهجاً هو مزيج من التحليل النفسى، والاجتماعي، والثقافي، والسياسي، والوصفي والتاريخي، وطرق البحث المتمثلة فى الإستقراء، والاستنباط، والاستقصاء، والمقابلة والملاحظة، والقياس الكمي. أما التّخوف الثالث فهو مرتبط بكيفية تقديم المادة المكتوبة؟. وهل ستقدم المادة بطريقة أساليب الكتابة الصحفية؟. أم هى أساليب البحث والتقصى العلمى الدقيق، والأكاديمى المنضبط؟، أيهما أفضل «تحقيق صحفى مطول»؟ وهنا يمكننا تضمين المصادر داخل النصوص، مثلما نفعل نحن الصحفيين فى كتاباتنا؟ أم هى الالتزام بأساسيات وفرعيات البحث العلمى، بما فى ذلك تضمين المصادر والمراجع بالإشارة إليها فى الهوامش؟. ثم حسمت أمري، وتوكلتُ على قلبي، أهش به وساوسي، وقررت أن «انتصر لنفسي ولو أخسر أصدقاء مقربين استفدت منهم الكثير، فى عملى الصحفى ونشاطى السياسى «على قلة مساحاته»، لأن الكلمة أمانة، والكتابة مسؤولية، لاسيما تلك الكتب التى ستبقى ونذهب نحن، وربما، ولعلّ، أن تكون هذه الاجتهادات عبارة عن «أجراس انذار» لنا، لكى نعيد النظر فى طرائق تفكيرنا، وللقادة السياسيين بأن تجعلهم يضعون تجربتهم ومسيرتهم موضع «النقد» وهو «أفضل وسيلة للبناء عرفها الإنسان» على حد تعبير الفيلسوف الألمانى إيمانويل كانط، لأن هناك أخطاء صاحبت هذه المسيرة أهدرت فرصا ونسفت كثيرا من

الأهداف والآمال، وسوف تنسف الأكثر لو استمرت ذات الممارسات، وبذات العقلية. خلاصة بحثي المتواضع هذا هي أن مناهج التفكير في السودان معتلة، وهذا الإعتلال تعكسه لنا «الحالة السودانية» ممثلة في مظاهر «الأزمة المستفحلة» المستعصية على الحل! ولقد خرجتُ بنتيجة فحواها، ثمة علةٌ ما؛ لعلها في طرائق التفكير في السودان، وهي علةٌ تعكسها لنا أعراض بائنة، يعدها البعض هي المرض، لكنها هي أعراض هذا المرض، أو بلغة السياسة «الأزمة المستفحلة»، أو الحالة المستعصية، هي حالةٌ يمكن أن نسميها «الحالة السودانية»، وغير شك فإنَّ أعراض هذه الحالة، بائنة، لا يمكن أن تخفى على أحد، وتتمثل في انفصال / استقلال الجنوب، حروبٌ مستمرة بعمر الدولة المستقلة، دائرة شريرة تبدأ بحكم ديموقراطي «إجرائي» وتنتهى عند حكم عسكري شمولي، وكلما ذهبنا نحو الديموقراطية لمسنا بُعدنا عن جوهرها، نظاماً بعد نظام، وكلما أحكم الشموليون من قبضتهم تصاعدت درجات القمع نظاماً اثر نظام، فالتجربة الديموقراطية «الإجرائية» الأخيرة هي الحلقة الأضعف بين التجارب الأخرى من حيث ضعف النظام الحاكم، ودرجات الفوضى، وضعف القرارات، وكثرة المناكفات، والتشاكس بين الحلفاء، أما الشمولية، فالأخيرة هي الأكثر قمعاً، ودمويةً، وانحطاطاً، والأطول عمراً في ذات الوقت، و ثمة عرضٌ آخر من أعراض الحالة السودانية، هو عرض يكاد يكون ملازماً لكل تجمع سوداني، ولو من اثنين فقط!، فما من مؤسسة أنشأها سودانيون إلا وشهدت حالة تشظى وانقسامات أفقية ورأسية، وهي حالة شمل كل القوى السياسية والمنظمات الاجتماعية والكيانات الثقافية، في وقت نلاحظ فيه جنوحاً متصاعداً نحو القبيلة، ثم الجهوبة، مع أنهما في بعض الأحيان تكونان متلازمتين لبعضهما البعض في وضع السودان، وهو جنوحٌ رسخ في نهاية المطاف

«مفهوم العنصرية» التي يمارسها السودانيون فيما بينهم، وعلى غيرهم من الشعوب.

و؛ «اعتلال منهج التفكير» في السودان نلمس آثاره شاخصة في جميع المجالات: بلاد تتمتع بحوالى ٢٠٠ مليون فدان صالحة للزراعة، لكنها تجوع، وتتسول الآخرين، وتتستورد كل شئ، بما في ذلك الطعام؛ في بلد كان العالم قد رشحه كى يكون «سلةً لغذاء العالم!»، وقد تصل فيه فاتورة المواد الغذائية فى أحد الأعوام قرابة (٤، ٥) مليار دولار، وهى مبالغ تكاد تعادل أكثر من نصف العائد من الصادرات! . وبلادٌ تجرى من تحتها الأنهار، إلا أن الحمار يظل هو نجم موسم الصيف باستمرار فى العاصمة الخرطوم دليلاً على استخدامه فى نقل المياه إلى الأحياء بعد تعثر وصولها عبر الشبكة، فى وقت تكون فيه المياه ملوثة؛ نتيجة اختلاطها بجزء من مياه الصرف الصحى كما أثبتت بعض التحقيقات الصحفية!، هذا فى قلب العاصمة، فما بالك بالأرياف والأطراف النائية؟! .، و حتى بناء الجسور والطرق فى الخرطوم، وهو ما ظلت تفاخر به الأبواق الإعلامية لحكومة الإنقاذ كأحد إنجازاتها العبقريّة يقف شاهداً على العشوائية وغياب التخطيط، فهذه الطرق تنكشف عوراتها مع بداية فصل الخريف، أما الطرق السفريّة فما حصده من أرواح بسبب عيوبها الفنية كان يستوجب ان تكون هذه الطرق المعيبة سبة ولعنة وليس مفخرة! و الأمثلة على الخيبات والإخفاقات لا حصر لها، وهذا ما يجعلنى أطرح بإلحاح سؤالى المركزى، وهو «أين تكمن العلة؟». هل هى مشكلة تخطيط؟ أم مشكلة إدارة موارد؟. أم هى مشكلة إدارة بشر؟ أم هى مشكلة إدارة تنوع ثقافى ودينى؟. ولذلك افترضت عبر صفحات هذا الكتاب أن المشكلة هى فى «العقل الجمعي». والعقل الجمعي «هو مجموع الخصائص المشتركة التى تكونها تصورات موحدة

حول كل المسائل الحياتية والوجودية، وبالطبع فإن هذا التصور، ينطلق من منظومة مرجعية تُشكّل قاعدته، ونقطة انطلاقه، ومعروف أن لكل مجتمع خصائصه، وبصماته، وهي محصلة لمكونات ثقافية، وبيئية، وجينية، تجعله يُفكر، وفق إحدائيات هذه المرجعية، فوطنٌ يتقسم، وجراحات تتجدد، وشعبٌ يتفرج، وأزمةٌ مزمنةٌ تحاصر ما تبقى من وطن، ومع كل ذلك يلفنا السكون!، وكلمًا لاح وميض ضوء في آخر النفق، سرعان ما ينطفئ هذا البريق، ويختبئ هذا الوميض، وهو ما يجعلنا نتساءل عن سر ذلك، وعن سر اضطراب دورات الحكم في بلادنا، وتقلبات الأنظمة السياسية، وركود الأحوال الاجتماعية، وفشلنا في استغلال مواردنا الطبيعية الثرة التي يزخر بها السودان، من مياه، وأراضٍ خصبة، ونفط، ومعادن أخرى، إن كل ذلك يؤكد وجود مشكلة بنيوية، مرتبطة بطبيعة تكويننا النفسي والثقافي والذهني، وانعكاسات ذلك على تصوراتنا حول الكون، والناس والأشياء، وأنفسنا والآخرين، أو فلنقل هي مشكلة كامنة في عقلنا ذاته، أي عقلنا الجمعي. وبالتالي فإن مجموع أزماتنا في جوهرها هي محصلة أزمة تفكير، وأزمة مناهج، وضبابية رؤى، وغياب إرادة، وانعدام مشروع وطني، وتعثر عملية ولادة «كاريزما» ليقود السودانيون نحو آفاق مستقبل مشرق، وبلا شك، السودان اليوم يحتاج إلى «الزعيم الكاريزما» القادر على قيادته باقتدار كما فعل الإمام محمد أحمد المهدي في القرن التاسع عشر حيث وحد السودانيون، بمختلف أعراقهم، وطموحاتهم، وقاد أول ثورة تحرر في تاريخنا الحديث، ثم جاء الزعيم الراحل الدكتور جون قرنق دي مبيور الذي كان زعيما يمتلك القدرة على تحقيق اختراق نوعي في تاريخ السودان فافتقدناه وبفقدته خسر الشمال قبل الجنوب.

و أزمة التفكير(متلازمة التفكير المأزوم أو تفكير الأزمات)، هي

موضوع بحثنا هنا، وفرضيتنا الأساسية في مبحثنا هذا، والتي وضعناها على أساس أنها هي سبب ونتيجة للأزمة السودانية المستفحلة، وفي هذا الكتاب قصدت التركيز على العقل ومكوناته وقد بدأت من أكبر الأحداث في تاريخ السودان المعاصر (انفصال أو استقلال الجنوب)، وهو ما أطلقت عليه «الزلازل» لأنه على مستوى نظرى هو كذلك بكل معنى الكلمة، إلا أنَّ ردود الأفعال كانت أقل بكثير من الفعل، وهو ما رددته إلى انشطارات الهوية، وضعف الدولة ومؤسساتها، ثم عرجت نحو «الجنوب الجديد»، وهو دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان، وشرق السودان، أى مناطق الهامش التى كانت قد شهدت صراعات مسلحة قبل الزلازل، واستمرت الصراعات فى بعض تلك لأطراف المهمة، وهى مناطق تحمل ذات أزمات الجنوب القديم مع المركز بصراعاتها، وهمومها، وتناقضاتها، وهى تمثل لنا صراع المركز والهامش فى كل تجلياتها الثقافية والسياسية والإجتماعية، وما فيه من هيمنة وتهميش، وازدراء وكراهية، واضطهاد واحساس دونية، واقصاء وعنف، ودماء ودموع. وتطرقت إلى آليات نُخب المركز التى تستخدمها فى عملية قهر المهمشين، وما يقابلها من آليات الهامش لمقاومة قمع المركز. كما شملت الرؤية سياسات فصل الذاكرة واختطاف «الحركة الإسلامية» لمشروع الدولة كله، وما مارسته من استبداد وسياسات التمكين والدجل والمتاجرة باسم الدين، ثم الهجرة من الدين إلى العرق ومواسم الهجرة نحو القبيلة... فلماذا يهرب السودانيون نحو القبيلة؟ وكيف الخروج من هذا المأزق؟ وكيف يتم التغيير؟ وكيف يتم اسقاط النظام؟ وهل اسقاطه هو الهدف، أم ثمة هدف أبعد من ذلك؟ وما هى آليات التغيير؟ ولماذا فشلنا حتى الآن فى الاتفاق حول مشروع وطني؟ وما هو المخرج من كل ذلك؟ ومن وجهة نظرى فإن الفشل مربوط بنا جميعاً، جماهير

ومعارضة وقوى سياسية ونظام حاكم . كان للقوى السياسية نصيب من النقد، فهى ذات بنية هشّة، ومعظمها «غير ديمقراطية» وحتى البدائل المطروحة، والتي تشمل فصائل الهامش فى دارفور وشرق السودان ما انفكت تعاني من ذات الأمراض، ما بين غياب المؤسسية وضعف الطرح القومي، والرؤى الجزئية لأزمة شاملة، لا تقبل التجزئة. فسقطت معظم هذه الفصائل فى امتحان «المؤسسية والديمقراطية» أو فى امتحان القومية وشمولية الحل، فيما طرح المركز بدائل «جديدة» مصابة بداء «الصفوية والنخبوية» والتنظير. وقد قدمت رؤيتى ونقدى لتجارب مثل، الحركة المستقلة والمؤتمر السودانى، و«قوات التحالف السودانية»، و«حق» ولم استثن «الحركة الشعبية لتحرير السودان»، كبديل جاء من الهامش لكنه ضم مجموعات من المركز والتي هى الأخرى عجزت عن التأطير لمشروعها «السودان الجديد» وتطبيقه عبر آليات الديمقراطية فى داخلها، وتحصينها من «الاخترقات» و«الهرولة نحو السُّلطة» بأمراضها. المعروفة، و يبدو أن فيروسات خطيرة غزت هذا العقل الجمعي، واقتحمته، و سببت له دماراً فى بعض خلايا تفكيره، وأدى ذلك إلى اضطراب فى مناهج التفكير، وقصور فى التفكير الجدلي، وقادتنا إلى الفشل والتخبط والاعتباطية والعنصرية..

هذه هى رؤيتى بين يديكم، وهى مساهمة مني، لعلها تفيد فى تقديم حلول، أو على أقل تقدير فى تحريك البرك الساكنة؛ ولكن عليكم أن تتفهموا بأن ذلك هو وجهة نظرى الشخصية، وأن ما أقدمه، هو مدخل للحوار، ومحاولة لتأسيس منصة إنطلاق، وفى ذات الوقت فما أطرحة قد لا يعجب كثيرون، ولهم الحق لأننى أو من إيماناً كبيراً بنسبية الحقيقة، وأننى قد أكون مخطئاً، مع أننى أرى غير ذلك، وسوف أتمسك بموقفى هذا، حتى يقنعى آخرون بخطئه، أو ضرورة مراجعته، ولو

توصلت لذلك فلن أجد حرجاً في تغيير طريقة تفكيري ، لأننى أهفو
للحقيقة ، ليس سواها ، مع أنّ ذلك أمرٌ عصيّ ، ومقلقٌ .
ولكم كامل تقديري واحترامي .

أسيرا - القاهرة ٢٠١٢



الباب الأول

زلازل صامت

وصدمة غير محسوسة

أين تكمن علَّتْنا؟

وطنٌ ينقسم إلى نصفين، دُونَ أَنْ نحسَّ بصدمة الانفصال تلك !، أهى قوة الصدمة، أم هى حالة من اللامبالاة، وعدم الإحساس بخطورة الفقد؟ . وهل فقد جزء من الجسد أمرٌ طبيعي من السهولة مروره بدونما تأثيرات أو حتى أعراض؟ . وماذا لو خرج الظفر من اللحم؟ وهل أن حدثاً فى حجم انفصال/ استقلال الجنوب حدثٌ عادى، نلتقاه، مثل ما نتابع أخبار التلفاز، وهى تُحدثنا عن انقسام بلد فى كوكب آخر؟ . ولماذا لم تكن هناك ردود أفعال بحجم الفعل، و توازى المرحلة؟ . وربما يخفى مُنعطف الطريق بعضاً من مفاجآت، لا تبعد مسافات بعيدة عن حالة التشظى والانقسامات تلك؛ وفى وقت تفاعل فيه كثيرون مع هذا الحدث، وهو أكبر أحداث العالم خلال سنين طويلة؛ بطريقة أقرب إلى الانفعال عندما يسقط «صحن صيني» فوق مزايكو فيحدث صوته المعروف، لكن فى حدود المكان، وينتهى التأثير والتأثر فى حدود الزمان المعنية!، وربما كان هنالك من بكى فى سره، أو زرف الدمع سخياً مع إخوته، وربما كان هنالك من شعر بالصدمة لكن خلاً ما جعل رد الفعل أقل من الفعل بكثير، وبين هؤلاء وأولئك، هناك من قال «بركة الفاتو وعقبال الباقيين من» فى إشارة إلى دارفور، وهنا ضمير الغائب يعود إلى السودانيين الجنوبيين، وكذلك معني به سودانيون آخرون، فى دارفور، وهو تعبيرٌ يكشفُ عمق أزمئنا، وهى أزمة «الثائية» «نحن»، و «هم»، وهى

تبدو جليةً في الخطاب العام في السودان، وهي ثنائية تخفى ما يحمله العقل الجمعي من عنصرية، فالمركز «نحن»، والآخر «هم»، وهي تعنى أننا نختلف عنهم، وأنا نحن مركز الفعل، والآخر هم موالون، أو تابعون، أو أنهم لا ينتمون إلينا. أو في أحسن الأحوال «الإخوة الجنوبيون»، أو هم سكان «جنوبنا الحبيب».

إنَّ نهار اليوم التاسع من يوليو ٢٠١١، كان ميقاتاً فارقاً في تاريخ ما اصطلح عليه اسم «الدولة السودانية»، حيث أكد الحدث هشاشة هذا الكيان، وضعف الانتماء إليه، فكيف تنقسم أرض ولا يشعر من يجلس فوقها بزلزلتها؟. ولو افترضنا أن التنوع الثقافي هو مثل لوحة تكتمل جمالياتها بتعدد ألوانها، فكيف يرحل قومٌ بأشجارهم جنوباً، ولا نشعر بخروج لونٍ أساسي من مكونات تلك اللوحة؟. وهل يشعر متذوق الفن بجمالية اللوحة، إذا ما رُسمت بلونٍ واحد؟. إلا أن أهم ما كشفه الحدث هو، سقوط ورقة التوت عن عورة دولة كانت تُعرّف بأنها هي الأكبر في أفريقيا والعالم العربي، وأنها دولةٌ متعددة الأعراق والثقافات والديانات، وأنَّ لحظة قيام رئيس حكومة جنوب السودان الفريق أول سلفاكير ميارديت بإنزال علم السودان الكبير خلال احتفال الدولة الجديدة، ثم رفع علم الدولة الوليدة، غيرت معالم كثيرة / ديموغرافية، أو طبوغرافية، وبدلت خرائط، ومعادلات جغرافية أخرى، ومعاهدات دولية، واقتسام ثروات، ومحاصّات مشتركة، وكذلك مواد دراسية، وموارد مالية وغابية، وهي حقائق كان نظام «الإنقاذ» نفسه، قد أعلنها عشية ذلك اليوم، فقد حرصت الحكومة على تبشير السودانيين اليتامى بالتغيّرات الجديدة والخطيرة، وأشارت إلى «أن مساحة السودان ستتقلص بفقدانها لربع مساحتها، وبالتالي تغير وصف السودان بأنه أكبر دولة عربية وأفريقية إلى أنه «ثالث دولة عربية من حيث المساحة بعد المملكة العربية السعودية والجزائر، وبالتالي فهو ثاني دولة أفريقية، فيما فقد السودان كذلك نسبة ٨٠٪ من غطاءه النباتي، وتحول إلى دولة شبه

صحراوية، مثلما يتغير معانى الكثير من الأغنيات والقصائد الوطنية التى كانت تتغنى بوطن واحد ديمقراطي، مترامى الأطراف. وطن مفرداته عند بعض من شعرائنا الوطنيين «عشة وميري». أو «حلفا ونمولي». «وصديقنا منقو» عاش من فصله!. وقال مدير مصلحة المساحة السودانية عبدالله الصادق للصحافيين إنه «بانفصال الجنوب فقد السودان ٢٥ فى المئة من مساحته حيث كانت مساحته سابقا تبلغ ٢,٥ مليون كيلومتر مربع وبعد الانفصال اصبحت ١,٨٨١ مليون كيلومتر مربع. وشكلت مساحة البر ١,٧٥٢, ١٨٧ كلم مربع، ومساحة البحر ١٢٩, ٨١٣ كلم مربع.

ونتج عن ذلك الواقع الجديد أن السودان فقد ثلاثاً من الدول المجاورة وهى أوغندا وكينيا والكونغو الديمقراطية. وستصبح حدود السودان الجديد الجغرافية مشتركة مع سبع دول بدلا من تسع. والدول التى ستكون له معها حدود هى إريتريا، وأثيوبيا وإفريقيا الوسطى وتشاد وليبيا ومصر، وجمهورية السودان الجنوبي، كما أن حدوده مع أثيوبيا تقلصت من ١٦٠٥ كيلومترات إلى ٧٢٧ كيلومتراً، أما حدود السودان مع أفريقيا الوسطى فقد تراجعت من ١٠٨٠ كيلومتراً إلى ٤٤٨ كيلومتراً. وصار طول الحدود ٦,٧٨٠ كلم، جاءت مصر مشتركة بالحدود بطول ٢٧٣, ١ كلم، إرتريا ٦٣٦ كلم، اثيوبيا ٧٢٧ كلم، السودان الجنوبي ١٩٧٣ كلم كأطول حدود مشتركة، أفريقيا الوسطى ٤٤٨ كلم، تشاد ١,٣٤٠ كلم وليبيا ٣٨٣ كلم، بينما شكل طول الساحل البحر الأحمر ٨٧٥ كلم وهو فى العرف الدولى لا يعتبر حدود مباشرة. وحدد استقلال الجنوب حدود الشمال؛ بأنها تمتد من خط العرض ٨, ٤٥ ش، وحتى خط العرض ٢٣, ٨ ش، وبين خطى الطول ٢١, ٤٩ ق إلى خط الطول ٣٨, ٣٤ ق. وقدمت وزارة الإعلام السودانية، وكان وزيرها فى ذلك اليوم الدكتور كمال عبيد محتفياً بما كسبته يده، وبما فعل حزبه، وهو الذى كان قد أعلن أن الجنوبيين بعد الانفصال لن يأخذوا حتى «حقنة»، فى موقف يكشف

ضعف الضمير، وموت الحس الإنساني مع أن الشماليين أنفسهم يموتون بسبب إنعدام أسطوانات الأوكسجين في مستشفيات الإنقاذ الفقيرة، ويعانون من بؤس الخدمات الطبية، رغم أنف دعوات «توطين العلاج» - في وقت يتسابق فيه الأثرياء، وبما فيهم المسؤولون؛ إن مرضوا، والمقتدرون صوب «الأردن»، و«تركيا» للعلاج والفحوصات الطبية، والاطمئنان على أوضاعهم الصحية، أما من يستطيع بدعم الأسرة والمغتربين فهو سوف يهبط أرض مصر- ووصف المهندس عبدالله الخارطة الجديدة للسودان «بأنها جميلة وشكلها جذاب من الناحية الفنية» !. فما بقى لهذا المسؤول سوى أن يتغنى تغزلاً في خارطة الوطن الجديدة، بعد أن وضع «الأبعاد المستجدة على الأرض بعد انشطار السودان إلى دولتين.

أما الشُّكَّان فقد أصبح العدد (٦٢٥, ٤١٩, ٣٣) نسمة بدلاً عن (....., ٤٠)، تشكل نسبة ٦١,٧٪ منهم الفئة العمرية أقل من ثلاثين عاماً، وعلى المستوى الإداري تراجع عدد الولايات السودانية من ٢٥ ولاية إلى ١٥ ولاية، زادت بعدها الحكومة ولايتين هما ولاية شرق دارفور وعاصمتها الضعين وولاية وسط دارفور وعاصمتها زالنجي، فيما أصبح عدد المحليات (١٧٦) محلية. واحتفظ السودان بعلمه ذي الألوان الأربعة (الأحمر، الأبيض والأسود والأخضر مثلث) وذات النشيد الوطني للشاعر أحمد محمد صالح وألحان أحمد مرجان بينما شكل (صقر الجديان) الشعار القومي. وهناك جانب آخر، وهو في غاية الأهمية حيث كشف خبراء بيئيون أن السودان فقد نسبة ٨٠٪ من غطاءه النباتي بحيواناته المتوحشة والفريدة؛ كالنمور والأسود والغزلان، والماشية مثل الأبقار؛ بخروج هذه المساحة مع انفصال الدولة الجديدة، والتي ستمتد من مناخات شبه استوائية إلى استوائية غنية لتترك الشمال يترامى فوق ملايين الكيلومترات، معظمها يمتد ما بين السافانا الغنية بالنيل الأزرق، وجنوب كردفان، والسافانا الفقيرة وسطاً وحتى المناخ شبه الصحراوي شمالاً. وخسارة

أخرى، وهى التى زادت القنط فى نفوس قوم «الإنقاذ» وجعلتهم يتعاملون مع الدولة الجديدة بحقد، واستعلاء، مع أنهم هم الذين دفعوها نحو «الاستقلال/ الانفصال» دفعاً، وتمثلت الخسارة فى خروج نسبة ٧٥٪ من النفط، ويقدر الإنتاج اليومى للنفط السودانى بحوالى ٥٠٠ ألف برميل ينتج الجنوب منها ٣٥٠ ألف برميل يومياً، ومع ذلك كان الرئيس البشير؛ وفى كل مناسبة يعلن أن الشمال لن يتأثر بانفصال الجنوب؛ بل ذهب بعضهم أبعد من ذلك حين شبه الجنوب بأنه «ترلة» - أى مقطورة فى قاطرة مندفة، وربما تؤخر هذه المقطورة من سرعة اندفاع القاطرة الحقيقية، وهى الشمال.

ثيران العنصريين السودان

وسط هذه الحالة اليائسة، والمواقف الملتبسة تلك، والمشاعر الحائرة، كان صوت «منبر السلام العادل»، هو الصوت الأعلى، وهو أحد المنابر العنصرية ذات الصوت المرتفع، و يتزعمه الطيب مصطفى خال الرئيس البشير، وقد نشط المنبر، وعبر صحيفته «الانتباهة» فى نشر الكراهية بين السودانين، وزرع الفتنة بين الشمال والجنوب، وقد قام المنبر بنحر ثور أسود اللون؛ تعبيراً عن فرحته باستقلال الجنوب، ووزعت كوادر المنبر الحلويات بيوم الفرح الأكبر بعد أن ظنوا فى استقلال الجنوب «استقلالاً حقيقياً للسودان، وطى صفحات وحدة الدماء والدموع»، ولا غرو أن يذبح قادة المنبر الذبائح ابتهاجاً بتر أحد أجزاء وطن كبير، وهم من يظنون أن ذلك الجزء «سرطاناً يجب استئصاله» فقد نقلت «الجزيرة نيت فى تقرير لها من الخرطوم «لم يجد منبر السلام العادل - حزب الانفصاليين الشماليين- الذى يقوده الطيب مصطفى خال الرئيس عمر البشير بدا من إعلان احتفاله وسعادته باكمال مراحل فصل جنوب السودان عن شماله لمبررات قال إنها «منطقية». وفور إعلان رفع العلم الجنوبى وإنزال علم السودان فى مشهد بكى له عدد من المواطنين، عمت فرحة هستيرية المحتفلين بالانفصال، بل هلل بعضهم، وكبروا، وتعانقوا، فى مناسبة يرونها من «أسعد

المناسبات» فى تاريخ السودان الحديث . وعلى الرغم من خلو شوارع العاصمة السودانية من المارة، ومن أى مظهر للاحتفال بالمناسبة، فقد تجمع عشرات من أنصار منبر السلام العادل -الذى يعتقد البعض أنه جناح من أجنحة المؤتمر الوطنى- للاحتفال بالمناسبة بمقر الحزب فى مشهد لم يخل من التأييد حينا، ومن الاستنكار أحيانا . وفى تعليقه على حدث انفصال الجنوب، أكد رئيس الحزب الطيب مصطفى أن السودان «تخلص من جسم سرطانى ظل يؤخره لفترات طويلة»، مشيرا إلى أن الجنوب كان مصدرا أساسيا لأزمات السودان . «وقال مخاطبا العشرات من مؤيدى حزبه إن «السودان وبتخلصه من الجنوب سيصبح دولة رشيدة بعدما تقل عنه أعباء الجنوب»، مؤكدا أن الإقليم الجنوبى «كان مصدرا من مصادر التخلف والحروب والدمار»(١).

وقد لعبت صحيفة المنبر العنصرية «الانتباهة» و«منبر السلام العادل»، دوراً سلبياً فى علاقة الشمال بالجنوب، والمنبر هو منبرٌ عنصريٌّ، وتحومُ شكوكٌ قوية حول علاقته بحزب «المؤتمر الوطنى الحاكم»، فالمنبر تشكّل مع بشرىات اتفاقية السلام الشامل، بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان فى عام ٢٠٠٥، وكان زعيم المنبر إلى وقت قريب وزيراً اتحادياً بالحكومة نيابةً عن المؤتمر الوطنى، وسبق أن تقلّد منصب مدير وكالة الشّودان للأنباء «سونا»، ومديراً للتلفزيون، وقد ابتدع الرجل خلال توليه المنصب أساليب ما عرفها حتى السلفيون فى حركة طالبان الأفغانية، أو الشباب الصوماليون، فقد ابتدع ما أطلق عليه «الحجاب الإلكتروني»، وهو وضع شريط أسود اللون على الشاشة البلوية لتستر الجزء الواضح من أجزاء بعض الممثلات المصريات، وهى بدعة توضّح نهج تفكيره!، وغلوّه، وتطرفه، كما ضم المنبر عدداً من ضباط الجيش السودانى المتقاعدين، فى محاولة لامتنصاص صدمة اتفاقية السلام الشامل،

وهى اتفاقية رفضها عدد من القيادات الحكومية مثل قطبى المهدي - وقطبى نفسه كان يكتب فى صحيفة العنصرين «الانتباهة» ما يؤكد علاقته العضوية، أو الفكرية، مثلما عارض غازى صلاح الدين الاتفاقية بعد إبعاده عن الملف، بل أن مصادر مقربة من الرئيس البشير أكدت لى أن وزير الدفاع عبد الرحيم محمد حسين كان يعارض بشدة التوقيع على ترتيبات أمنية وعسكرية مع الجيش الشعبى، بل أن عبد الرحيم هذا، كان يحرص على إجراء اتصالات هاتفية يومياً بالمقرين منه ليشهرهم بتعثر التفاوض، كلما تأخر المفاوضون فى تجاوز إحدى العقبات التى تواجههم، واستحالة التوصل لاتفاق مع الجيش الشعبى، بل أن الرجل، كان من أسعد الناس بخبر مغادرة الوفد الحكومى فى سبتمبر ٢٠٠٣ منتج نيفاشا قبيل إعلان النائب الأول للبشير، على عثمان محمد طه، موافقته على الترتيبات الأمنية والعسكرية، وكان من ضمن المغادرين وزير الدفاع الفريق بكرى حسن صالح، ومدير المخابرات صلاح عبد الله «قوش»، وربما أن موقفاً معادياً من عبد الرحيم تجاه طه قد يكون سبباً فى شماتة الوزير فى النائب الأول، والرجل الثانى فى الحكومة، فقد كان طه وراء إبعاد عبد الرحيم من وزارة الداخلية بعد فضيحة انهيار مباني جامعة الرباط، و ما تردد من شبّهات حول علاقة الوزير بالعمارة، وبالمقاولين الذين شيدوا ذلك البناء الهش! . وبعد ضغوطات إعلامية، وتنظيمية اضطر البشير للانحناء للعاصفة لأن مركز القوى وقتها كان فى صالح طه، وحول البشير صديقه الحميم إلى «استراحة محارب»، وبالفعل ترقى بعدها وزيراً للدفاع! . فكأن شبّهات الفساد تزيد الناس درجات فى سلالم الترقى فى بلاد السودان!، وهذا الرجل (عبد الرحيم) هو قصة أخرى، فهو يثير الغثيان بحديثه عند ساعات الخطوب، لدرجة أن أطلق عليه البعض «اللمبي» وهو الشخصية الدرامية البلهاء التى كان يؤديها الممثل المصرى محمد سعد، فهذا الوزير عندما سأله هيئة الإذاعة البريطانية فى أغسطس ١٩٩٨ تعليقاً على ضرب صواريخ توماهوك الأمريكية مصنع الشفاء

ببحري، أكد أن الضربة تمت بطائرات قادمة من الشمال، في إشارة إلى مصر، مع أن الصواريخ كانت قد انطلقت من مياه البحر الأحمر، وليس هذا هو المثير وحده، إلا أن الوزير الهمام عندما سأله المذيع عن هل «رصدت الحكومة الطائرات؟» رد بكل بساطة، وبلا مسؤولية، أو حياء «شافوها المواطنين.. شافوها المواطنين»، وقصص عبد الرحيم كثيرة، لكن نذكر منها تعليقه، وهو وزير دفاع عن اختراق إسرائيل لأجواء السودان، وتوجيه ضربات في عمق الشرق، برر ذلك في حوار في برنامج «حتى تكتمل الصورة» بقناة النيل الأزرق، أن «الطائرات جات بالليل والدنيا ظلمة، والرادارات كانت معطلة لأن الكهرباء قاطعة، والمسؤولين كانوا يصلون في صلاة العشاء». ولا تعليق. سوى أن نوجه سؤالاً للقارئ.. ما نوع العقلية التي تحكم السودان، وتتحكم في مصيره؟؟ وهل لانفصال / استقلال الجنوب علاقة بتفكير هؤلاء؟.

إن علاقة «منبر السلام العادل» بالحزب الحاكم، لا تحتاج منا لكثير عناء كي نكشفها، لأن الأمر لم يكن سرّاً من الأسرار العظيمة، فصحيفة الحزب «الانتباهة» هي التي كانت تنادي بالانفصال نهائياً جهاً مع أن قانون الصحافة والمطبوعات يحظر على الصحف تناول قضايا «تمس الأمن الوطني، وتهدد وحدة البلاد، وسلامتها»، وأن بالقانون الجنائي لسنة ١٩٩١ مادة واضحة تصل عقوبتها بالإعدام، وهي «تقويض النظام الدستوري. ٥٠- من يرتكب أي فعل بقصد تقويض النظام الدستوري للبلاد أو بقصد تعريض استقلالها أو وحدتها للخطر، يُعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد أو السجن لمدة أقل مع جواز مصادرة جميع أمواله.» القانون الجنائي السوداني لسنة ١٩٩١، الباب الخامس، الجرائم الموجهة ضد الدولة. وكذلك «إثارة الكراهية ضد الطوائف أو بينها. وردت في المادة ٦٤- وتنص على أن كل «من يعمل على إثارة الكراهية أو الاحتقار أو العداوة ضد أي طائفة أو بين الطوائف بسبب اختلاف العرق أو اللون أو اللسان وبكيفية تعرض السلام العام للخطر، يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز ستين أو

بالغرامة أو بالعقوبتين معاً» (٢).

وهي التي كانت تثير الكراهية بين السودانيين من خلال استخدام عنف لفظي، محشود بالكراهية والاحتقار للجنوبيين، بل كانت سياسة الصحيفة تقوم على إبراز عناوين يومية تؤسس لهذه الكراهية، وللقارئ أن يرجع إلى أي عدد من أعدادها، للتأكد من أن حديثنا هذا ليس مجرد تعميم، وأنا أقول بملئ فمي.. . اقرأوا أي عدد من أعداد هذه الصحيفة لتجدوا ما أشرت إليه، لدرجة أن حصول اشتباك بين اثنين من المواطنين تتجه الصحيفة إلى منحه الصفة العرقية بقولها «جنوبي يعتدى على مواطن» أو جنوبيون يشيرون الرعب في الكلاكلة! . وللمفارقة ؛ أن ما فعلته «الانتباهة» في السودان هو ذات ما كانت تفعل (كانجورا) الصحيفة الرواندية؛ التي حرّضت على المجازر بين الهوتو والتوتسي برواندا، و (كانجورا) تعنى بلغة (الكينيا رواندا) (الانتباهة)، وبذلك تكون «الانتباهة» في نسختها الرواندية ساعدت على قتل (٨٠٠٠٠٠) من المدنيين، فهذه «الكانجورا» كانت تصف الناس بأنهم «صراصير» كي تمهد لقتلهم، فُقدّم فيما بعد مالك الصحيفة بعد محاكمات الإبادة الجماعية إلى المحاكم، لكن «كانجورا» نسخة السودان تجد الدعم المادي، والإعلان، والتوزيع في دواوين الحكومة، ووحدات الجيش والأمن والشرطة، وتقدم لها الإعلانات، بل يحسب القائمون على أمر هذا البلد المخطوف، ألف حساب، فصارت أعمدة كتابها مشاريع للدولة، وموجهات لا تقبل النقد، ورؤى يحملها مفاوضو النظام في مفاوضاتهم، بل صارت كتاباً مقدساً لا يأتيه الباطل من خلفه، أو من بين يديه، بالنسبة للإنقاذيين وأسرّتهم الحاكمة، إلا أن مصطفى ظل فوق أبراج مشيدة، لا يدركها الموت الإنقاذي، وفوق جبل يؤويه، ويعصمه من فيضان الغضب الرسمي، بل صُمم له الدور بامتياز ليلعب لعبة القط والفأر مع الانفصاليين في

الجنوب، على طريقة اللّعب بالبيضة والحجر، وكان المؤتمر الوطنى يقصد بتلك اللعبة الجندهية اصطىاد عدد من العصافير؛ فإن جنح الجنوبيون نحو الوحدة، فلابد أن تتحق «الوحدة» وفق شروط الحزب الحاكم، ولو أرادوا الانفصال فالخرطوم هى التى تريده أكثر من جوبا، بل أن هنالك متطرفين «بيننا» يرفضون السلام، والتعايش، ويذكرون الشمال بوحدة الدماء والدموع.

وعلاقة المنبر بالمؤتمر الوطنى يمكن أن نتلمسها مثلاً، فى رأى سيد الخطيب، وهو أحد مفاوضى الخرطوم منذ نيفاشا، ؛ فقد كتب الخطيب فى صحيفة «السودانى» قائلاً بعد أن ألمح إلى أن مصطفى يتملق آخرين نافذين فى السلطة «ولم أعبأ أيضاً لأن أمر اتفاق السلام هو أمر الوطن كله، فانتظرت المعنيين فى الدولة والحزب أن يتصدوا بالتوضيح، إزاء سوء الفهم وسوء القصد. ورابنى من المؤتمر الوطنى صمت طويل، غير حكيم وغير جميل وكأن مقولة صاحب (الانتباهة) التى بدأ بها حملته الخرقاء تلك صحيحة، ومقولته قائمة على أن اتفاقية السلام أو (نيفاشا) كما يسميها هى صنع من سبق أن ذكرت اسماءهم، وكان أول أمره يحمّل (وزرها) لنائب رئيس الجمهورية على عثمان محمد طه، ومعه هؤلاء، ثم اقتصر بعد فترة على وفد التفاوض بعد أن اختزله فى وفى إدريس، ولصمت المؤتمر الوطنى هذا علاقة بالوسوسة والتحريض اللذين أشرت إليهما، وكنا نعرف فى بدايات عهد السلام من تمنى له الفشل لأسباب شخصية، ثم نعرف من بدأ منذ اللحظة الأولى حملة حدها الأدنى أن تستمر الأمور وكأن اتفاق السلام نفسه لم يكن.. أن تظل الأمور، خصوصاً فى معمار السلطة، كما كانت.. وفى حبل هؤلاء كان يحتطب صاحب (الانتباهة) بل أن انتباهته نفسها ومنبره من ثمار ذلك العقد الذى قام على أن اتفاق السلام فصل آخر فى مسرحية مستمرة الفصول. ولك أن تسألنى: لم قررت أن تكتب الآن؟.. والإجابة هى أن الحملة الشريرة المتذرعة بالتدليس والمداهنة والاستعداد المفضوح قد تجاوزت قدرها مؤخراً.. ولا أقصد هنا أن نبرة السباب قد ارتفعت

جداً فحسب، بل أعنى أنها بعد أن صار الانفصال واقعاً، وبالرغم من أن الانفصال كان أمنية لهؤلاء لدرجة أنهم (كرّموا) له، إلا أنهم- بواسطة منبر (الانتباهة) غدوا أولاً مشاعر مرارة (مع أنهم يجب أن يشعروا بالفرح) عامة وبعد ذلك لعبوا عليها بغاية أن تكون العلاقات بين السودانين أسوأ ما تكون. وأحد أهم ميادين هذه اللعبة في نظرهم هو اتفاقية السلام مرة أخرى. . . ومع أن يقينى بأن نظرة عامة أهل الوطن نحو الاتفاق والسلام لم يتغير جوهرها، إلا أن بعض الدوائر تأثرت بهذا الهتر الذى أحل المرارة والرغبة فى الاشتفاء بواسطة (الردح) محل العزيمة الصادقة على جعل انفصال السودانين بداية جديدة لكليهما ثمر عافية ونمواً حراً من وَغَر الاحتراب والعداء، وتبادلاً- بالعقل- للمصالح، وسداً- بالتراضي- لأبواب النزاع أن يتجدد» (٣). ثم يضيف «الغريب أن هذه الدوائر التى أشرت إليها ليست هى عامة السودانين، بل إنها دوائر متداخلة قريبة من السلطة ومن المعارضة، مدفوع بعضها بالطمع أن تكون البداية الجديدة تركة لها، وبعضها بالخوف من المجهول». وعنصرية المنبر وزعيمه لم تكن هى رأى الخطيب وحده؛ فلقد شاركه فى رأى أيضاً محمد مندور المهدي؛ وهو المسؤول السياسى للمؤتمر الوطنى فى ولاية الخرطوم، فقد قالها بصريح العبارة فى منبر لصحيفة الوطن «لقد كرس للعنصرية والقبلية» (٤). . .

إلا أن الشهادة الفصل كانت «من أهلها»، أى من أهل المنبر؛ فقد أصدرت مجموعة من كوادر المنبر الشابة؛ بياناً كالت فيه الاتهامات للمنبر وقادته، واتهمتهم اتهامات كثيرة، لا تقل خطورة عن قولهم «بسبب تصرفات الحكومة والمنبر. . . تحول أبناء الشمال والوسط إلى أعداء للجميع، يسعون لاستهدافهم (لجرم جره قلة من بنهم)». . . ويرون أن «القبيلة أصبحت مثل مظلة بمحطة

(٣) سيد الخطيب/ السودانى/ ٣ مارس ٢٠١١.

(٤) صحيفة «الوطن» السودانية/ ٢١ يناير ٢٠١١.

مواصلات عامة يستظل بها الجميع . . لا تعبر عن روابط ومركزية قبلية كما نراه عند المجموعات الأخرى، والتي مازالت تتمتع بسيطرة وحس قبلى طاغى، يجعل كل أبنائها يهبون هبة رجل واحد عند الملومات . . كما أن لديها نظمها المقاتلة التى توفر لها الحماية ضد المجموعات الأخرى . . فهل هذا موجود بالشمال والوسط؟ لذا القول بأن هذه المجموعة هى أضعف المجموعات السودانية ليس قول من باب الافتراء . . فما كان أحوج الجميع إلى نظرة جديدة تستلهم الجميع، تعالى المصلحة العامة، تستوعب الآخر دون وصاية أو استعلاء عليه، أن ننشئ دولة القانون الذى يساوى بين الجميع، فنتجنب الاقتتال والحروب الأهلية». وقالت هذه القيادات الشابة فى بيانها الصادر فى الثالث والعشرين من يناير ٢٠١٢ «أنه ليس هناك من جديد، نفس العقليات الخربة، التى تسعى لبلوغ غاياتها الذاتية، وجدت فى المنبر ضالتها، فكان هناك متسع لكل الرذائل التى يجيدونها، من مؤامرات وفتن وما يعف عن ذكرها اللسان من صفات لا تليق بمن يحترم نفسه، ناهيك عن من ينصب نفسه منافحاً وتياراً لجمع صفوف المسلمين، يدعى الحفاظ على الهوية الإسلامية، وتغيير المجتمع لجعله مجتمعاً نقياً يتمثل بأخلاق الإسلام ! كأن السودانيون لم يكونوا مسلمين من قبل !».

إنّ كثيراً من المقربين من الرجل العنصرى يربطون مواقفه من الجنوب بقضايا «شخصية»، ومن تلك مقتل أحد أبنائه فى الحرب ضد الجيش الشعبى، وقد دفع الرجل بابنه دفعا للقتال، وهو ما سبب له أزمة نفسية داخلية، مع أن العنصرية هى سمة من سمات الفاشيين، ومن سمات الأشخاص قليلى الذكاء، «فقد أكدت دراسة علمية «أنّ أصحاب الذكاء المنخفض فى الصغر أصبحوا عنصريين فى الكبر، وأنّ الأشخاص الذين لديهم مستوى معرفى أقل لديهم علاقات أقل مع أشخاص من عرقٍ مختلف، و أنّ البالغين أصحاب الذكاء المنخفض يميلون إلى تبني أيديولوجيات اجتماعية محافظة، و أنّ هذه الأيديولوجيات فى المقابل تشدد على الهرمية ومقاومة التغيير وهى مواقف تقود إلى اتخاذ أحكام مسبقة.»

وقلة ذكاء مصطفى، تتضح فى موقفه المتناقض، فهو يهاجم اتفاقية نيفاشا التى فصلت الجنوب، وحقت له حلمه، ومشروعه الكبير؛ إلا أن ذات الرجل يلعن نيفاشا لأنها أخرجت الجيش السودانى من الجنوب، وأدخلت الجيش الشعبى إلى جوبا، وإلى الخرطوم!. أى أنه يقف انطلاقةً من لا وعيه مع «الوحدة القسرية»، وانتشار الجيش فى أدغال الجنوب لملاحقة الجنوبيين، وقتلهم، وحرق غاباتهم، عبر اتباع سياسات الأرض المحروقة، وبالطبع فإن دافع المنبر هو الحفاظ على امتيازات قديمة، أو التمتع بريع رأسمال رمزى تم اكتسابه من «نقاء العرق»، مع أن دراسة علمية أخرى نحترم مخرجاتها نفت «مسألة وجود «نقاء عرق فى السودان»، و أكد مقدم الدراسة الدكتور هاشم يوسف حسن أنه وبحسب ما نتج عن تحليل الـ DNA أن هنالك (قربى جينية بين مجموعات قبلية كثيرة مما يشير إلى أصلها الواحد). وقالت الدراسة أن الهوسا والفلاتة من هى قبائل أسيوية وأوربية، وأن للبجا صلات (قربى جينية) بالطوارق فى الصحراء الأفريقية، وأن هنالك تشابه بين جينات المسيرية والدينكا. إلى ذلك كشفت الدراسة عن (صلة قربى جينية) بين النوبيين والفور والبرقو والزغاوة. (أما الجعليون حسب الدراسة فإن بعضهم يحمل جينات مثل جينات الهوسا والفولاني، فيما يحمل بعضهم الآخر جينات كجينات النيلين). وأشارت الدراسة إلى تشابه بين جينات النوير والعركين. (وأن هنالك مجموعات كبيرة من السودانيين فى «الوسط والشمال» تتماثل جيناتهم مع جينات سكان شرق إفريقيا خاصة (الأثيوبيين).» (٥).

لقد نجح المنبر فى إذكاء نار الفتنة بين الشمال والجنوب، وبناء جدار عازل حال دون تقوية تيار الوحدة داخل جنوب السودان؛ وبالضرورة أن نقول «من العسف تحميل أوزار الانفصال للمنبر كلها وحده، أو حتى للمؤتمر الوطنى، فبالطبع؛ فإن هناك تراكمات تاريخية، كانت نتاج ممارسات قديمة ظلت تمارسها

نُخب المركز ضد الجنوب، وهو أمر ساعد في تكوين تيارات قومية داخل الجنوب، إلا أن قيام المنبر كان بمثابة أحد المحفزات التي كانت تُحفّز مجموعات من السودانيين في الجنوب من أجل التصويت لخيار الانفصال، وهو ما يدفع الحرج، أو الشعور بتأنيب الضمير لمن كان متردداً في التصويت للانفصال، كما كان يمنح القوميين هناك أدلة ومبررات لتقوية مواقفهم، ولذا لم يكن مستغرباً بأن صحيفة «الانتباهة» كانت هي الصحيفة الأولى في التوزيع في الجنوب، حسب معلوماتي التي استقيتها من مراكز التوزيع، فيما حلت «أجراس الحرية» ثانياً، وهي صحيفة كانت تدعم الديمقراطية وحق تقرير المصير، وربما يكون قلة المطبوع، والنسخ الموزعة في الجنوب، سبباً في هذا الترتيب، ثم كانت «الانتباهة» أول صحيفة تمنع من التوزيع في الجنوب ذاته بعد الاستفتاء مباشرة.

خدعة الأعلام والمعاوضة النفسية ولعنة التاريخ

وإذا ما تركنا موقف «منبر السلام العادل»، أو «الخراب العاجل» جانباً ودلفنا إلى الخرطوم في ذلك اليوم؛ وهي التي كانت عاصمةً لسودان موحد، ومستقل لمدة ٥٦ عاماً، فسوف يلفت الانتباه ذلك الهدوء، وهو هدوء مشوبٌ بحذرٍ شديد، واستعدادات وسط القوات الأمنية، فيما قامت السلطات الأمنية بتوزيع علم السودان، كنوع من الاحتفاء الشكلي بالعلم، ورفعته في كل مكان. وقامت المجموعة التي تشكلت بقيادة الفريق عبد القادر يوسف مساعد المدير العام لجهاز الأمن بزيارات للصحف لـ (تبصير الرأي العام بأهمية تعظيم العلم خاصة في يوم التاسع من يوليو، وإرسال رسالة للجميع بضرورة رفع علم السودان عالياً في المنازل وجميع المرافق وفي السيارات) كما قامت بالاتصال بالمدارس. وأشار الفريق عبد القادر يوسف في تصريحات صحفية إلى أن هدف المبادرة هو إعلاء شأن العلم وتكريمه، وأن المبادرة منهم كشعبيين وليس بصفتهم الرسمية - لاحظ التناقض - ضابط كبير في أخطر الأجهزة في البلاد يتحدث عن مبادرة «شعبية»! وذكر ضمن أهدافهم من الحملة الطمأنينة

بأن (يوم التاسع من يوليو فرحة أيضا لأهل الشمال) وقال «إن جهاز الأمن تبرع بأكثر من مليون علم بأحجام مختلفة ستوزع فى جميع محليات ولاية الخرطوم، وكل شخص سيصله علم من خلال لجنة الحى أو فى مكان عمله أو فى الطريق، وأنّ كرنفال الوفاء للعلم سيتواصل من خلال مهرجان ضخّم يوم السبت المقبل بشارع النيل بمشاركة أكثر من ٣٠ فناناً وفنانة أبدوا سعادتهم بالمشاركة والتغنى بالأناشيد الوطنية كما أنهم سيكرمون الرموز مثل المهدي والميرغنى ونقد» (٦).

ولا شك فى أن المؤتمر الوطنى أراد بمثل تلك الخطوة، خداع نفسه قبل خداع الآخرين بفائدة استقلال الجنوب، فهى «معاوضة نفسية»، ونوع من «الميكانيزمات الدفاعية، بغرض الالتفاف حول الأزمة الحقيقية، وهى انقسام وطن كبير، إلا أن تفكير صناع القرار فى النظام الإنقاذى، كعهدهم، يظل تفكيراً مأزوماً، فهذا النظام منذ أن استولى على السلطة ظل يعيش أزمات متلاحقة، بل هناك أزمات يصنعها هو بنفسه باستمرار، فكانت أولى الأزمات هى انقلابه على الشرعية الديمقراطية، ودخوله فى مواجهات مع غير الإسلاميين من خلال تصفيتهم من الخدمة العامة عبر قرارات الفصل التعسفى، ثم جاءت تجربة بيوت الأشباح سيئة السمعة، وتلتها بعد ذلك أزمات الحصار الإقليمى بإعلانه العداء على دول الجوار وخلقه لحالات توتر مع معظم دول الجوار مثل إريتريا وأثيوبيا ومصر وأوغندا، من خلال السعى لنشر مشروعه الحضارى فى داخل تلك الدول بدعم حركات متطرفة، ودعمه لعملية اجتياح الرئيس العراقى السابق لدولة الكويت وضمها إليها، وخلق أزمة دبلوماسية مع المملكة العربية السعودية، ثم أوصلته حالة المراهقة الدبلوماسية تلك إلى التوتر مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا، وهى مرحلة كانت تعد من

أسوأ مراحل الدبلوماسية السودانية، وأكثرها انحطاطاً، حيث كانت علاقات الدول تدار عبر التعليق السياسى للرائد يونس محمود الذى لم يترك دولة من الدول إلا شتمها، بسبب أو من غير ما سبب، وعبر مجلس الصداقة الشعبية العربية الإسلامية، وما جمعه من متطرفى الأرض، وعبر وزارة الخارجية ودوائرها المختلفة، وهو ما خلق له أزمة دولية وحصار مستمر، ثم دخل في السنوات الأخيرة في المحور الإيراني، ووضع نفسه هدفاً لضربات إسرائيلية جوية في بورتسودان والخرطوم في الأعوام ٢٠٠٩ - ٢٠١١ - ٢٠١٢ مع أن السودان ليس دولة مواجهة، لكنها الأخطاء التكتيكية الممنهجة والتفكير المأزوم! . كما كانت أزمة إدارة التنوع الثقافى والتعدد الدينى، وتوسع دائرة الحروب العادلة فى كل أطراف السودان، وكأن الجماعة الحاكمة هى فريق إدارة أزمات، ولما كثرت الكوارث بلغ الأمر درجة اللامبالاة، وابتسار القضايا الكبيرة بكلمات بسيطة، كعبارات «امتحان وابتلاءات» «ومؤامرة بسبب توجهنا الإسلامى»، والهروب نحو العاطفة، ودغدغة المشاعر، وعدم ارهاق النفس بطرح التساؤلات العvisية، ومواجهة الواقع عبر التفكير العقلى، وهو تفكير ثاقب، وناقد، وعميق.

فأهل الإنقاذ يريدون تسويق الوهم للسودانيين، حول فائدة انفصال/ استقلال الجنوب، مستغلين طبيعة المجتمعات المقهورة، وما تحمله من استعدادات نفسية، وذهنية، تجعلهم عرضة لشراء الأوهام، وتسويقها، ويرى الدكتور مصطفى حجازى فى كتاب حمل عنوان التخلف الاجتماعى / مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور «إنّ الذهنية المتخلفة تغرق فى التخبط عند كل مرحلة من المراحل السابقة. كما تقفز من مرحلة أولية إلى مرحلة نهائية كى يتضح لها العجز من متابعة السير فتعود القهقرى إلى الوراء، وتظل هكذا بين اقدام واحجام لا تستطيع ان ترجع حلاً على آخر... الخ» (٧)، ويرى الدكتور حجازى «أنّ التخبط واعتباطية الالتباس لا يميزان الفئات غير المتعلمة وحدها؛

وانما على درجة كبيرة من الانتشار بين اغلب فئات المتعلمين . ولا شك ان نتائج بائسة ستمخض عن التخبط ابرزها قصور عمليات التحليل والتوليف كخطوتين ومتابعتين فى بحث المسائل . وهو ما يؤدى فى النهاية الى عدم الربط بين المقدمات والنتائج المنطقية (٨)، فالحكومة تريد ان تقول لنا ان الجنوبيين انفصلوا بإرادتهم، هكذا، دون أن تحفزنا على أعمال العقل، وطرح تساؤلات، والدخول فى جدل مستمر من أجل الحقيقة، وهو لماذا صوت الجنوبيون لخيار الانفصال؟. لكن قصور التفكير الجدلى يقودنا إلى أنهم «حاقدون، ولا يريدون العيش معنا»، أى أن القفز مباشرة إلى أسهل الطرق لا قناع النفس، أو أن انفصال/ استقلال الجنوب كان مؤامرة أجنبية، . وهى آلية دفاعية تجد طريقاً معبداً نحو الخيال الشعبى، لكى ينطلق من نظرية المؤامرة التى ترد كل الأزمات الى عوامل خارجية. وعزل الاشياء بعضها عن البعض من خلال عملية عزل وفصل المقدمات من النتائج، وهى أسهل خيارات العاجزين لتبرير عجزهم، واسقاط ذلك على عامل ليس هو العامل الحقيقي، بل هو عامل يريح النفس من مواجهة التساؤلات الصعبة، إن عملية الإسقاط هى أسهل طرق الفاشلين للبحث عن مشاجب يعلقون فوقها فشلهم، ولذلك فرفع الأعلام كان هو انتصار لكرامة مفقودة، وإعلاء لسيادة منقوصة، وتأكيد على قوة متوهمة، و أن كل هذه الوسائل لا تعدو أن تكون سوى حيل خداعية، وهى حيل نجدها فى التغنى للهزائم عندنا، أو عند تمجيد الطغاة عندما تنعدم الرموز الخيرة فى المجتمعات، ويسود القهر، فينتشر الكذب، والنفاق، والتملق، والخداع، وهو فى مثل هذه الظروف هو خداع الذات قبل خداع الغير، فمثلاً ؛ إن الذين

(٧) د. مصطفى حجازي، سيكولوجية الإنسان المقهور، المركز الثقافى العربى، الدار

البيضاء، الطبعة ١١، ٢٠١٠، ص ٢٦

(٨) المصدر نفسه

سالت مآقيهم بكاءً على الرئيس العراقي السابق صدام حسين وهو يقف أمام
فصيل الإعدام، صوروه على أساس أنه بطل، وجسد لهم دور الضحية في
تلك المرة، فصدقوا أنه بطل، ونسوا أو تناسوا أن نفس الرجل، وربما في ذات
المكان كان يتبسم لقتل آلاف الضحايا من العراقيين، وأن الساحة التي وقف فيها
في لحظاته الأخيرة، لم يشيدها الرجل لتكون ميادينا للعب الاطفال، او مسارح
للعروض المسرحية والسينمائية. أو ليس هو ذات الرجل الذي قتل الآلاف من
شعبه، ومن أبناء الأكراد والشيعة؟. ام أنه لم يكن هو ذلك الطاغية الذي غزا
في قمة صلفه دولة جارة هي الكويت؟.

ولذلك يحرص الإنقاذيون على خداع الناس بحكاية المؤامرة تلك، فالبشير
الذي اعترف بقتل عشرة آلاف مواطن فقط في دارفور، يتحول إلى بطل قومي،
ترفع له شعارات مثل «أربعون مليون فداك يا بشير». وأن المحكمة الجنائية
الدولية ليست سوى «مؤامرة صهيونية» تستهدف السودان في رمزه، ثم تكتمل
الصورة بأن انفصال/ استقلال الجنوب، هو انتصار لنا ولكرامتنا، لأن هؤلاء
كانوا «عبئاً ثقيلاً علينا». ويرى الباحث محمد المهدي «ولكى تتمكن السلطة
من قيادة الجماهير دون مواجهات أو مشكلات أو اضطراب للحل الأمني بكثرة
فإنها تقوم بتشكيل وعي الجماهير بما يتفق مع مصالح السلطة، وهي تلح طول
الوقت بأن ما تفعله هو في صالح الجماهير، وقد تتماهى السلطة في تشكيل
الوعي الجماهيري حتى تصل إلى تزيف ذلك الوعي خاصة حين تكون أهداف
السلطة غير مشروعة وغير أخلاقية، لذلك فهي تقوم بتزيف وعي الجماهير
حتى يرى تلك الأهداف الذاتية غير الأخلاقية أهدافاً عظيمة ومشروعة ويخيل
إليه أن السلطة تسعى لصالحه. وبالطبع فإن هذا العمل يتطلب مهارات عالية
لذلك يختار أصحاب السلطة ذوى الكفاءات في الإعلام الموجه للإلحاح ليل
نهار على حواس الجمهور من خلال الصحافة والإذاعة والتلفزيون لإقناعه بما
تراه السلطة» (٩). . . وقد سعى قادة النظام في عملية تسويق أوهامهم تلك،

وسط الشعوب المقهورة، وقياداتها المأزومة،، فكانت خدعة الأعلام، والثيران المذبوحة خير تأكيد على بؤس التفكير الإنقاذي، وأزمته المزمنة، ولسنا ندرى إن كانت تلك المظاهر الخداعة للنفس، وبعض جماهير الإنقاذ، وهتيفتها قد غيرت طعم المرارة - وهو ما نفترضه في أصحاب العقول، والأسوياء - الذى كان يشعر به الرئيس البشير عقب عودته من جوبا، فقد ذهب الرجل، وهو رئيس لكل السودان، وقطعت طائرته الرئاسية حوالى ساعتين فوق أجواء بلاده؛ إلا أن الرجل عند أوبته، إلى عاصمته الخرطوم كان قد حلق فوق أكثر من ثلث تلك المسافة فوق أجواء دولة أخرى، ولن يستطيع بعدها العبور فوق تلك الأجواء من دون الحصول على إذن من الدولة الجديدة، وربما تشكل عقبة له فى مغامراته مع ملاحظات مدى المحكمة الجنائية الدولية، لأنها أرضٌ غير أرضه، فتضيق مساحات المناورة الجوية، ويقل عدد مهابط الطائرة الرئاسية.

وللبشير دون شك غصة أخرى فى حلقه، فقد كان ثمة أمر آخر يخيفه عند الذهاب إلى جوبا، وهو استلام العلم من نائبه الأول، والذى صار «نظيره» رئيس الجنوب سلفاكير ميارديت، فقد كنت شخصياً شاهداً على استعدادات الجنوبيين فى جوبا بالاحتفال الكبير، وكان من ضمن الفقرات إنزال علم السودان، وتسليمه للبشير، وهو أمرٌ سبب للرجل الكثير من الأرق رغم مظاهر الفرح الظاهري، فقد كشف سلفاكير فى حفل إفطار رمضانى أقامه للمسلمين فى قصره الرئاسى فى العشرين من رمضان، الموافق العشرين من اغسطس ٢٠١١ أن البشير سألَه فى العاصمة الأثيوبية أديس أبابا قبل بضعة أيام من الاحتفال، إن كان بالفعل سيعطيه علم السودان؟. وروى سلفاكير أنه أكد للبشير رغبته فى تسليم العلم، ثم أعاد البشير السؤال مرة ثانية فى صبيحة التاسع من يوليو بمطار جوبا، حيث كان كير فى استقباله، باعتباره نائبه الأول

رسمياً حتى تلك اللحظات، وكان البشير حزيناً، ومتوتراً، وهو يعيد ذات السؤال حول العلم، وعبر عن رفضه لتقديم العلم له، وبرر ذلك بأن الجنوب لم يكن مستعمراً حتى يسلم العلم للشمال، إلا أن سلفاكير كان يضمّر شيئاً آخر، ففي لحظة انزال العلم السوداني من السارية، أعلن الرئيس الجنوبي أن جوبا ستحتفظ بالعلم في المتحف، واعتبرت أن العلم هو جزء من تاريخ وتراث الجنوب، فتنفس البشير الصعداء، وهو موقف متناسق مع احتفاظ حكومة الجنوب باسم السودان إلى جانب كلمة الجنوب، وفي سياق ذي صلة، فقد كنت أيضاً متابعاً اجتماعات المكتب السياسى للحركة الشعبية «بصفتي الصحفية»، وكشفت مصادرى الخاصة أن مقترح السودان كان قد قوبل برفض من عدد من أعضاء المكتب السياسى للحركة فى اجتماع اختيار الاسم للدولة الجديدة فى فبراير ٢٠١١، وقد عرضت لجنة مختصة عدداً من الاسماء مثل «كوش»، وأماتونج، والسودان الجنوبي، وقد كان رأى الراضين لاسم السودان مبنياً على ارتباط اسم السودان بملفات «الإرهاب» من جهة، ولأن التاريخ أيضاً شهد انتهاكات واسعة ضد الجنوبيين، فأنحازوا إلى اسم «كوش» وهو اتجاه يدعمه ورود الاسم فى النشيد الوطنى لدولة الجنوب فى نسخته الأولى؛ إلا أن رأى الداعم لاسم السودان انتصر، وكان على رأس الداعمين لهذا رأى الرئيس سلفاكير ميارديت ونائبه الدكتور ريك مشار.

والملاحظ أن سفر البشير إلى جوبا لازمه ضجيج عالٍ، وعويل يشبه عويل النائحات فى بيت بكاءٍ كبير، وكان الطيب مصطفى هو زعيم هذا التيار «حيث أقسم على أن لا يسافر البشير حتى لا يغدر به هناك، وهو أمر لا يقبله منطق، لأن إعتقال البشير بواسطة الجنوب وتسليمه لمدعى المحكمة الجنائية الدولية يعد إعلان حرب من دولة مستقلة، وتبلغ من العمر ساعة واحدة، فكيف يعقل ذلك؟. ومن يصدق مثل هذه الترهات؟. إن كل ما فى الأمر أن مشاركة البشير فى احتفالات استقلال دولة السودان الجنوبي تضيف عليه شرعية مباشرة،

حتى ولو لم يتحدث عن استقلال الجنوب، وهو أمر لا يريده دعاة الانفصال، لأنهم هم فى حقيقة الأمر كانوا يريدون أرضاً بلا بشر، وموارد بلا أصحاب، فمثل لهم الانفصال لطمّة قويّة، انتزعت عنهم امتيازاتهم، وقللت من مواردهم، وطعنت فى كرامتهم لأن هناك ملايين من البشر تحرروا، وانعتقوا من سياسات الاستعباد، ومناهج الإقصاء، كما أن العنصريين فى ذات الوقت، وعبر لا شعورهم السياسى، كانوا يتخوفون من لعنة التاريخ، لأن ذهاب البشير كان مربوطاً فى الأذهان بحمله لعلم السودان، وهو شىء يُعد سُبّةً، وسيطره التاريخ فى صفحات الفشل. وما أعظمه من فشل! إلا أن ذات الرجل، صانع الفشل، لا يأبه بما صنعت يده، بل واصل رقصه على أشلاء الوطن؛ و أذكر أنّ «صديقنا» الدكتور الحاج آدم يوسف، نائب البشير؛ حين كان قيادياً فى حزب «المؤتمر الشعبى» المعارض، قال لى «البشير مثل السبورة، فهى تحتفظ بالكتابة إلى حين قدوم آخر ليمسح ما كُتب، ويكتب عليها شىئاً آخر» وهذه العبارة التى سمعتها من الحاج آدم فى عام ٢٠٠٤ حين فر هارباً من الخرطوم إلى العاصمة الأريتيرية أسمرا بعد اتهامه بقيادة محاوة انقلابية، ظلت تقفز إلى ذهنى كلما سمعتُ البشير يتحدث فى خطاب جماهيرى، «فهو بالطبع سيتحفظ بعبارات تحتاج إلى قاموس للبحث عنها، لاسيما بالنسبة للعرب العاربة، والأصليين؛ لا المستعربة من أمثال عروبيى السودان، وربما لذات الأسباب ظل الرجل ظاهرة صوتية، كما قال المفكر المعروف الدكتور عزمى بشارة بأنّ «الفريق عمر البشير الذى دافعنا عنه ضد المحكمة الدولية لأن أهدافها سياسية محضة» وقد حقق لها جزء من أهدافها) هو من الظواهر الصوتية الكارثية القليلة المتبقية عند العرب. الرجل ظاهرة صوتية من دون موهبة خطابية، ولكنه يجد كل كارثة مناسبة للخطابة. وحتى حين لم يقم بواجبه الأساسى فى توفير الحماية لما تبقى من بلاده القى خطاباً يعتقد هو أنه حماسى... قوات الجنوب احتلت جزء من بلده، وهو يخطب. سوف يحتاج كما يبدو إلى خطاب يومى لأن

لديه مئات القضايا غير المحلولة، أى موهبة هى موهبة التوريط المستمر لبلده فى قضايا لا يستطيع أن يحلها، أو فى تحسين وضعه الاستراتيجى بواسطة خطوات تزيده سوءا بعد كل إشكال لا يمكنه الخروج منه؟ لقد تحول جنوبه كما يبدو إلى قاعدة لإسرائيل فهل فى جعبته المزيد من المآثر؟. هذا هو كلام عزمى بشارة، الذى شرّح لنا خطابات البشير، وبالطبع لم يفهم بشارة الكثير من تلك العبارات الحماسية مثل «ابلوها ويشربوا مويتا» فى إشارة إلى وثيقة ناكورو خلال مفاوضات السلام مع الحركة الشعبية فى عام ٢٠٠٣، إلا أن الرجل عاد وقبل ذات الوثيقة على «جرعات»، ليرقص رقصة السلام مع الزعيم الراحل الدكتور جون قرنق ديمبيور بعد عامين من تلك المقولة الشهيرة، أو مثل «أن المعارضة لو أرادت العودة إلى السودان «فلتغتسل من المالح» وهو يؤشر بعصاه نحو البحر الأحمر فى عام ١٩٩٩، فعادت المعارضة ودخلت القصر فرادى وجماعات، ثم أن أوكامبو وفرنسا وأمريكا «تحت جزمتي»، وأنا لا نسلم حتى «كديسة» «قط»، فى عام ٢٠٠٨، لأن الكديس بنصنع منو الجزم وهو يعيد إلى الأذهان قصة الصحافى العراقى منتصر الزيدى الذى قذف بحذائه الرئيس الأمريكى الأسبق جورج بوش الابن، ليتلقى البشير نفسه «جزمة» فى قاعة الصداقة بعد ذلك بأشهر! . وعبارات مثل «الدغمسة» بالقضارف فى عام ٢٠١٠، وسقطة أخرى وهو يصف رئيس الحركة الشعبية / شمال مالك عقار بأنه «جثة ورأس كبير، وثور»، ثم كانت «الحشرة» والتى أعادت إلى الإذهان زعيم ديماجوجي، وممثل بارع، هو العقيد معمر القذافى حين وصف معارضيه فى بنغازى بأنهم «جرذان» وطالب بقتلهم، ومطاردتهم «زنقة زنقة، دار دار، بيت بيت» ووصفهم «بالمقملين، والمهلوسين»؛ فما أشبه الليلة بالبارحة! . وها هو يكررها مرة أخرى لكنها فى قالب عنصرى «هؤلاء لا يعرفون سوى العصا» وربنا خلقهم كذا. نحن نعمل شنو» وكان البشير يقول قوله هذا دون أن يستغفر ربه، ويتوب إليه، وفى الذهن بيت شعر المتنبي، وهو يهجى كافور

الأخشىدى «لا تشتري العبد إلا والعصا معه.. إن العبيد لأنجاس مناكيد»، وهى أكبر السقطات العنصرية، فالرجل عنصري حتى النخاع، والغريبة أنه ترك عصاه تلك دون أن يتوكأ عليها وذهب إلى العاصمة الأثيوبية أديس أبابا يستجدى من وصفهم «بالحشرات» للوصول معهم لاتفاق حول قضايا النفط والحدود والأمن والحريات الأربع!، ويبدو أن السبورة التى على قلبه يكتب فوقها خاله الرئيس كل يوم، وفى غالب الأحيان تنطلق كلمات البشير فى ذروة الحماس، وعلى إيقاعات الطبول، والتى هى كثيراً ما تكون طبول حرب، وللبشير مع الحرب عشقٌ، ولو «كلاماً» فلأنه، وفى كل خطاب يعلنه على الملأ، ووسط مجموعات بشرية كبيرة، مع وجود «حماس ورقص» يعلن عن عدو، ولو بطريقة ضمير الغائب»، حيث يشير بعصاه تلك نحو «عدو مجهول أو معلوم» ويردد ذات عبارات «هم يستهدفوننا»، لا يردوننا»، نحن «يا جماعة عشان كدة ح نداوسم» والدايرنا فى الدواس» «والبولع النيران بتدافابا»، ونحن جينا بالندقية، والعايز شيلنا إلا شيلنا بالندقية»، وهو كثير الشعور بالعظمة، وهى عظمة تتضح أكثر حين يلوح بعصاه، وهذا التلويح، أو تلك الحركة المستمرة تعكس مقدار قلق، أو توترٍ يمرُّ به، وحماس البشير فى غالب الأمر مربوطٌ كما قلنا بالرقص و«الدلوكة» وهو ما حللته لنا الدكتورة أسماء بن قادة، وهى كاتبة جزائرية، وكانت زوجة الشيخ يوسف القرضاوي، فى مقال رصين تحت عنوان «الإسلام والدين والإيديولوجيا - قراءة فى رقصة البشير، ونلخص ذلك فى قولها «عندما يرقص الرئيس السودانى البشير، فالأمر يختلف تماماً، إذ عليك أن تنتهياً وتتوقع وتتساءل وتتطلع إلى ما ستنتهى إليه الرقصة البشيرية من قرارات خطيرة، فرقصة البشير دائماً رقصة حبلٍ يعقبها مخاض خطير، والتنبؤ بنوع الجنين فيها صعب، ولكن لك أن تتوقع شيئاً واحداً فقط يكمن فى أن الجنين إما يولد مريضاً أو ينتهى بمفارقة الحياة!... أما تعبيرات الجسد فى هذه الرقصة فإنها تجر حمولة يتأرجح الإسلام على إيقاعها دوماً بين معانى الدين والإيديولوجيا، وإذا لوح

البشير بعصاه عليك أن تتنبأ بأن الأمر سيسفر عن مجموعة من القرارات التي تتضمن الكثير من التبريرات الايديولوجية منذ انقلاب ١٩٨٩ إلى اليوم.

القوى السياسية وحال إخوة يوسف

وإذا كانت الحكومة وقفت توزع الأعلام على السودانين، وتوزع الأدوار مع منبرها العنصري، وهو موقف يتسق تماماً مع تركيبة النظام الحاكم في الخرطوم؛ إلا أن القوى السياسية المعارضة وقفت كعادتها موقف المتفرج، أو موقف المحلل السياسي؛ وإدانة المؤتمر الوطني وتحميله المسؤولية، وهم لم يكونوا أبرياء، بل حالهم مثل حال إخوة يوسف، فهم من ضيعوه، وتركوه للذئب على حافة الجب، وهم عصبه، وكانوا خاسرين، وما كان يهمهم أن يأكله الذئب، و قبل أن يسطو البشير وحزبه العنصرى على السُّلطة، وإن كان ثمة شئ إيجابى فى مواقف القوى السياسية يوم انفصال/ استقلال الجنوب، فهو مشاركة عدد من قيادات قوى «الإجماع الوطنى» فى احتفالات الاستقلال، وكنت قد أجريت لقاءً صحفياً نشرته فى جريدة «الشرق الأوسط»، وبثته قناة «إيبنى مع الصادق المهدي رئيس حزب الأمة القومى ؛ قبل يوم واحد من الاحتفال فى جوبا، وكان الرجل قد ردَّ على سؤال وجهته له حول إن كان بريئاً - بحكم رئاسته لمجلس الوزراء أكثر من مرة - من مسؤولية انفصال / استقلال الجنوب؛ بقوله «لا ليس بريئاً! ولكن علينا أن ندرك الفرق بين من قصد الحق وأخطأه وبين من قصد الباطل وأصابه! فنحن أول من أشار إلى أن قضية جنوب السودان ثقافية وليست أمنية وقد أشرت إلى ذلك فى كتابى مسألة جنوب السودان وكان ذلك عام ١٩٦٤م، لقد سعينا للحلول السلمية منذ الستينات وقد كنا قاب قوسين أو أدنى من الوصول الى الحل عبر مؤتمر المائدة المستديرة ولجنة الإثنى عشر ولكن انقلاب نميرى أطاح بهذا المشروع، واتفاقية أديس أبابا بنيت على تحضيرات المائدة المستديرة ولجنة الاثنى عشر، وانقلاب الثلاثين من يونيو جاء بهدف إجهاض عملية السلام وعرقلة المؤتمر الدستورى الذى كان مقررا له ١٨

سبتمبر عام ١٩٨٩م، كل مجهوداتنا من أجل السلام فى الستينيات والثمانينيات لو نضجت لبلغت الهدف ولكن دبّرت مؤامرات أطاحت بعملية السلام، وكنا نحن فى مقدمة ضحايا الأنظمة الدكتاتورية، إننا نحتاج لإزالة الغبش، ولذلك أنا أطلب بإجراء تحقيق يبدأ من عام ١٩٥٦ م لتحديد المسؤوليات.». ونفى الصادق المهدي ما ينسب إليه من تردد فى حسم كثير من القضايا المصيرية، ومن بينها قضايا السلام والاستقرار، ووقف الحرب فى الجنوب فى وقت لم يكن فيه حق تقرير المصير مطروحاً طوال تولى المهدي لرئاسة الحكومة فى الستينيات، ثم فى الثمانينيات» (١٠)، وهو أمر كان قد دفع زعيم الحركة الشعبية الدكتور جون قرنق ديمبيور فى رسائل متبادلة بينه وبين المهدي فى يناير ٢٠٠٠، إلى قوله «لقد كنت رئيساً للوزراء، مرتين منذ عام ١٩٦٤م، ولم تتح الفرصة لأى زعيم سياسى أو حزب سودانى مرتين خلال تاريخنا الحديث لتصحيح الأوضاع فى البلاد، وبددها، مثلما فعلت. وحقيقة، لو كان ما ذكرته صحيحاً، لما تورطت البلاد فى حربين لعينيتين.. إن الشعب السودانى لا يعانى من فقدان الذاكرة.. وهو يعرف حقائق التاريخ. وطالما اخترت أنت، عام ١٩٦٤م كبداية، إذن دعنا نراجع الحقائق بدءاً من تلك الفترة.. إن عام ١٩٦٤م معروف فى تاريخ الحرب الأهلية فى السودان باعتباره العام الذى حدثت فيه ثورة أكتوبر، ومؤتمر المائدة المستديرة حول ما يسمى بـ «مشكلة جنوب السودان» والنتائج التى تمخض عنها.. وإذا ما كانت هناك جهة واحدة تتحمل المسؤولية واللوم حول فشل وعدم تطبيق مقررات المؤتمر - بغض النظر عن قيمة تلك المقررات - فهى حزب الأمة. إن نصيبك من المسؤولية - يسيادة رئيس الوزراء السابق - ضخم وكبير، لأنك أنت من نظم ودبر مع حسن الترابى الدعوة الخطيرة، لأول مرة فى تاريخ

(١٠) حوار أجرته مع الصادق المهدي لقناة إيبوتي، وصحيفة «الشرق الأوسط»

السودان الحديث لقيام دستور إسلامي في بلد متعدد الأديان والثقافات مثل السودان . . . ومنذ ذلك الوقت انتكست مسيرة السياسة السودانية وانحدرت حتى وصلت إلى قاع الجحيم مع وصول سلطة الجبهة الإسلامية الفاشية عام ١٩٨٩م . إن الشعب السوداني يتوقع منكم الاعتذار والتكفير عن مسؤوليتكم في الكارثة التي نعيشها اليوم، بدلاً من الأكاذيب والدعاوى غير الصحيحة عن أن حزبكم ظل يعترف بالتعدد الثقافي والديني في السودان . أما ادعاءاتكم عن أن حزبكم - وطبعاً تحت قيادتكم - «ظل يقوم بمهمة صعبة في قيادة الأفكار الجديدة عن التنوع . . الخ» . فهي ادعاءات زائفة، بقدر ما هي مغیظة . ومن حقنا أن نتساءل ونتعجب: من إذن المسؤول عن الأفكار القديمة؟ (١١) . هي أسئلة صاغها الزعيم الراحل في عام ٢٠٠٠، خلال مساجلات مع المهدي، لكنها لخصت الأزمة السودانية، وحددت المطالبات، إلا أن القوى التقليدية جميعها، يعز عليها أن تقر بالخطأ، وتصحح مناهجها، أو تعترف في سياق «الاعتراف والحقيقة والمصالحة» لطي صفحات الماضي الأليمة، وفتح صفحات جديدة من أجل مستقبل مشرق . لقد تحدث المهدي، وقال قوله، وشارك مع الترابي، ومع الراحل نقد، وزعماء آخرين، فيما تغيب كعادته السيد محمد عثمان الميرغني، فلاذ بصمته المريب، فلم يكلف نفسه عناء البكاء على الوحدة، وهي المفردة التي ظل الميرغني يرددها في كل خطاباتاته على قلتها، لكنه لم يفعل شيئاً، ولم يذهب إلى جوبا حتى لزيارة ضريح صديقه الدكتور جون قرنق، وهو شريكه الخفي في مفاوضات نيفاشا؛ حسبما كان الميرغني يردد أيام التفاوض الذي أفضى إلى اتفاقية نيفاشا، ومن ثم استقلال الجنوب، فيما اكتفى حزب الاتحاد الديمقراطي بزعامة جلاء اسماعيل الأزهرى بتوشيح منزل الزعيم التاريخي بوشاح أسود، ورفع العلم القديم . وعموماً فإن جُلّ مواقف القوى

(١١) رسائل متبادلة بين الدكتور جون قرنق والصادق المهدي، يناير ٢٠٠٠ .

السياسية السودانية كانت مواقفاً سالبةً، فلم نشعر بتحريكٍ ايجابي لتغيير النظام الذي كتب نهاية الدولة السودانية، ولا محاصرة الجنرال في متهاته الأخيرة، وهو يتخبط في سياساته، ويشعل الحروب في مناطق أخرى من السودان، ويصنع جنوباً جديداً، بمشاكله، وحروبه، وهمومه، فوق أنقاض الجنوب القديم.

ولزم بقية الشعب المغلوب على أمره الصمت، بما في ذلك مثقفي المركز، الذين اكتفى بعضهم بالكتابة وتحميل الحكومة مسؤولية الانفصال، وتواطأ البعض الآخر بالهروب، فلم تخرج مظاهرة تدين سياسات البشير، وتفريظه في جزء غال من الوطن، ولا رأينا، دعوات للاعتذار والصفح عن أخطاء الماضي، وهي أخطاء قادت إلى الانفصال/ الاستقلال، إلا من تحركات معزولة من بعض الناشطات في منظمات المجتمع المدني اللائي عبرن عن أحزانهن، وإبتدرت مبادرة «لا لقهر النساء» حملة حداد منذ بداية الإقتراع لاستفتاء جنوب السودان وحتى إعلان النتيجة، والذي كان واضحاً للمبادرة أن نتيجه ستفضي لانفصال جنوب السودان، ولذلك فقد أعلنت عضوات المبادرة حدادهن بلبس الثياب البيضاء والتي استصحبت فيها المبادرة الحضور التاريخي للثوب الأبيض في السودان كما ارتدت بعضهن الملابس السوداء في دعم للتنوع والتعدد الثقافي لطرائق الحزن في السودان، ولقد قررت المبادرات خلال مؤتمر صحفي «أنهن لن يكتفين بإرتداء الحداد، ولكن سيعلن من حزنهن فرصة للتبصر في الأسباب التي قادت الى الانفصال والعمل على إحلال السلام الاجتماعي»، وأعلن عن تدشين حملة واسعة وسط نساء السودان تستهدف بناء موقف مشترك لكل السودانيات تجاه قضايا السلام الاجتماعي والحريات والغلاء، وبناء موقف مشترك في احترام حقوق الإنسان شمالاً وجنوباً، لا سيما حقوق المواطنة. وقالت المجموعة: «إن النساء السودانيات سيكن حمائم السلام الاجتماعي ببلادنا، ولن يوقفهن تخويف أو تهديد عن لعب دورهن التاريخي في هذه المرحلة الحاسمة في تاريخ وطنهن» (١٢). ، كان التعبير عن الحزن، وتحويل السودان إلى «بيت بكاء كبير»، وكانت

هذه المجموعة هي أكثر المجموعات التي اتجهت للتعبير عن موقفها الوجداني، ومع الدعوة إلى الحزن المتبصر، وضرورة تحويل ذلك إلى مواقف إيجابية بدلاً عن لطم الخدود، وشق الجيوب، وهو ما لم يقم به كثيرون، والملاحظ أن النساء في السودان هن أكثر ثورية في مواقفهن، ونشير إلى تحركاتهن في قضايا جلد طالبات الأحفاد في عام ١٩٩٧، وقبل ذلك أسر شهداء ٢٨ رمضان، وهم مجموعة الضباط الذين تم إعدامهم بواسطة نظام «الأنقاذ» في سنته الأولى في أول محاولة للإطاحة بالبشير، ثم مجموعة «لا لقهر النساء» على خلفية قضية الصحافية لبنى حسين في يوليو ٢٠٠٩، وتقديمها للمحاكمة الشهيرة بسبب ارتداء بنطلون، ثم وقفاتهن الاحتجاجية على محدوديتها في قضية جلد «فتاة الفيديو الشهيرة» في ديسمبر ٢٠١٠، وهي الفتاة التي تم جلدتها بطريقة أدمت كل من في قلبه ذرة احساس، عدا من في قلبه مرض، حيث تلوت وصرخت صرخةً كانت كافية بهدّ الجبال، وقضية اغتصاب الناشطة، والتشكيلية صفية اسحق في مكاتب جهاز الأمن الوطني والمخابرات، في فبراير ٢٠١١، وعلى العكس تماماً كان هناك من بين السودانيين في الشمال، وبينهم من هم في خارج السودان، وفي المهاجر الغربية من عبر بطريقة منبر السلام العادل، ومن اعتبر الحدث ؛ عادياً، وهو بالطبع كان متوقعاً على طريقة «سرد أحداث موت معلن»، وأشار هنا إلى تعليقات بعض القراء في جريدة الشرق الأوسط على خلفية نشر خبر «حداد لا لقهر النساء»، لقد قالوا هذا القول، وسوف أضعه دونما تبديل، أو إعادة صياغة، أو حذف، أو إضافة ؛ وكانت هذه هي الأقوال : عدنان احسان، «الولايات المتحدة الامريكية»، ٢٠١١/٠١/١٧

العكس تماماً. . والفرحه انكم خلصتوا. . واليوم يجب ان ينتبه السودان لمشاكل مواطنيه. . ولازال السودان كبير ويمتد من المحيط للخليج. . .

عوض الدراش (السودان)، «السودان»، ٢٠١١/٠١/١٧

لاحداد في الشمال على الانفصال كما يروج العلمانيون من بنى وبنات اليسار لانه لو استفتوا الشمال لكانت النسبة اكبر من النسبة المتوقعة للانفصال في الجنوب. اما بالنسبة للسيد عرمان فمن انت حتى تقرر المؤتمر الدستوري وهيكله السلطة؟، فأنت وبقان من قسم السودان وجعلتم اهل الشمال احرص الناس على الانفصال ونقول لك كفاية كفاية فقد اصبح اسمك يثير الغثيان للكثير من ابناء جلدك فنقول لك اصمت او ارحل الى الجنوب او الى اى منفى من منافى التآمر ونسال الله ان يتجاوز عنك اما الشعب السوداني فلن يغفر لك مهما فعلت.

صلاح الدين حامد حسن-سودانى-الخبر، «فرنسا ميتربولتان»،

٢٠١١/٠١/١٧

من الحسنات القليلة للإنقاذ أنها أعطت الجنوبيين حق الاختيار بالوحده أو الانفصال... وهذا كان في وجود ومباركة كل الأطياف السياسيه السودانيه ومباركة الأيقاد والغرب وأميركا... فلماذا البكاء والعيول والتمثيلات الفارغه. فلتهم هؤلاء النسوة بتربية أبنائهن حب الوطن وحسن الخلق والأمانه وعفة اليد واللسان. ما نراه الآن من سرقات واختلاسات من حكام وغيرهم ما هو الا الفشل فى الترييه من الأمهات(والأم مدرسة اذا أعددتها أعددت شعبا طيب الأعراق).

Khalid، «فرنسا ميتربولتان»، ٢٠١١/٠١/١٧

بالنسبة للنسوة فانهن (فارغات) وليس لديهن عمل يقمن به، كما انهن ليس لهن ولاية أمر يأمرورنهم بالبقاء داخل بيوتهن ومراعاة شؤونهن، اما جماهير الاتحادى وكما يبدو بانهم قد نسوا تحالفهم مع الحركة الشعبية عندما انضموا لها من قبل وقتلوا بجانبها الحكومة وابناء الشمال (منسوبى قوات الحكومة) فهل ساعتها كانوا لا يعلمون بما ترمى له الحركة الشعبية؟، أم كان همهم الاول أسقاط الحكومة عبر هزيمتها فى المعارك التى كانت جارية بينهم ومن ثم الاستفراد بالسلطة. ولذا يا جماعة الخير بلا مسيرات وبلا حداد، أتركوهم

يرحلوا غير مأسوف عليهم فانهم كانوا عبئاً ثقيلاً على الشمال، شعب غير منتج ويتحركون كالظلال اينما وجهوهم يتوجهون، بدون دراية بالمصلحة او نقيضها، وربنا يوفقهم فى دولتهم الجديدة وكل ما نتمناه ان لا نراهم قد عادوا مرة ثانية من ضيق ما سوف يجدونه فى دولتهم الجديدة.

محمد زيدان، «المملكة العربية السعودية»، ١٧/٠١/٢٠١١

أعتقد أن البعض يصور أن انفصال الجنوب ماهو إلا زلزال يفتك بالسودان ويتباكى بذله على ذلك مع العلم أن الجنوبيون قالو باى باى شمال وتناسوا كل تلك السنين التى عاشوها فى الشمال كان كل الشعب السودانى قام بظلمهم من الأولى أن نقول لهم مبروك..

وهذا الأخير بالطبع قد عبر عن بعض من يرون أن انفصال الجنوب لم يكن زلزالاً! مع أنه كان زلزالاً مدوياً، لكن ثمة خطأ ما! خطأ يكمن فى طريقة تفكيرنا، أو ربما فى أداة تفكيرنا ذاتها، أى العقل. فيبدو أن فيروسات خطيرة غزت هذا العقل الجمعي، واقتحمته، و سببت له دماراً فى بعض خلايا تفكيره، وأدى ذلك إلى اضطراب فى مناهج التفكير، وقصور فى التفكير الجدلي.

إن السودان، منذ بداية تكوينه كدولة حديثة، ولا يزال عرضةً للأزمات، التى تتراوح ما بين الحروب الأهلية، وصراعات القبائل والأعراق، وما ينتج عنها من حمامات دماء، وما بين انقلابات عسكرية، واضطراب فى نظم الحكم والإدارة، والفشل فى إدارة التنوع الثقافى والعرقى والدينى، وحتى فى استغلال الموارد الطبيعية التى يزخر بها السودان، وهو ما يؤكد الفشل كمتلازمة لأزمة التفكير وتفكير الأزمة.

إن الأحداث الكبيرة، هى بمثابة زلال، وأن هذه الزلازل هى بمثابة منعطفات، وتحولات كبيرة. فهل شذ السودانىون عن هذه القاعدة؟ أم أن تلك المواقف كانت مربوطة بحالة احباط عام، ولا مبالاة كانت منتشرة وسط السودانين، حيث رضخ كثيرون، للاضطهاد، واستسلموا للنظام، وظنوا أن التغيير شيئاً صعب المنال؟.



الفصل الثاني

«جنوب جديد»

أم جراحات قديمة؟

ربما ظن كثيرون أن انفصال الجنوب عن شمال السودان سيكون هو حلقة أخيرة من مسلسل دراماتيكي من الحوار العنيف، والقتال المستمر، ونوافير الدم المتصاعدة خلال أكثر من نصف قرن، وذهب البعض إلى الاستهزاء من وصف انفصال / استقلال الجنوب بالزلزال. ، إلا أن الحقيقة المرة هي أن انفصال الجنوب لم يكن هو خاتمة مطاف الأزمات السودانية المزمنة، بل أن الحقيقة التي يرفضها كثيرون هي أن الحرب في السودان لن تتوقف ما لم يتوصل السودانيون إلى مشروع وطني، وعقد اجتماعي يعبر عن كل السودانيين، ويطوي بالتالي صفحات المرات والاحترا ب الطويل، ويوقف في ذات الوقت دوامة الحلقة الجهنمية، والدائرة المفرغة من حرب إلى أخرى، ومن ديمقراطية هشة إلى عسكرية قابضة، وشمولية شاملة.

وليس غريباً أن تتعالى أصوات هنا وهناك تدين الحرب؛ هكذا الحرب بمراراتها!. وتدعو لوقف نيرانها، في وقت سارع البعض بالإفصاح عن اكليشيات ثابتة، ومعروفة، وهي وصف الحرب الجديدة بالعنصرية، أو أنها حرب ضد الجيش الوطني، وقبل أن نعلق على بعض الآراء والمواقف بما فيها مواقف القوى السياسية المعارضة، أو الديمقراطية، أو الناشطين في منظمات المجتمع المدني، لا بد من أن نشير إلى المواقف الحكومية والرسمية، ومواقف الموالين للحكومة، وهي ذات المجموعات التي أشرنا إليها في الفصل السابق، وحكمنا عليها بأنها «عنصرية».

إن الموقف الحكومي ظل منذ اقتراب انفصال الجنوب يرسل شارات سالبة، ورسائل تهدد بنسف عملية السلام برمتها، برغم أن عمر البشير كان قد ذكر في أكثر من مناسبة بأنّ شبح الحرب قد ولى نهائياً عن السودان الشمالي؛ بحدوده الجديدة، ورأى أن حكومته اختارت الانفصال بسلام على الوحدة بحرب، وهي من أطول الحروب الأفريقية، والتي دارت في أكبر البلدان العربية والأفريقية مساحةً حتى انفصال/ استقلال الجنوب، إلا أن تحت الرماد كان هناك وميض نار، وهو ظهور ما يعرف بالجنوب الجديد، وهو تعريف يرفضه بعض الدارسين باعتبار أن أزمات السودان ظلت واحدة، في كل شماله، وقيل إعلان استقلال جمهورية السودان الجنوبي، وقبل أن يجف مداد خبر كلمات البشير باختيار الانفصال مع السلام بديلاً لما يسميها مناصرو البشير من «منبر السلام العادل» الذي يتزعمه خال الرئيس «وحدة الدماء والدموع»، واحتفال المنبر بالانفصال بذبح ثور أسود، انفجر دوي المدافع مرةً أخرى في ولاية جنوب كردفان، وهي ولاية شمالية تشارك في حدودها أربع ولايات جنوبية وثلاث من الولايات الشمالية. وقد كان البشير هو أول من هيا المسرح للعمليات الحربية، ونسف ما يمكن وصفه «بسلام نسبي» في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق؛ مع أن كل المؤشرات كانت تؤكد أن الحرب مقبلة لا محالة في ظل غياب الحكمة، والنفوس المشحونة، والأجواء المتوترة.

وجنوب كردفان، أو جبال النوبة سبق لها أن دخلت في أسوأ الحروب المنسية، في بداية تسعينيات القرن العشرين، وهو امتداد للحرب التي اتشعلت في عام ١٩٨٥، ثم حولتها «الإنقاذ» إلى حرب دينية وعنصرية، بعد أن أعلنت «الجهاد» وإعلان عمر البشير اعتزامه تجنيد مليون عنصر للمليشيات «الدفاع الشعبي»، وقد استخدمت السلطة المركزية كل أنواع القهر من قتل جماعي وتطهير عرقي، وترحيل قسري، واغتصاب النساء، وجرق مئات القرى، وقتل آلاف من المدنيين، «ويؤكد تحقيق أجرته منظمة «أفريكان رايتس» في

عام ١٩٩٦ أن الاعتداءات بلغت قمته «في عام ١٩٩٢، وشمل هذا هجوماً عسكرياً ذات طبيعة ودرجة لم يسبق لها مثيل، وبداية برنامج واسع لإعادة التوطين القسري الذي صُمم لتفريغ جبال النوبة من سكانها، وشهدت هذه الفترة معاناة إنسانية قاسية بصورة استثنائية، وانتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان، وفشل الهجوم، ورغم التفوق الهائل في الاعداد فشل الجيش في الاستيلاء على هدفه الرئيسي، وهو جبل تلشي، وبدأ برنامج التطهير العرقي» محرراً ومكلفاً، مما أوجب تعديله، ولكن برغم الاستراتيجيات العسكرية، تغيرت فإن الجهاد أعيد تأكيده، واصدار فتوى في عام ١٩٩٣» (١٣). وبما أن الحرب كانت قد بدأت في عام ١٩٨٥، ولذلك لم تكن الحكومة المنتخبة في «الديموقراطية الإجرائية» الثالثة بزعامة الصادق المهدي، وأقصد «بالديموقراطية الإجرائية» - إن فترة الديموقراطية كانت ديموقراطية فيما يتعلق بالمسائل الإجرائية، المتمثلة في الانتخابات دون اهتمام بجوهر العملية الديموقراطية وما تحويه من حريات خاصة وعامة، وممارسة حقيقية داخل المؤسسات نفسها، وتبني الديموقراطية كثقافة وسلوك، لا شعارات فوقية وقشرية، فخلال تجاربنا الديموقراطية الثلاثة فشلنا في بناء تجارب ديموقراطية حقيقية، حيث ظلت الطائفية هي المسيطرة، والقبلية هي الموجهة، ومع أن العملية الانتخابية في حد ذاتها قد تكون «خالية من التزوير» إلا أنها كانت ملطخة بشوائب تزوير إرادة الناخبين عبر تغيب الوعي، ووتزييف الحقائق، واستخدام الوسائل والأساليب الفاسدة مثل شراء الذمم، وإطلاق الوعود غير الواقعية، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى انتخاب برلمانات ضعيفة، وتشكيل حكومات متشاكسة، وهشة، ومعزولة عن الجماهير وعودة لحرب جبال النوبة، إن الأحزاب التقليدية تتحمل عبئاً كبيراً من

(١٣) أفريكان رايتس ووتش، نوبة السودان، مواجهة الإبادة، سبتمبر ١٩٩٦،

المسؤولية، حيث شنت مليشيات المراحيل هجماتها ضد السكان المحليين بذات هدف إزاحة النوبة، وإحلال قبائل أخرى في مناطقهم، وكان مسوغ ذلك الأمر هو أن النوبة تمردوا وانضموا للجيش الشعبي لتحرير السودان.

إنَّ الفشل المستمر، والعجز المزمّن في كيفية إدارة «التنوع الثقافي والعرقي والتعدد الديني» هو مدخل الصراعات في السودان، فهناك من يؤمن إيماناً تاماً، بعروبة هذا البلد، واسلاميته، حتى صار الأمر له عقيدة و«أيديولوجيا» ويمثل هذا التيار حزب «المؤتمر الوطني» الحاكم، ورئيسه عمر البشير، وأنصاره، والمقربون منه، كما لا تختلف القوى التقليدية المتمثلة في حزبي الأمة و«الاتحادي الديمقراطي»، والقوميون العرب، كثيراً مع رؤية الحركة الإسلامية، أو كل الإسلاميين السودانيين، ويظل الاختلاف هو اختلاف مقدار لا نوع، وجميعها تعبر عن مشروع واحد، إقصائي، استعلائي، فالحكومة «الديمقراطية إجرائياً» قامت بردود أفعال عنيفة ضد النوبة عقب هجمات شنتها وحدات تابعة «للجيش الشعبي لتحرير السودان» على منطقة القردود، وهاجمت القوة التي لم يكن بها عناصر من النوبة معسكر تابع لإحدى قبائل البقارة، في يوليو ١٩٨٥، وتبع ذلك حادث ثانٍ، كان له ما بعده، ومنذ عام ١٩٨٥» بداية تكوين مليشيات «الدفاع الشعبي» باسم «قوات المراحيل» بعد أن أصدر المجلس العسكري الانتقالي في تلك الفترة برئاسة المشير عبد الرحمن سوار الذهب قراراً بتسليح قبائل البقارة وبموجب القرار أنشأ وزير الدفاع الأسبق اللواء فضل الله برمة ناصر مليشيات المراحيل تلك» فلعدة سنوات كانت هناك مليشيا غير رسمية، تكونت لحماية مصالح ملاك الأراضي من جانب، وكقوة خاصة لآبار البترول لحماية منشآت شركة شيفرون للبترول، من جانب آخر فقد أفقر الجفاف والمجاعة المصاحبة له في ١٩٨٣-١٩٨٥ كثيراً من الرعاة، وشجعت عدد كبير من الشباب إلى اللجوء للعنف كوسيلة للدخل، أصبحت قوة المرحيل ذات بأس، وقد أسست في الأول

لمواجهة الدينكا، ولكنها تحولت تدريجياً للعمل ضد النوبة» (١٤)، ويضيف ذات المصدر أن سياسات المليشيات التي وضعها برمة ناصر لم تتوقف، بل استمرت أثناء الفترة البرلمانية ١٩٨٦ - ١٩٨٩ «عندما تولى مقاليد الحكم في كردفان رجال لهم علاقة وطيدة بالمليشيات، ففي ١٩٨٧ - ١٩٨٩ كان الحاكم هو عبد الرسول النور، ولكونه أحد أبناء المسيرية، والسكرتير الشخصي السابق للصادق المهدي، أصبح مسؤولاً عن سياسات المراحل، ومعه فضل الله برمة الذي أصبح أكثر نفوذاً وتم تعيينه وزيراً للدولة ومستشاراً لوزير الدفاع عام ١٩٨٨»، كما شككت المنظمة في علاقة مبارك الفاضل بالأمر، وقد كان آنذاك يشغل منصب وزير الداخلية، وقد أثارت «الجبهة الإسلامية القومية» في تلك المرحلة الحرجة في تاريخ السودان، المليء بلحظات أكثر حرجاً، الكثير من الجدل حول «تسليح المليشيات»، بل اقترحت لذلك «مليشيات باسم الدفاع الشعبي»، عندما تقدم أبناء القبائل المتاخمة لمناطق انتشار قوات «الجيش الشعبي لتحرير السودان» بمذكرة انطلقت من مقر حزب الأمة القومي في العاصمة، تقول «نحن قبائل التماس من قيسان شرقاً إلى أم دافوق غرباً نطالب بإجازة قانون الدفاع الشعبي وننادي في هذا المقام كل أبناء القبائل المتاخمة في حالة عدم إجازة هذا القانون بالانسحاب فوراً من مؤسسات الدولة وأحزابها التي لا تحميهم، وأن يشكلوا وحدهم قوة يدافعون من خلالها عن وطنهم وعرضهم ودينهم» (١٥)، وبالطبع فإن «الجبهة الإسلامية صاحبة رؤية الدولة الدينية والعنصرية، استغلت الأجواء، وسعت لتعبئة الناس بخطاب إسلامي عروبي، وهو ما دفع نائب الأمين العام للجبهة إبراهيم السنوسي عقب المذكرة لأن يعلن

(١٤) المصدر نفسه

(١٥) المحبوب عبدالسلام، الحركة الإسلامية - دائرة الضوء... خيوط الظلام، جزيرة

الورد، الطبعة الثانية ٢٠١٠ ص ٢٤١

في تصريحات صحفية في الخرطوم نشرتها السوداني في يونيو ١٩٨٦ «إنَّ الجبهة الإسلامية لا تؤيد مذكرة القبائل فحسب، بل تقف معها بشدة ضد قرنق وأعوانه بالداخل والخارج، إن هذه القبائل أعطتنا أمل الجهاد والموت في سبيل الله الذي كاد أن يقتله أتباع الدنيا ومجاميع الشيطان». (١٦)

وللمفارقة فإنَّ تعريف النوبة جاء من قبل آخرين «وكلمة نوبة ذاتها ليست مؤصلة في أي من لغات نوبة الجبال، وبصورة جوهريّة استخدمت كلمة «نوبة» من قبل المصريين والسودانيين الشماليين للإشارة للسودان الذين يقطنون جنوبهم، والذين يمكن استرقاقهم، حتى الاسماء التي تطلق على قبائل النوبة هي نفسها كثيراً ما تكون من صنع العرب الأجانب، وتعكس مواقف عنصرية، والاسم أصلياً لإحدى القبائل «لقاليق» تم إبداله باسم العربي «الكواليب»، وتعني حرفياً «الكلاب»، أم اسم قبيلة الغلفان، فتعني بالعربية «غير المختونين»، (١٧) وظل النوبة يتعرضون للتهميش والازدراء من قبل نُخب المركز، والغريب أن تصورات المركز لكل ما يأتي من خارجه «عنصري»، ولذلك كانوا يصفون محاولات فيليب عباس غبوش للانقلاب على السلطة بأنها «محاولة عنصرية»، وكما ظلوا ينعتون بكثرة من النعوت لتحقير شأنهم، ومن ثمَّ تبرير العدوان عليهم، إلا أن نظام «الإنقاذ» كان أكثر تطرفاً، في رؤيته الأحادية لمسألة التنوع الثقافي والديني هذه، فأضاف من الخطب ما أضاف لإشعال الفتنة، واصباح حروبه في الهامش، لا سيما الجنوب القديم بالصبغة الدينية، وإعلان الجهاد في تلك الحرب اللعينة، والتي كانت نهايتها هي بتر جزء غالٍ من وطن كبير، إلا أن البشير لم يتعظ من أخطائه التاريخية، بل ازداد «مزايده» وأكد في أكثر من مرة «أن انفصال الجنوب سوف يحسم هوية السودان، وقد صدرت عنه

(١٦) نفسه

(١٧) أفريكان رايتس ووتش، مرجع سابق

تصريحات شهيرة بولاية القضارف في شرق السودان، في نهاية ديسمبر عام ٢٠١٠ حين تعهد بتطبيق «الشريعة الإسلامية»، وانتهاء عهد «الدغمسة»، وهي في العامية السودانية تعني خلط أشياء متناقضة، في إشارة منه إلى «التنوع الثقافي»، وأكد البشير أن بانفصال الجنوب أصبح نسبة المسلمين في السودان ٩٧٪، و أعلن تمسكه بدستور إسلامي، وهو ما فسره المعارضون بالدخول إلى مرحلة جديدة لقمع المعارضين، والمخالفين له في الرأي باسم الدين، لأن النظام منذ عام ١٩٩١ كان قد أعلن تطبيقه للشريعة» راجع القانون الجنائي لسنة ١٩٩١، وحتى حروبه المستمرة خاضها تحت غطاء الشريعة، ولم نسمع عنه يوماً أنه جمد قوانينها، لكننا نسمع بين الفينة والأخرى عن رغبة النظام في تطبيق الشريعة!، وفي ذات السياق نقل موقع «ويكليكس» الشهير عن مستشار الرئيس السوداني غازي صلاح الدين خلال لقاء له مع المبعوث الأمريكي السابق إلى السودان سكوت غريشن قوله «إنَّ النخبة الشمالية تنظر شمالاً و شرقاً وغرباً للتحالفات... . إننا أقرب ثقافياً لمسيحي إثيوبيا و اريتريا أكثر حتى من مسلمي الجنوب» إن جنوب السودان إذا انفصل سيذهب للنسيان لفترة من الزمن وخلال هذه الفترة فإن الشماليين سيكون لهم اهتمام محدود بمشاكل مخاض الجنوب. و ختم قوله بأن تغطية الصحافة عن الصراع و سفك الدماء في الجنوب سيكون صداها ضعيفا لدى المواطن العادي في السودان الشمالي، وكان التعليق الأمريكي على حديث صلاح الدين بالقول «يبدو غازي مخلصاً في ملاحظته بأن الجنوب سٌيسمح له باختيار طريقه ولكنه أوضح أن الشمال راغب في أن ينفض يديه من جميع القضايا إذا كان خيار الجنوب هو الانفصال. ، ووجهة نظرنا أن هذا من السهل قوله أكثر من فعله وأن الاضطرابات في الجنوب من دون شك سيمتد رشاشها عبر الحدود طارفاً و تليدها. إن زعم غازي بأن هنالك تياراً متنامياً في حزب المؤتمر الوطني والدوائر الشمالية بأن الشمال سيكون أفضل بدون الجنوب هو زعم خادع ولكنه لا

يعكس ما سمعناه في محادثاتنا في الخرطوم»، (١٨) وما قاله غازي يعبر عن «أيديولوجية» الإسلاموعروبيين»، مع أنه سليل أترك لا علاقة لهم بالعروبة، إلا أن الرجل يأبي إلا أن يلوي ويكسر عنق الحقيقة، وأن يصرخ «وإن طارت غنماية»، في إشارة إلى قصة شهيرة تروي عن اختلاف اثنين حول كنه جسم أسود بعيد، فأصر أحدهما أن هذا الجسم هو غراب، وأصر الثاني على أنه غنماية ولما وصلا إليه طار في الهواء، إلا أن صاحبنا المتطرف، أو المتعصب قال «عليك بالطلاق لو طارت غنماية».

وما قاله غازي يؤكد ما ذهب إليه حتى بعض القادة والسياسيين من خارج البلاد، فقد كان أحد مسؤول إقليمي يتجادل مع زعيم «الحركة الشعبية لتحرير السودان» الراحل الدكتور جون قرنق، في منتصف تسعينيات القرن الماضي، حسب ما روى لي السيد دينق ألور وزير الخارجية السابق، ووزير مجلس وزراء الجنوب، في لقاء معه بمنزله بالخرطوم؛ فكان قرنق يرى أن سياسات المركز تجعل الجنوبيين مواطنين درجة ثانية، إلا أن المسؤول الأفريقي رفض رأي قرنق قائلاً «ليس صحيح يا دكتور، فالمواطنون درجة أولى هم المسلمون الشماليون، أما الدرجة ثانية فهم مسلمو دارفور، ليأتي بعد ذلك اللاجئيين الأريتريين والأثيوبيين كدرجة ثالثة، ثم يأتي الجنوبيون كدرجة رابعة حسب تصنيفات «الجبهة الإسلامية القومية»، لكن غازي سارع إلي نفي ما نُقل عنه بتعديل قائلاً أنه ذكر للمبعوث الأمريكي السابق للسودان سكوت غريشن أنه في حالة انفصال الجنوب وقيام دولة جديدة فيه، فإن الخيارات المتاحة أمام السودان ستكون تقديم التواصل والتكامل باتجاه الشرق نحو إريتريا واثيوبيا ونحو مصر شمالاً ونحو تشاد غرباً. أما كون انفصال الجنوب شيء جيد للشمال فهو رأي مفتحم وليس لي». أفريقيا اليوم ١٢ سبتمبر ٢٠١١.

وليس من الممكن عزل خطاب رئيس هيئة أركان الجيش السوداني الفريق عصمت لرئيس هيئة أركان الجنوب الفريق جيمس هوث، عن حالة التوتر تلك، وعملية التحضير لحرب جديدة، تدخل في سياق حروب الهوية والموارد في السودان، فقد أرسل رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الحكومية، عصمت عبد الرحمن، خطاباً إلى رئيس هيئة أركان الجيش الشعبي، جيمس هوث، أبلغه أن الحادي والثلاثين من مايو ٢٠١١، هو آخر يوم للجيش الشعبي في شمال السودان»، وقد كشف نائب رئيس الحركة الشعبية عبد العزيز الحلو في تصريحات نشرتها صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية «أن رئيس هيئة الأركان في جيش الخرطوم، أكد أن قواته ستقوم بتجريد الجيش الشعبي بتاريخ الأول من يونيو الحالي، وتابع: «طبعاً حديث البشير أو رئيس هيئة أركان قواته لا يستند إلى مرجعية؛ سواء اتفاقية السلام الخاصة بالمنطقة، وفي الترتيبات الأمنية أو الدستور»، وقال إن القوات المشتركة، وفق الاتفاقية، ستظل موجودة حتى أبريل (نيسان) من عام ٢٠١٢» (١٩)، ويبدو أن البشير في سكرة انفصال الجنوب قرر محاربة الجميع، ولو كانت فتاة صغيرة، مثل فتاة ظهرت في شريط فيديو، على مواقع «اليوتيوب» في ديسمبر ٢٠١٠، وهي تتلوى من جلدها بواسطة اثنين من عناصر شرطة المحاكم، وكان الجلد بلا رحمة، بل كان تشفياً أثار حفيظة كل من شاهد «الفيديو التراجيدي بعد أن قبضتها شرطة أمن المجتمع، إلا أن البشير وكعاداته هاجم الفتاة وحول الضحية إلى مجرمة، تستحق ليس الجلد وحده، دون أن يتذكر واجبات رأس الدولة، وترفعه لصالح المنصب عن الانحدار في الحفر السحيقة، من منحدرات الهتر، واسفاف القول، ووضع نفسه رأساً برأس، وعلى الهواء مباشرة؛ مع فتاة، ليس وراءها شيئاً غير جراحاتها بعد أن نكل بها جنوده أسوأ تنكيل باسم «الشريعة الإسلامية»،

(١٩) صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية، ١٠ يونيو ٢٠١١

لقد كان خطاب البشير الشهير في ولاية القضارف شرقي السودان في أواخر ديسمبر ٢٠١٠، واحداً من مناسبات كشف المستور، وهو كثير، ويقع في عقلنا اللاوعي الجمعي، وعبر عنه البشير برفضه أي حديث عن التنوع الثقافي والديني، معتبراً أن ذلك «دغمسة» بعد أن أضحى السودان «عربياً إسلامياً».

ولسنا هنا في حاجة لكي نذكر الناس بحقيقة التنوع الثقافي في السودان، فالسودان كان قبل انفصال/ استقلال الجنوب يتكون من حوالي ٥٠٠ قبيلة، ويتحدث أكثر من ١٠٠ لغة محلية، بما فيها اللغة العربية، وهي لغة الأغلبية، ولا يزال الوضع قائماً، حيث تنتشر عشرات القبائل غير العربية في دارفور، ومثلهم في جنوب كردفان، وهناك أيضاً في الشرق، وفي النيل الأزرق، ولا يمكن أن نجادل بعروبة قبيلة مثل «الفور» أو «الزغاوة»، أو مجموعات قبائل «البجا» أو «الأنقسنا»، ومع ذلك فهناك عشرات القبائل العربية، أو ذات الأصل العربي، ولا جدال حول ذلك، إلا أن البعض لا يرى أبعد من أرنبه أنفه، ولا يبصر الآخرين إلا بمنظاره، وتصوره الذي وضعه لنفسه.

أما قضية نزع سلاح أربعين ألفاً من جنود الجيش الشعبي الشماليين بجنوب كردفان والنيل الأزرق فهي لم تكن السبب المباشر في تجدد دورات الصراع السوداني، وانفتاح الجرح الملتهب، وتفجر شلالات الدم السوداني، وإن كانت مثل «القشة التي قصمت ظهر البعير» فهناك قضية الهوية، وسؤالها القديم، والذي فشلنا مراراً، وتكراراً في إيجاد إجابة شافية له، وهو مربوط بفكرة التنوع الثقافي والديني والعرقي، وطريقة إدارة هذا التنوع. وهو فشل يبدو أننا لا نحسه لدرجة استضافة الخرطوم لمؤتمر حول إدارة التنوع الثقافي في أفريقيا، وقد استضافت الخرطوم المؤتمر في يوليو ٢٠١١ في وقت متزامن مع انفصال الجنوب، واشتعال الحرب في جنوب كردفان، والغريب أن المنظمين للمؤتمر هدفوا إلى تقديم السودان كنموذج جيد للغاية، فلو كان العكس لقبلنا الأمر، ولكانت الفكرة ناجحة، إلا أن العقلية التي تصنع الأزمات تأبى أن تخرج عن

تفكيرها المأزوم، وأن تتخلص من تكتيكات الهروب إلى الأمام. لم يكن خافياً على كل ذي بصيرة، أن تجدد اشتعال الحرب في كردفان بالضرورة سيقود إلى اشتعال أوارها في النيل الأزرق، ودارفور، وحتى شرق السودان لتشابه القضايا والمطالب، مع أن النيل الأزرق وجنوب كردفان يكادان يشكلان حالة واحدة منقسمة على ولايتين، فهناك قضية مشورة شعبية لم تجر، وهي واحدة من مستحقات اتفاقية السلام الشامل، الموقع في يناير ٢٠٠٥، بين الحكومة السودانية، و«الحركة الشعبية لتحرير السودان»، حيث كان يفترض إجراء مشورة بين سكان هاتين المنطقتين لمعرفة الموقف من اتفاقية السلام بعد انفصال الجنوب، ولا يمكن أن تتجاوز المشورة الأوضاع الأمنية، والعسكرية، وترتيب أوضاع عناصر الجيش الشعبي الشمالية، وهم من المقاتلين القدامى الذين حاربوا جنباً إلى جنب مع رفاقهم الجنوبيين، فهم قد حاربوا لقضايا تخصهم، ولم يخوضوا حرب العشرين عاماً ونيف نيابةً عن الجنوبيين، أو بالوكالة لهم، وقادة هؤلاء المقاتلين هم قيادات بارزة في الحركة الشعبية الكبيرة، وفي الحركة الشمالية بعد الانفصال، وسبق أن حذر نائب رئيس الحركة الشعبية عبد العزيز الحلو من مخاطر الحرب، فقد ذكر للمؤلف في عدد من الحوارات «أن الفشل في تحقيق السلام سيجعل السودان مرشحاً لحرب جديدة، وربما تصل مرحلة تشظي أخرى مثلما حصل في سيناريو أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في تسعينيات القرن الماضي. وهذا الجنوب الجديد كما تعرفه الحركة الشعبية «يضم كل المتضررين من ممارسات دولة السودان القديم والذين عانوا تاريخياً وما زالوا يعانون من التهميش السياسي والاقتصادي والثقافي في ظل هذه الدولة، وهو بالطبع تعريف لا يستثني شرق السودان، وسيكون هو أحد بؤر الصراع المرشحة للانفجار في سياق معادلة وجدلية المركز والهامش.

ومع اقتراب انفصال الجنوب، ظلت عبارة «الجنوب الجديد» تتصاعد، وتكبر، وهي تشير جغرافياً إلى جنوب الشمال، ويشمل دارفور، كردفان، النيل الأزرق،

وأجزاء من الشرق، إلا أن الأمين العام للحركة الشعبية ياسر عرمان يرى أن انفصال الجنوب التقليدي سيولد جنوباً جديداً، وهو من أكثر المروجين للفكرة إعلامياً، وسياسياً، ويذكر أن عرمان المنحدر من شمال السودان كان قد انضم إلى «الجيش الشعبي لتحرير السودان» في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وأصبح قيادياً، وناطقاً رسمياً، للحركة التي يوصفها خصومها بأنها «جنوبية»، وتحمل أجندة مشروع السودان الجديد لهيكل الدولة المركزية، بغرض تغيير هويتها العربية والإسلامية، إلا أن الحركة ترفض ذلك، وتؤكد أن مشروع السودان الجديد لا يعني الغاء أي مكون ثقافي أو ديني، بل هو مشروع يقوم على المساواة، والعدالة، والوحدة على أسس جديدة، ويرى عرمان، وهو يحمل حالياً رتبة فريق بالجيش الشعبي أن «هذا الجنوب يضم من وجهة نظره كل المتضررين من ممارسات دولة السودان القديم والذين عانوا تاريخياً وما زالوا يعانون من التهميش السياسي والاقتصادي والثقافي في ظل هذه الدولة وبالتالي هم أصحاب مصلحة في التغيير في بنية هذه الدولة تغييراً هيكلياً وفق رؤية السودان الجديد التي يعتبرها عرمان باقية لأن هناك احتياجاً موضوعياً لها سواء في الشمال بجنوبه الجديد (جغرافياً وسياسياً) أو في الجنوب المستقل، ووفق هذا المفهوم اعتبر عرمان أهل دارفور وأهل الشرق والمهمشين والفقراء في الشمال جنوبيين.

ووسط هذا الجدل، والمواقف المتناقضة من مفاهيم الوحدة، والتنوع، وهوية السودان، وكتابة دستوره، انتقلت الحرب مرة أخرى إلى ولاية النيل الأزرق، في بداية شهر سبتمبر، لتشكل ثنائية معهودة مع ولاية جنوب كردفان، وهما من المناطق المهمشة وفقاً لاتفاق سلام نيفاشا الموقع في عام ٢٠٠٥، والذي أفضى إلى انفصال الجنوب، وبدلاً عن التفكير في حل الأزمة بواسطة المناهج العلمية، من استقصاء، وجمع بيانات، ومعرفة المقدمات والنتائج المتمخضة عن تلك الوقائع، سارع «الإنقاذيون» إلى استخدام ذات الأساليب القديمة، المتولدة من «عبقرية» التفكير الأمني والعسكري، وذلك بشق «الحركة الشعبية»، وصنع

قيادات بلا جيوش، أو حتى لا قدرة مثل تاييتا بطرس وزيرة الصحة السابقة، والتي قنعت بمنصب وزير دولة، أو الجنرال دانيال كودي، مع تاريخه النضالي الطويل، إلا أنه سقط في «وحل المركز»؛ ربما بمرارات شخصية، أو «وعود مثل برق خُلب» فلا كسب أهله، ولا وجد ضالته في المركز، لكن النظام ظن أن ذلك سوف يقسم أبناء النوبة، وهو ذات الظن الذي ظنه قبل سنوات باتفاقيات الخرطوم للسلام، واستقطاب بعض قيادات النوبة، إلا أن ذلك لم يحقق شيئاً، مثلما لن تُحقق الحلول العسكرية حلاً، لا للنوبة ولا السودان، ولا حتى النظام نفسه، فهو يعيد انتاج الأزمات، وذات السير القديمة من «اتفاقية الخرطوم ١٩٩٧»، بالاتفاق مع فصائل منشقة من «الجيش الشعبي» الكبير بزعامة قرنق، لكن الاتفاقية ماتت بعد عام واحد بتمرد القائد كاريينو كوانين في بحر الغزال في فبراير ١٩٩٨، ثم ولى الدكتور رياك مشار وجهه شطر الجنوب عائداً إلى حضن حركته الأم، ليلحق به بعد ذلك الدكتور لام أكول بعد فترة ليست طويلة، واتفاقية «جيبوتي» التي قصمت ظهر بعير حزب الأمة القومي فانقسم إلى جماعات وأحزاب، مع أن رئيسه المهدي كان يقول «ذهبت لأصطاد أرنباً فاصطدت فيلاً» فما كان من فيل سوى الخيبة، وتكرار الفشل، وحتى «أبوجا» ٢٠٠٦، والقاهرة ٢٠٠٥، وأسمرا ٢٠٠٦؛ فهي كلها «اتفاقيات مؤودة» ولسنا في حاجة كي نسأل «المؤودة بأي ذنب قُلت».

إنَّ الأزمة هي عندي من غير شك تتجلى في مثل هذه الصراعات، وهي صراعات تؤجج عقلية (المركز/الحكومة)، وما تحمله من عنصرية قبيحة من نيرانها، فقد كانت الحكومة في السابق تحارب الجنوبيين بحجة أنهم مسيحيون أفارقة، في ثنائية ركزت على الحرب بين الإسلام والمسيحية من جانب والعروبة والأفريقية من جانب آخر. وانفصال الجنوب هو نتيجة لهذا التفكير والسياسات المترتبة عليها، وبالتالي؛ فإن استمرار نفس الأزمة داخل الشمال هو بسبب هذا التصنيف في شقه العرقي (العروبي من جانب النظام) بعد سقوط ادعاء التمايز

الديني في الشمال، وهذه المرة هو تصنيف يقوم على ثنائية عرب وأفارقة. وهي تقابل «أولاد بلد وعبيد»، والواضح للعيان أنه ومن بعد الانتهاء من هذه الحرب سيبحث المركز داخله عن أعداء آخرين لا ينتمون إلى المشروع العروبي. عليه، من السهولة ملاحظة أن مفهوم الجنوب الجديد هو مفهوم متحوّل، بمعنى أن المركز دائماً سيظل في حالة بحث عن جنوب يحدده من خلاله موقعه الأيدلوجي، ويقود حروباته ضده على هذا الأساس.

ومع تجدد الحرب، وتشابه حيثيات القتال، ونتائجه الماثلة أمامنا في انفصال/ استقلال الجنوب القديم؛ إلا أن عقلية المركز تدور في ذات دوامات المماحكات القديمة، فمثلاً؛ حزب «الأمة القومي» بدلاً عن تلمس الجرح، ومعرفة جذور الأزمة قفز فوق الحقائق بالزانة كعادته، وحذر «من مخطط أجنبي لقوى إقليمية ودولية بقيادة إسرائيل لجر السودان إلى حرب شاملة ومدمرة، وشدد على ضرورة تدارك الأمر مبكراً». وقال الفريق صديق محمد اسماعيل الأمين العام لحزب الأمة القومي في تصريحات صحفية أن الحركة الشعبية وحكومة الجنوب آليات لتنفيذ المخطط عبر شراكتها مع الجبهة الثورية، واصفاً المخطط بأنه مهدد حقيقي لأمن ومستقبل السودان، مشيراً إلى أن السودان لن يستطيع مجابهة تلك المؤامرات إلا بتوحيد الجبهة الداخلية» (٢٠)، وهو حديث ليس على الأمة بغريب، ولا على أمينه العام السابق بمستغرب!، فالصادق المهدي زعيم الحزب نفسه ظل متردداً، ويقف في منزلة بين منزلتين؛ فهو مع تغيير الحكم، ولا يريد إسقاط المؤتمر الوطني!، وهو يرى الجبهة الثورية، أو «تحالف كاودا» جبهة عنصرية، ويحذر من إسقاط النظام عبرها، ولذات المواقف الملتبسة ظل المهدي وحزبه يتقدمون خطوةً لكنهم يتراجعون أخرى، وهو ما سبب تشويشاً للقواعد ولبقية جماهير المعارضة السودانية، وصممت باقي القوى السياسية الأخرى،

واكتفى «المؤتمر الشعبي» بزعامة الترابي ببعث رسائل دبلوماسية، لكنه لم ينعت الجبهة بالعنصرية، بل كان يشدد على أن لها «قضية»، وإن كان البعض يرى أن مواقف الشعبي لا تخرج في معظم سياقاتها من حالة «المكايدة للبشير وحزبه، وتعبير عن مرارات أقرب إلى أن تكون شخصية بالنسبة للدكتور حسن الترابي الأمين العام للحزب المعارض. وبقيت قوى اليسار تراوح مكانها، فيما تحركت مجموعة من الناشطين ترفع راية وقف الحرب، فتعاملت مع أعراض الأزمة، لا أسبابها، واكتفت بمخاطبة تجلياتها، لا جذورها، فساوت في كثير من الأحيان بين الضحية والجلاذ، والمستبد والثائر، وبين السلطة الفاشية، وبين من يرون أن حربهم عادلة، ولكن تبقى الحقيقة في أن الجنوبيين القدامى ذهبوا، وتركوا خلفهم جراحات قديمة، ومتجددة، ودواماً من العنف، وفصل جديد من المجهول ينتظر الدولة الممزقة. فليس هناك طوق نجاة لحفظ ما تبقى من السودان سوى البحث عن مشروع وطني لكل السودانيين يوقف شلالات الدماء، لأن الجميع يجد نفسه ممثلاً فيه بمساواة تامة.

ورمال دارفور المتحركة تفضح عقلنا الجمعي ولا شعورنا السياسي وهناك، ليس بعيداً، وفوق رمال دارفور المتحركة ؛ وقعت أبشع المجازر الإنسانية والموت المجاني بعشرات أو مئات الآلاف، وقبيل استشرافنا مرحلة سلام جديدة باتفاق نيفاشا للسلام الشامل، كان جرح دارفور ينزف ؛ ومن تحت الرماد كان هناك وميض نار يشتعل فوق حبيبات الرمال المتحركة، حيث تهيأت الأوضاع تماماً ونضجت عوامل الحريق الكبير الذي تسرب دخانه الى داخل قاعات الأمم المتحدة، وردعات الاتحاد الإفريقي، وكواليس الاتحاد الأوروبي، وثرثرة جامعة الدول العربية، لقد انتشر الحريق، ولم يحسب الكثيرون ان «مقتل حوالى السبعين فرداً بواسطة الجنجاويد فى بئر طويل على بعد ٦٠ كيلومتراً من الحدود السودانية التشادية فى الرابع من مايو ٢٠٠١ فى مناطق الزغاوة» «وحرقت قرية بوتيكة وقتل الطفل وليد وآخرين والتمثيل بجشهم» «ستحرك الفتنة

النائمة، وتلهب جذوة الحرب، وتؤدي الى تكوين تحالف معارض من أبناء الزغاوة والفور والمساليت والبرتي والداجو والميدوب وآخرين لمواجهة الحكومة ومليشيات الجنجاويد بشكل مباشر للمرة الاولى. وكانت الأجواء ملبدة بالغيوم، «وتردى الأوضاع يحمل نذر الكارثة الإنسانية التي اعتبرتها الأمم المتحدة «أكبر كارثة في العالم». سوى الخرطوم التي كعادتها كانت تقلل من الكارثة، في بداياتها!». وهو سلوك ظلت حكومة «الإنقاذ» تظهره حيال كل أزمة، وإبان كل كارثة، لذلك كانت تصف كارثة دارفور بأنها «نهب مسلح»، وتجاهلاً منهم بحقيقة القرية الكونية في عصر ثورة الاتصالات، وموجة تدفق المعلومات المنداحة مع الاشعة الضوئية المنبعثة من الفضاءات الرحبة؛ التي مكنت أي فرد في أي بقعة على الكرة الأرضية من معرفة ما يحصل في كرنوى، وسرف عمرة، وكهوف جبل مرة، وكلبس، وصليعة دون عناء. ولما فشلت الحكومة المركزية في تشييد حواجز حديدية تستر ما ترتكبه من فظائع تحت ستارات من الليل البهيم في مناطق، عند أهلها الكهرباء نوع من الترف، اضطرت الحكومة أن تعلن بعد تطور الأحداث دراماتيكياً توجيه تهمة الحرب ضد الدولة، والقيام بأعمال نهب، والاستيلاء على أموال، وتدمير آليات؛ لم تذكر أن من بينها ثماني طائرات حربية كانت جاثمة فوق أرض مطار الفاشر. حيث «أعلن وزير العدل السوداني علي محمد عثمان ياسين أنه فوض سلطاته الى نيابة الجرائم الموجهة ضد الدولة لتوجيه تهم جنائية الى نائب الأمين العام لـ«حزب المؤتمر الشعبي» الدكتور علي الحاج محمد، والقيادي في تنظيم «التحالف الفيدرالي» الدكتور شريف عبدالله حرير، وزعيم «حركة العدالة والمساواة» الدكتور خليل إبراهيم، والأمين العام لـ«حركة تحرير السودان»، مني أركو مناوي، والقائدين الميدانيين عبدالواحد محمد أحمد وأبو بكر محمد كادو. ووجهت وزارة العدل ثماني تهم الى المعارضين تتعلق بمحاولة إسقاط نظام الحكم بالقوة وتقويض النظام الدستوري والحرب والقتل والاستيلاء على

الأموال والممتلكات والأسلحة والذخائر، وتصل عقوبتها الى الاعدام. وذكرت السلطات أن المتهمين تحدثوا باسم المهمشين ودعوا الى اسقاط النظام القائم بالقوة وقتلوا وتسببوا في قتل وإصابة عدد كبير من المدنيين والعسكريين وايدوا أعمال التخريب واستولوا على اكثر من عشر سيارات تبلغ قيمتها اكثر من ١,١٥٠ مليون جنيه سوداني (٤٥٠ ألف دولار)، وأموال نقدية تفوق ٤٥ مليون جنيه، والاستيلاء على كمية من الأسلحة المختلفة وكميات كبيرة من الذخائر ومئات من أكياس الذرة. وأبلغ مسؤول حكومي «الحياة» ان السلطات ستلاحق علي الحاج وشريف حرير وخليل ابراهيم المقيمين خارج البلاد عبر الشرطة الدولية (انتربول) لجلبهم وتقديمهم الى القضاء لمحاكمتهم. كما ستسعى الى اعتقال الثلاثة الآخرين الذين يقودون العمليات العسكرية في ولايات دارفور». . (٢١)

لقد ساد التوتر والتهبت المنطقة، وأصبح الكل مهيتاً نفسياً وعسكرياً لاقترب ساعة الصفر وانفجار القنبلة الموقوتة التي شحنت بمفعول فعال، وزودت بمتفجرات ناسفة عبر سنوات من الاحتراب القبلى والمشاحنات. وتحولت كل قرى دار فور الى ثكنات عسكرية مدججة بالأسلحة المتنوعة بدءاً بالأسلحة الخفيفة مثل الكلاشنكوف والجيم ٣، وانتهاءً بالأسلحة المتوسطة والثقيلة مثل الرشاشات و الآر بى جى والهاونات المتوسطة. لقد أعلنت كل القبائل حالة الطوارئ داخل صفوفها، ورفعت درجات الاستعداد إلى أعلى درجاتها، وسعت كل مجموعة الى تأمين نفسها من خطر القبائل الاخرى؛ بإقامة المعسكرات لحماية القرى والاراضى والمواشى والأموال وسط غياب ملحوظ لسلطة الدولة وتمريغ هيبتهها وسط الرمال الدارفورية.

وروجت الحكومة أيضا ان اميركا هى التي تؤجج نيران الصراع فى غرب

السودان، وأن ما يذكر عن الكارثة الإنسانية هو تضخيم لا أساس له على أرض الواقع، وأن عدد القتلى لم يصل الى الثلاثين ألفاً. ومن يقول غير ذلك فليأتنا برهاناً قوياً مدعماً بأسماء القتلى جميعهم. فقد «قال وزير الخارجية السوداني آنذاك مصطفى عثمان إسماعيل إن حكومة بلاده «منفتحة تماماً من أجل معالجة مشكلة دارفور ولكنها غير مستعدة لتمرير الأجندة الأجنبية التي تريد أن تستغل قضية إنسانية لتنفيذ أهداف سياسية خاصة». وأكد إسماعيل في مؤتمر صحافي بعد يوم من اجتماع وزراء الخارجية العرب، أن «مخطط تفجير الأوضاع في دارفور اتخذ قبل فترة وبالتنسيق مع الحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة إريتريا ومنذ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٨ وبعد ضرب مصنع الشفاء بشهرين». وقال إن «إريتريا قدمت كل ما تريده عناصر التمرد في دارفور». ورفض إسماعيل إرسال قوات عربية أو إفريقية إلى دارفور، وقال: «نحن نقبل مراقبين في دارفور ولكن القوات مرفوضة لأن لدينا أكثر من ٤٠ ألف جندي سوداني ونخشى أن تدخل القوات القادمة في مشكلات مع شرائح سكانية في دارفور، كما أن القوات الخارجية يمكن أن تدخل في مشاكل مع القوات السودانية لأنه سيكون لدينا جيشان وقيادتان». وقال «إن أزمة دارفور لم تؤد سوى إلى مقتل خمسة آلاف شخص، بينهم ٤٨٦ شرطياً، منذ نشوبها قبل ١٨ شهراً. ونفى الوزير بشدة الأرقام التي قدمتها المنظمات الإنسانية والأمم المتحدة عن سقوط ما بين ٣٠ إلى ٥٠ ألف قتيل. وقال إن «على من يعطي هذه الأرقام أن يقدم أسماء ويدلنا على قبور»، ووجه النائب الأول للرئيس علي عثمان محمد طه تحذيراً شديداً لجهات تحاول التدخل في السودان قائلاً إن «الذين يريدون سوقنا بعصا سنكسرها». وقال في خطاب أمام حشد في مدينة بارا في إقليم كردفان المتاخم لدارفور حيث حضر افتتاح طريق يربط بمدينة الأبيض عاصمة كردفان «تعاملنا مع العالم واضح. وإذا وضعوا حجراً أمامنا فسنزيله، ولا أحد يخيفنا. ومن يظن أن

دارفور مدخل لتركيع السودان فهو واهم بإذن الله». (٢٢) وهذا الخبر المنشور في كل الصحف السودانية ومعظم وسائل الإعلام الإقليمية والدولية، يلخص عقلية أهل الحكم في الخرطوم وطريقة تعاطيهم مع الأزمة. لكن الأمر والأدهى هو القول ان القتلى بلغ عددهم خمسة الف فقط! . كم من القتلى يريد هذا الوزير؟ . وهل خمسة الف هو عدد قليل من الضحايا خلال ١٨ شهراً؟ .

والمضحك المبكي؛ على طريقة الملهة المأساوية أو «التراجيكوميديا» هو المطالبة باسماء القتلى. وهل سيقدم لنا قائمة باسماء القتلى الخمسة ألف التي ذكرها كما هي؟ . فيما أعلن الفريق عمر البشير في ولاية الجزيرة في الثاني والعشرين من يوليو من العام نفسه ونوه الى «تفويت الفرصة على الأيادي الأجنبية التي تحاول زرع الفتنة بين أبناء الوطن». (٢٣) وهو منطق فاقم من الأزمة، وصعب من إمكانية حلها جذرياً. فالحكومة لا تريد الاعتراف بالواقع؛ فمرة تهرب نحو النهب المسلح، ومرة تتكى على شجرة المؤامرة الخارجية؛ المستندة على اسرائيل واميركا واريتريا.

كان حملة السلاح في حركة تحرير السودان، أو حركة تحرير دارفور قد تعاملوا بتبسيط هم ذاتهم للأزمة؛ ففي يوم ١٨ مايو تقدم ثلاثة من شباب الزغاوة بمذكرة احتجاج لوالى شمال دارفور الفريق ابراهيم سليمان فى مدينة كرنوى بعد أن جاء لتقديم واجب العزاء الى أسر ضحايا بئر طويل، وقام الوالى بدفع مبلغ عشرة مليون جنيه سودانى (أقل من أربعة ألف دولار اميركى) كواجب عزاء لأهل الضحايا كما يفعل السودانيون فى مناسبات اتراحهم وأفراحهم. و طالبت مذكرة الثلاثة الذين أسسوا بعد ذلك مع آخرين حركة مسلحة معارضة بثلاث مطالب عادية للغاية «والنار من مستصغر الشرر» من اجل حماية الزغاوة من

(٢٢) «الحياة» اللندنية، ١٠ أغسطس ٢٠٠٤

(٢٣) وكالة «سونا» ٢٠ يوليو ٢٠٠٤

غارات «الجنجاويد»، ومن قوات المراحيل؛ لكن سرعان ما تناسلت تلك المطالب الثلاث بسرعة بعد تطور المواجهات المسلحة الى مطالب سياسية مشروعة لقسمة السلطة والثروة ورفع التهميش عن دار فور. وكانت المطالب الثلاثة؛ هي وقف نشاط الجنجويد وتجريدهم من السلاح وتجريد قوات حرس المراحيل؛ أو تسليح قبائل الزغاوة لحماية أنفسهم ووقف عمليات حرق القرى والقتل العشوائي. وكان الشباب الثلاثة هم منى أركو مناوى الأمين العام لـ «حركة تحرير السودان» والقائد عبد الله ابكر القائد الميدانى الذى سقط فى احدى معارك ابوقمرة قرب كرنوى نفسها، وخاطر تور الخلا الذى انسلك عن الحركة فيما بعد. وكان الشباب الثلاثة من أعضاء «التحالف الفدرالى الديمقراطى السودانى» بزعامة احمد ابراهيم دريج والدكتور شريف حرير، والذى كان يقاتل فى شرق السودان ضمن «قوات التجمع الوطنى الديمقراطى». وحرير من الناشطين فى المجال العسكرى وتحصلت على وثيقة كتبها بخط يده فى عام ١٩٩٢ يخاطب فيها قيادات المجتمع فى دار فور ويدعوهم الى التمرد المسلح ضد السلطة المركزية. وكانت المذكرة بمثابة نزع الفتيل عن القنبلة فى دار زغاوة فى شمال دار فور. وقد رفعت السلطات درجات الاستعداد، واتخذت قرارات سريعة على مستويات الإدارة الأهلية والأجهزة الأمنية «بتحويل معسكرات القرى الى معسكرات للدفاع الشعبى او انهاء تلك المعسكرات، وعززت السلطة الغائبة قواتها بعناصر من المراحيل والجيش والاحتياطي المركزى والشرطة فى مدينة ابوقمرة».

وفى الجزء الآخر من الإقليم الذى كان يعيش فوق شحانات ناسفة من المتفجرات؛ كان الفور يعدون العدة ويخططون لعمل منظم، تحرك الشباب واقنعوا الأعيان بضرورة جمع السلاح وتسليمه اليهم فى معسكراتهم بجبل مرة فى ذات الوقت الذى هاجم فيه الجنجويد مناطق مثل كورنوى وغيرها حول جبل مرة، وقد اجتمع الفور واقترحوا فى مايو من نفس العام تعزيز قوات مليشياتهم بحوالى ٧٥٠ فرداً من ابناء الزغاوة لصدد غارات الجنجويد.

لكن ؛ ومع مرور الأيام ارتفعت ألسنة اللهب، وهو ما أضطرّ الحكومة اضطراراً إلى أن تجلس مع قادة حركة تحرير السودان، فالسلام لم يكن هدفاً استراتيجياً؛ بقدر ما كان الهدف هو وقف إطلاق النار بأي ثمن؛ فهي بعقليتها الأمنية تلك كانت تغالط الواقع، وتعد لتحقيق انتصارات عسكرية، وتوجيه ضربات ساحقة ضد حملة السلاح، إلا أنها حين فشلت سعت إلى حيلة أمنية أخرى، فهي تريد شراء القادة تارةً، وتريد تارات أخر تقسيم الحركات، وقد تجلّت تلك الحيل بجلاء خلال أول تفاوض جرى بين الحكومة وحركة المقاومة في مدينة أبشي التشادية، وقد جرت المفاوضات في سبتمبر ٢٠٠٣، وكشف لي الأمين العام لحركة تحرير السودان حينها مني أركو مناوي في مقابلة خاصة «لقد مارس الوسيط التشادي ضغوطاً كبيرة دون حتى اخفاء عدم حياديته. ووصل الأمر أن طلب الرئيس ادريس ديبي من القائد عبد الله أبكر الاتصال بي لإقناعي بالاتفاق بعد أن عرض عليه وزير الشئون الأمنية حينها اللواء طيب ركن الطيب ابراهيم محمد خير رغبة الحكومة في حل المشكلة بمنح قيادات الزغاوة وزارات مهمة وتعيين البعض ضباط في الجيش وترك القبائل الأخرى وحدها دون نصيب من الغنائم التي يوزعها المستشار الأمني للرئيس السوداني. كان عبد الله يضحك بشدة حتى احترت في الأمر. قلت له هل منحوك رئاسة الجمهورية؟. ثم وضع لي سبب ضحكته. قلت له تظاهر بقبول العرض، ففعل ذلك وعندما عاد إلى ديبي سلمه حقيبة ببلغ خمسن مليون فرنك تشادي تعادل حوالى مائة ألف دولاراً عرفنا أنها رشوة من الحكومة إلى عبد الله لقبول العرض؛ قمنا بتوظيفها في عملنا العسكري» (٢٤).

وفي ذات السياق يذكر مبارك عيسى، وكان خلال تلك الفترة أحد المقربين من مني أركو مناوي «أن مسؤولاً أمنياً اتصل به قبل أبشي الثانية في الخرطوم» ذهبت

اليه فى مكتبه وطلب منى الاتصال بمنى اركو مناوي ومعرفة ماذا يريدون . اتصلت واخبرتهم بالطلب فقالوا لي نحن لا نثق فى الحكومة لانها لا تنفذ ما تلتزم به . ونطالب بتجريد الجنجويد من السلاح كخطوة اولى لاثبات حسن النيات . صمت اللواء ثم قال مسألة تجريد الجنجويد صعبة للغاية لأن لهم قوى ضاربة ، وهى ساعدتنا فى الحرب بعد ان فقدنا ستة الوية فى القتال مع المتمردين فى دارفور لكن لو اتفقوا معنا واتحدنا مع بعض سنضرب الجنجويد فى عمليات مشتركة» (٢٥) .

لم تتخل الحكومة من نهجها الامنى فقد «التقت الحكومة بحركة «العدل والمساواة» خمس مرات فى فرنسا وهولندا ، وكان التركيز منصباً على القضايا الامنية .» (٢٦) انا اعرفهم جيداً وهم يعرفونني واعرف مداخلهم لكننا نجلس املاً فى السلام رغم هذه الحقيقة» . وفي ذات السياق سبق أن أعلن البشير ثلاث مرات انتهاء العمل المسلح فى دارفور ودحر المتمردين فى يونيو ٢٠٠٣ ، وفي ديسمبر ٢٠٠٣ ، ويونيو ٢٠٠٤ وأصدر اعلاناً يدعو فيه إلى عقد مؤتمر أهلى لأهل دارفور ، و دعا أجهزته الأمنية إلى مطاردات الخارجين من تورابورا وباشمرقة وجنجويد .» .

ولم ينس البشير تأكيد اهتمامه الخاص بأمن تشاد الشقيقة ، ومنع العناصر المعادية من التسلل عبر الحدود السودانية الى انجمينا فى غزل واضح لنظيره ديبى الذى اتفق معه ثلاث مرات على نشر قوات مشتركة على الحدود كان آخرها فى العاشر من يوليو ٢٠٠٤ فى لقاء مدينة الجنية فى غرب دارفور ، وقد طغت قضية «الجنجويد» على مباحثات الرئيسين تلك المرة بعد ان شعر ديبى بالخطر المحدق ، وقيام المليشيات العربية بغارات على قرى تشادية ، كما ان ديبى جاء الى المباحثات ومرارة تمرد صغير من قواته لم تفارق فمه ، وكانت ابرز قضايا التمرد مسائل مطلية حول المعيشة والمرتببات ، إلا أن قضية دارفور برزت هى الأخرى بين

(٢٥) نفسه

(٢٦) مقابلة مع د . خليل إبراهيم ، أسمرأ ، ٢٠٠٤ .

القضايا الداخلية، فزغاوة تشاد غير راضين عن معالجة زعيمهم للأزمة السودانية في دارفور، لا سيما وأن المسلحين من أبناء قبيلتهم، وأن من بينهم مقاتلين كانوا قد حاربوا مع جيش ديبى نفسه إبان حربه ضد هبيري، ونقل المتمرّدون امتعاضهم أيضاً من تحركات الجنجويد داخل حدودهم وحرّق قراهم وقد دارت معارك؛ كان أشهرها فى منطقة كلبس فى الخامس من مايو فى نفس العام وقُتل فيها ٦٠ عنصراً من عناصر «الجنجويد» وجندى تشادى وسبعة مدنيين، وتم اسر اثنين من المليشيات. وقد استشعر ديبى خطورة الموضوع فاشارت معلومات لم نستطع تأكيدها من مصادر أخرى» أن البشير عرض على ديبى قائمة بسبعة عشر ألف من الجنجويد التشاديين لتسليمهم إلا أن ديبى طالب بتجريدهم أولاً من السلاح ثم استلامهم، لأن استلامهم، وهم مسلحون يعني حرباً جاهزة لا سيما أن بعض المجموعات كانت تعمل فى معارضة ديبى من داخل الأراضي السودانية.

وفي ذات السياق الأمني للمعالجة الحكومية اللازمة جدد المدعى العام الموقف السابق لحكومته بفتح بلاغات بجرائم النهب ضد قادة المسلحين فى داخل وخارج السودان. رغم ذلك أرسل البشير وفده برئاسة وزير الاستثمار الشريف عمر بدر فى ابريل ٢٠٠٤ إلى أنجamina للتفاوض مع المسلحين من حركتى تحرير السودان والعدل والمساواة. وقد صاحبت المفاوضات التي لم تكن مباشرة خلال أيامها السبعة صعوبات جمة وضعتها على حافة الانهيار، فالحكومة رفضت فى البدء اشراك ممثلي الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة فى التفاوض، ومنعتهم من حضور الجلسة الافتتاحية درءاً للتدخل الدولي، فيما كان المسلحون يصرون على اشراك المراقبين الدوليين فى المفاوضات.

لم يكن الموقف الحكومي سوى؛ مغالاة، ومناورة ثم تنازلت عن موقفها بقبول مراقبين من الاتحاد الأفريقي، ثم كانت هناك خلافات حول مسائل إجرائية، وبعد تجاوز تلك الخلافات برزت مليشيات الجنجويد بخيولها فى داخل قاعات التفاوض وتحول الحريق الحقيقي فى الخارج إلى اشتعال سياسي

في داخل الردهات، وتدخل الرئيس التشادي إدريس ديبي شخصياً، وبحث في قاموس اللغة الإنجليزية، والفرنسية؛ ليجد مفردة تكون مقابل لكلمة الجنجويد في تلك اللغات دون جدوى. ثم خرج الرئيس بين تفاؤل وتشاؤم إلى الوسطاء لتقديم اقتراحه الجديد؛ وذلك بالإشارة إلى المليشيات المسلحة «بالمنفلتة» دون ذكر أى شئ آخر في نص الاتفاق على أن يوضح في كلمته الختامية شفاهة «أن المقصود «بالمنفلتة الخارجة عن القانون كما نصفها الحكومة و الجنجويد كما يصفها المسلحون»، وحتى خلال جولات التفاوض، والتي دخلتها الحكومة مرغمة؛ فقد سعت إلى تقسيم الحركات المسلحة، وإلى تعزيز الشروخ بين المحاربين، والعزف على وتر التناقضات والتباينات. فهي مع مناوي إن أرادت استقطابه بوصفه «الزعيم الأقوي». ومع نور إن أرادت التقرب منه بصفته «الرجل الجانح نحو السلم، والمرن وصاحب الأجندة الوطنية» حسب فهمها الخاطيء، مع أن الأيام أثبتت أن عبد الواحد لم يتعامل بأقل درجة من المرونة مع المؤتمر الوطني، بل ظل هو الوحيد الذي لم يوقع اتفاقاً مع الحكومة، في حقيقة الأمر ظلت الحكومة تقف ضد الجميع، وتسعى نحو تحقيق أجندتها الأمنية بكل السبل لأنها تؤمن بنجاعة الحل العسكري للأزمة، والقضاء على الحركات المسلحة دون اعتبار أنها ستعجز عن حل الأزمة حتى ولو نجحت في ذلك.

كانت دارفور امتحاناً آخر من الامتحانات لعقلية السلطة في المركز، وكذلك عقلية نخبة السياسية، فهي، وإن حاولت توظيف القضية في صراعها مع «المؤتمر الوطني» من أجل السلطة؛ إلا أن هذه القوى تحمل في لا وعيها السياسي «مخاوف المركز من قوى الهامش»، وبحسب متابعتي لملف دارفور من خلال عملي الصحفي كمراسل لصحيفة «الحياة» اللندنية من أسمر؛ فقد كنت قريباً من مواقف التجمع الوطني باعتباره مظلة عريضة ضمت أكثر من عشر فصائل مسلحة، وسياسية، فالتجمع هذا التحالف العريض بضم قوى سياسية، متناقضة المصالح ومتباينة التطلعات، ومن بين فصائله ما يعارض من

أجل السلطة، ومنها ما كان يعارض من أجل التغيير الشامل .
وعندما رنّ الهاتف في الغرفة ١٠٣ بفندق امباسويرا في العاصمة الأريترية
الأنيقة أسمرا في صباحات أحد أيام شهر فبراير من سنة ٢٠٠٤ . كان وقتها
الأستاذ فاروق ابوعيسى مساعد رئيس التجمع ينفذ عينية من النعاس . فقد
أخبرني أبو عيسى أنه أصيب بالدهشة عندما أخبره الطرف الآخر، المتصل بأنه
منى اركو مناوى . ولما أبلغه مناوى برغبة حركته في الانضمام إلى التجمع نقل
أبو عيسى الخبر مباشرة إلى أعضاء هيئة القيادة قبل بدء الجلسة . وكان مناوى
قد أبلغني أنا كذلك بحكم تواصلنا شيه اليومى عبر الهاتف بالخطوة، وطلب
رأى الخاص فيها وتحدثنا طويلاً في الموضوع، وكان الحديث امتداداً لنقاشات
طويلة قبل عدة اشهر، وقلت له أن انضمام الحركة إلى التجمع سيغلق الباب
امام ادعاءات الحكومة بانكم قطاع طرق، وحين عُقدت الجلسة التى قُدم فيها
الطلب، لم يحضر رئيس التجمع محمد عثمان الميرغني الجلسة، وهي أحد
صفات الميرغني، فهو غالباً ما يتحاشي حضور جلسات تحمل أجندة ساخنة،
فكثيراً ما سافر الرجل إلى مدينة مصوع الساحلية للاستجمام، ولو في عز
الصيف وارتفاع درجات رطوبة البحر ؛ كلما كانت هناك مواجهة تحتاج إلى
مواقف حاسمة، فقد فعل ذلك خلال خلافات التجمع مع حزب الأمة القومي
في مارس ٢٠٠٠، كما أن الميرغني لم يشارك بشخصه في مؤتمر أسمرا للقضايا
المصرية في يونيو ١٩٩٥، بل أنه لم يوقع على اعلان المعارضة للمقررات، وقد
وقع نيابةً عنه المرحوم أحمد السيد حمد في يناير ١٩٩٦ .

وفي الجلسة المخصصة لطلب حركة تحرير السودان طلب الميرغني من قياداته
بالتجمع التحري في صحة الطلب، ؛ تفادياً لأية مفاجأة في الطريق، ووجود فخ
تم نصبه بإحكام شديد، . وقد كشف لي أن القيادي الاتحادي أحمد سعد عمر
اتصل به عبر هاتف الثريا، وسأله إن كان هو قد اتصل بأبو عيسى، ولما تأكد
عمر من صحة الموضوع اضطرّ إلى تقديم طلب مناوي لهيئة القيادة، وقد قبل

الطلب بالإجماع، وقوبل بالتصفيق الحاد من المشاركين في هيئة القيادة مع أن ظلالاً قائمة تمددت في نفوس البعض مخافة أن يشرب اتفاق جدة الإطاري الموقع بين الميرغنى والنائب الأول للرئيس على عثمان محمد طه من البحر الأحمر في تلك الفترة. وقد استغلت الحكومة الموضوع، وصدقت تكهنات البعض، وأعلن النظام رفضه مواصلة التفاوض مع التجمع لضمه متمردي دارفور. ولهذا الأمر تراجع حماس البعض في التجمع، ولم يخفوا امتعاضهم من وجود مسلحي دارفور في اجتماع يوليو ٢٠٠٤، وهو أول اجتماع يشارك فيه المسلحون، وحضرت كذلك «حركة العدل والمساواة» الجلسة الافتتاحية كمراقب. وقد برر الرافضون مواقفهم من خلال نظرتهم المريبة إلى رئيس «حركة العدل والمساواة» الدكتور خليل إبراهيم؛ باعتباره كان وزيراً في دارفور حتى عام ١٩٩٩، وأثاروا الشكوك حول علاقته بزعيم «المؤتمر الشعبي» الدكتور حسن الترابي، وأفرد المعارضون صفحات من تاريخ خليل، وأكدوا أنه كان أحد أمراء المجاهدين في حرب الجنوب في عام ١٩٩٥ ضمن مليشيات «الدفاع الشعبي».

كان اجتماع هيئة القيادة في يوليو ٢٠٠٤ اجتماعاً مفصلياً كشف طريقة تفكير قادة المركز المعارضين في التعامل مع قضية دارفور، وكان «الاتحادي الديمقراطي» أكثر تلك الفصائل ارتباكاً من وجود حركة «العدل والمساواة»، وغير شك فإن وجود عدد من قيادات «المؤتمر الشعبي» بقيادة الدكتور على الحاج محمد عاملاً آخر من عوامل ازدياد حالات التوتر والارتباك داخل هيئة قيادة «التجمع الوطني الديمقراطي»؛ فالحزب الاتحادي لا يخف حرصه على اتفاق جدة، بل كان يتحسر حتى على ضم «حركة تحرير السودان» المسنودة من قبل «الحركة الشعبية»، إلى «التجمع الوطني الديمقراطي»، وقد أدى ضم «حركة تحرير السودان» إلى تأخير التفاوض مع الخرطوم ثمانية أشهر من الوقت المضروب، وليس خافياً على أحد أن لا وعي العقل السياسي يختمر في قاعه فكرة أن ضم حركة «العدل والمساواة» سوف يزيد الأمور تعقيداً، وسوف يغلق

الباب أمام أى بادرة أمل لجلوس الحكومة معهم؛ لا سيما وأن على عثمان كان قد اتصل بالميرغنى، ونقل له رغبته «الصادقة» فى تفعيل اتفاق جدة، ونقل التفاوض إلى العاصمة المصرية القاهرة؛ ومعروف أن درجات حرارة الهواتف القادمة من الخرطوم إلى أسمر كانت ترتفع قبيل كل اجتماع هيئة قيادة تحمل الوعود بالسلام والبشارات بالمناصب، إلا أن هذه الدرجات سرعان ما تخفت بعد انفضاض سامر القوم.

وحرارة هاتف طه، حملها معه وفد أمانة «التجمع الوطنى» القادم من الخرطوم فانعكست ظلال ذلك على أجواء المناقشات؛ لا سيما النقاش حول الأزمة السودانية فى دارفور، فقد تردد «التجمع الوطنى الديمقراطى» فى إصدار إدانة ضد الحكومة، وقد بدأت بوادر الأزمة تطفو على السطح عندما شكلت لجنة برئاسة المهندس هاشم محمد أحمد لمناقشة الأوضاع بدارفور، وأذكر هنا أن الدكتور شريف حرير كان قد قرر الانسحاب من اللجنة؛ إلا أنه طلب من شخصي تقديم تنوير لأعضاء اللجنة حول حقيقة الأوضاع فى الإقليم المضطرب، وكنتُ أنا قد عدت قبيل الاجتماعات من هناك خلال رحلة صحفية شاهدت فيها بنفسى حجم الانتهاكات، وحرق القرى، ونزوح ولجوء مئات الآلاف من مناطقهم بسبب هجمات مليشيات الجنجويد المدعومة من قبل الحكومة.» تحقيقات صحفية فى صحيفة «الحياة اللندنية» يوليو ٢٠٠٤.

حضرتُ إلى فندق امباسويرا، فوجدتُ اثنين فقط من أعضاء اللجنة الخمسة؛ هما المهندس هاشم والاستاذ محمد وداعة ممثل حزب البعث فى الداخل. نقلت اليهما ما رأيته فى رحلتى المرهقة، لكن رئيس اللجنة طار إلى لندن بعد سماعه لتقريرى بساعات، وتبخرت كلماتى فى الهواء.

لقد فجرت الأزمة السودانية فى دارفور أزمةً أخرى فى داخل صفوف المعارضة. حيث كان الاتحاديون فى كامل حرصهم على إبداء حسن نواياهم للنظام فى الخرطوم، وعلى تقديم صك براءة من أى تصعيدٍ عسكرى، أو أى

تصلب في المواقف، فيما كان قادة الحركات المسلحة في دارفور يرفضون أى تساهل إزاء القضايا الجوهرية، وهي قضايا مرتبطة بالحقوق الطبيعية في الحياة، والأمن، والاستقرار، لا حقوق مدنية وحدها، بل أن القضية تشابكت مع الشرق في أحد المنعطفات الكثيرة، حين صاح الميرغني ذات مرة قائلاً «الشرق دا بتاعى أنا» خلال مناقشات مع بعض قادة الشرق، بعد أن سرت حمى التفاوض، ومراثونات المنابر، فكان أن ضرب أحد قادة الشرق، وهو مسؤول العمل الإنساني الأستاذ فكي علي طاولة الاجتماعات بيده، احتجاجاً فسرى التيار الكهربائي الصاعق وسط قاعة الاجتماعات فتم رفعها خوفاً من انفجار الوضع، ومن تكتل قادة المهمشين من جانب ضد الميرغني وقيادات الداخل، وسعت الحركة الشعبية لتلطيف الأجواء عبر قفشات وكاريزما الراحل الدكتور جون قرنق ديمبيور وديناميكية ياسر عرفان.

وبعد فترة هدوء نسبي، تصاعدت الحرب من جديد، حينما وصف الناطق باسم «التجمع الوطني» في الداخل المحامي على السيد فصائل الشرق والغرب بأنها «فصائل عنصرية وجهوية وتعمل ضد مقررات التجمع الذى اختار طريق السلام والتفاوض، لا طريق العنف والسلاح». واقترح السيد تجميد عضوية تلك الفصائل. لقد طفح اللاشعور السياسى للاسلاموعروبيين فى المعارضة من جديد. وتنكروا لإرث تلك التنظيمات، بل تناسوا في غمرة اللهث نحو السلطة أن أراضى أهلنا فى الشرق كانت هى محور معارك طويلة وشرسة، واحتضنت تحت ترابها مقاتلين من كل السودان، ومدنيين من الشرق، لقد طفحت الأيدولوجيا، وغلبت المصالح، ليصبح مجرد الجلوس مع الوفد الحكومى المفاوض برئاسة رجل الأمن القوي الدكتور نافع على نافع هدفاً أهم من معالجات الأزمات الإنسانية فى دارفور، والغريب أن اللجنة المكلفة بدراسة الأوضاع فى دارفور وكانت تضم السادة المهندس هاشم محمد أحمد رئيساً، أحمد سعد عمر، والتوم هجو من «الاتحادى الديمقراطى»، محمد وداعة من

أمانة الداخل و محمد مرسال من «حركة تحرير السودان»، وقدمت اللجنة مشروعاً مهادناً رفضه ممثل الحركة محمد مرسال، وطالب اللجنة إما باصدار قرار قوي، أو الصمت على طريقة «فليقل خيراً أو ليصمت»، وبعد نقاش طويل قبل القرار الذى يدين الحكومة ويطالب بتقديم المتورطين فى جرائم الحرب والإبادة إلى محاكمات. إلا أن هيئة القيادة لم تضمن هذه القرارات فى البيان الختامى، و الذى اكتفى بإشارة خجولة إلى «إدانة التدهور فى دارفور» وللمرة الأولى اسمع بادانة التدهور وليس من تسبب فى التدهور. وفى المؤتمر الصحافى حين حوصرت قيادة التجمع بأسئلة الصحافيين حول موقف التجمع من الأوضاع فى دارفور؟، ردّ الناطق باسم التجمع الأستاذ حاتم السر قائلاً: كيف ندين من نتفاوض معه؟.

كان موقف التجمع ازاء الأزمة فى إقليم دارفور موقفاً ضعيفاً، وذلك بسبب التهافت على التفاوض، وكان مخيباً للآمال، الا أن الموقف كان ينسجم تماماً مع أيدولوجيا الكثيرين من قياداته. وهو الذى لم يكتف بتجاهل تقديم الدعم، الى اهل دارفور ولو استقطاعاً من فئات مخصصات هيئة القيادة والمكتب التنفيذى والموظفين التى تبلغ عشرات آلاف الدولارات شهرياً فحسب، بل سعى بعض قياداته إلى اجهاض مطالبهم المشروعة، أما حزب الأمة بزعامة المهدي، فقد قدم رسالة الى اوباسنغو قبيل مفاوضات ابوجا فى اغسطس ٢٠٠٤ يشكو من تجاهل الحكومة وأهل الحل والوسطاء للحزب الذى فاز بحوالى الخمسة وثلاثين دائرةً فى انتخابات ١٩٨٦ البرلمانية، وسبق أن اتصل المهدي بقيادة حركة تحرير السودان، يؤكد رغبته فى المساهمة فى حل الأزمة، دون أن ينسى أن يذكرهم بدوائره التى فاز فيها متناسياً، او متجاهلاً ان الذين يحملون السلاح اليوم لم يكونوا قد بلغوا السن القانونية التى تسمح لهم بالتصويت فى الانتخابات المعنية خلال آخر انتخابات ديمقراطية.

هذا هو موقف القوى السياسية والحكومة من الأزمة التى هزت ضمير العالم

كله، لكنها لم تهز ضمير أهل الوسط، فهم يخرجون في مظاهرات محشودة للتضامن مع الفلسطينيين، وينددون بقتل الأطفال في غزة، أو حتى الشيشان، لكنهم لا يذرفون دمعاً على آلاف يموتون في وطنهم السودان!، بل أن البعض لا يخف تعاطفه مع آلة الموت الإنقاذية، ويرى في تقديم البشير وعناصره إلى المحكمة الجنائية الدولية محض مؤامرة ضد السودان، ممثلاً في رمز كرامته، وعزته.

إن مواقف الشمال النيلي من قضايا الهامش، لا سيما دارفور تكشف لنا عمق حالة من التشطي التي نعيشها في السودان، فليس من الممكن؛ أن لا يؤثر مقتل آلاف من أبناء الوطن في الآخرين، ولا يمكن أن لا تستفز صرخات النساء المغتصابات صمت المركز المتواطئ، بل هي حالة ولا تصور لنا مشاهد التنافر الوجداني بين مكونات ما يسمى بالدولة السودانية، التي لا تزال تنتج ذات برامج القتل، والترويع، والتهميش، فبالطبع ثمة علة ما، أو أزمة ما مرتبطة بالعقل السوداني، أو العقل الجمعي.



الباب الثاني

إحداثيات العقل الجمعي السوداني

وطنٌ يتقسم، وجراحات تتجدد، وشعبٌ يتفرّج، وأزمةٌ مزمنةٌ تحاصر ما تبقى من وطن، ومع كل ذلك يلفنا الشكون!، وكلما ضاء نورٌ فى الأفق البعيد، أو فى آخر النفق، ينطفئ هذا النور، ويختبئ هذا الوميض، وهو ما يجعلنا نتساءل عن سر ذلك، وعن سر اضطراب دورات الحكم فى بلادنا، وتقلبات الأنظمة السياسية، وركود الأحوال الاجتماعية.، وفشلنا فى استغلال مواردنا الطبيعية الثرة التى يزخر بها السودان، من مياه، وأراضٍ خصبة، ونفط، ومعادن أخرى، إن كل ذلك يؤكد وجود أزمة بنوية، مرتبطة بطبيعة تفكيرنا، أو فلنقل عقلنا ذاته، أى عقلنا الجمعي.

إن الأزمة الأزمات فى جوهرها هى أزمة تفكير، وأزمة مناهج، وضبابية رؤى، وغياب إرادة، وانعدام مشروع وطني، وتعثر عملية ولادة «كاريزما» ليقود السودانين نحو أفاق مستقبل مشرق، وبلا شك، فإن السودان افتقد «الزعيم الكاريزما» بعد الإمام محمد أحمد المهدي، الذى وحد السودانين، بمختلف أعراقهم، وطموحاتهم، وقاد أول ثورة تحرر فى تاريخنا الحديث، ثم جاء الزعيم الراحل الدكتور جون قرنق ديمبيور، لكنه رحل عند أخطر المنعطفات الحادة التى يمر بها السودان، وفى وجهة نظرى فإن ولادة شخص «كاريزما» فى السودان يعد أمراً عصياً، أو أقرب إلى المستحيل، بسبب تنوعنا الثقافى واختلافاتنا العرقية والدينية، وحالة التشظى الكبيرة التى نمر بها، وتيه هويتنا، وفقداننا لمشروع الدولة الوطنية الموحدة.

وفى يقيني، أن الأزمة السودانية فى جوهرها هى أزمة تفكير، أو ذهنية، أو عقل، والعقل هو منتج الأفكار، أو هو أداة التفكير، فالعقل «منتج» بضم الميم، وكسر التاء، أى على «اسم فاعل بوزن مُفْعِل» أما الأفكار، فهى «مُنتَجَة»، بضم الميم وفتح التاء، أى أنها مفعولة، وللعقل تعريفه فى اللغة، كما ورد فى لسان العرب لابن منظور «الجامع لأمره، مأخوذ من عقلت البعير إذا جمعت قوائمه، وقيل «العاقل» الذى يحبس نفسه ويردها عن هواها، أخذ من قولهم قد اعتقل لسانه إذا حبس ومنع من الكلام والمعقول ما تعقله بقلبك، والعقل التثبت فى الأمور والعقل: القلب، والقلب العقل، وسُمى العقل عقلاً، لأنه يعقل صاحبه عن التورط فى المهالك، وبهذا يتميز الإنسان عن سائر الحيوان، ويقال: لفلان قلب عقول، ولسان سؤول، وقلب عقول: فهم. وعقل الشيء يعقله عقلاً أى فهمه).

وللعقل كذلك تعريفه فى علم النفس، انطلاقاً من وظائفه ونشاطه الفكرية، والنفسية، وكذلك فى «البيولوجي»، أو علم الأحياء، انطلاقاً من وظيفته الحيوية، كما اجتهد فلاسفة قدماء فى مسألة تعريف العقل، فهو عند ديكارت «العقل أعدل قسمة بين الناس... إن قوة الإصابة فى الحكم وتمييز الحق من الباطل - وهى فى الحقيقة التى تسمى بالعقل أو النطق تتساوى بين كل الناس بالفطرة. إنى أميل إلى الاعتقاد بأن النطق أو العقل، مادام هو الشيء الوحيد الذى يجعلنا أناساً ويميزنا عن سائر الحيوان، هو بأكمله فى كل إنسان». وضع ديكارت أربعة قواعد لحسن استخدام العقل، وهى:

- أ - قاعدة البداهة: وهى تعنى أنه لا يجب أن نقبل من الأحكام والأفكار إلا ما يبدو بديهياً، واضحاً ومتميزاً بحيث لا يرقى إليه الشك أبداً.
- ب - قاعدة التحليل: يجب على أن أقسّم المسألة إلى أبسط عناصرها وأن أبدأ بمعالجة كل عنصر على حدة حتى يسهل على حل المسألة كلها.
- ج - قاعدة التركيب: وهى تعنى انه يجب الانطلاق من البسيط إلى المركب

- بشكل منظم ومرتب يمكننى من حل المسألة بسهولة.
- د - قاعدة المراجعة: وهى تعنى أنه يجب على أن أقوم بمراجعات وإحصاءات شاملة للنتائج حتى أتأكد من أننى لم أغفل شيئاً.
- لكن جون لوك يختلف مع ديكارت فى مفهومه الفلسفى للعقل، ويرى لوك «لو كان الناس يولدون وفى عقولهم أفكار فطرية لتساووا فى المعرفة».
- «لو سألت الإنسان متى بدأ يعرف لأجابه متى بدأ يحس». فيما يختلف الفيلسوف ايمانويل كانط عن ديكارت ولوك، فى مفهومه للعقل، ويميز كانط فى عملية إنتاج المعرفة بين ثلاث ملكات رئيسية:
- أ - ملكة الحساسة: وهى تحتوى على صورتين قبليتين هما المكان والزمان، ووظيفتها هى تلقى الانطباعات الحسية.
- ب - ملكة الفهم: تحتوى على المقولات القبلية، ووظيفتها هى تحويل وتنظيم المعطيات الحسية التجريبية لإنتاج معارف كلية وضرورية.
- ج - ملكة العقل الخالص: و تحتوى على ثلاث مبادئ متعالية: الله، العالم والنفس، ووظيفتها إعادة تحويل وتنظيم المعارف التى يحتوى عليها الفهم.
- «ليس فى العقل شيء لم يمر قبلاً بالحواس».
- كلها تعريفات «إجرائية للعقل» وهو مصطلح يستعمل، عادة، لوصف الوظائف العليا للدماغ البشرى. خاصة تلك الوظائف التى يكون فيها الإنسان واعياً بشكل شخصى مثل: الشخصية، التفكير، الجدل، الذاكرة، الذكاء، وحتى الانفعال العاطفى يعدها البعض ضمن وظائف العقل، وفى تعريف «اليوكويديا» للعقل تلخص «نظريات العقل الفلسفية والنفسية فى قولها «من أهم مساندى الرؤية الجوهرية كان جورج بيركلى فى القرن الثامن عشر الميلادى، الذى كان فيلسوفاً واسقفاً انجليكانياً، ادعى بيركلى انه لا يوجد شيء اسمه مادة على الإطلاق. و ما يراه البشر ويعتبرونه عالمهم المادى لا يعدو ان يكون مجرد فكرة فى عقل الله. و هكذا فإن العقل البشرى لا يعدو

ان يكون بيانا للروح . قلة من فلاسفة اليوم يمتلكون هذه الرؤية المتطرفة، لكن فكرة ان العقل الإنساني، هو جوهر، وهو أكثر علوا ورقيا من مجرد وظائف دماغية، لا تزال مقبولة بشكل واسع، و آراء بيركلي هوجمت، وفي نظر الكثيرين نسفت تماما، من قبل توماس هنرى هكسلي، وهو عالم أحياء وتلميذ لداروين،

إننا، في هذه الرؤية لا نود الحديث عن العقل «الفردى»، بل نقصد بمدخلنا هذا العقل الجمعى لمجتمع أو مجتمعات تشترك فى كثير من الخصائص مثل التراث المشترك، والوجدان، والتاريخ، والجغرافيا، أو أولئك الذين تضمهم «افتراضياً دولة واحدة»، لكن هل فى مثل هذه الحالة، يمكننا استخدام، عبارة «عقول سودانية»، أم مصطلح «عقل سودانى»؟ . باعتبار أن لكل فرد خصائص شخصية، تتجلى فى طريقة تفكيره، ومزاجه الشخصى، وسلوكه الخاص، ورؤيته للكون، وللناس، وتصوراته الخاصة لكل ما هو حوله، لذلك سوف نستخدم «عقل سودانى» إشارة إلى «العقل الجمعى»، والعقل الجمعى «هو مجموع الخصائص المشتركة التى تكونها تصورات موحدة حول كل المسائل الحياتية والوجودية، وبالطبع فإذ إن هذا التصور، ينطلق من منظومة مرجعية تُشكّل قاعدته، ونقطة انطلاقه، ومعروف أن لكل مجتمع خصائصه، وبصماته، وهى محصلة لمكونات ثقافية، وبيئية، وجينية، تجعله يُفكر، وفق إحدائيات هذه المرجعية، ويرى الدكتور محمد عابد الجابري، فى كتابه «نقد العقل العربى/ تكوين العقل العربى» التفكير بواسطة ثقافة ما؛ معناه التفكير من خلال منظومة مرجعية تشكل إحدائياتها الأساسية من محددات هذه الثقافة ومكوناتها، وفى مقدمتها الموروث الثقافى، والمحيط الاجتماعى، والنظرة إلى المستقبل، بل والنظرة إلى العالم، إلى الكون، والإنسان، كما تحددها مكونات تلك الثقافة، وهكذا، فإذا كان الإنسان يحمل معه تاريخه، شاء أم كره، كما يقال، فكذلك الفكر، يحمل معه شاء أم كره، آثار مكوناته، وبصمات الواقع

الحضارى الذى تشكل فيه، ومن خلاله» (٢٧)، ويربط كثير من المفكرين مثل الجابرى بين العقل والفكر، أى أن العقل هو مُنتج للفكر، أو مكوّن، وبالتالي اعتباره وسيلة تفكير، أو أداة إنتاج، أما العقل المكوّن، فهو الذى تم انتاجه بواسطة منظومة معرفية محدّدة، وهو العقل السائد، أو هو «جملة المبادئ، والقواعد التى تقدمها الثقافة، للمنتمين إليها كأساس لاكتساب المعرفة، أو لنقل : تفرضها عليهم كنظام معرفي، أما العقل المكوّن فسيكون هو تلك الخاصية التى تميز الإنسان عن الحيوان، أو القوة الناطقة، باصطلاح القدماء، وبذلك يمكن القول إن الإنسان يشترك مع جميع الناس، أياً كانوا، وفى أى عصر كانوا فى كونه يتوفر على عقل مكوّن، وينفرد هو ومن معه إلى نفس الجماعة الثقافية، بعقل مكوّن، والذى هو عبارة عن النظام المعرفي «مفاهيم، تصورات» . . الذى يؤسس الثقافة التى ينتمون إليها» . . (٢٨)

وبالطبع هناك علاقة تأثير وتأثر فيما بين العقل الفاعل، والعقل السائد، وعندى فإن الفصل، أو التمييز بينهما هو فصل «إجرائي»، ولا اعتبارات منهجية . والنظام المعرفي، يمكن أن نعتبره «ثقافة»، والثقافة لها تعريفات مختلفة؛ أبرزها «الكل المركب الذى يشتمل على كل أنواع المعرفة، بما فى ذلك العادات والتقاليد، والمعتقدات»، وعند آخرين «هى ما يبقى فى الذهن عند نسيان كل شيء»، وهى هنا أقرب إلى تعريف علم النفس إلى العقل الباطن، حيث إن العقل ذاته عقلان، واعي، وباطن، ويعتبر التحليل النفسى أن النفس الإنسانية تُقسّم إلى قسمين أساسيين، النفس الواعية، وتسمى «الوعى»، «الشعور»، وهى مركز العمليات الذهنية العادية، من تفكير وإدراك، وإحساس، وإرادة، وتخطيط،

(٢٧) د. محمد عابد الجابري، نقد العقل العربي، تكوين العقل العربي، مركز

دراسات الوحدة الطبعة ١١، بيروت ص ١٣ .

(٢٨) الجابري نفسه .

وتفاعل مع العالم، والنفس اللاوعية، وهى التى تضم كل القوى النزوية، وكل الميول الطفلية، والبدائية، ذات الطابع الحيوانى التى لا تعرف المنطق، ولا الزمان، ولا المكان، هذه القوى تظل بعيدة عن إدراكنا، ولكنها تؤثر فينا، توجه سلوكنا وعلاقاتنا، واختياراتنا بدون أن ندري، حتى أنها قد تقتنع باعتبارات عقلانية منطقية، واللاوعى فى رأى التحليل النفسى يشكل الجانب الأكبر من الحياة النفسية، وتأثيره حاسم فى بنية الشخصية وتوجهاتها الأساسية، تظهر محتويات اللاوعى المكبوتة بشكل مقنع فى الأحلام، والأعراض المرضية، والهفوات، وفلتات اللسان» (٢٩)، ويرى بعض علماء النفس أن اللاوعى، أو العقل الباطن هو كل ما يغوص فى الماء من كتلة جبل الجليد، أما ما يظهر منها فهو الوعى.

وغالباً ما يظهر العقل الباطن عند المنعطفات التاريخية، والسياسية، ولذلك سنتناوله عند تناولنا للعقل السياسى السودانى، «لكن ربما يسأل أحد هل هناك «عقل سودانى، وآخر غير سودانى؟» وهو سؤال طرحه المفكر المغربى الدكتور محمد عابد الجابرى فى مؤلفه القيم «نقد العقل العربى/ تكوين العقل العربى عند تعريفه للعقل العربى».

العقل السودانى تفكير أزمة أم أزمة تفكير؟.

إن التفكير هو نشاط ذهنى يتفاعل فيه الإدراك الحسى مع الخبرات، والذكاء، من أجل الوصول إلى هدف معين، وهو أيضاً عملية ذهنية يقوم عبرها «المفكر»، بعملية إنتاج، أو توليد أفكار تشكّل رؤية الفرد، وتصورات لما حوله، أو لنفسه، ومجتمعه، والتفكير بمعنى آخر مثلما عند ديكارت يعنى الوجود، بقوله «أنا أفكر إذاً أنا موجود»، وهذا يعنى أن التفكير هو بصمة الفرد فى الحياة، أما التفكير الجمعى، فهو بصمة المجتمع كله، وهو الرؤية الكلية، أو

الجمعية «collective thinkin»، أو التصورات والمفاهيم التي يولدها العقل الجمعي بباطنه، وظاهره، وهي النظام المعرفي، الذي يتحرك في سياقه أفراد مكونين لمجتمع مُحدّد، والنظام المعرفي هو منصة انطلاق المجتمع التي كان يستند عليها قبل انطلاقه في الفضاء.

وبالتالي هناك علاقة جدلية، وهي عملية تأثير وتأثر بين التفكير والفكر، وبين العقل السائد، والعقل الفاعل، وبين المكوّن، والمكوّن.

ماذا تعني أزمة تفكير؟

أزمة التفكير، هي موضوع بحثنا هنا، وفرضيتنا الأساسية في مبحثنا هذا، والتي وضعناها على أساس أنها هي سبب ونتيجة للأزمة السودانية المستفحلة، ومتلازمة للتفكير المأزوم، أو تفكير الأزمات، والتي تمثلت في «انفصال/ استقلال الجنوب، حرب الجنوب الجديد، الأزمة في دارفور، وفشل القوى السياسية في خلق استقرار للسودان منذ الاستقلال، ومتلازمة دوامة الاضطرابات والدائرة الجهنمية، والحلقة المفرغة من تقلبات أنظمة الحكم، وفشلها السياسي والاقتصادي، ظاهرة التشظى السياسي والاجتماعي، الفشل في صنع تغيير شامل، وقيام نظام حكم ديمقراطي، وبسط الحريات العامة، والخاصة، بعد اسقاط نظام الجنرال عمر البشير، التشوهات الهيكلية في الدولة السودانية، طغيان القبلية على الوطنية، سيادة العنصرية، انتشار روح اللامبالاة، وعدم التفاعل مع قضايا مصيرية، بل قضايا مثل قضايا الحرب والسلام، الانقسامات المجتمعية، والاضطرابات الوجدانية والذهنية، الفشل في صنع مشروع وطني، وتأسيس كيانات جامعة، أو خلق مؤسسات قادرة على استيعاب واقع التعدد الديني والثقافي السوداني كحد أدنى، ومن ثم التفاعل مع هذا الواقع. ضعف منظمات المجتمع المدني، وعجز المثقفين في التفاعل مع القضايا الوطنية، واختيار الحلول الخاصة على العامة، والسهولة على الصعوبة، وطرق الخلاص الفردي على الخلاص الوطني.

إنَّ كُلَّ هذه القضايا فى نهاية المطاف تشكّل عندى أزمة واحدة، وهى أزمة التفكير، والتى كثيراً ما تجرّفنا نحو تفكير الأزمة، أى أن الوطن ظل فى حالة أزمة دائمة، يتم ترحيلها من نظام حكم إلى نظام حكم آخر، وأزمة التفكير تعنى غياب التفكير العلمى، والمنهجى، لحلّ الأزمات، وبطريقة، هى اضطراب النشاط الذهنى، وفشل تفاعل الإدراك الحسى مع التجربة والذكاء، وهو ما يعنى عجزنا عن إنتاج تصورات ذهنية، ومنظومات معرفية قادرة على مساعدتنا فى حل مشاكلنا، والتفاعل مع واقعنا. وهو باختصار شديد يعنى خطأ التفكير، أو التفكير غير السليم.

إن التفكير السليم، أو المنطقى، أو العلمى هو الذى يقود إلى نتائج منطقية، وسليمة، بناءً على علم المنطق، وهو أن المقدمات الصحيحة منطقياً، تقود بالضرورة إلى نتائج سليمة منطقياً، وبالتالي فإن وجود علة فى تفكير فرد، تعنى بالضرورة وجود اضطرابات نفسية، أو عقلية، وهو عندى خلل بنوى ومفاهيمى، نتج عنه خلل هيكلي، وكيفى. ، وبذات المفهوم يمكن أن نقول إن وجود علة فى التفكير الجمعى تعنى وجود اضطراب، أو خلل فى النظام المعرفى، وكذلك فى النسق الثقافى الذى يُشكّل منصة انطلاق هذا العقل، وهى علة نتجت عن «الفشل فى حسم الهوية السودانية وسؤال الانتماء، انقطاع دورات الحضارات، غياب مشروع الدولة الوطنية، وسيطرة العقلية الرعوية على تفكيرنا الجمعى، ، العقلية المعيارية وغياب العقل الجدلي، ويشير الدكتور بركات موسى الحواتى إلى تركيبة العقل السودانى وتعقيداته «إذ لجأنا فى فلسفة عربية إلى الجزئيات دون الكليات التى انبثقت عنها، وهو ما يؤدى بالضرورة، وقد أدى فعلاً إلى التضارب فى الفهم، بمعنى تجاوز الكليات، واضطراب الإدراك بما لا يحقق وحدته المفترضة، أو على أسوأ التقديرات ينسف الفهم المشترك افتراضاً»، ويضيف «لعل غياب المنهج، وبالتالي قصور الحركة وجمودها والركون إلى دائرة من لذاذات الحوار، لا يسبقها كل، ولا يلحقها وعى، وهو سجن

جهنمى سبقتنا إليه الكثير من دول العالم الثالث، وهى تبحث عن ذواتها، اذ ظل المطروح هلاماً تتناوله النخبة، رفاهاً تسترقه أذن بعد أخرى» (٣٠).

١ - الهوية المنشطرة

الهوية تعنى الذاتية، وهى مجمل الخصائص النفسية، والاجتماعية، والعقدية التى تميز مجتمعاً ما عن مجتمع آخر، وهى خصائص يمكننا اعتبارها بمثابة «بصمة المجتمع المعنى»، أو كما عرفها قاموس ويستر الأنجليزى فإنَّ الهوية هى «تمائل الخصائص الجينية الأساسية فى عدة أمثلة أو حالات أو تماثل كل ما يحدد الواقع الموضوعى للشيء المعين: تماثل الذات، الواحدة، تماثل تلك الأشياء التى لا يمكن التمييز بين أحادها إلا بخصائص عرضية أو ثانوية».. فهناك شعوب حُسمت هُويتُها بأنها «عربية»، أو «أفريقية»، أو أميركية»، أو صينية، وهى هوية تتنظر فى الوعى الجمعي، والمزاج العام، وأن أى مجتمع بلا خصوصية يعتبر مجتمعاً فاقد اللون والطعم والمزاج، أو ربما يصل مرحلة وصفه «بالتيه»، أو حتى «الهلامية».

ولا شك أن دراسة العقل السودانى هى قضية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمسألة الهوية، ومحدداتها، باعتبارها أهم مرتكزات منصة انطلاق العقل فى نشاطه، وسكونه، اضطرابه، وصحته، ويرى الدكتور منصور خالد فى محاضرة بمركز الخاتم عدلان للاستنارة والتنمية البشرية، فى سبتمبر ٢٠٠٧ «إنَّ عجز أهل السودان عن ابتداء هُوية وطنية جامعة وتحقيق وعى ذاتى متوازن هو الذى رُمى بهم إلى ما هم فيه من فرقة وشتات.. ولأن يقع هذا فى وطن تقتضى عبقرية

(٣٠) د. بركات موسى الحواتى، الذاتية السودانية، دراسة فى المكان والإنسان

والأحداث، ص ١١٥.

الزمان والمكان أن يكون برازيل إفريقيا فإن في ذلك عبثاً كبيراً»، ويضيف «والهوية في جوهرها هي مجموعة من الخصائص الروحية والوجدانية والمادية التي تميز قوم عن قوم، وفي السودان أقوام تتعدد أديانهم وتتنوع ثقافتهم وتختلف أنماط حياتهم، وقد أفرزت هذه الخصوصيات تركزاً في الذات شوه الوعي الجمعي وخلق يقينا زائفاً ومدمراً، وأى دمار أكثر من حرب الإخوة الأعداء، أنا الصواب والآخر مُخطئ... هذه النظرة الطائوسية للذات تعبر عنها أحداثنا وأحاديثنا وبعض قيمنا المعيارية وهذا ميدان آخر يتطلب حضوراً معرفياً، إلى ذلك الدين... وما نعينه بالدين هنا هو الدين كما يفسره البعض ويحتكم إليه بعض العاجلة وما ابتنوا عليه يقينيات حياتية لقنوها لمن لقنوها ولا يقين بالتلقين، في تلك اليقينيات ما لا يثبت عند مجابهة الواقع، والثواب التي لا تدرك المتغيرات من حولها هي ثوابت تعيش في الوغوم» (٣١) (٣٢)، إلى ذلك يشير الدكتور الحواتي إلى أن «لدراسة العقل السوداني ونقده علاقة مباشرة بالحضارة في مضمونها الأشمل في زمان ما، في مكان ما، تواصلًا واتصالًا إذ يظل لهذه الحضارة في جناحيها المادي والمعنوي - حضور وإيقاع تبثه في طريقة «تفكير» و«استجابات»، أفراد ومجتمعها، وبالتالي يظل مفهوم الدولة، وتبدو معاني «الخير» و«الحق» و«العدل» و«الظلم» وستكون رؤيا الأنا في مواجهة الآخر والعكس صحيح تماماً، وعندها يكون الصراع بكل درجاته، - كما يكون الحوار ويبدد «التعارض» (٣٣)، كما يظهر التكامل في إطار ذلك الفهم». ومع أن الحواتي ينتقد الفكر الغربي، بل يصف كلية غردون، وهي أول كلية للتعليم العالي في السودان، وتأسست عام ١٩٠٢، ثم تحولت إلى جامعة

(٣١) د. منصور خالد، ندوة بمركز الخاتم عدلان، الخرطوم سبتمبر ٢٠٠٧.

(٣٢) الوغوم، جمع وغم وهو الحقد. وطلب الثأر.

(٣٣) الحواتي نفسه.

الخرطوم؛ بأنها راجمة فكرية للعقل السوداني، إلا أن الحواتى طام قد أغفل أن أحد أسباب أزمات تفكير العقل الجمعى السودانى هو انحياز نُخبه للمكوّن العربى على حساب بقية المكوّنات الأخرى، ومع أن كلية غردون رفدت هذا العقل بكثير من الإيجابيات، باعتبارها فتحت الآفاق نحو الفكر الغربى، وكان يمكن أن تُشكّل فرصة للانفتاح على الآخر بوعى، لكن الكلية للأسف الشديد هدفت إلى خلق موظف بروقراطى ليكون ترساً من تروس عجلة الاستعمار، وبـل ساهمت فى خلق جيل من المتعلمين كان بعضه متعالياً على مجتمعه، ومنفصلاً عنه. وحتى لا نُلقي القول على عواهنه نتساءل عن حجم الانتاج الفكرى والمعرفى الذى رُفد به خريجو تلك الكلية المكتبة السودانية؟ وعن دورهم فى مقاومة الاسى تعمار، ومواقف مؤتمر الخريجين؟؟.

إنّ السودان بلد متعدد الأديان، والثقافات، والتقاليد والعادات، وهو تنوع تشكّل عبر قرون طويلة، وأزمة قديمة رسمت لنا لوحة «التنوع التاريخى»، و«التنوع المعاصر» حسب ما وصف الزعيم السودانى الراحل الدكتور جون قرنق التنوع فى السودان؛ إلا أن فشل النُخب السياسية فى إدارة هذا التنوع هى ما تسببت فى انفصال / استقلال الجنوب فى يوليو ٢٠١١ بقدر كبير، بعد أن صوّت السودانيون الجنوبيون لصالح خيار دولتهم المستقلة فى استفتاء يناير ٢٠١١، لشعورهم بأنّ الدولة السودانية لا تعبر عن هذا التنوع، ولا تستوعب ثقافتهم مع بقية الثقافات فى بلد متعدد الثقافات، وهو ما انعكس كذلك فى الحروب الطويلة فى دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وشرق السودان، وكذلك فى حالات المواقف السلبية من مقاومة أهل تلك المناطق للاستبداد، والعنصرية، بل أن تعاطف أهل المركز كثيراً ما ينعدم مع أهل الهامش فى أحداث مأساوية ألت بهم، مثل حوادث القتل الممنهج، والإبادة الجماعية، والتطهير العرقى، إن لم تقف نخب المركز من هذه القضايا مواقف قد تحوّل الضحايا إلى مذنبين فى بعض الأحيان، وهو موقف يشكل أسوأ أنواع التواطؤ

مع المجرمين، وذلك بالتبرير لجرائمهم، وقد يصل هذا التبرير درجة «يتساهلوا لأنهم خارج القانون، أو أن هذه السيدة أصلاً بلا أخلاق، حال تعرض فتاة لجلد من عناصر النظام العام، وهناك من يحيك الراويات كي يبرر صمته، وتواطؤه، ولذلك فإن جلدها له مبرراته!، أو أن هؤلاء يكرهوننا...!.

لقد سعت النُخب المتصارعة في السودان في سعى محموم لاختطاف هوية البلاد، والتشديد على تعريفها حسب تصورات كل مجموعة، ووفقاً لمنظومتها المرجعية، وما تحققه لها من تطلعات ومكانة اجتماعية، ومصالح سياسية، واقتصادية، وظل الجدل محتدماً زمناً طويلاً حول «العروبة وثنائيتها الإسلام» و«الأفريقية وثنائيتها المسيحية»، لا عن طريق الحوار السلمي والرأى والرأى الآخر، لكنه حواراً دمويّاً، تستخدم فيه نُخب المراكز كل أدوات السلطة من أجل فرض تصوراتها، يقابله في ذات الوقت عنفٌ منظم في سبيل اثبات الوجود، والدفاع عن الثقافات المهددة، وربما تظهر في ذات الوقت رغبات فرض التصور مثلما فعلت نُخب المركز؛ مما أدى إلى تمزيق البلاد، ولا يزال يهدد ما تبقى من كيان بالتشظي، لا سيما في سياق إصرار جماعات عنصرية على فرض هيمنتها الثقافية، وتهميش الآخرين، وبسط رؤاها وتصوراتها عن السودان وقضاياها بالقوة، وإقصاء الآخرين، وهى النُخب الحاكمة، أو ما يصطلح على تعريفه بالمركز، ويعرف الدكتور محمد جلال هاشم «المركز ليس إلا مجموعة من الصّفوة المُعاد إنتاجها ثقافياً، ومن ثمّ أيديولوجيا داخل حقل الثقافة العربية الإسلامية، عبر عملية من الأدلجة والتشكيل، الأمر الذى يُفضى في النهاية إلى شيء لا علاقة له بإنسانية هذه الثقافة نفسها وبذلك ينسفها، بهذا لا يكون المركز مرتبطاً بعرق ما أو جهة، وما تصويره على أنه كذلك إلا مجرد خدعة، فالمركز مركز سلطوى صفوى يحتكر السلطة والثروة، وفي سبيل تأمينهما يسخر الثقافة والعرق والدين والجغرافيا، كإشارات مرور للطامعين في بلوغها فأضحى تبني الأيديولوجيا الإسلاموعروبية هى بوابة العبور نحو دواوين الحكم واكتناز

الثروة» (٣٤). ويستخدم هاشم منهج التحليل الثقافي، فيما يرى أبكر آدم اسماعيل موضوع «الهوية» في منهج الجدلية الثقافية «بقوله» فيما يختص بسؤال الهوية، فإن أهم الإشكاليات، هي آثار ما نسميه بـ(عقدة النقص) تجاه العروبة لدى الكيانات الإسلامية في السودان. وهذه - في رأينا - مرتبطة بظروف تاريخية معينة؛ حيث إن الغالبية الساحقة من الناقلين للثقافة الإسلامية في السودان هم من (الأعراب) الذين يمثلون الكيانات الهامشية بين العرب، وهم ليسوا ذوي جاه ولا علم، فكان من الطبيعي أن ينقلوا معهم واقعهم مؤسّطراً، وبالتالي اختلاط الحقيقة بالادعاء على مستوى الفكر والأنساب. ومع مرور الزمن وإعادة إنتاج «النوستالجيا» لذلك الزمان وذلك المكان الماورائيين المقدسين أصل و(مركز) الثقافة الإسلامية والعربية التاريخي، كان الناتج تضخم الوعي الأسطوري. بيد أن تطور العلوم في العصر الحديث كشف الحقائق المتعلقة بهم مما أدى في تقديرنا إلى خلق عقدة النقص تجاه العروبة، ومن ثم التشدد فيما لا يستدعي تشدداً، خاصة في قضية «الهوية السودانية» ومحاولة التأكيد على (عروبة) السودان بمناسبة وبدونها» (٣٥).

وهؤلاء؛ وعلى مدى حوالى ستين عاماً ظلّ وعيهم الجمعي يرفض مجرد فرضية وجود مكونات أخرى ضمن مكونات النسيج السوداني غير مكوناتهم هم، ويهدفون من ذلك التشدد والتطرف الاحتفاظ بامتيازاتهم التي يحصلون عليها من أوهام نقاء العرق، وفرض الهيمنة الثقافية على المجموعات الأخرى، باستخدام القوة، ولا يقبلون على الإطلاق، وعبر ممارساتهم الإقصائية مجرد تخيل أن السودان دولة تعيش مواطنة، لا دولة احتراب، وحوار سلمى لا

(٣٤) د. محمد جلال هاشم، جدلية الحرب والسلام، مركز الخاتم عدلان سبتمبر

٢٠٠٧.

(٣٥) د. أبكر آدم إسماعيل، جدلية المركز والهامش، مركز الخاتم عدلان ٢٠٠٧.

قتال، وجدل ثقافى لا صراع مسلح.

ومعروف أن السُّودان كله كان عبارة عن دويلات وممالك تكونت عبر قرون طويلة، وكانت مملكة كوش فى عام ٧٢٥ ق. م قد مثلت أول نطفة دفقت فى رحم السودان البلد الإفريقى موقِعاً وأصلاً، إلا أن البعض سعى عن سبق إصرار وتعمد فاضحين إلى طمس هذه الحقيقة لأنها تصطدم مع ما يحملونه من مشاريع آيدولوجية تؤسس رؤاها على دعاوى التأصيل والبعث الحضارى والعودة الى الجذور. وهو أمر يصطدم بتطلعات شخصية، ومشاريع سياسية أبرزها تلك التى تمارس التدليس والتلبيس فى خطاب غوغائى يحاول ترسيخ فكرة أن ميلاد السودان الحقيقى بدأ مع دخول العرب السُّودان فى عام ٦٥١ بعد نجاح حملة القائد العربى المسلم عبد الله بن أبى السرح، وعقد معاهدة البقط التى أملاها منتصر على مهزوم، بشروط المنتصر وإجبار الضعيف على دفع الدية والعبيد والسماح ببناء المساجد قرب الكنائس. ويرى الدكتور منصور خالد أن «المؤرخ الذى يزيف الوقائع، بطمسها أو تغييبها، يخدش ضمير التاريخ نفسه. وكثيراً ما يكون تغييب الحقائق ناجماً عن تحيز منهجى أو معرفى يدفع المؤرخ إلى انتقاء الوقائع التى تثبت موقفه المنحاز واستثناء تلك التى تتعارض مع ذلك الموقف» (٣٦).

وهنا أقصد أن الإسلاموعروبوين ممثلين فى المشروع الحضارى الذى طرحته «الجبهة الإسلامية القومية» منذ استيلائها على السلطة فى الثلاثين من يونيو ١٩٨٩ بواسطة انقلابها العسكرى هو محاولة لتزييف الحقائق التاريخية وذلك بالقفز فوق الأزمنة بوثبات القرون، وحرق المراحل، فعجلة التاريخ، قد بدأت دوران عجالاتها عندهم مع القرن السادس الميلادى فى محاولة يائسة لتزييف

(٣٦) د. منصور خالد، أهوال الحرب وطموحات السلام، قصة بلدين، دار تراث

التاريخ . وتناسوا أن التأصيل والعودة الى الجذور تعنى الانطلاق من مملكة كوش الافريقية التى كانت تعد من أقوى الممالك فى العالم فى تلك الفترة الزمنية الضاربة فى القدم، فقد أسسها الملك كشتا الذى بدأ فى ضم مصر إليه فأكمل ابنه بعانخى الحلم بحكم السودان ومصر معاً. وحفيده تهرافا الذى امتد جنوباً نحو أفريقيا. لقد امتد مشروع كوش إلى نبتة ومروى فى القرون السابقة. ولا تزال صروح أهرامات البجراوية وكرمة، و صهر الحديد تؤكد شموخ تلك الحضارات الضاربة فى عمق التاريخ. فهى حضارات ؛ كانت تمثل بدايات التركيب والتكوين للمجتمعات السودانية، وأثرت فى التاريخ البشرى.

وهذا الموضوع ذو علاقة لصيقة بصراعات المركز والهامش، وأسباب الحروب فى السودان بما فيها الحرب فى دارفور، واستمر المشروع النوبى عشرة قرون حتى قدوم الملك الحبشى عيزانا من أثيوبيا ودكه بطريقة همجية للصروح المادية لأقوى الحضارات فى تلك الحقب الزمنية. وبعدها انقطع السودان عن» الدورة الحضارية العالمية اللاحقة للحضارات المتوسطة، لم يستطع أن يوجد تلك المركزية التاريخية التى كانت لكوش. لم يكن لديه ما يعطيه تلك الفترة فعاش لنفسه فى شكل كيانات مجزأة غير قادرة على ممارسة أى نوع من التأثير خارج حدودها الإقليمية.. . لقد نشأت ثلاث ممالك سودانية، الأولى مملكة نوباتيا النوبية فى الشمال وتسمى مملكة المريس أيضاً وعاصمتها فرس المغمورة ببحيرة النوبة» ناصر» حالياً، والثانية مملكة المقررة وعاصمتها دنقلة وقد اتحدت المملكتان بعد وقت قصير من نشوئهما، ثم المملكة الثالثة وهى علوة فى وسط السودان وعاصمتها سوبا» (٣٧). ولم تستطع الممالك النوبية والمسيحية الصمود طويلاً نسبةً لدخول العرب السودان بعد قرن من قيام تلك الممالك التى قامت على

(٣٧) أبو القاسم حاج محمد، السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل «جدلية التركيب»

أنقاض كوش ونبته ومروى وشروع المشروع العربى فى التمدد وهو مغلف بالدين الإسلامى ؛ لا سيما فى الشمال والوسط النيلى وتراجع الأفارقة النوبة نحو الجنوب والغرب . وقد تمخض هذا التمدد عن تحالف بعد عدة قرون بين الفونج والعبدلاب فى مملكة سنار أو السلطنة الزرقاء فى عام ١٥٠٥ كأول سلطنة إسلامية تبذر بذورها فوق أرض السودان الخصبة . وهى مملكة تقسمت مهامها بين الحلفاء من الفونج فى سنار ، والعبدلاب فى قرى شمالاً .

ويرى الأستاذ أبو القاسم حاج حمد أيضاً «أنَّ البناء العربى الحديث للسودان قد تم ضمن ظروف تاريخية حملت كل مظاهر الانحطاط بالنسبة للحضارة العربية الإسلامية وعلى مستوى العالم العربى الإسلامى ككل» (٣٨) . مستدلاً بسقوط غرناطة فى الأندلس فى عام ١٤٩٢ ونهايات الممالك والشراكسة فى مصر وسطوة العثمانيين الأتراك وتوسعهم فى الشام ومصر ثم قيام الإمبراطورية الفرنسية . وحتى السلطنة الزرقاء ذات العرق العربى المكون لأحد الحليفين متمثلاً فى العبدلاب لم تستطع السيطرة إلا على أجزاء صغيرة فى الوسط النيلى . ففى السودان كانت هناك ممالك الفور والمسبغات وتقلى وممالك الداجو والمساليات والتنجر وغيرها حتى وصول الحملة التركية العثمانية فى عام ١٨٢١ تحت مظلة الإسلام تبحث عن الرجال الشجعان من السود كأرقاء وجهادية فى الجيش الغازى فى وقت كان يسيل فيه لعاب الأتراك العثمانيين لذهب بنى شنقول .

ولم تصمد الدويلات الضعيفة أمام الغزاة القادمين من الشمال عبر بلاد الشايقية والجعلين وكانت رسالة الملك بادی الخامس آخر ملوك السلطنة الزرقاء الى الجيش التركى « لا يغرنك انتصارك على الجعلين والشايقية فنحن الملوك وهم الرعية» . فرفة مذبح وتهديدات جوفاء مثل كل تهديدات الضعفاء على شاكلة «بغداد ستكون مقبرة الغزاة» و «أمريكا روسيا قد دنا عذابها» . ودارفور

دار القرآن مقبرة للامريكان».

وتساقطت الممالك واحدةً تلو اخرى عدا سلطنة الفور. وقامت الثورات ضد الغزاة وأبرزها ثورة الإمام محمد أحمد بن عبد الله الملقب بالمهدى المنتظر وهى تسمية شيعية أراد بها الامام السنى إقناع الناس بأنه المنقذ الذى يملأ الارض عدلاً بعد ان ملئت جوراً. ونجح المهدي الجديد فى حشد الكثيرين باسم الدين، وآخرين بسبب الضرائب الباهظة، وبطش التركية، وآخرين بسبب خلافات مع زعامات محلية، ومن بين من أقنعهم المهدي باسم الدين أولئك أهل الغرب بواسطة الخليفة عبد الله التعايشي، وهو من قبيلة التعايشة ذات الأصول العربية رغم أن هذا العربى ووجه بحملة شرسة من قبل ما يسمون بالأشراف أو أولاد النيل فى مقابل «الغربة». وهذه اللفظة هى إشارة الى تحيُّز عرقى صارخ من قبل أهل الشمال السياسى، أو أهل الوسط النيلى تجاه أهل غرب السودان حتى ذوى الأصول العربية. فعرب الغرب هم هامش لعرب الوسط وكلاهما مستعرب وهامش لمركز الثقافة العربية الإسلامية فى مكة المكرمة والثقافى فى المشرق ومصر الفرعونية.

والقبائل العربية الوافدة إلى السودان مع جحافل القائد الإسلامى عبد الله بن أبى السرح، أو تلك التى جاءت بعده تباعاً من الجزيرة العربية، أو بلاد المغرب العربى، أو من مصر، لم تحمل معها حضارة فاعلة؛ فهم بدو رُحَّل ورُعاة؛ والجميع يعلم أن الحضارات العريقة انطلقت أعمدتها الراسخة من مواقع الاستقرار والزراعة والصناعة، لا مناطق الرعى منذ الحضارة الاغريقية وكوش والفرعونية وبابل؛ وهى مرتبطة بالأنهار، والعمل الزراعى أكثر من الارتباط بحياة البداوة، و التنقل بين وهاد الصحارى وفيافيهما المترامية. فلم نلاحظ إلى اليوم فى السودان معالم حضارة فى المعمار، أو المدنية، وتطوير حياة الناس، وعلومهم.

لكن القبائل العربية الوافدة إلى السودان حملت معها اللغة العربية، واللغة

هى حامل معرفى ووسيلة للاتصال والتواصل وليست ثقافة فى حد ذاتها، ولا تعنى بالضرورة أنها هوية لمن يتحدث بها، فليس بالضرورة أن من يتحدث اللغة الإنجليزية، هو بريطاني، أو أمريكي، ومن يتحدث اللغة الفرنسية بطلاقة هو فرنسي، مع أن للغة تأثيرها فى تشكيل المنظومة المعرفية للفرد، أو طرائق تفكيره. إلى ذلك بشر هؤلاء الوافدون الجدد بالدين الإسلامى، وتعاليمه، وقيمته، فى أنحاء كثيرة فى السودان لا سيما فى الوسط والشمال والغرب وقد وجدت الثقافة العربية شروطاً أكثر من غيرها من الثقافات لا سيما فى عهود الدولة السودانية الحديثة، والثقافة هى الكل المركب الذى يحوى كل أنواع المعرفة، أو هى ما يبقى فى الذاكرة عند نسيان كل شئ، أو هى اللاشعور الجمعي، والثقافات ليست هى جمادات ساكنة وثابتة؛ بل هى كيانات متحركة ومتبدلة ومتداخلة، تؤثر وتتأثر بما فى محيطها، وإذا فشلت فى ذلك سوف تصاب بالموت بسبب الانغلاق بمرور الزمن، أو تصبح ذاكرة خارج العصر، غير مواكبة لما يحيطها من حراك ثقافى. ومن خلال الثقاف السلمي، أو العنيف أضحت العربية لغة أغلب أهل الوسط والشمال والغرب، ولغة تفاهم بين القبائل الجنوبية؛ فيما احتفظت معظم قبائل تلك المناطق بلغاتها القديمة؛ وهى ما يطلق عليها العروبيون «رطانة دليل على ضعفها»، (والرطانة كل كلام لا يفهمه العرب، كما جاء فى لسان العرب لابن منظور) كما دانت معظم القبائل بالديانة الإسلامية مع الاحتفاظ بنمط حياتها القديم فى طقوس الزواج والموت والختان خاصة للفتيات، وهذه المظاهر تتمظهر فى تلك الطبول، وأصواتها الواضحة فى المدائح النبوية، وفى عادة قطع الفرع وزف العرسان الى النيل، وفى الاسبار والكجور التى انتقل جوهرها إلى الطرق الصوفية» ولقد تأثر السودانيون باتجاه المتصوفة أكثر من تأثرهم فى اتجاه الفقيه ولعل ذلك الى قلة العلم من ناحية والتضارب بين طبيعة القبائل الزنجية التى تزوج معها العرب النازحين حيث تميل إلى التحرك فى جماعات وتجد نفسها ترحاباً بشعائر الذكر

والطرب الذى يتحقق بموسيقى وإيقاع النوبة الصاخب والحركات التى تشمل إيقاع الرقص الضارب الجذور فى الثقافة الإفريقية عموماً» (٣٩). ولانتشار الإسلام الصوفى والشعبى فى الغرب كان أبناء غرب السودان هم أكثر المساندين والمناصرين للإمام المهدي بتأثير من رمزهم التعايشي، وهو أول وآخر شخص من غرب السودان حكم الخرطوم وعاصمتها الوطنية أم درمان خلال أكثر من قرن، دون أن يحالفه الحظ فى السيطرة على مقاليد الحكم لأسباب داخلية تتعلق بالصراعات بين الأشراف وأولاد البحر وثورات فى عدة مناطق ضد المهديّة. وما ارتكبه خليفة المهدي من أخطاء، ولعوامل خارجية كذلك مرتبطة بتمدد الدول الكبرى، وتوجهاتها الاستعمارية، لتتلقى الدولة المهديّة، وهى فى المهد صبية، الضربة القاصمة من الشمال رداً على طموحات الخليفة التعايشى بالتوسع على حساب الامبراطورية البريطانية التى لا تغرب عنها الشمس فى ذاك الزمان.

ودخل الإنجليز إلى أم درمان بعد معركة كررى التى يتغنى بها السودانيون رغم أنها كانت بوابة الدخول التى ولج عبرها الاستعمار البريطانى المصرى إلى السودان. البعض يرى أن التغنى كان لقيم الشجاعة والبسالة، رغم أن حوالى عشرة ألف من جنود المهديّة لقوا حتفهم فى تلك المعركة الحاسمة. وتجسدت الشجاعة فى استشهاد التعايشى وأركان حربه فوق سجادات صلواتهم، وكيف قابل المهدويون الجيش المتقدم تقنياً ببسالة فى كررى، إلا أن الحقيقة المرة تبقى هى أن كررى كانت خسارة عسكرية فى محصلتها النهائية، وكانت هى البوابة التى دخل عبرها السودان مرحلة ثانية من مراحل الاستعمار البريطانى المصرى فى عام ١٨٩٨م.

إن سؤال الهوية فى السودان ظل لفترة طويلة من أهم أسئلة المصير السودانى،

(٣٩) شمس الدين السنوسى، ثقافات سودانية، ورقة، المركز السودانى للثقافة

والإعلام، ١٩٩٨، القاهرة.

وقد أدى الفشل فى اجابة هذا السؤال إلى خلق منظومة فكرية مهتزة، لا تقف على أرض صلبة، وإلى حالة من الصراعات الدموية، والاستقطاب الحاد، وانتشار العنصرية التى صارت سمة لازمة فى ظل الانحطاط الفكرى والسياسى، والدينى، وشكلت وجدانا شائها، وانتماءً زائفاً، وشخصيةً مُدعيةً، وعقلاً مسطحاً.

وليس من الغريب أن تسمع السودانين يتبادلون النعوت العنصرية فيما بينهم فى وضوح النهار، بل وحتى فى وسائل الإعلام، والتى تحولت هى إلى أبواق للسلطة، ونُخبها الحاكمة، ومفارخ للجهل والتجهيل؛ بدلاً عن أن تتحول إلى منابر استنارة، ووسائل وعي، ومعرفة. وصرنا كلنا لا نقبل بعضنا البعض، فإنسان الوسط يصف أبناء غرب السودان جميعاً بما فيهم ذوى الأصول العربية «بالغربة» و«العبيد»، وإنسان الغرب يسخر من أبناء الوسط والجزيرة بوصفهم «عرب جزيرة»، وجميعهم يسخرون من أبناء الشرق، وجميعهم يسخرون من أبناء الجنوب، والجنوب يسخر منهم كلهم! والغريب! أن كل السودانين يسخرون من الآخرين، فى العالم،! وفق صور نمطية ثابتة، وإكليشيئات جاهزة، صار يتبادلها عقلنا المعيارى جيلاً بعد جيل، حتى نعظم «الأنا» فينا أكثر، ونضخم «نحن» والتى تعنى «المركز» بنقائه العرقى المتوهم، ومميزاته التى لا يوجد مثلها فى كل العالم. وقد ضاعف نظام «الإنقاذ» ودولته الدينية العنصرية من حالة الاستقطاب القبلى، بعمل ممنهج، فقد صار سؤال القبيلة هو السؤال الأساسى فى التعيينات للوظائف الحكومية، بما فى ذلك جهاز الأمن والشرطة، بل الأخطر من ذلك أن ضمنت السلطات سؤال القبيلة فى تلك الورقة التى تملأ عن مغادرة مطار الخرطوم، وعند التقديم «للرقم الوطنى» والجنسية» وحتى فى بلاغات السجون، أو فى التحرى مع المتهمين، وقد سبق أن ردت مجموعة «لا لقهر النساء» عندما تم اعتقال أربعين منهن فى مارس ٢٠١٠، بسجن أم درمان «أن القبيلة سودانية» فتفاجأ الشرطى من الرد، ثم

أدرفن قائلات «ألم تسمع بالبطل على عبد اللطيف فى عام ١٩٢٤ حينما سأله الأنجليز عن قبيلته رد قائلاً «سودانى»؟؟ . ، بل أن «القبيلة دخلت «بطاقات التموين وتوزيع سلعة السكر».

وتقصد السلطات العنصرية من هذا السؤال تصنيف الناس حسب قبائلهم، لكى تحدد بعد ذلك كيفية التعامل؟ . وفى ذات الوقت لتصفية الحسابات مع بعض القبائل، إلا أن الأهم من كل ذلك هو أن يسجن السودانيون فى داخل القبيلة، ولتكون هى عنوان التعامل فيما بينهم، حتى لا تتم عملية انسجام بين الشعوب السودانية فتتوحد ضد النظام وتعمل على إسقاطه، وليس بعيد عن هذا الاتجاه بأن بجهاز الأمن الوطنى والمخابرات شعبة تحت اسم «أمن القبائل» تزيد من نيران الفتنة، وتدعم واحدة ضد أخرى مثلما حصل فى دارفور، وكل ذلك من أجل «فرق تسد»، وبمناسبة السجون والتحرى فقد ذكرى لى الأمين «العام للحركة الشعبية» فاقان أموم، بعد سجنه مع مجموعة من قيادات الحركة فى ديسمبر ٢٠٠٩، فى أكبر فضائح النظام الدستورية حيث كان من بين المعتقلين رئيس كتلة الحركة بالبرلمان ياسر عرمان، ووزراء ودستوريين آخرين؛ وقد تعرض عرمان لضرب مبرح دون الآخرين، ولما احتج رفاقه من ذلك، رد أحد الضباط بصلف وعنجهية «لأن عرمان هو من أتانا بالعبيد» ولو لاه لما رأيتم الخرطوم»، وهو سلوك، غير مستغرب من نظام عنصري، بنى سياساته للتكريس لهذا الواقع، مستفيداً من تلك الصفحات المظلمة فى تاريخ السودان القديم والقريب، والتي تعزز ثقافة «الاسترقاق»، وهى واحدة من أهم أسباب انحطاط الدولة السودانية، وضعف انسجام شعوبها، وما نتج من ذلك من أحداث لاحقة كانفصال/ استقلال الجنوب، وحروب الهامش المستمرة، فالترابية الاجتماعية التى يحددها العرق، هى سمة قديمة، لكنها برزت بدرجة أكثر افتضاحاً فى القرن التاسع عشر، عندما صار «الرق تجارة» له تجاره المعروفون، وهو ما يستغله إلى اليوم كثير من نخب المركز لكى يتحصلوا

على «امتيازات ورأس مال رمزي» يجعلهم هم «الأعلون»، ويرى الدكتور منصور خالد «من التداعيات ذات الصلة بواقع السودان الذي عايشناه الى عهد قريب، خلق تراتبية اجتماعية قمعية يحددها الأصل العرقي وتحجر طبيعتها» على الترقى الاجتماعى للمقدوح فى أصله. التراتبية هذه لم تكن بنفس القدر من الحدة التى كانت وما زالت عليها فى بلد عربى آخر هو موريتانيا (وهو بلد يشبه السودان فى كثير من صور الحياة)، ولكنها ظلت مرئية فى أمور مثل الحرف التى يمتنها ذوو - الأصول الوضيعة - ، والمواقع الاجتماعيه التى يطمحون إليها أو فى حقوق الإرث. فبالرغم من أن الأرقاء فى السودان أصبحوا «ن الناحيه النظرية» عيالا على الأسر وكانوا ينسبون لأبائهم إلا أن هذا لم يمنحهم أى حق فى الميراث باعتبارهم فى رأى ساداتهم متاعاً يورث حسب منطق الفقه السائد ؛ فالعبد قد ينسب لسيده ولكنه لا يرث ماله أو جاهه» (٤٠).

إن نظام الإنقاذ سعى للتكريس لهذه العنصرية، والقبلية باعتراف نائب البشير، ورجل القانون على عثمان محمد طه، وقد أكد هذه الحقيقة، والى ولاية القضايف السابق كرم الله عباس الشيخ خلال أزمته مع الحكومة، والتى أنهت بدفعه لتقديم استقالاته، وقال كرم الله «لما قلت لـ(شيخ) على ان الحكومة أصبحت عنصرية رد على وقال نحن محاصرون من الخارج يعنى قوات الهامش التى تمردت ونحن مضطرون لهذه القبلىة من أجل تقوية حزبنا ودعمه» (٤١)، هو من يظن أن به حكمة، وبه تروى!، فماذا عن بقية القوم من الفاقد التربوي، والمهللين والمكبرين بلا تفكير!، مع أن كل قرائن الأحوال تؤكد غرق النظام فى وحل القبلىة والعنصرية، وقد شهد شاهد آخر من أهل «الإنقاذ»

(٤٠) د. منصور خالد، جنوب السودان فى المخيلة العربية الصورة الزائفة والقمع

التاريخي، الطبعة الثانية، مدارك، القاهرة ٢٠٠٩ ص ٤٢٦.

(٤١) كرم الله عباس الشيخ ، حوار هويدا سر الختم ٥ مايو ٢٠١٢.

وهو والى ولاية شمال كردفان، معتصم ميرغنى زاكى الدين والذى قال فى حديثه عن ذات العلة «المؤتمر الوطنى يعانى من امراض الجهوية القبلية والولاء للذات والنزعات الشخصية، هذه مشاكل وامراض يجب الاعتراف بها، ولكى اؤكد صحة وجهة نظرى فلنأخذ ما يحدث بشمال كردفان مثالا، انا مؤتمر وطنى والذين يعارضوننى ومعظمهم دوافعهم شخصية وهم ايضا مؤتمر وطنى، وهناك من تدفعه النزعة الجهوية والقبلية وهكذا، وامراض الجهوية والقبلية والذاتية لم تصب القواعد وحسب، بل طالت معظم القيادات العليا للحزب، والمرضى استفحل واستشرى وهذا يحتم اجراء تغيير شامل للقيادات لان معظمهم كما اشرت موبوئين بامراض القبلية والجهوية والذاتية، والاستعاضة عنهم بالشباب مع اعمال نهج الحركة الاسلامية فى التربية» (٤٢). وهو ما سيؤدى فى نهاية المطاف إلى حالة من الاستقطاب الحاد بين السودانين على الأساس العرقى، وقد ينسف كل ما تبقى من استقرار هش، ويضع كل السودان فوق نار محرقة ستزيد من حالة التشظى التى يمر بها، وتحويله إلى «روانديات صغيرة»، فى وقت ظلت فيه مسألة الوقوف مع الذات عصية علينا لفترات طويلة وكان لا بد للسودانيين العاقلين، والوطنيين، والذين يريدون خير هذا البلد، أن يتوقفوا مع أنفسهم، بأمانة وشفافية للبحث عن «هوية جامعة»، وهو أمر لا يعيب إذا ما تم عن «وعى»، وتقص علمي، وبحث دؤوب، وموضوعي وفق مناهج تساعد فى إيجاد حل للأزمة، لا تعقدها، فالهوية هى عنوان الإنسان، وهى عقله، ووجدانه، ومكون أساسى من منظومته المعرفية، لأنها أحد ركائز منصة الانطلاق نحو آفاق المستقبل، لا السجن فى سجون الماضي، والته، والتخبط، والجهالة.

إنَّ النُّخب الحاكمة أرادت أن تحسم سؤال الهوية وفق تصوراتها هي، وأن تجيب

على هذا السؤال المصيرى بالقوة، وأهملت عن سابق إصرار وترصد مُكوّنات أساسية من مُكوّنات الشعوب السودانية، واختارت أن تكون «عربية» ولو كره الآخرون، فكان أن صرنا هامشاً للعالم العربى ذاته، وفقدنا الاتصال مع العالم الأفريقى فى ذات الوقت ليصبح السودان هامشاً عربياً، وهامشاً أفريقياً، لكن لأن النخب تريد الحصول على امتيازات من هذا الانتماء الأحادي، والحصول على رأس مال رمزى تحقق عبره مكاسب سياسية واقتصادية واجتماعية، باعتبار أن العروبة تعنى «نقاء العرق»، وأن العروبة فى العقل الباطن هى الطريق نحو السلطة، وهو أمر مربوط كذلك بالفقه الإسلامى القديم حول شروط الحاكم، وهو الخليفة عند السنة، و الإمام عند الشيعة، وقد أغلقوا الباب فى شرط هوية الإمام فى «انحداره فى بيت سيدنا على بن أبى طالب كرم الله وجهه، أما السنيين فقد حصروا الشرط فى «العروبة و أن يكون قرشياً»، وننقل هنا رأى الدكتور راغب السرجانى عن شروط الخلافة فى الإسلام فى مقال له بتاريخ ١٥ مايو ٢٠١٠ بموقع «قصة الإسلام» الالكترونى، وهو المشرف على الموقع «ولما كان منصب الخليفة أو أمير المؤمنين أو رئيس الدولة المسلمة، من أهم المناصب على الإطلاق؛ فبه تقوم «حراسة الدين وسياسة الدنيا»[١]، وجدنا فقهاء ومجتهدى الإسلام يضعون مجموعة من الشروط الواجب توافرها فيمن يتولى هذا المنصب، وقد حددها الإمام الماوردى بسبعة شروط، وهى:

الأول: العدالة على شروطها الجامعة. والثاني: العلم المؤدى إلى الاجتهاد فى النوازل والأحكام. والثالث: سلامة الحواس من السمع والبصر واللسان؛ ليصحّ معها مباشرة ما يدرك بها. والرابع: سلامة الأعضاء من نقص يمنع عن استيفاء الحركة وسرعة النهوض. والخامس: الرأى المفضى إلى سياسة الرعية وتدير المصالح. والسادس: الشجاعة والنجدة المؤدية إلى حماية البيضة وجهاد العدو. والسابع: النسب وهو أن يكون من قریشٍ لورود النصّ فيه وانعقاد الإجماع عليه.

٢ - مواسم الهجرة نحو القبيلة وغياب مشروع الدولة الوطنية

حين تندلع «مظاهرات» فى الخرطوم مثلاً، قد يتمنى كثيرون منا سقوط الحكومة بعد هبة واحدة، فيسارع الكثيرون، ولو بسبب «تفكير رغائبي» فى توزيع باقات «الأمل» عبر الموبايلات، والابتسامات، لكنهم فى ذات الوقت، قد لا يشاركون هم بأنفسهم فى «مثل هذا النشاط»، فهم يريدون آخرون، وليس هم، ليصنعوا لهم هذا الإنجاز، وليمنحونهم الحرية، ولينجز «الآخرون» لهم كل شيء، ، وحين يسقط «شهيد» فى إحدى ساحات «الوغي، او المواجهات» لا يتأخر طرف الشهيد من نصب سرادق «الاحتفاء» بهذا الحدث العظيم، لكن ذات المحتفين لا يفضلون أن يكون «الشهيد» من بين معارفهم، أو من أهلهم، أو أصدقائهم، مع أن ذات القوم سيكتبون القصائد، ويغنون الأشعار، ويذرفون الدمع سخياً؛ ابتهاجاً بهذا «النصر العظيم»، وربما يهتفون «مليون شهيد لعهد جديد، أو ربما لفدى التوحيد».

وقصدت بذلك أن أشير إلى حقيقة غياب الاحساس بالانتماء إلى الوطن، فنحن نريد وطناً بلا توضحيات، وحقوقاً بلا واجبات، لأننا نفضل الشخصى على العام، والجهة على الوطن، والقبيلة على الشعب، وهى سمات واضحة لا تحتاج منا إلى بحوث للاستقصاء، والاستطلاع لاثباتها، فهى متمثلة فى العجز عن مقاومة السلطة الفاشية لربع قرن، وهى تبدو كذلك فى ظاهرة الانقسامات الكثيرة داخل القوى السياسية، والمنظمات، لتصل حالة التشظى هذه حتى ما يسمى «بالدولة السودانية» ذاتها، حتى صارت الانقسامات سمة من سماتنا، وطالت حتى الفرق الفنية «عقد الجلاذ» «وهيلا هوب» المسرحية مثلاً، فليس هناك من عمل منظم فى السودان قائم على المؤسسية، واحترام الآخر، وهو ما يؤكد فرضيتنا حول علة العقل السودانى، وقد أشرنا سابقاً إلى

أزمة الهوية، حيث لا توجد هوية جامعة، والهوية مربوطة بالوجدان العام، أو الإرث الحضارى الذى يربط بين شعوب وطن واحد، وبالتالي إمكانية خلق أمة. ومع أهمية الهوية، وما تفعله من فعل سحرى فى توحيد الناس فوق رقعة جغرافية محددة، وكى يعيشون فوقها سلمياً، إلا أن هناك قضية أخرى فى غاية الأهمية، وهى أزمة الوطنية، أو الوطن. ونبدأ هنا بطرح تساؤلات حول تعريفات الدولة، والوطن، وعلاقة الدولة بالوطن، ومن ثم صفة الوطنية؟. وأول أسئلتنا هو هل الدولة هى أرض؟ أم هى فضاء عريض يشكل محددات الناس والحكومة والمؤسسات الأخرى؟.

لقد وردت تعريفات الدولة فى الفكر السياسى، و فى علم الاجتماع، وفى مفاهيم التنمية منذ أن بدأ الإنسان يفكر فى تأطير علاقته مع الآخرين، لتحقيق مصالحه، ومصالح أسرته، وعشيرته، وقبيلته، حال وجود آخرين يختلفون عنه فى تلك الكيانات الأسرية والعشائرية والقبلية، وهى كيانات تربط المجتمعات المقيمة فى حيز جغرافى معين، وترتبط مصالحها ببقائها على وئام، أو التوافق على حد أدنى من التعايش، وظهر المصطلح قبل آلاف السنين فى الفلسفة الأغريقية، بجمهورية أفلاطون، «يوتوبيا»، وهى نظرة مثالية تقوم على كيان يتم تقسيمه إلى حاكم فيلسوف، وحراس مساعدين، وعمال يدويين، فيما جاءت رؤية الفيلسوف الإسلامى الفارابى فى مدينته الفاضلة ترجمةً لفلسفة افلاطون والتأكيد على دور الأخلاق فى السياسة، ثم كانت رؤية ابن خلدون القائمة على العصبية، فى تقسيم المجتمعات، إلا أن نقلةً نوعية شهدتها أوروبا ؛ لا سيما بعد أن طوت حقبة الانحطاط الفكرى، ودحرجت أركان الدولة الدينية «الثيوقراطية»، أو الكهنوتية»، وهى أزمنة كانت توظف الدين فى لعبة السياسة فى تحالف الأباطرة والكهنة، وممارسة الخداع وتغيب الوعي بواسطة صكوك الغفران، وقد مثل عصر النهضة طفرة نوعية كبيرة فى بنية العقل الإنسانى، ونشر المعرفة والتنوير، واستعادة الوعي المخطوف بواسطة دهاقنة

قرون الظلام تلك، لتدخل أوروبا عصراً جديداً، رفدت بعده الإنسانية بمعارف فكرية وإنسانية لا تزال محل جدل، ابتداءً بتنظير «ميكفائلي» في كتابه الأمير، والتأسيس للانتهازية، وفصل الأخلاق عن السياسة، مروراً بعهود توماس هوبز، وديكارت وكانط، وجان جاك روسو وما أسس له من مبادرات العقد الاجتماعي، والتأطير لعلاقة الفرد بالدولة، والحاكم، والمجتمعات، وصولاً إلى جدل هيغل وماركس، والمادية الجدلية، والمادية التاريخية. ويرى المفكر العربي الدكتور محمد عابد الجابري أن «النظريات الأوروبية حول الديمقراطية وحول المسألة الاجتماعية وحول العلاقة بينهما كانت نظريات تؤطرها وضعية تاريخية معينة قوامها جملة أسس وأركان من أهمها ما يلي: وجود الدولة الوطنية القومية، وجود بنى صناعية حديثة متنامية، وجود طبقة برجوازية متمسكة بالقيم الليبرالية، وجود طبقة عاملة يتزايد عدد أفرادها يوماً بعد يوم، وجود أحزاب تؤطر الأفراد وتتقاسم النخب» (٤٣)، ويضيف «أنَّ اختفاء القبيلة وذوبانها «في المجتمع الأوروبي» كإطار يستقطب ولاء الأفراد كان شرطاً لقيام نوع آخر من الولاء هو التبعية للسيد الإقطاعي أولاً ثم للحزب أو النقابة بعد ذلك» (٤٤).

إنَّ الانتماء، هو حاجة طبيعية وغريزة نفسية تضطر الفرد اضطراراً طبيعياً إلى البحث عن كيان ينتمي إليه، وهذا الكيان قد يكون في منظمات المجتمع المدني مثل النقابات المهنية، والاتحادات، والروابط الثقافية والفنية والأدبية، والجمعيات الدينية والأحزاب السياسية، وأنَّ منظمات المجتمع المدني هي مؤسسات فاعلة وسط المجتمعات المتمدنة والمتقدمة، وهي أوعية مهمة كي

(٤٣) د. محمد عابد الجابري، نحو إعادة بناء الفكر العربي، مركز دراسات الوحدة

العربية، بيروت ١٩٩٤ ص ١٣٩.

(٤٤) نفسه.

تستوعب طاقات الأفراد فيها، ولكي تشبع غريزتهم في الانتماء، كخطوة مهمة من خطوات تحقيق الذات، فراعى الأبقار سيكون سعيداً لوجود اتحاد رعاة يقاسمه همومه اليومية والحياتية، والمزارع في حاجة إلى اتحاد مزارعين لمتابعة مشاكل الزراعة، وهناك من يبحث عن منظمة تدافع عن حقوق الإنسان، أو تقديم الخدمات الطوعية، وهناك من يسعد بالاشتراك في نادى رياضي، أو جمعية ثقافية، وطلاب المدارس والجامعات يكونون سعداء حال توظيف طاقاتهم الشبابية في أنشطة يقدمون عبرها الخدمات لأهلهم، وهناك من تشبع غريزته السياسية والانضمام إلى حزب سياسي، إلا أن مثل هذه الأوعية قد يصعب وجودها في دول ما قبل «الرأسمالية»، أو ما قبل هذه المرحلة ذاتها، وهو أمرٌ بالطبع لا يتحقق في مناطق نائية في السودان بدرجة نسبية، نسبةً لغياب مؤسسات الدولة الحديثة، والدولة هي الإطار العام الذي يضم الحكومة والأحزاب والمنظمات والمجتمع». ويشير الدكتور تيسير محمد أحمد على برؤية ماركسية إلى أن «الدولة ليست مجرد مؤسسة فقط أو مجرد تركيب، بل هي مركب علاقات معقد خلقتة اختلافات وصراعات العلاقات الاجتماعية واشكال التنظيم الاجتماعي المتطابقة معها، ولذلك، الدولة ليست مستقلة عن الطبقات الاجتماعية أو عن صراعاتها، بل هي في ذاتها نتاج حقائق الواقع الاقتصادية والاجتماعية. ولكن هناك في المجتمع. بشكل عام مصالح متنافسة وصراع مرير من أجل الهيمنة» (٤٥). ، إلا أن الدكتور أبكر آدم اسماعيل بنحوٍ منحى ثقافياً في تعريفه لعلاقات المجتمعات السودانية مع الكائن المسمى الدولة، ويقول «إن السودان دولة مصنوعة وقصيرة التجربة - أقل من قرنين منذ قيام الدولة الحديثة فيه - وهذه الدولة الحديثة مجرد شكل تم إلباسه على مجتمعات

(٤٥) د. تيسير محمد على، زراعة الجوع في السودان ديسمبر ١٩٩٤، الترجمة

تقليدية مختلفة ثقافياً، ومتفاوتة تاريخياً تم جمعها حسب مقتضيات خارجية متمثلة في مصالح الاستعمار وتوجهاته في الأساس، ولما ذهب الاسى تعمار خلف شكل الدولة وراءه لهذه الكيانات للتنازع حوله كل بأسلحته القديمة، التي ليس من بينها مالك لافق يستوعب ضرورة التوازن من أجل التعايش السلمي، التوازن بين حاجة الدولة الى النظام وحاجة هذه الكيانات إلى التعبير والممارسة والتطلع. وبرغم صحة التنظير أن التعدد مصدر للإغناء، إلا أن الواقع يسير بعكس ذلك خاصة على مستويات السلطة والاقتصاد والإعلام، ولأن كل حزب بما لديه فرحون فقد برزت النزاعات الدامية حول السلطة والحروب الأهلية وأزمة الهوية» (٤٦). كما يواصل أبكر رؤيته في مقال آخر (قراءة نقدية لخطاب المهدي الجديدة «وهي المجتمعات القرابية (قبائل، قوميات، طوائف، عصبية) ووجودها الاجتماعي يخفي طبقته الرأسية في أشكال أفقية من مراكز وهوامش لا تكون الهيمنة في أساس الفوارق فيها لعلاقات الإنتاج فحسب، وإنما تتداخل الأبعاد الأخرى؛ العرقية، الدينية، المذهبية... إلخ» (٤٧). ويشدد أبكر في رؤيته القائمة على الجدلية الثقافية «ولا يعرف النظام الاجتماعي هنا التمايز الواضح بين البنيتين التحتية والفوقية، بل الغالب فيها هو تداخل عناصرهما بصورة تجعل نظام المجتمع برمته عبارة عن بنية كلية واحدة مما يخفي الصراع الطبقي، وبالتالي ضعف الوعي الطبقي. وأبرز سمات هذه البنية هي:

- هيمنة العلاقات الطبيعية (القراية، العصبية، القبيلة) والعلاقات الإيديولوجية (الدينية، الطائفية، والمذهبية...).

- سيادة (الوعي الفئوي) [٧] (العصبية القبلية، التعصب الطائفي، التضامن الحرفي/ أو الإقليمي أحياناً). ب/ المجتمعات ما قبل الرأسمالية المشوهة:

(٤٦) أبكر آدم، مرجع سابق.

(٤٧) نفسه.

التراتبية المزدوجة: هي الطابع العام لمجتمعات الدول التي صنعها الاستعمار، المكونة من مجتمع أو مجتمعات قرابية متعددة ألبست شكل الدولة الحديثة، فصارت لا هي تدار بالشكل الذي يتناسب وبنيتها وإمكانيات تطورها الداخلية، ولا هي استطاعت تغيير بنيتها لتناسب مع شكل الدولة الحديثة، فأصبحت حقلاً من التناقضات الرأسية الطبقية، والأفقية الإثنية الثقافية (الكلية)، وهو ما نسميه تناقضات المركز والهوامش. أى أن التراتبية الاجتماعية ذات طابع مزدوج، فصعود الفرد يحدده البعد الرأسى المتعلق بعلاقات الإنتاج وفى نفس الوقت يحكمه وضعه الإثنى الثقافى (القرابى) فى الوضعية/ الدولة (٤٨).

إذاً، ومن كل ما سبق يمكن أن نخلص إلى أن الدولة بمعناها المفاهيمى والوظيفى، هي كيان محدد، فوق رقعة جغرافية يسكنها أناس يحملون موروث حضارى / موروثات ثقافية، ومعتقد / معتقدات دينية، يوحدتهم المصير، والمستقبل، والمصالح المشتركة، ويمكن تحديد هوية هذا الكيان بمدى فاعليته فى رسم خطوط هندسة اجتماعية، تضع حدوداً بين الهياكل المعنية بالتشريع، والقضاء، والحكم، والخدمات، وتوفير الأمن، للأفراد، والمجتمعات فى داخل هذا الكيان، وفض النزاعات فيما بينهم، ويشترط لفاعلية هذا الكيان هيكلته على أسس ديمقراطية، تراعى قيم المساواة والعدالة الاجتماعية، وتوفر شروط الحرية، للجميع، دون تحيز إثنى، أو دينى، أو طبقي، وفى حال اختلال هذه المعايير يتعرض هذا الكيان إلى تهديد، وقد يتعرض للنسف من أساسه، فلو؛ مثلاً كانت هناك جماعات مختلفة ثقافياً، وحضارياً، ودينياً، فقام أحد هذه المجموعات باستغلال هذا الكيان لمصلحه، فهذا يعنى إلغاء حقوق الآخرين، وهم بالتالى إما أن يستسلموا للأمر الواقع وفق موازنات القوى فيرضخون للقهر، ويسلمون للاستبداد، أو يقاوموا هذا الاستغلال، أو يخرجوا عن مظلة

هذا الكيان، أو يتواطأ بعضهم مع من هو أقوى، أو يشعرون بلا مبالاة، أو إحباط من واقعهم. وفى كل الأحوال فإن هذا الكيان معرض للاهتزاز، أو التآرجح، أو الانهيار إذا ما كان ؛ هشاً، أو مصنوعاً.

إن الدولة هى آلية لتحقيق المصالح، وإدارة الصراعات وفق عقد اجتماعى يطلق عليه «دستور»، وهو الذى يحدد هوية الدولة وشكلها، وعكس تنوعها الثقافى والدينى والعرقى، وإذا ما فشلت الدولة فى أن تكون مرآة يرى الجميع أنفسهم خلالها، فهى بالطبع لا تشعرهم بأنها دولتهم، إن لم يصفوها بأنها «دولة عنصرية»، إن كانت متحيزة إلى جماعات إثنية محددة، أو دينية، فى حال تعبيرها عن ديانة واحدة، أو قبلية، فى حال الفشل فى أن تكون هى دولة للجميع، وبالتالي سقطت عنها صفة «المدنية»، و«الديمقراطية»، وهما كفيلا بإسقاط سمة «الوحدة عنها».

إن حدثاً مثل انفصال/ استقلال الجنوب يكشف بجلاء الضعف والهشاشة فى ما يسمى بالدولة السودانية، وتصويت السودانين الجنوبيين لخيار الانفصال فى استفتاء حق تقرير المصير فى يناير ٢٠١١، مثل الضربة القاضية الأولى لهذا الكيان، أما لا مبالاة الآخرين بخطورة مثل هذا الحدث، أو أن المعبد سوف ينهد من فوق رؤوسهم، فهذا يعنى فقدان الوجدان المشترك، حتى فى ظل وجود مصالح مشتركة لا يمكن تجاوزها حتى بعد قيام دولة أخرى جديدة. فالعنصريون لا يشعرون بالخطر، بل يشعرون بالفرح انطلاقاً من إحساسهم بالخجل من وجودهم مع آخرين وفق تصوراتهم لهم «أقل شأنًا منهم» أو على أقل تقدير لا يشبهونهم، فوجودهم معهم فى كيان وحيد حسب ظنهم، هو تقليل من شأنهم، لا سيما؛ من يشعرون بنقاء العرق، وبضرورة صفاء زجاج المرآة!. وسيكولوجياً فإن من يعاد إنتاجه، كمثال على ذلك العرب المستعربة فى السودان، تشعر بالدونية حال وجود آخر يكشف لها عدم صحة تصوراتها عن الدولة ومكوناتها، هذا الآخر يذكرها بمعاناتها فتسعى للأنقضاخ عليه، بطريقة

أشرس من طريقة الأصل نفسه، وفي معظم الأحيان فإن المتطرفين والمتعصبين عادة ما يكونوا يعانون من عاهات نفسية.

وهذا الموقف السلبي، وردود الفعل المترواحة ما بين الكراهية لدى العنصريين، والصفوية لدى من يدعون بأنهم «ديموقراطيون»، وهو أمر لا يختلف في ذات الوقت عن ضعف التفاعل مع تطورات الأوضاع في مناطق الجنوب الجديد بالنيل الأزرق، وجنوب كردفان، ودارفور.

إن أزمة الدولة الوطنية، هي واحدة من أزمت العقل السوداني السياسي، فاضطراب الهوية، وغياب الدولة الوطنية، هو ما يقود إلى انتشار النعرات العنصرية، والانتماءات القبلية، والدينية، وهو أمر يؤدي إلى بروز أهمية القبيلة وعلو كعبها فوق كعب الإقليم، والتعصب للإقليم على حساب الدولة، فكان الانحياز للعرق والجهة، وانعدام الانتماء للكيان الجغرافي الجامع، بهياكله المتحللة، لأنها تداخلت فيما بينها، وعجزت عن عكس هوية الجميع، وهي ظاهرة تاريخية، فحقاً فإن السودان ألبس لباس الدولة الحديثة قسراً.

لقد بدأت الدولة السودانية الحديثة في التكوّن في القرن التاسع عشر، أي مع بدء الحملة التركية المصرية لاسي تعمار السودان من أجل «المال والرجال»، فقد دخل الأتراك بجيوشهم فوجدوا دويلات صغيرة، مثل السلطنة الزرقاء، وسلطنة الفور، والمسبعات، بعد أن سيطروا على الشمال، وحين أرادوا التقدم نحو النيل الأزرق، رد عليهم الملك بادي السابع، وهو أحد ملوك السلطنة الزرقاء، «لا يغرنكم انتصاركم على الجعليين والشايقية، فنحن الملوك، وهم الرعية»، وهي تأكيد على تناثر كيانات قبلية، لا رابط وطني بينها، فهزيمة مجموعة من المجموعات لا يثير حمية وطنية لدى الآخرين لنجدتها، بل يختصرون الطريق بأن هؤلاء «رعية»!

والسلطنة الزرقاء، أو سلطنة سنار، هي واحدة من روافد العقل السوداني، ولو بشكله الإقصائي، أو القبلي، فهي مملكة «١٥٠٤م - ١٨٢١م» نشأت

فى تحالف بين قبائل عربية وأفريقية وافدتين، هما العبدلاب، وزعيمهم عبد الله جماع، والفونج، وزعيمهم عمارة دنقس، وتختلف الروايات على أصل الفونج، فىرى البعض أنهم شلك، فيما يعتبرهم البعض بأنهم من بنى أمية، كما تسمى المملكة باسم «السلطنة الزرقاء»، فى إشارة إلى لونهم الأسود، والملاحظ أن السُّودانيين يطلقون على اللون الأسود «أزرق»، أو «أخضر»، ويصف البعض هذا بأنه «عقدة نقص وهروب من الوصف بالسواد»، لتصل السمة ملازمة لكثير من السودانيين، برغم أن بلادهم مربوطة بهذه الصفة «السودان»، وقد يكون الوصف بالخضرة وجهها من أوجه النزوع إلى العروبة فى نفوس السودانيين لأن أحد العرب القحاح وصف نفسه بالخضرة فقد جاء فى كتاب (الكامل فى اللغة والأدب لأبى العباس المبرد) وكتب أخرى قول الفضل بن العباس بن عتبة بن أبى لهب :

وأنا الأخضر من يعرفني أخضرُ الجلدة فى بيتِ العربِ

كما تسمى السلطنة كذلك «سنار» وهى العاصمة، أو «الفونج» كتعريف باسم أهم السكان المكونين، حيث قسم المتحالفون سلطنتهم ما بين «الفونج»، وعاصمتهم سنار، والعبدلاب وعاصمتهم «حلفاية الملوك»، كما قسمت السلطنة بقية أطرافها على أساس اثني، ومهما تفاوتت الروايات حول أصول الفونج وتاريخ السلطنة التى قامت على أرض حضارة سنجة القديمة، جنوباً، أو انها امتداد لمملكة مروي فى الجزء الشمالى، أو المقررة وعلوة، التى كانت عاصمتها سوبا، إلا أن السلطنة تبنت اللغة العربية، وكوّنت أول مملكة إسلامية سودانية. وساهمت فى عملية التعريب والأسلمة التى انتشرت فيما بعد. لتتحول إلى أيديولوجيا «إسلاموعروبية» حاولت نفس ملامح السودان الكوشي، أو النوبى، وهى أول من وضع لبنة مفهوم «بوتقة الانصهار، وتكوين قومية سودانية، محصلتها إعادة إنتاج كل المكونات السودانية الأخرى فى سياق ثقافى واحد. كما قامت سلطنة الفور فى الفترة من ١٤٤٥ م - ١٨٧٤ م، وهى ظلت

عصية على الاستعمار التركى لأكثر من عشرين عاماً، حتى تمكن الزبير باشا «أحد تجار الرقيق المشهورين فى مناطق بحر الغزال من هزيمة الفور وضم سلطنتهم «رمزيا»، وتحت إدارته إلى الإمبراطورية التركية، «وما أن أنجزت عملية الغزو حتى بدأ الحكم الجديد فى تنفيذ سياسات اقتصادية بعضها سريع العائد وبعضها بعيد المدى» (٤٩). و قد كان النهب هو السمة الغالبة فى سياسات الأتراك الاقتصادية، وهو نهب يتم عبر الأتاوات والضرائب والجبايات بغرض الحصول على أكبر قدر من الموارد المالية والعينية، بما فى ذلك الذهب والبشر، وكان البشر أحد أسباب فتح محمد على باشا للسودان، و فى «سبعينات القرن التاسع عشر قد تبلورت طبقة من أمراء تجارة العبيد الأقوياء الذين حولوا هذه التجارة بواسطة استيعاب التجار المنافسين ذوى الموارد المحدودة «بزرايهم» كما أعادوا تنظيم عملياتهم لتصبح بمثابة مشاريع كبيرة أقرب إلى الشركات، وذات شبكات لوجستية معقدة لاقتناص الرقيق ونقلهم، فيما تفاوتت محاولاتها لوقف نشاط تجارة الرقيق ما بين المد والجزر، حيث تشدد أحياناً، وتغض الطرف أحياناً مقابل الولاء والطاعة من قبل تجار الرقيق وكان أبرز التجار الأقوياء محمد أحمد العقاد فى منطقة شرق بحر الجبل بالمديرية الإستوائية، والزبير رحمة منصور فى بحر الغزال» (٥٠)، ومع أن الأتراك سعوا إلى تكوين أول دولة بمعناها الحديث فى السودان، فقد واجه الاستعمار التركى صعوبات جمة؛ لوجستية، وطبيعية، وسياسية فى عملية بناء وتكوين دولة حديثة فوق أرض بلاد مترامية الأطراف، متنوعة المناخات، ومختلفة التضاريس، التى تتدرج من الصحراء إلى الغابات، ومن السهول إلى الوديان، فى وقت كانت فيه وسائل

(٤٩) د. محمد سعيد الغزال، تاريخ السودان الحديث، ص ٩٣.

(٥٠) روبرت أوكلير، تاريخ السودان الحديث، ترجمة مصطفى الجمال، القاهرة،

المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.

الاتصال والمواصلات لا تزال متخلفة، إلا أن الأتراك أسسوا نظم إدارية باستجلاب موظفين وعمال أوروبيين، وأتراك، ومصريين، كما اعتبروا اللغة التركية لغة التواصل والعمل، مع وجود ضعيف للغة العربية، وحاولت التركية تطوير الزراعة، والعمل التجاري، أما الإسلام؛ فقد «هيمنت عليه تقليدياً طقوس الصوفية الشعبية التى لا تعترف بها البنية الشرعية للإسلام فى مصر، ولذا فإنه بعد الفتح التركى - المصرى حاول كل حكام مصر اصلاح الإسلام السودانى، بواسطة تعيين رجال دين من مصر ليحتلوا أعلى المناصب المتعلقة بالمسائل الإسلامية، وقد عمل هؤلاء لاستبعاد كل الصوفيين الذين ازدروهم باعتبارهم جهلاء، ومروجى خرافات غير أن صوفية الأولياء الشعبيين هذه هى نفسها التى أصبحت المحرك الحيوى للمهدية التى ستقضى فيما بعد على الحكم التركى - المصرى فى السودان، كما لا تزال الصوفية حتى اليوم عميقة الجذور فى الحياة الدينية للريفين على عكس من الإسلام السلفى الذى يعتمد الإسلاميون، وقد جرى تدريجياً خلال فترة الحكم التركى التحويل الدينى للسودانيين كى يقبلوا بالإسلام الرسمى» (٥١). ورغم كل ذلك فإن الإستعمار التركى كان بداية علاقة السودان بالدولة الموحدة.

ثم جاءت الثورة المهدية ١٨٨١ م - ١٨٩٨ م، وهى حركة مقاومة شعبية، نجحت فى توحيد قطاعات واسعة من السودانين تحت زعامة الإمام محمد أحمد بن عبد الله المهدي، الذى توفى بعد أن سيطر على الخرطوم، وأنهى الحكم التركى بعد أشهر قليلة ليخلفه خليفته عبد الله التعايشي، وكان أبرز ملامح الفترة المهدية هى قيام دولة إسلامية ضعيفة فاقدة السيطرة على الأطراف وسط حروب أهلية، ونمو صراع ذو منحى عنصرى قائم على ثنائية «الأشراف»، و«الغرابة» أو «أولاد البحر»، و«أولاد الغرب»، وهى

نزعة تعكس ثنائية مستمرة في السودان، وبالطبع فإن الخليفة التعايشي فشل في فرض سلطته المركزية بسبب الحروب الداخلية والخارجية، فقد دخل الخليفة عبد الله التعايشي حروباً داخلية معظم فترة حكمه، فلقد حارب الخليفة الكبابيش، والداجو، والمساليت، والفور، هذا عدا خلافاته الكبيرة مع «الأشراف» وبالرغم من يمين الولاء الذي أقسمه كل من «الأشراف» و«أولاد البحر» فإنهم لم يكونوا مستعدين للمرة بقبول حكم الخليفة عبد الله، وبادروا على الفور بالتآمر والاطاحة به باستدعاء جيش المهدي الكبير في الغرب بقيادة محمد خالد، وهو دنقلاوى من أولاد البحر، وابن عم المهدي، ومن ناحية الخليفة قد تحرك بحزم حيث عزل خالد، وأمن الجزيرة بإمدادها من الجنوب لأم درمان، وفي أبريل ١٨٨٦، أمر الخليفتين الآخرين بحل الحاميات الشخصية، المسلحة، ووضع أفرادها تحت إمرة الخليفة قائد فرقة «الراية السوداء» أخيه غير الشقيق، وأقرب مستشاريه «يعقوب محمد طرشان» (٥٢)، كما حاول التعايشي التمدد في اتجاه الحبشة شرقاً، ومصر شمالاً، في وقت تعاني فيه دولته من ضعف الإمكانيات المالية والبشرية، وهو ما خلق دولة بعمر قصير لم يتجاوز ١٤ عاماً انتهت باستعمار بريطاني من جديد، وقيام دولة «كولينية» ركزت خلالها الإدارة البريطانية على إنشاء مشاريع زراعية في مشروع الجزيرة ودلتا طوكر بغرض رفق أسواق الامبراطوية بالقطن لمنسوجاتها، فيما أقامت السلطة الاستعمارية مشاريع طرق وسكك حديدية لتخدم ذات الغرض. وفي ذات السياق يشير الدكتور صفوت فانوس في مقال نشرته صحيفة «الأحداث» قائلاً «شرعت الحكومة البريطانية في عملية تنمية اقتصادية راسمالية في أواسط السودان، وذلك بغرض جعل السودان مكتفياً ذاتياً من الناحية الاقتصادية، ولضمان تزويد مصانع الغزل والنسيج البريطانية بالقطن. وصاحبت تلك

التنمية الرأسمالية - كما يحدث دائماً- تطور فى جوانب متعددة شملت إنشاء خط للسكة الحديد وموانئ وطرق معبدة ومصادر للطاقة ومؤسسات تعليمية . تفضى التنمية الاقتصادية دوماً إلى تفاوت (تفاضل) طبقي، وأهم طبقتين فى المجتمعات الرأسمالية هما الطبقة المالكة للثروة، والطبقة العاملة، وبين الطبقتين توجد قوى اجتماعية أخرى مثل البيروقراطيين والمهنيين. «، ويرى فانوس «أن المشهد الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الحالى فى السودان لا يمكن فهمه إلا فى سياقه التاريخي، أى فى سياق التطور الرأسمالى فى البلاد أثناء وبعد الحكم الاستعماري (٥٣)، والملاحظ أن البريطانيين ركزوا على مشاريع اقتصادية فى الوسط أكثر من بقية أطراف السودان، مثل مشروع الجزيرة فى عام ١٩٢٥، والذي هدف لزراعة القطن لتصديره إلى مصانع لانكشير فى بريطانيا، وربط المشروع ووسط السودان وشرقه بخطوط سكك حديدية للمساهمة فى التصدير، كما سعى الاستعمار البريطانى المصرى لتوطيد أركان حكمه إلى ترسيخ القبليّة، وإثارة العنصرية الموجودة أصلاً ما بين الشماليين أنفسهم، أو بين الشمال والجنوب بواسطة سياسات «الأرض المقفولة»، وقد كان السير هارلود مايكل، السكرتير المدنى البريطانى فى الفترة من ١٩٢٤ - ١٩٣٤، هو من نصّح الحاكم العام السير جون مافيرى بضرورة حكم السودان من بعد، بدعم السلطات المحلية والقيادات التقليدية، وصدر مرسوم سلطات المشايخ عام ١٩٢٧، و«على العكس من تطبيق الحكم غير المباشر فى الشمال كان لتطبيقه فى الجنوب أهداف أبعد مدى، ذلك أن البريطانيين كانوا قد وُطدوا العزم على مساعدة الإرساليات المسيحية فى التصدى للتغلغل الإسلامى بالجنوب، وفى عام ١٩٢٢ أصدرت الحكومة مرسوماً لجوازات السفر والتصاريح، بمقتضاه أعلن كل الجنوب منطقة مغلقة،

ومن ثم إبعاد أكثر دعاة الإسلام تأثيراً، ويقصد بهم التجار «الجلابة» (٥٤). والغريب أن الاستعمار البريطاني كان يدعم التعليم الدينى عبر الخلاوى فى الشمال، وعبر الإرساليات فى الجنوب أكثر من التعليم الرسمى، فيما كان يفرض استخدام اللغة الإنجليزية شرطاً للعمل، وهو أمر ساهم فى المستقبل فى إضعاف الوحدة الوطنية بين طرفى السودان، والهجرة المباشرة وغير المباشرة نحو القبيلة، أو الجهة أكثر من الانتماء إلى رقعة جغرافية بمساحة مليون ميل مربع، يتعايش فوقها سكان مختلفون عرقياً ودينياً.

ثم نال السودان استقلاله فى يناير ١٩٥٦ م على طبق من ذهب» و«صحن صينى ما فيهو شق ولا طق» على حد توصيف السيد إسماعيل الأزهرى أول رئيس سودانى، وكان الاستقلال نتيجة موازنات دولية دفعت بريطانيا بالتخلى عن عدد من مستعمراتها، ومن ضمنها السودان، وتم ذلك دونما مقاومة، أو تضحية كبيرة سوى من تحركات معزولة هنا وهناك أكبرها ثورة اللواء الأبيض فى عام ١٩٢٤، وما أفرزته من إشكالات الهوية، ومآزقها، الذى أراده بعض النخبة «باسم الشعب العربى»، فيما أصر على عبد اللطيف بجزوره الأفريقية، وهو منحدر من الدينكا «الشعب السودانى النبيل» مع أن الثورة لم تخرج هى ذاتها من عباءة وحدة وادى النيل، وردود أفعال ثورة ١٩١٩ م فى مصر، ثم تحركات مؤتمر الخريجين، وهى مطلبية فى أغلبها.

لقد خرج الاستعمار وخلف وراءه دولة «كولينية» هشة المشاعر الوطنية، ومضطربة الهوية، ويرى البروفيسور تيسير محمد أحمد على فى ورقة بعنوان «السودان... الاستقلال ومآزق المشروع الوطنى» «فى غالب الأحوال ما يكون الاستقلال المرحلة الأولى فى عملية البناء الوطنى، مربوطة بالشعور بنمو الحقوق السياسية والتحرر من السيطرة. ولا بد أن يتضمن، ليس فقط التخلص

من المستعمر، بل التحرر الكامل من كافة العلاقات، والبنى، والهيكل، وحتى المفاهيم التي خلفها المستعمر، واستبدالها بأخرى تأطر لمشروع وطني كامل يقابل احتياجات الشعب والدولة المستقلة. إن بلادنا اليوم تقف على مفترق طرق، جراء السياسات التي مارستها هذه النخب، والتي أوصلت الدولة إلى الدرك الأسفل، والمجتمعات السودانية إلى نقطة تفضيل خيار الانفصال همساً أو علانية، وسيطرة المنظمة الأمية على مايربو من ثلثي مساحة السودان(دارفور، الجنوب وجبال النوبة)، فماذا تبقى إذن؟(٥٥)؟ ، فيما يشير د. الحواتي إلى أن «ثقافة كلية غردون التذكارية، مما تشبع الخريجين وآلية الثقافة الخديوية، ولا أقول المصرية، مما كانت تحكم رتاج الفعل الوطني الخلاق- بسياج قوي- من أوهام الصفوة في ذات الوقت، وإن صح التعبير فقد اختنقت العمامة بين قضبان البرنيطة والطربوش، وكان النيل رهين المحبسين في القاهرة ولندن، وما أتيح لسواقي الخرطوم غير التدجين والترويض، ظلت لغة «التبرير» والمساومة هي الأكثر هيمنة ونفوذا- وظل «الحلم الوطني في عقول النخبة» خطوة لا تستدعي الاقتحام، وإن استدعت الاختراق حكما وتوسطا - وعلى هدوء السطح ظلت الأعماق- مكانا وزمانا تمور بالإنفعال - وهو انفعال اكسبته الأحداث فيما بعد خصوصية الشتات والمواجهات الدامية» (٥٦) أما مؤتمر الخريجين فقد كان عبارة عن جمعية لنخبة محدودة من المتعلمين، الذين انشغلوا في المناظرات الأدبية والثقافية، وحتى مذكرتهم الشهيرة في عام ١٩٤٢ م كانت تركز على التعليم والصحة والخدمات.

وفي ذات السياق يرى الدكتور حيدر إبراهيم «لم يهتم السودانيون بعد الاستقلال ببناء دولتهم الوطنية، والتي كان لا بد أن تكون دولة وطنية، ديمقراطية، تعددية

(٥٥) د. تيسير محمد على، ورقة، الاستقلال ومآزق المشروع الوطني.

(٥٦) الحواتي، مرجع سابق.

الثقافات، وعلمانية أو مدنية، ولكن السودان خضع لعملية طويلة ومركبة لتوظيف الدين سياسياً، ابتدرته القوى الطائفية التقليدية، وأكملته قوى جديدة محافظة» الإخوان المسلمون بمسمياتهم السودانية المختلفة، ومع زج الدين في السياسة وجعله أساساً ممكناً لأي دولة سودانية قادمة، كانت هذه مقدمة لتهميش كل العناصر غير المسلمة واعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية، وفي هذا التوجه وأد لفكرة الدولة الوطنية الموحدة، ومن هنا أسس حكم الإسلاميين بقصد، أو لا وعى للتفكك الحتمي للدولة السودانية قبل أن يكتمل بناؤها الذي تعطل منذ الاستقلال» (٥٧). إن الدولة بمحتواها المفاهيمي والوظيفي في السودان بدأت تتشكل مع الاستعمار التركي، ثم البريطاني، حتى ورث السودانيون دولةً من بريطانيا دونما عناء، أو توضيحات كبيرة، فكان نتاج ذلك نشوء ذهن كسول، لا يبحث في الأعماق، بل انخرط هذا الذهن في صراعات طائفية، فكان أن شهد السودان حالةً من الفوضى السياسية، وظلت السلطة تُتداول عسكرياً، أو عبر انتفاضة شعبية بين نخب المركز، دون اختلاف في البرامج، والرؤى، بل أن الفرق بين النظام العسكري وذاك الذي يجيء عبر انتخابات، وهي مسألة «إجرائية» (٥٨) في مفهوم الديمقراطية، لم يكن سوى اختلافات كمية، لا نوعية، أو هي عملية تنقل وتأرجح؛ ما بين الاستبداد العسكري، والاستبداد الطائفي.

ولاشك أن غياب مشروع الدولة الوطنية كان أحد عناصر تقوية أواصر القبلية في البلاد والانتماء إليها لدرجة التعصب، وكلما انحسر وجود منظمات المجتمع المدني أضطر الأفراد للهروب نحو مؤسسات اجتماعية راسخة، لحمايتها

(٥٧) د. حيدر إبراهيم، كتابات سودانية، العدد ٥٣، أكتوبر ٢٠١٠.

(٥٨) إجرائية، نقصد به المسائل المتعلقة بالانتخابات وإجرائها وتشكيل المجالس النيابية

والسلطة التنفيذية، والفصل بين المؤسسات.

من الآخرين، لا سيما فى غياب الدولة بمؤسساتها الخدمية والأمنية، فالدولة فى ولايات السودان النائية لا تعنى سوى آلة قمع لجمع الجبايات والضرائب، وممارسة الاستبداد، والتدخل فى خصوصيات الناس، أو قد تظل غائبة، فلا تظهر إلى حيز الوجود إلا عند الكوارث مثلما يحصل فى دارفور بانحيازات الدولة فى الصراعات القبلية، والجهوية، ودعم مجموعات ضد مجموعات أخرى باتباع سياسة فرق تسد، من جهة، أو من موقف أيديولوجى من جانب آخر، ومع حاجة الإنسان للانتماء، وهى غريزة طبيعية وحاجة نفسية، يتوقع السكان المحليون داخل قوقعة القبيلة، وليشبعوا غريزة الانتماء من أئدائها، ووفقاً لنظريات علم النفس «وهرم إبراهيم ماسلو» فإن الفرد يحتاج إلى إشباع الحاجات الأساسية كالأكل، والشرب، والمسكن، والملبس، ثم بعد ذلك يفكر فى الانتماء إلى أسرة، وقبيلة، أو حزب سياسي، أو أى جمعية من جمعيات المجتمع المدني، ومن ثم إشباع الغرائز الأخرى مثل الحب والإبداع وتحقيق الذات فى قمة الهرم.

إن الفرد السودانى غالباً ما لا يستطيع تلبية حاجته الطبيعية فى الانتماء، عبر انتمائه للدولة، ولذلك نجده يهرول مسرعاً نحو حضن القبيلة، وتفسير ذلك هو أن فترات الحكم العسكرى الطويلة التى شهدتها السودان محت كل ما هو مرتبط فى ذاكرته بالأحزاب السياسية، وأدوارها، وأن آليات تلك الأنظمة كرسست للتشويش على مفهوم الديمقراطية كفكرة، ومنهج والخلط بينها وبين الممارسات الحزبية، وفشل تلك المنظومات فى ممارستها، فصارت الديمقراطية تعنى «الأحزاب»، وبالتالي صار من العسير العزل بين الفكرة والممارسة، وفى ذات الوقت فإن عجز هذه الأحزاب قوى من هذا الاعتقاد، وساعد الجماعات الشريرة، ذات الأجندة الضيقة، والتطلعات الصغيرة، فى انجاح مغامراتها فى الانقلاب على الديمقراطية والإنفراد بالحكم، وممارسة القهر والاستبداد على الناس باسم مصلحة الوطن العليا، أو الدين، أو العرق، كما أن كثرة

القيود التي تفرضها الحكومات المستبدة على النشاط الطوعي تؤدي إلى ضعف منظمات المجتمع المدني، أو المنظمات غير الحكومية أو «NGOs»، يحدث ذلك في وقت تظل فيه الدولة غائبة في معظم الأحيان، فلا أثر لها سوى عند جباية الضرائب، أو ممارسة القتل والتعذيب، أو إثارة الفتنة بين القبائل ذاهاً، أن الطبيعي في مثل هذه السياقات التاريخية وفي مثل هذه الظروف التي تتسم فيها «الديموقراطية الإجرائية» بضعف الأحزاب، وقوة زعيم الطائفة، وضعف الدولة وأدوارها فإن القبيلة هي التي تحمي الفرد من مخاطر داخلية وخارجية بما في ذلك اعتداءات القبائل الأخرى، وأفراد العشيرة هم الذين يقفون مع الفرد في الأتراح والأفراح، ولذلك فإن الدولة بمعناها المفاهيمي والوظيفي في مخيلة مثل هذه الشعوب، تكون هي أشبه بالكائن الخرافي، أو قل هي طائر الرخ، الذي نسمع به ولا نراه، هي شيء هلامي، بلا ملامح، بلا وجود، بلا تأثير، فلذلك ينسحب ولاء الشخص منها إلى الجهة، أو الطائفة، أو القبيلة، وفي داخل القبيلة يبحث الفرد عن البطون والفروع، والعشائر والأسر الممتدة، وهي ليست ظاهرة في الأرياف القصية وحدها، بل صارت ظاهرة لا نستثنى منها حتى المدن، والجامعات؛ حيث تنتشر روابط القبيلة وأنديتها، ولا تزال في العاصمة ذاتها نسمع عن روابط وأندية المحس، والزغاوة، والشوايقة، ويسمى الدكتور أبكر هذه العلاقة بنمط الأسرة البطرياركية» فإذا عرفناها بأنها الأسرة الممتدة التي تحتوي أكثر من جيلين، وتعتبر الأسرة النووية - أي علاقة القرابة من الدرجة الأولى - مجرد فرع من فروعها أو امتداد من امتداداتها، نجد أن هذا النمط هو السائد في أغلب بقاع السودان (لا نفرق بين أحد من قراه أو مدنه). ولدى كافة الكيانات الثقافية والاثنية التي يفوق عدد الأسرة الواحدة فيها المائة فرد كما عند بعض القبائل في جنوب السودان. ومشكلة هذا النمط أنه يربى الفرد غالباً على نوع من التبعية الصارمة، يصل إلى أحيان كثيرة إلى درجة إلغاء استقلاله في أمور هي إلى الخصوصية أقرب، مثل اختيار الزوجة

بالنسبة إلى الرجل أما بالنسبة للمرأة فلا قياس». وهذه التبعية الصارمة تتجلى في اللاوعى الجمعى، أو ما يصطلح على تسميته بعقلية القطيع، حيث يتبع كل الأفراد سلطة القبيلة. فالدولة فى السودان لم تتشكل بالمعنى الحقيقى للدولة الى اليوم. «والسودان من اكثر الدول تعددية فى الأعراق والثقافات، فهناك أكثر من ٥٠٠ قبيلة ومائة لغة، إن التعدد ليس هو المشكلة فى حد ذاته. لكن المشكلة هى كيفية إدارة هذا التنوع، وانعكاسه فى هوية الدولة، وهو ما يرفع أو يخفض درجات الوطنية.

إن غياب الدولة الحديثة ساهم فى نمو القبلية، و غرس شعور اللامبالاة، وضعف الانتماء لمجموع كلى اسمه الوطن، والوطن هو أرضٌ وبشر، وهياكل، وحقوق، وواجبات، وعبر الحقوق والواجبات تأتى صفة «الوطنية».. ومفهوم «الوطنية كثيراً ما يقود الناس إلى منزلقات حرجة، أو مطبات نفسية تحت ضغوط الابتزاز السلطوي؛ ترهيباً أو ترغيباً مثلاً يعرض نظام الإنقاذ كثيراً من المواطنين لمثل هذه المواقف، مثل الدفاع عن البشير، ودعّمه حتى فى أخطائه، أو جرائمه، كقضية المحكمة الجنائية الدولية حيث تقتضى «الوطنية» وفق عرف «الإنقاذيين» مساندة البشير، ورفض قرارات المحكمة ضده باعتباره رمزاً للسيادة الوطنية، هكذا، وبلا مقدمات، أو مسوغات مقنعة، أو طرح أسئلة من شاكلة من هو البشير؟. كيف جاء للسلطة؟. وماذا ارتكب من جرائم؟ وما هى المبررات التى تجعلنى أدافع عن شخص يدعى أنه هو الوطن؟. ولماذا تماهى الرئيس فى الوطن؟ وكيف الفصل بينهما؟ ودون اخضاع الذهن لعملية نشاط وتساؤلات ونقد؛ وفى غياب العقل النقدى والجدلى فإن كثيرين يقعون فى فخاخ هذه الابتزازات العاطفية، ويقع ضمن الكثيرين حتى عناصر تُصنّف على أنها «ديمقراطية مثلاً حصل فى حرب هجليج. فهى كانت حرب البشير لا الوطن، بل كانت هى ما طفا من جبل جليد أزمت البشير الكثيرة، مثل الضائقة الاقتصادية، والصراعات الداخلية، والاحتقانات بين المواطنين، وهى التى قادته

إلى الحرب لكى يشكل موقفاً «لا صوت فوق صوت المعركة».

لقد ابتذل الإنقاذيون معنى «الوطنية» ومفهومها، وصاروا يُوزَّعون صُكوك الوطنية، لمن يُريدون، ويتزعمونها عمن يكرهون، وكأن الوطن هو ضيعة خاصة بهم، وكأن سكان هذا الوطن ليس سوى عبيد يأمرون بأمر الحاكم باسم الله فى الأرض، ويلبون له رغباته، ونزواته، فإن رفضوا فهم «عملاء» أو «مرتزقة» دون أن يفهم الإنقاذيون أنه من العسف، واللامعقول أن تقنع فرداً بالدفاع عن أرض، أو عن زعيم، فى وقت تُتزع فيه كل حقوق المواطنة منه، فهو غير حر، أو أسير الزنازين الحقيقية والمجازية، منزوعٌ منه حق التعبير، وحق العمل، وحق الحياة نفسها، وهل الوطنية هى شعارات، وأغنيات فارغة المحتوى والمضمون؟.

فماذا نتوقع من شخص لم يجد فى الرقعة الجغرافية المسماة السودان سوى القمع؟. وأنه لا يعرف معنى الحقوق، ولن أكون مغالياً إن قلت إن هناك آلاف النساء بولاية الجزيرة مثلاً مع أنها ولاية وسطية؛ لم يقمن طوال أعمارهن علاقةً مع هذه الدولة، فهنَّ لا يحملنَّ حتى أوراق انتماء مثل البطاقات، وجوازات السفر، أو شهادات التعليم؟. وهناك من هن فى شرق السودان أضعاف ذلك من النسوة اللاتى لا يعرفن شيئاً اسمه الدولة لكنهن يدنّ بالولاء لشيخ مثل سليمان على بيتاي، أو لناظر الهدندوة الشيخ تـرك، أو لناظر البنى عامر دقل. وهو بالطبع قول لا ينطبق على النساء وحدهن بل يشمل كل الناس هناك، فالقبيلة أقوى من الحكومة، وناظر القبيلة أهم من المعتمد، أو حتى الوالى نفسه، وفى الجنوب يعرف الناس السلاطين أكثر من معرفة المحافظين، وفى دارفور حتى نزاعاتها نجدها تأخذ المنحى القبلي، و «النزاعات فى دارفور قديمة قدم القبيلة، ومن خلال استقرائنا لتاريخها منذ العام ١٤٤٥ وهو تاريخ تأسيس سلطنة الفور الإسلامية. كانت دارفور بشكلها القبلى منذ ذاك التاريخ بل من قبل ذلك بكثير. فقد كانت مسرحاً لحروب الداجو وتأسيسهم لمملكتهن بإزاحة قبائل الميما من

فروقى وايرنقى وتمبىرى وغيرها من القبائل بدارفور» (٥٩). و تعد القبيلة فى دارفور واحدة من أبرز مكونات المجتمع الدارفورى نسبةً لبدايته من جهة، ولمساحاته الشاسعة من جهة اخرى، ولفشل السلطة المركزية فى أداء دورها فى خلق مناخات التنمية والاستقرار، وتوفير الأمن للسكان. فهناك فى دارفور يقسم الناس إلى «ديار» وتعنى وطن مثل «دارفور» فى الجنوب، و«دار زغاوة» فى الشمال، و «دار مساليت» فى الغرب، و «دار رزيقات فى الجنوب الشرقى». ومع أن المنطقة تسمى دارفور مما يعنى أنها أرض قبيلة الفور، أكبر مجموعة اثنية فى المنطقة، إلا أن المنطقة تنقسم فعلياً إلى تقسيمات فرعية يطلق على كل منها اسم دار وتعنى وطن، وكل دار تشكل الهوية الاجتماعية والسياسية والثقافية للمجموعة المحددة - إذ ترى فيها تجسيدا لمكانته الاجتماعية وحياتها الجماعية وحيزها الثقافى. ولذلك رغم التقسيم الرسمى للمنطقة إلى محافظات ومجالس... إلخ فإن التقسيمات التقليدية إلى دار تظل هى الأكثر أهمية فى إطار الجماعات السلالية (الاثنية)» (٦٠) والقبيلة بأعيانها وسلاطينها لها إدارتها الأهلية التى قد يفوق نفوذ سلطاتها السلطة المركزية أو الرسمية فى الإقليم بما فى ذلك سلطات الولاية، وذلك لطبيعة المنطقة الجافة والقاسية. فلإدارة الأهلية صلاحيات حفظ الأمن، والنظام العام، وتحصيل الضرائب، والبت فى النزاعات. وتشمل تلك الصلاحيات سلطات قضائية تمنح للنظار والسلاطين والشراتى والأمراء. ومثال لذلك «جبال النوبة»؛ وطبقاً للعادة، لم تجلب الزعامات القبلية التماسك

(٥٩) أحمد عبد القادر أرباب - تاريخ دارفور عبر العصور ، مطبعة جامعة الخرطوم، الطبعة الاولى ١٩٩٨ ، ص ٣٢- ٣٣ - منقول عن على أحمد حقار ، البعد السياسى للصراع القبلى فى دارفور ، ٢٠٠٣، ص ١١٧

(٦٠) د. محمد سليمان محمد ، السودان حروب الموارد والهوية ، ٢٠٠٠ ، دار

كمبريدج للنشر، ص ٣٤٧.

الاجتماعى بين مجموعات النوبة، ولكنه تحقق بفعل وسائل أخرى مختلفة، وهى الكهنة التقليديون (الكجور)، ومجموعات الأنداد (تنظيم المتساوين فى العمر)، فالعديد من المجموعات النوبية كانت عبارة عن «مجتمعات بدون دولة»، وتُحكم بواسطة العرف والإجماع والشورى، ولكن البريطانيين كانوا فى حاجة للزعامات فبدأوا فى خلق مؤسسات عشائرية، وانتخاب الزعماء لها، أو (دعم المرشحين للانتخاب الشعبى) (٦١)، ومع وصول جماعات التطرف الدينى بالتحالف مع المؤسسة العسكرية اكتملت حلقات الإقصاء فى السودان باختطاف كل مشروع الدولة لصالح شريحة صغيرة من نخبة المركز، إلا أنها هى أكثر النُخب تطرفاً، علاوةً على أنها نُخبٌ تنقصها الكفاءة الأخلاقية، والوطنية لإدارة بلاد فى حجم السودان، لأنها ضيقة الأفق، ومستبدة، وفاشية، زاوجت بين السُّلطة الدينية، والعسكرية، ومعروف أن الجيش السودانى تخصص فى حروب داخلية، وأهلية، ومارس القتل والعنف الممنهج ضد المدنيين؛ إلا أنه جيش لم يشارك فى أى حرب وطنية، لحماية السيادة، بل ظل يتدخل فى الأمور السياسية، ويترك مهامه فى الدفاع، وقد تورط الجيش السودانى فى حوالى ١٦ انقلاباً ومحاولة انقلابية عسكرية منذ الاستقلال، وكان محصلة هذا التزاوج بين المجموعات الفاشية، والآلية العسكرية نزيف مستمر، ودوامه من الحروب التى لا تنتهى، وسقوط شنيع لمشروع الدولة، فانهدرت فى مستنقع الفشل الآسن.

٣ - الدَّولة الفاشلة

ومفهوم الدولة الفاشلة» جاء نتيجة حوارات. ولكن من روج له وأعطاه شعبية هو الكاتب الكندى مايكل ايقانثيف فى كتابه The warriors Honour

(٦١) نوبة السودان، مواجهة الإبادة، أفريكان رايتس، سبتمبر ١٩٩٦، ص ٧٨.

الذى يصف لوردات الحرب والمليشيات والجيش غير النظامية التى تعمل فى أجزاء من افريقيا والبلقان والقوقاز وآسيا الوسطى». ويشير الدكتور حيدر إبراهيم فى هذا السياق فى مقال صحفى بصحيفة «الصحافة» إلى أن العلامات الإنذارية للدولة الفاشلة» تبدأ الدولة فى الفشل عند عجزها فى السيطرة على حدودها الدولية، أى ترابها الوطنى، عندما يتدهور إجمالى الدخل المحلى ومؤشرات الأمم المتحدة للتنمية البشرية التى توضح تدنى مستوى المعيشة وتلبية الحاجات الأساسية. كذلك عندما ينتشر الفساد وتبدأ القيادة فى فقدان شرعيتها وشعبيتها. أما المرحلة الحرجة فهى التحول التدريجى من عنف داخلى منقطع إلى حرب أهلية كاملة. ويصنف حسب التعريف السابق عدداً من الدول باعتبارها فاشلة أو ذات قابلية للفشل مثل الصومال وليبيريا وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية واندول والسودان وكولومبيا والبوسنة وكوسوفو وافغانستان (طالبان) واليمن وجورجيا». ويعتمد المقياس للدول الفاشلة على مجموعة من المعايير والمؤشرات العلمية ويشرف عليها عدد من علماء السياسة المعروفين عالمياً، حيث تتراوح مؤشرات القياس بين حالة الاقتصاد فى الدولة المعينة، حقوق الإنسان، الخدمات العامة، حكم القانون، إضطهاد المجموعات المحلية، بالإضافة إلى عدد المعايير الأخرى.

ويذكر ان السُّودان ظل محافظاً على مرتبته، بين أكثر ثلاثة دول فشلاً فى العالم، طوال السنوات ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ - ٢٠١١، بينما تصدر القائمة كأفشل دولة فى العالم فى العام ٢٠٠٧ حسب تقارير «فوريسن بوليسى» الأمريكية. الدرجات التفصيلية التالية توضح القضايا التى تستند عليها مؤشرات قياس نسبة السودان كدولة فاشلة :

٩,٩ - من عشرة..... فى النزوح الداخلى واللجوء

١٠ - من عشرة..... فى الاضطهاد المنهج ضد مجموعات بعينها

٧,٣ - من عشرة..... فى الانهيار الاقتصادى

- ٩,٥ - من عشرة فى انعدام سيادة القانون
- ٨,٥ - من عشرة فى الخدمات العامة
- ٩,٤ - من عشرة فى حقوق الإنسان
- ٩,٥ - من عشرة فى التدخل الخارجى فى الشؤون الداخلية
- ٩,٧ - من عشرة فى ممارسة الأجهزة الأمنية للقمع

٤ - الذاكرة المثقوبة وتوقف تعاقب دورات الحضارات

لكل إنسان ذاكرته الخاصة، وهى تمثل ما عاشه من تجارب، وما تلقاه من معلومات، وتفاصيل، وما استطاع تخزينه منها، وقدرته بعد ذلك على استدعاء هذه التفاصيل فى الوقت المحدد، وقد تساعد هذه الذاكرة الإنسان فى الخروج من بعض مآزق راهنة، أو حتى فى رسم وتخطيط لرؤى مستقبلية مستفيداً من معلوماته وتجاربه، وقدرته بعد ذلك على التحليل والتوليف، والمقارنة والاستنتاج والاستقراء، وإذا ما عممنا مسألة الذاكرة هذه، وحولنا الفرد إلى مجتمع، أو إلى شعب، فبالضرورة فإن لكل شعب ذاكرته، وكل ذاكرة هى عبارة عن وعاء يعج بمخزونات حضارية، تمثل تراثه المادى والمعنوي، والنفسى، وذاكرة الفرد حسب تعريف أندرسون للذاكرة Anderson ١٩٩٥ : «أنها دراسة عمليات استقبال المعلومات والاحتفاظ بها واستدعائها عند الحاجة كما تُعرّف الذاكرة : «بأنها جزء من العقل البشري، وهى مستودع لكل الانطباعات والتجارب التى اكتسبها الإنسان بواسطة تفاعله مع العالم الخارجى، وبواسطة الحواس وهى انطباعات توجد على شكل صور ذهنية، وترتبط معها أحاسيس ومشاعر سارة أو غير سارة للإنسان»، وحين يصبح الفرد بلا ذاكرة/ فهذا يعنى أنه بلا تاريخ، أو ماضٍ، وأن ذاكرته مثل غربال لا تحمل كثيراً من التفاصيل المهمة، وبالتالي ستتصعب مهمته فى الحياة، وفى مواجهة معضلات

يومية، أو كيف يخطط لمستقبله، فهو قد يعيش حالة من التخبط، ويتسم سلوكه بالعشوائية، يخطئ ويصيب بلا تخطيط، بل يترك أمره للصدفة وحدها، وللظروف المحيطه به، أما حين يكون مجتمع بلا ذاكرة فهو يعنى بلا تاريخ، ولا حضارة، فهو مجتمع يعانى من مرض انقطاع دورة الحضارات!.

وبلاد السودان، هى بلاد سبقت كثير من دول العالم فى حضاراتها، والكل يعلم عراقة حضارات وادى النيل، وهى تبدو فى الجزء الأعلى، أو الشمالى منه، فى مصر الفرعونية مثل شمس تشرق كل صباح، لترسل الحياة والضياء والأمل، إلا أن فى وادى النيل الأدنى تكاد تكون هذه الحضارة مجرد أطلال متناثرة هنا وهناك، أو جينات فى دماء السودانين، الممزجة بحضارات كوش ومروى والمقرة، وسنجة، والشهيناب، وسنار. لكنها تبدو مثل طيف يظهر، ويتلاشى مع أمواج الزمان. وليس من الصحيح أن نقول إن بلاد مثل السودان هى بلاد بلا حضارة، فهو قول لا يقبله منطق التاريخ، إلا أن سؤالنا هو عن استمرار دورات تلك الحضارات، وانعكاسها فى حياتنا، ومدنيتنا، ومعمارنا، وهويتنا، وفى حاضرنا، ومستقبلنا، وبالطبع، وبعيداً عن العواطف كانت مملكة نبتة أو «كوش» من أعظم ممالك ذلك الزمان العريق، فهى مملكة تمددت من «الشلال الرابع، بالقرب من كريمة وجبل البركل حتى حدود مصر، وتعاقب على حكمها ملوك أقوياء مثل بعانخي، وشبكا، وكاشتا، وتهراقا، أو ترهاقا، وهو كان صاحب طموح، غزا به الأشوريين، والمصريين، ثم هناك حضارة مروى، وهى حضارة عرفت على مر التاريخ بصهر الحديد، واستخدامه فى صناعة الأسلحة، والآلات الزراعية، وهى حضارة ممتدة من شمال مدينة شندي، وتدل الحفريات، والآثار القديمة، من أهرامات، ومعابد، وأوانى فخارية فى مروى، والبحراوية، والمصورات على عظمة إنسان هذه الحضارة، ثم تلت حضارة مروى حضارات ممالك نوباتيا أو فرس، وعاصمتها والمريس، والمقرة وعاصمتها علوة، وهى أول مملكة سودانية تعتنق المسيحية لقربها من

مصر، ثم بعد قرون، وشمالاً قامت السلطنة الزرقاء، وغرباً سلطنة الفور، وفي كردفان قامت مملكة المسبغات. ، وبالطبع فإن لكل مملكة أو سلطنة من هذه السلطانات أو الممالك حضارتها، إلا أن ما يلفت الانتباه هو أن تلك الحضارات لم تقم وفق تسلسل زمانى ومكانى لينتج عنه عملية تراكم، أو تلاقح، وخلق إرث صلب تبنى عليه الحضارات اللاحقة أعمدها فى بناء الحضارات السودانية، فمملكة مروي بعظمتها كانت قد انهارت تحت ضربات مملكة أكسوم الأثيوبية، وملكها عيزانا، والذي قام بتدمير كل آثار الحضارة المروية المعمارية، والإنتاجية، وجاء ذلك بعد مناوشات داخلية مع مجموعات من نوبة الجبال، وبجا الشرق، لتكون الضربة القاضية بيد الأثيوبيين، فتسبب أسس حضارة شامخة، فتضيع على السودانيين فرص تراكم التجارب، كما أن كل مملكة من هذه الممالك والسلطنات قامت، وبينها فواصل زمانية ومكانية طويلة، فنجد أن نوباتيا ودنقلا قامتا جنوباً لمروي، وأن علوة كانت تقع جنوباً لهاتين المملكتين، بل وبعد فاصل زمنى امتد قرونًا طويلة، ثم تلى ذلك عملية تجريف مستمرة من قبل السلطات السودانية المختلفة ؛ بمحاربة تلك الحضارات، إما بإهمال متعمد، أو غير متعمد، أو بواسطة سياسات ممنهجة، وواعية، تهدف إلى فصل الذاكرة السودانية ومحمولاتها الحضارية، وما تحمله من مكونات مهمة للغاية فى مسألة تشكيل الهوية السودانية، فنلاحظ ضعف اهتمام الحكام، بما يتطلب حفظ التراث الحضارى، مثل المتاحف، و حماية وصيانة وحفظ الآثار، أو حتى تشجيع الناس على استخدام أسماء أسلافهم، وما تشير إليه من مدلولات، بالإضافة إلى تشجيع استخدام اللغات القومية، والبحث فى الجذور، وبحث فنون الحضارات والثقافات المختلفة عبر وسائل الإعلام، أو تضمين تلك الحضارات فى مناهج التعليم بطريقة منهجية، ونحن على هذا تجاهل لحضاراتنا القديمة يوصلنا نظام المؤتمر الوطنى قمة الانحطاط عبر ما أطلق عليه «المشروع الحضارى» وهو مشروع أحادي، وإقصائي، وشمولي،

ومُعَادٍ للتاريخ، وللحضارات السابقة، و يتبنى منهجاً تأصيلياً، يرد أصلنا إلى الإسلام والعروبة، بإقصاء المكونات النوبية والمسيحية والزنجية، بل احتقارها ومحاربتها بضراوة باستهداف رموزها، وتاريخها، ومكوناتها الثقافية، وقد استخدم نظام «الإنقاذ» فى حربه الضروس هذى أيدولوجية الدين والعروبة، ولذلك حصلت عملية منظمة، وسياسة ممنهجة لفصل الذاكرة الجمعية، وتفريغها من محتوياتها الحضارية، وتؤكد الباحثة الأمريكية الدكتورة ساندريلا هيل فى ندوة فى صحيفة «أجراس الحرية» فى يونيو ٢٠٠٨ استخدام العنف فى عملية فصل الذاكرة خلال النزاعات السودانية، وتشير إلى أن سياسات العنف تجاه الذاكرة تتمثل فى «تغيير الاسماء، والأماكن قسراً، إزالة المعالم التاريخية، وطمس المدافن، حجب التعليم، ومنع استخدام اللغات واللهجات المحلية، وفرض التعاليم و التفاسير الدينية، منع التحدث باللغات واللهجات المحلية، فرض عادات مجموعة محددة أخرى مثل عادة ختان الإناث، إبادة المثقفين، إعادة توطين الناس بعيداً عن مواطنهم الأصلية وإجبارهم على العيش وسط إثنيات مختلفة عنهم» (٦٢).

وهى كلها آليات استخدمتها نخب المركز فى السودان بشكل عام، إلا أن الاستخدام الواسع، والممنهج لهذه الآليات، ظهر فى سنوات نظام الإنقاذ، وهى عملية بدأت من تغيير أسماء المدارس الابتدائية والثانوية، حيث غيرت السلطة الفاشية معظم الأسماء وبدلتها بأسماء صحابة، وصحابتين إسلاميين، وأسماء إسلامية أخرى مثل ؛ مصعب بن عمير، وثوية، وسمية بنت الخياط، وخولة بنت الأزور، لفرض هوية جديدة على كل السودان، وشملت الحملة بعض الأحياء، والشوارع، مثل «الأندلس» و«يثرب» و«أبوبكر الصديق»، وحتى «عمر المختار»، وتقول الطرفة إن سودانياً سافر قبل استيلاء مجموعة

(٦٢) ساندرا هيل، ندوة بصحيفة «أجراس الحرية» ، يونيو ٢٠٠٨.

الإنقاذ على السلطة فى يونيو ١٩٨٩ ، وعاد إلى مدينته بعد عدة سنوات ، فلفت نظره أن سائق التاكسى أخبره بان هذا شارع «القعقاع» ، وهذه مدرسة «الخنساء» ، وذلك مسجد خالد بن الوليد» فتلفت الرجل يمنة ويسرى ، وقبل وصوله منزله صرخ بأعلى صوته «يا أهل قریش . . يا أهل قریش أين هى دارى؟ فخرجت زوجته له ، وهى غاضبة وتساءله «ياراجل جنيت؟ فقال لها «لا يا امرأة ظننت أننى فى بلاد قریش» .

إن عملية تجريف الذاكرة السودانية ، من تراثها القديم ، ومن الارتباط بحضاراتها النوبية والمسيحية ، وصلت حد إطلاق اسم أبودجانة على إحدى داخلات جامعة الخرطوم بدلاً عن اسم البطل التاريخى «تهراقا» ، وأبو دجانة هو أحد عناصر الحركة الإسلامية الطلابية ممن قتلوا خلال الحرب فى الجنوب ، وجبال النوبة . وكان يمكن أن يسمى النظام باسم عناصره أى منشآت جديدة تم انشائها مع الإبقاء على الذاكرة القديمة ، ومخزونها الحضارى ، والتاريخى ، لكنه الرعى الجائر ، وعقلية البدويين ، بل أن النظام ، وفى كل حركة ، وفى كل قرار ، ظل يؤسس لترسيخ لهوية جديدة ، بغرض محو ما فى الذاكرة الجمعية من حضارات ، أو حتى خبرات نضالية ، مثل التجمعات والعصيان المدنى ، بغرض فرض سيطرته ، وذلك بتكسير النقابات العمالية والمهنية ، وإحلالها بأخرى تحت السيطرة ، ويتمثل هذا فى عملية تجريف ممنهج للعقل السودانى ، بإبعاد الكفاءات المهنية ، والوطنية ، والإدارية فى سياق عملية «التمكين» ، والنزيف بالتخطيط لأبعاد آلاف العقول ، حتى صارت بلادنا «بلاداً لتصدير الأطباء ، والنبق» على حد وصف وزير المالية السيد على محمود ، وهو صاحب تقلبات غريبة ، ومثيرة .

لقد تم فصل مئات الآلاف ، بينهم أساتذة جامعات ، وأصحاب تخصصات مهمة لتنمية البلاد ، كما تم تدمير منظم للسكة الحديد ، والقطارات ، والعمال ، ومشروع الجزيرة بمزارعيه وعماله ومحالجه . كما شملت عملية التجريف

ترحيل قسرى لمئات الآلاف فى إقليم دارفور وجنوب كردفان وشرق السودان، فى سياق عملية «إيدال وإحلال» لتغيير «ديموغرافية» المنطقة، وإبعاد السكان المحليين، وإيدالهم؛ بمهاجرين جدد، وفى الغالب يكونون من حملة أيدولوجيا الإسلاموعروبية، لاحتلال الأراضى الزراعية، وتأسيس حلف مع النظام، باعتبارهم دروعاً بشرية له، أو وحدات هجوم متقدمة فى عمليات جرائم الحرب، والإبادة الجماعية.

وأسس النظام لسياسات تجريف الذاكرة من الانتماءات الوطنية عبر عمليات غسل دماغ ممنهج، وذلك بحظر بث أغنيات وطنية تتحدث عن انتفاضات، أو ثورات جماهيرية مثل أكتوبر ١٩٦٤، وأبريل ١٩٨٥، وعزل الأجيال الجديدة عن تاريخها واستيعاب الخبرات القديمة، فلا عدنا نسمع أغنياب للعمالقة محمد وردى «مثل أكتوبر الأخضر»، وكيف يكسر الثوار حواجز السجون، ولا ملحمة محمد الأمين، ولا أغاني عركى ومصطفى سيد أحمد برمزيتهم الوطنية، وحبهما للوطن والحرية والسلام، فالنظام يهدف إلى فصل هذه الذاكرة الجميلة، وحشو الذاكرة بغناء مغاير، وأفكار مغايرة، وبناء أجيال «جهادية» لا تغنى سوى أغنية واحدة، وبصوت مشروخ، ولا ترسم سوى لوحة واحدة، وبلون باهت، ولا ترى سوى النظام، ولا تفكر حتى فى محتوى شعاراتها الساذجة مثل «أمريكا روسيا دنا عذابها، على إن لا قيتها ضرابها».

وتشمل عملية فصل الذاكرة عمليات الترحيل القسرية لسكان مناطق السدود، وقد بدأت منذ حلها القديمة، ثم أمرى وكجبار. وغمر تراث إنسانى عريق، و«عندما أعلن عن إنشاء السد العالى تدافعت البعثات الأثرية عند نداء اليونسكو لإنقاذ آثار النوبة وقضت بضع سنوات تنقب وتنقل آثار المناطق المهددة بالغرق. ولكن لم يكن هذا كافياً. ولدى جمعية الدراسات النوبية بالسودان وثيقة تاريخية هى عبارة عن محاضرة ألقاها الراحل البروفسير نجم الدين محمد شريف، فى مؤتمر (الإنسان والإبداع فى بلاد النوبة) عام ١٩٨٥م تحت اسم (الصراع مع

النيل لإنقاذ آثار النوبة) يحكى فيها عن تلك التجربة .

ولكن الآثار التى غرقت وعلى رأسها الجزء الأكبر من كنيسة فرص وكنسية دبيرة الأثرية وتمثيل سمنه وبوهين وآثار جزيرة مینارتى وآلاف المناطق الأثرية ذهبت بلا رجعة رغم الجهود التى توفرت بمشاركة معظم البعثات الأثرية المهتمة بالتراث النوبى فى العالم وقتها . وما يُلخص هذه المأساة ما قاله عام ١٩٥٦م أستاذ التاريخ الشهير بكلية الآداب بجامعة الخرطوم دكتور هيوك الذى قال : (حتى لا نفاجأ بإقامة سدٍّ آخر علينا أن نعمل من اليوم استعداداً لذلك) . لكن شيئاً كهذا لم يحدث . وفى عجلة حدّدت مسوحات سدّ الحامداب ٧٦٢ موقعاً أثرياً إلا أنهم لم يتمكنوا من إنقاذ أكثر من ٣٨ موقعاً (والمواقع التى لم يتم اكتشافها لابد أعظم . أمّا الآثار الواقعة تحت مقصلة كجبار ودال فهى بلا شك أعظم بكثير . هل سمعنا - فيما يُثار عن هذه السدود - يوماً من يتحدّث عن آثار صاي؟ . . أو آثار مسيدة، أو عن أهميّة دراسة أو إنقاذ هذه الآثار فى الولاية الشمالية؟، إنّ إغراق هذه الآثار التى بقيت لآلاف السنين، ستكون جريمة نكراء ليس فى حقّ المنطقة النوبية أو الولاية الشمالية أو السودان فحسب، بل جريمة فى حق الإنسانية» (٦٣) .

إن عملية غمر الآثار بالمياه، بسبب إنشاء السدود، هى من أخطر عمليات السطو على حضارات عريقة، وهو ما يساهم كذلك فى عملية فصل الذاكرة الجمعية، وهذه العملية تتم كل يوم، وعبر تفاصيل صغيرة حتى مثل حظر الأحزاب السياسية، وإيقاف الصحف، وإغلاق مؤسسات كاملة، فما أن يستولى نظام عسكري على السلطة فى السودان حتى يسارع بإغلاق كل المنابر التى يعبر الناس عبرها عن مواقفهم، لبدأ فى التأسيس لصحافة جديدة، وبلا

(٦٣) صلاح محجوب، «سودانيز أونلاين» ، ندوة بالرياض عن الآثار والسدود،

ذاكرة قديمة، وبأجيال مختلفة، يفقد السودانيون مسألة تعاقب الأجيال، وتراكم الخبرات، وتبادلها من جيل إلى جيل بدلاً عن البدايات الصفرية.

أما آثار سوبا؛ فقد لفتت انتباهي لها الصحفية النشطة لبنى عبد الله حينما كانت تعمل معنا بصحيفة «أجراس الحرية» في قسم التحقيقات، وقد لمست حماساً من الأستاذة لبنى تجاه قضية الآثار، فصرتُ بحكم مسؤوليتي أتعمد إبراز هذه التقارير والتحقيقات المميزة بتلخيص أهم ما فيها في الجزء الأعلى من يسار الصفحة الأولى، ثم الإشارة إلى التحقيق في الصفحات الداخلية، وقد أعدت الصحافية المثابرة لبنى كذلك تحقيقات عن الاعتداء على طوابي أم درمان، الواقعة على الضفة الغربية لنهر النيل، بتكسيورها أو أزاحتها كي تتم زراعة «الرجير» في أماكنها!، بوعى أو بجهل، دون معرفة أهمية هذه الآثار، والتي تعكس جزءاً مهماً من تاريخ الدولة المهدية، وقوتها العسكرية، وتخطيطها الحربي، إلا أن «بدوي القرن الحادي والعشرين يعكسون لنا حالة التيه والضياع التي تحاصر السودان في ماضيه، وحاضره، ومستقبله، وبالعودة إلى تحقيقات «الخراب الثاني لسوبا» (٦٤) «نجد أن هنالك العديد من التقارير التي رفعت عن حالات الاعتداء، ولكن الجهات المسؤولة تغض الطرف. وثمة تواطؤ في مسألة حماية الآثار شاركت فيه جهات متعددة... و «التقارير المرفوعة تفيد بقيام مزارع ومجمعات سكنية، في مساحات واسعة من المدينة الأثرية (بسوبا شرق) الشاهد الحضاري لمملكة علوة المسيحية... أما وزارة الزراعة ولاية الخرطوم فحدث ولا حرج، رغم نفيها قبل ثلاثة أعوام أن تكون قد منحت تصاديق بقيام تلك المزارع، وحمّلت مسؤوليتها لهيئة الآثار، إلا أنه وبشهادة أصحاب المزارع فإن لديهم تصاديق زراعية تخول لهم ممارسة الأنشطة الزراعية... ويستمر التحقيق في كشف حقائق مثيرة «ففي مدخل المدينة تطالعك لافتة ضخمة، كتب

الكردي . وعندما رأى الموظفين أوضح أنه لا ذنب له فهو مجرد عامل! . . ذكر موظف الآثار: لمواطن يدعى / بشير على بشير بأنهم قد قاموا معه بحرث أرض عبارة عن (١٠) افدنة بها آثار، فذكر المواطن: انه لم يعط موانع . . وأوضح أن المسئول بوزارة الزراعة طلب منه؛ أن يقوم بحراثة الأرض أولاً ومن ثم تقوم وزارة الزراعة باعطائه (شهادة بحث) فهي مشروطة بحرث للأرض . . وزير وزارة البيئة والآثار - «حينها» الأستاذ/ ابو عبيدة عبد الرحيم الخليفة . . ستوضحناه عن دور وزارته في ما يتم من تعديات على الآثار!؟ أوضح بقوله: أن قضية سوبا شرق من القضايا التي واجهت الوزارة خاصة وأن هنالك تعديات كبيرة حدثت بالموقع، وهو موقع يرجع تاريخه إلى ١٥٠٤م (القرن السادس عشر) وبهذا الموقع توجد - (مملكة علوة المسيحية . .) وأوضح: أن الموقع واضح للعيان، وبقايا الأعمدة هي أعمدة لكنيسة موجودة على السطح. كما توجد لافتة توضيحية، توضح أن هذا الموقع أثري. كما أكد أن التعديات الموجودة تمت بواسطة المواطنين، الذين أقاموا عددا من المزارع. وكثير من هذه المزارع في حالة توسع مستمر بالطبع! . . ويقول الوزير: قمت مع أمين أمانة الكشف الأثري: بزيارة للموقع، ومنه اتصلت مباشرة بوزير الزراعة، عبر الهاتف. وتم اجتماع مع وزير وزارة الزراعة، وهيئة الآثار بوزارة البيئة والآثار. وتم تكوين لجنة من كل الجهات ذات الصلة . . ومن هذا الاجتماع تفهم الإخوة في وزارة الزراعة ضرورة وقف التعديات، واتخاذ السياسات اللازمة لحماية الآثار، وتم تكوين لجنة لمتابعة هذا الأمر. ويؤكد الوزير: على أنه وجد الآثار في وضع (وصفه بالمخيف) وأوضاعها بالتردية في كافة النواحي. وهنالك تهديد بانقراضها/ سواء كان بالأسباب الطبيعية، من أمطار وخلافها، أو تعرضها لعدم الصيانة، أو بفعل الإنسان بما يحدث من تعديات زراعية وعمرانية. خاصة ولاية الخرطوم التي يوجد بها ما يقارب الـ ٢٠ موقعا أثريا، وفي ١٨ يونيو ٢٠٠٨م نشرت صحيفة (حكايات) العدد (٣٣٨) خبرا، بعد ان عُثِر على (زير) مليئي بالذهب

بالمنطقة. . كشفت مصادر مُطلَّعة عن: اتجاه رجال أعمال معروفين لشراء اراضٍ، بمنطقة (سوبا شرق) بعد أن أظهرت الحفريات، أنَّها جزء من (مملكة سوبا المسيحية) وفيها كنوز تعود لتلك الحقبة. .!! نلاحظ جشع القطط السمان في أزمنة المشروع الحضاري، وولعها الشديد بكنز الذهب والفضة، وبالطبع لا تنفقها في سبيل الله، وفي ذات الوقت تنهب أهم مخزون للإنسان، الحضارة، والتاريخ، والذاكرة القديمة، والعريقة!، لكنه زمن الانحطاط والردة، والتردي. وقال مصدر [فضل حجب اسمه] إن المنطقة المعنية المحازية لمدينة العيلفون قد كشفت عمليات البناء التي يقوم بها المواطنون فيها عن كنوز وآثار تعود لمملكة سوبا. . و قد دونت الشرطة، بمحلية شرق النيل بلاغاً عن العثور عن (جرّة) مليئة بالذهب و (حجل) لإحدى الملكات، يفوق ثمنه الثلاثة ملايين جنيه. . ولفت المصدر النظر الى ضرورة الانتباه لتلك المنطقة، التي تعد من المناطق الأثرية في السودان، ووجوب المحافظة عليها، باعتبارها من التراث القومي. . انتهى الخبر. ! وتأكد التعدي الذي يقوم به المواطنون على مرأى ومسمع من الجهات ذات الصلة. . أو في حقيقة الأمر هم عناصر الحكومة ذاتها؛ إن لم يكن قادتها الحقيقيون! .

- مدير عام ادارة الآثار بوزارة البيئة والآثار: الأستاذ/ بشرى إسماعيل يوضح: أنه بعد قيام الوزارة كان من أولوياتها ملف سوبا. وقاموا بمجهود لكنه لن يكمل بنجاح؛ ما لم يتم قيام نقطة شرطة دائمة بمدينة سوبا شرق. وأن المواطنين يقومون بالحرث والزراعة بدون تصاديق في ضرب من الفوضى. .

وفي تقرير آخر للزميلة لبنى عبد الله عن ذات الموضوع، ونشر في عام ٢٠٠٩، بذات الصحيفة نخلص إلى أن من المشاهد المادية الحضارية النوبية المسيحية، الكنائس، المدافن، والرسوم الحائطية التي تزين جدران الكنائس التي عندما مر الرحالة رويني ديفيد في العام ١٥٢٣ وصفها بأنها كانت مباني عظيمة وتتمتع بمعالم تاريخية مميزة وجد أن الخراب قد أصابها من قبل ووجد أن الناس

يسكنون فى أكواخ من الخشب . كما أكدت ذلك الحفريات التى أجريت فى سوبا ١٩٥٠ - ١٩٥٢ على أنها مدينة ذات مبانٍ عظيمة من الطوب وتتمتع بحضارة عريقة وقد مكنت المقتنيات الموجودة معرفة مباني وحضارة القرن التاسع الميلادى والخامس عشر ولكن عدم وجود مدونات خلاف الكتابات البسيطة الموجودة على قطع الفخار لم تكن بالقدر الكافى وذكرت باسم الوديا فى الكتابات المسيحية فى العصور الوسطى، كما ذكرت باسم علوة فى الكتابات العربية مثل كتابات (بن سليم الأسوانى) الذى ذكرها باسم سوبا وذكرها فى العصور الوسطى اليعقوبى فى أواخر التاسع الميلادى وكذلك (المقريزى) ومن أهم ما وصل من الأخبار فى الكتب ما كتبه ابن سليم الأسوانى عن مدينة سوبا وهو من كتّاب القرن العاشر الميلادى وقد وصف ابن سليم سوبا عاصمة علوة بأنها كانت فيها حسان ودور واسعة وكنائسها كثيرة الذهب، وبساتين مخضرة يزرع بها الكروم والعنب وكانت أعظم جيشاً وفيها الخيل البيضاء. كان هذا الوصف أساساً استندت عليه جميع الأخبار التى جاءت فيما بعد، وهذه الأخبار تصفُ سوبا أيام ازدهارها ولا توجد بها أخبار عن سقوطها الذى يقترن مع مجئ الفونج فى القرن السادس عشر وسقطت نتيجة تحالف عمارة دنقس ملك الفونج وعبد الله جماع فى العام ١٥٠٤م. مدينة سوبا شرق ووفق إشارات العديد من المختصين أنها الأغنى من حيث الإرث الأثرى، وقد بدأ التنقيب فيها بواسطة مدير الآثار بيتر شينى فى الخمسينات، وأصدر حينها نتائج التنقيبات فى كتاب صدر باللغة الإنجليزية عام ١٩٥٥م الطبعة الأولى، وكانت الثانية عام ١٩٦١م، تم طبعه بواسطة مصلحة الآثار السودانية، حينما كانت فى وقت قوتها، ويحتوى الكتاب على ملحق به خارطة توضع موقع المدينة الأثرية؛ بهدف منع التغولات عليها، وإعلام من لا يعلم بحدود المدينة الأثرية، والمعنى بالأمر فى المقام الأول مصلحة الآثار، أما الخارطة الملحقة مع الكتاب فقد أصدرتها مصلحة المساحة السودانية فى ١٩٥٥م موضحاً فيها حدود الموقع الأثرى، وبعدها لم يتوقف التنقيب؛ إنما تواصل

بواسطة المتحف البريطانى شرق أفريقيا وقام فى عام ١٩٨١ بواسطة د. دريك ولسبى ودانيال الذى وجد ثراء عظيماً للمدينة من حيث الإرث التاريخى المتمثل فى التماثيل والشيخ والمتحف النادرة.

سوبا شرق؛ هى الأكثر ذخراً بالآثار، ذلك وفق ما أشار له كثير من المختصين، لكن رغم الجهود المزعومة من قبل الوزارة فى عمليات التنقيب والإنقاذ للمواقع الأثرية، يبقى السؤال قائماً ماهو مصير ومستقبل المواقع الأثرية فى تلك المنطقة؛ خاصة أن المنطقة عرضة لقيام مزيد الطرق والجسور والمنشآت؛ والتى تمثل تهديداً لمستقبل الآثار فى السودان، وتظل المخاوف التى أبداهها الآثاريون من ضياع وفقدان الموقع الأثرى بسوبا ليحلق بركب الآثار الزائلة فى بقاع السودان المختلفة.

وتؤسس عملية فصل الذاكرة إلى خلق جيل بذاكرة بيضاء، يكتب عليها من يريد ما يريد، ويشكل الأجيال الجديدة وفق تصوراته هو للعالم، وللكون، ولإدارة الأمور السياسية، وهى ذاكرة، لا وجود بداخلها فى معظم الأحيان سوى لصور رجل إعرابى يشق صحراء العتمور، ويمتطى جملاً، ويحوم به فى كل السودان؛ بما فى ذلك الغابات الإستوائية، أو كما كانت، لينصب خيامه غصباً عن أنف تضاريس التاريخ، والجغرافيا، والمناخات، ليؤكد لنا «عروبتنا»، أو اسلاميتنا، حيث لا نرى صوراً أخرى فى ذهنتنا لآثار سوبا، أو كوش، ومروي، ولا نسمع عن أفكار لبناء متاحف، تحفظ هذا الإرث، وتجعلنا قبلة للسياح، وتروى عظمة التاريخ، لكن، وللمفارقة! فإن ذات النُخب فرضت علينا أسطورة «العودة إلى سنار»، ولو على خلفية خراب سوبا!.

إن فصل الذاكرة، وآليات نُخب المركز لقهر الهامش والمتمثلة فى إقصاء، وتعليم وترميز تضليلي، وإعادة إنتاج، وما يصاحب ذلك من عنفٍ وعنْفٍ مضاد، من قبل المجموعات المهمشة، والجماعات المقهورة، جميعها تساهم فى خلق عقلنا الجمعي، وما به من تشوهات، وعلل، من بينها؛ اضطراب

منهجية التفكير، حيث سوء التنظيم الذهني في التصدي للواقع، فالعشوائية والفوضى والتخبط في اتخاذ القرارات هي وقائع معروفة داخل كل المؤسسات. يرتبط التخلف بمسألة انعدام المنهجية وقصور التحليل العلمي، لذلك «ينكفى» الإنسان المقهور على الملاحظة الساذجة والانطباعات الأولية. يتسم الذهن المتخلف بالقصور في الفكر النقدي إنه متحيز في أولية تفكيره فإما أن يكون مع أو ضد، كما يتسم بانعدام المثابرة... التركيز في أمر محدود زمنياً سرعان ما ينال منه التعب والتشتت لذلك تنعدم الخطط البعيدة المدى في تفكيره. كما أنه من السمات البارزة انعدام الدقة والضبط كل شئ يسير بشكل اعتباطي ومعرض للتهاون والتراخي والاستهتار. أو بشكل أكثر وضوحاً العالم النامي يعيش ليومه فقط» (٦٥)، وهي سمات يمكن ملاحظتها بسهولة، وبلغت ذروة تجليها في سياسات حكومة المؤتمر الوطني، حيث لا سياسات ثابتة، ولا رؤية مستقبلية، بل تعتمد العشوائية منهجاً، والتخبط سياسةً، فمنذ بيانها الأول في يونيو ١٩٨٩، ثم سياسات النقد الأجنبي، ويكفى أن الحكومة الوليدة وقتها أعدمت شابين هما مجدي، وبطرس بتهمة الاتجار في العملة الأجنبية، ثم عادت لتفتح الصرافات في الشوارع، وتحرر العملة تماماً، لتعود وتضع بعض القيود، وهكذا، وفي ذات موضوع العملة يكفي الإشارة إلى أن السودان في عهد الإنقاذ بدل عملته الوطنية ثلاث مرات خلال حوالي عشرين عاماً من «الجنيه القديم» إلى «الدينار» في سياق سياسات الأسلمة، ثم الجنيه الجديد بعد اتفاقية السلام الشامل في عام ٢٠٠٥، لتعود إلى عملة جنية آخر بعد انفصال، استقلال الجنوب في عام ٢٠١١، مع الإشارة إلى أن العملة سبق أن تغيرت مع الديمقراطية الثالثة في عام ١٩٨٥، وهو أمر طبيعي لأن أحد الانقلابيين، وهو جعفر نميري، وضع صورته على العملة، بعد أن غير عملات قبلها، وهو ما

يكشف التخبط الذى تعيش فيه النخب الوطنية، تجاه قضية مهمة، ووطنية مثل العملة، التى هى من رموز السيادة الوطنية.

وكذلك عشرات المشاريع التى تقوم فى لحظات انفعال، مثل «ترعتى كنانة والرهدة»، والتوسع فى الأراضى المزروعة قمحاً، وموضوع زراعة القطن، والسياسات الزراعية المتقلبة من نفرة إلى نهضة رزاعية، وخضراء، وشعارات ديماجوجية تدفع برئيس بلد ليرقص حتى ولو قص شريط «ترعة صغيرة مثل ترعة الإنقاذ» فى شمال الجزيرة، بمحلية الكاملين، وهى ترعة صغيرة تقدر مساحتها ببضع كيلومترات لكن «الإنقاذ» باستخدام دعايتها الممجوجة فى مشاريع التنمية صورت أن «الترعة» ستكون مثل نهرٍ عظيم، أو مثل رقص الرئيس عند افتتاح أى كبرى من الكبارى التى تربط بعض المدن فى العاصمة ببعضها البعض، وهو أمر يمكن أن يقوم به معتمد، أو وزير الطرق. لكنها الدعاية، والغوغائية، والتعامل مع التنمية كأنها منة تقدمها الحكومة لشعبها، وهناك من يشيد بإنجازات الحكومة هذى، لكنه لا يسأل عن أكثر من ٧٠ مليار دولار كانت تمثل عائدات النفط خلال عشر سنوات، وفيما وُظِّفت؟. وكم يبلغ حظ الولايات من هذه الطرق والجسور؟ وللمفارقة، فإن معظم المشاريع التى يرقص فوقها الحكام تم تشييدها بقروض أجنبية! إن هذه الغوغائية؛ هذا يعكس لنا ببساطة، عدم الثقة فى النفس، والتخوف من المعارضين على وهنهم، وهو ما يبدو فى كل خطابات الرئيس، «سنضربهم»، «سنسحقهم»، «يتربصون بنا»، «أعداء الدين والوطن»، «يشربو من البحر المالح»، ويغتسلوا منه، فالبشير ظل فى معاناة طوال حكمه، وفى أزمة مستمرة قادت إلى أزمة شاملة لكل الوطن، الذى صار هو رهين له، وأصبح مستقبل أربعين مليوناً، هو مستقبل شخص واحد، وهناك دليل مهم على التخبط الإنقاذي، هو ترهل الخدمة المدنية، وجيوشها الجرارة، لا سيما فوق قمة الهرم الوظيفي، حتى أوشك أن يكون الهرم مقلوباً، ليصل عدد الوزراء فى الحكومة الاتحادية وحدها

٧٧ وزيراً ووزير دولة، و١٢ من المساعدين والمستشارين بلا مهام، ونائبان كذلك، وتقدر التقارير عدد الدستوريين من الوزراء والمستشارين والمساعدين فى الخرطوم والولايات حوالى ٨٢٨ دستورياً بدرجة وزير، أو وزير دولة، فى حين أن دولة مثل الولايات المتحدة، تبلغ مساحتها أكثر من ثلاثة أضعاف السودان قبل الانفصال/ الاستقلال، وعدد سكانها أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة، لكن يبلغ عدد الوزراء الاتحاديين ١٤ وزيراً، مع كل هذا الحجم من الاقتصاد، والصناعات، والمهام. أما التخبط والعشوائية داخل مجتمعاتنا السودانية، يمكننا تقديم أمثلة من «عقلية يوم الوقفة»، وتحديد المواعيد عندنا «بعد الفطور»، أو «بالنهار»، أو بعد صلاة العشاء»، وهى حالة عقل رعوي، أو زراعي، ليس له سقف زمنى فى يومه، فهو يخرج إلى «حواشته» بعد صلاة الفجر، ويعود «الضحى»، لينام نومة القيلولة، فيخرج فى «الظهرية»، ولذلك لا غرابة أن كانت مواعيدنا «سودانية»، حتى الخطوط الجوية السودانية «سودانير» اشتهرت فى كل العالم بعدم الانضباط، وعدم احترام المواعيد، وكأن الجهات المسؤولة عن هذه المؤسسة تعتبر هذه الميزة «أمراً مقدساً واجب الحفاظ عليه»، وطرق العاصمة تقدم دليلاً على الاستهتار، وانعدام الحس الوطني، وسيطرة العقل المضطرب منهجياً فى التفكير، وفوضى لا تعرف النظام، إن حياتنا تحيط بها الفوضى من كل جانب، فوضى فى السوق، وفوضى فى السياسة، وأيضاً فوضى فى المعمار وفى الشوارع، وهو حكم لا يحتاج الى اجتهاد، فقط تأمل وأنت فى حافلة موصلات، أو أنك تقود سيارة خاصة، أو عامة؛ كيف يعبر الراجلون الطرقات؟ وكيف تتخطى السيارات الاشارات الحمراء؟. وكيف يوقف الكثيرون سياراتهم وكأن الشوارع هى ملكهم، وحين تستفسر ربما يشيعك المخطئ ببذئ القول، والإساءات والتجريح، وكأنك أنت المخطئ، لا اعتراف بالخطأ ولا اعتذار عن الخطأ!. هى فوضى عامة، و نضيف إلى ذلك صغير تفاصيل مثل، أكياس النايلون الطائرة، وقوارير المياه المرمية فى قارعة الطرق،

وتشوهات ضد البيئة والخضرة، ومع انتشار ظاهرة الميادين الفسيحة المخضرة، وهى ظاهرة تستحق الثناء، تفجعك بعض المناظر مثلاً بشارع أفريقيا، تجد تطوراً فى شارع أفريقيا قرب المطار، لكن تفجعك «الساحة الخضراء»، وكأن اسمها للمفارقة، مثل أن تسمى شخصاً شريراً الخير، أو لصاً تسميه «الشريف»، أو أن تسمى رجلاً اشتهر بضر الناس، وتعذيبهم فى بيوت الأشباح «نافع» و فصل الخريف مناسبة لكشف عورات مدينة تتمتع بموقع جغرافى مميز لكنها تغرق فى شبر ماء، وتنتزع «هبوب خفيفة» ما تستر به من مكياج رخيص وألوان باهتة. ودوننا الحفر وجيوش الذباب والناموس فى وسط الخرطوم، و يل يكفى أن التقارير تصنف الخرطوم بأنها هى الأسوأ من بين مئات المدن وقد وضعت دراسة تم نشرها على مواقع الكترونية «تسعة معايير هى كلفة المعيشة والمستوى الثقافى والمعرفة التكنولوجية ووسائل النقل والنمو السكانى والقوة المالية والقدرة على تشجيع المبادرة الاقتصادية وأسلوب الحياة والأمن. والحقائق التى يعلمها الجميع أن الخرطوم تظل مدينة ريفية الملامح، وشعبية الطباع، وتخلو من ملامح الجمال، ويكفى جولة قصيرة بين أحياء الطائف، والمنشية، والرياض، والخرطوم (٢) وليس أطراف العاصمة لأن هناك عوالم أخرى تقف خلف البوابات الخلفية للمدينة، لقد ترفت لأن أهل الريف فروا إليها بعد أن جف الزرع، ويبس الضرع، فيما فضل أهل المدينة الهروب إلى منافى أخرى لأن المدينة صارت لهم أضيق من خرم إبرة بسبب القهر والاستبداد وضيق العيش.

إنَّ العقل الذى يكون بلا ذاكرة مضيئة، أو أنه مصاب باضطراب منهج التفكير، هو عقل معيارى «يتعامل مع القطعيات، والاحتميات بلا تفكير، فكيف لكم أن تفسروا قولنا «نحن أكرم شعوب الدنيا»؟ نعم الكرم السودانى مشهود، لكن هل الكرم هو صفة سودانية حصريّة؟ وما هى معايير الكرم؟. وهل هى معاييرنا نحن أم هى معايير باقى شعوب الدنيا؟، أو أننا أشجع الناس؟. أو أننا أفضل الشعوب؟ أو أذكى... أو أن أولئك أغبياء»، أو «مستهبلون»؟! أو

أن هذه الجريمة لا تشبه المجتمع السوداني حسب توصيفات الصحف الخرطومية التي تزيد هي من الجهل والتجهيل عمداً أو غباءً، وهي ذات الصحف التي تحتفى حين يسأل أحد مندوبيها ضيفاً قادمًا للبلاد «ما رأيك في السودان؟». أو الشعب السوداني؟» وهو سؤال ساذج يجعل دمي يفور، لأنه لا يحترم الضيف من جهة، ويدخله في حرج ليقول كلاماً «دبلوماسياً محفوظاً من شاكلة الشعب السوداني طيب، وكريم، وأنا أحب السودان، ولى أصدقاء سودانيون، والسودانيون مثقفون!». هذه الإكليشيات الجاهزة التي يرد بها كل من تسأله صحافتنا الغبية هذا السؤال الغبي!. وهو سؤال من جهة أخرى يعكس عدم الثقة في النفس، وبالتالي البحث عن شهادة دولية لاثبات أننا شعب طيب، أو محترم، أو نبسم برغم حرارة الطقس!.

أو ترديدنا لمقولات مفخخة؛ ظللنا نرددناها كالبيغاوات «القاهرة تكتب، بيروت تطبع، والخرطوم تقرأ». أو ليست هذه محنة؟. وأزمة؟. تعكس تفكير مأزوم لعقل مأزوم؟! . فهب أننا «نقرأ» فلماذا نكون كالحمار يحمل أسفاره؟ لنظل مجرد «مستهلكين للمعرفة، لا منتجين لها، ومجرد سوق، نقرأ الكتب فقط «للبريستيج» الاجتماعي، و ولكي يقال أننا مثقفون! . لكننا لم نفكر في مثل هذه المقولات المفخخة، وهي مقولات تضلل عقلاً يأخذ بالقطعيات مثل «اللوكس أفضل صابون حمام»، و «سيقنال ٢، هو أفضل معجون أسنان»، و «الكوريلا أفضل سيارة، وبالمناسبة ففي كثير من الأحيان فإن من يقيم أفضلية السيارات هم «سماسرة الكرين» وفق مزاجهم لا بناءً على معلومات، أو بناء على أفضلية صناعية. أول مثل من يردد «غناء الزمن الجميل» في إشارة لأغنيات الحقيبة، أو أغنيات فناني الستينيات، والخمسينيات من القرن الماضي، مع أن لكل زمان فنانه، ولكل جيل ذوقه الخاص، وهي مسألة مربوطة بالتطور الطبيعي، وفي التحولات الاجتماعية التي تجتاح كل المجتمعات، لكنه العبث والتخلف، وقصور الخيال، وانتهاء الالهام، وهي أنانية أجيال سابقة تحاول

سجن كل السودان فى دائرة مزاجها هي، لا سواها، وتريد أن تفرض على الجميع ذوق جيلها، وعدا ذلك هو ذوق فاسد، وهابط، ومتردى!، مع أن لا شئ فى الكون ثابت سوى الثبات نفسه! لكنها رغبة تحنيط الأجيال الجديدة فى زمن الآخرين، فهى ازمان سابقة، وراكدة لمن يأتى بعد ذلك، فهم جيل بمكونات مختلفة، وتصورات مغايرة، لا يمكن أن تأسرهم فى كهوف الماضي، فهم جيل له أغنياته، وله اهتماماته، وله همومه، وعصرهم هو ليس هو «العصر الذهبي» لعصر السابقين فى كرة القدم؛ مثلاً، مع أن هذا العصر لم يحقق فيه السودان سوى إنجاز واحد، وهو فوزه ببطولة أفريقيا فى عام ١٩٧١، وكانت كل الفرق المشاركة فى البطولة، لا يتعدى عددها منتخبات لفرق أفريقية. مع حقنا للاحتفاء بذلك النصر اليتيم، لكن ليس من مصلحة التطور أن تتوقف عقارب زمن الجمال فى محطاته فقط. أما «قصور التفكير الجدلى فهو لب الذهنية فهى جامده قطعيه تتبع مبدأ السببية الميكانيكية عاجزه عن العمل تبع مبدأ التناقض، تنطلق من مبدأ الثبات فى كل شئ بينما المنهج الجدلى يقول بالديناميه والصيرورة، كما أنها تنطلق من مبدأ السببية ذات الاتجاه الواحد : سبب محدد يؤدي إلى نتيجة محدده، التأثير يأتى من السبب ويؤدي إلى النتيجة، أما الحركة فى الاتجاه المعاكس (تأثير النتيجة على السبب) فغير متصورة. ومن أخطر أوجه القصور العجز عن رؤية قانون التناقض» (٦٦)، وهى سمة من سمات العقل المأزوم»، وما ينتجه من تصورات فكرية، ومنظومات سياسية، ومؤسسات اجتماعية مأزومة هى الأخرى، وهنا أمثلة كثيرة على مثل هذا الخلل، فمثلاً حين تقوم حرب أهلية بين «الجيش السودانى»، ومجموعات مسلحة، أعلنت تمرداً على النظام فى الخرطوم، يخرج العقل الجمعى بأغنية واحدة، وبلحن واحد، وهو أن هذه جماعة خارجة على القانون، وأنها تريد

حل المشاكل بالسلاح، ونسمع التغنى للوطن، وضرورة وقف الحرب، والتي لا تعنى سوى وقف القتال، دون الغوص فى أسباب الحرب، ودون التفكير فى أنها قد تكون نتيجة، أو حتى أحد أعراض مرض عضال؛ وأن الحرب فى حد ذاتها، وفى بلد مثل السودان، سواء حرب الجنوب القديم، أو الجديد فى دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان «جبال النوبة» هى نتيجة، أو نتيجة وسبب وليست سبب، فهى نتيجة للتهميش، وللقهر الطويل، وغياب العدالة الاجتماعية، والحرية، لكن العقل المعيارى، يعجز عن الجدل، ولا يتحمل عناء البحث فيما وراء الظواهر، أو النتائج، بل يقوم بمساواة الجانى والضحية، إن لم يحول الجناة إلى جلادين، وخونة، ومارقين، وعملاء! . بل فى مثل هذه الظروف يجمع اللاشعور السياسى لنخب الشمال السودانى على أن من يعتدى على «المؤتمر الوطنى»، هو معتدى على الوطن، وأن الجيش السودانى، هو جيش وطنى، ومؤسسة قومية، ولا نرضى بمحاربتها، بل أن الاستعانة بالأجانبى أمرٌ مرفوض، والغريب أن من يردد مثل هذا الكلام «الصادق المهدي» رئيس حزب الأمة القومى كان قد حارب ذات الجيش بالاستعانة بليبيا القذافى فى عام ١٩٧٦، ومعه ذات القوم، وكان منسقهم عثمان خالد مضوي، وكانت تحركات غازى صلاح الدين، وإبراهيم أحمد عمر، لكن حينما ضرب زعيم «حركة العدل والمساواة» الراحل الدكتور خليل إبراهيم أم درمان بعد ٢٢ عاماً كان المهدي أول المنددين بالغزو الغادر، وشفق له ذات القوم الذين كانوا معه، وبنفس المنطق «على الوطن يتآمرون»، كما أن ضابطاً مثل عبد الرحمن الصادق المهدي، يتسنى تحركات «الجبهة الثورية السودانية» ضد الجيش والتعاون مع دولة الجنوب، دون أن يتحرك العقل الجمعى ويقول له «وماذا كنت تفعل أنت أيها الأمير فى اريتريا فى منتصف التسعينيات؟» .

واليسار نفسه، لم يخرج عن ذات المأزق، وهو الانزلاق فى وحل العقل الجمعى العنصرى، وما يعانى من أزمات قصور التفكير الجدلى، والعلاقة ما بين

الحرب العادلة والحقوق الضائعة، والاستبداد والتحرر، السلام والاستسلام، والوطن، والحزب، والحزب والدولة، والجيش والمليشيات، وهنا أشير فقط إلى ما ورد في بيان للحزب الشيوعي السوداني حول غارة جوية تعرض لها مصنع اليرموك للتصنيع الحربي في جنوب الخرطوم في يوم ٢٤ أكتوبر ٢٠١٢، كانت أبرز عباراته «إننا نستصرخ شعب السودان لهبة واسعة للدفاع عن السيادة الوطنية ودفع العدوان الإسرائيلي ونطالب الحكومة باطلاع الرأي العام السوداني وأحزاب المعارضة على التفاصيل المرتبطة بالعدوان وإحاطة الجميع علماً بحقائق مصنع اليرموك وتسليط الضوء على الأسرار المتعلقة بهذا المصنع ودوره ومهامه بدلاً عن ترك الأمر للحدث والحزب والأقارب» (٦٧). فبدلاً عن الطعن في الفيل يطلب منا الحزب الطعن في الظل، بل يطالب الحكومة بتمليك المعلومات، وهو اعتراف صريح بشرعيتها وقانونيتها، وليس ثمة شك في أن «الحزب الشيوعي هو حزب ذو تاريخ طويل في النضال الجماهيري والعمل السلمي، وقد تعلم كثيرون النضال والصمود من الحزب وأدبياته، إلا أن الفترة الأخيرة كشفت لنا أن الحزب «وصل مرحلة شيخوخة متأخرة» وهي مرتبطة بذلك «الحرس القديم الذي يرفض مجرد حوار الإصلاح والديموقراطية، وتجديد الأفكار، والعقول وضخ الشرايين المتصلبة بدفقات جديدة من الدماء. وهو ما جعل الحزب الذي تعلمنا من أدبياته حب الوطن والوطنية، يسقط في فخ التعريفات المضللة، والتهويمات التي لا تفرق بين «الوطنية» و«المؤتمر الوطني» و«الدولة والحزب»، والحكومة «و» الشعب»، وهو ما أثار غباراً كثيفاً، وغبش رؤية الحزب التقدمي، وحجب «حقيقة مصنع اليرموك» والذي ينتج أسلحة لم نسمع أنها وجهت يوماً ما إلى صدر عدو، خلال فترات انشائه، بل سمعنا، ورأينا تصويب الأسلحة نحو صدور السودانيين، لا غيرهم، في الجنوب، والنيل

الأزرق ودارفور وجنوب كردفان، والشرق، وكجبار، وأمري، والمتظاهرين فى الجزيرة والخرطوم وبورتسودان، فسالت الدماء غزيرةً فوق التل وتحت الجبل وفوق البحر، والنهر سواءً، لكننا لم نسمع بدماء دفقت من «الأعداء»!، إلا أن الحزب تناسى كل هذه الحقائق، وتماهى فى عقلية القاهر، واستخدم ذات لغته، وخطابه، وعبر عن «العقل الجمعي»، لكل أحزابنا السياسية» وهو العقل العروبي بمفرداته القديمة، والثابتة، والمكرورة، وليت الحزب كان قد دعا السُودانيين لهبة لاسقاط النظام بدلاً عن الدفاع عن السيادة المزعومة، والمرتبطة هنا بدفع العدوان الصهيوني»!، ولسنا هنا فى دفاع عن اسرائيل، ولسنا فى حاجة لتوضيح الموقف، ولا نستبعد أن يخرج علينا «الديماجوجيون» الكلام عن سياقه، وهو أمر يتماشى مع العقلیات المسطحة، والتي أشرنا إليها، أكثر من مرة، فلا سيادة فى بلاد تنتهك فيها حقوق مواطنيها، ولا سيادة فى وطن يحرمك حتى من حق «الحياة الكريمة» ناهيك عن «حق التعبير والتنظيم والتظاهر!، لكن العقل المعيارى لا يرهق كاهله بمسائل التحليل والتوليف، والعلاقات ما بين الجزء والكل، وتعريفات الوطن، وأن الوطن ليس أرضاً، ولا جغرافياً، بل هو كذلك بشر، وحقوق وواجبات، ولا تكتمل الدعوة الوطنية بدونها، فماذا يفعل شخص بأرض، وفوق ذات الأرض يرى ألسنة اللهب تتصاعد من داخل قريته؟، وهى نار أشعلتها مليشات الحزب الحاكم؟. وكيف يدافع فرد عن أرض تحولت بالنسبة له إلى سجن أضيق من خرم إبرة؟. وكيف تدافع عن نظام نهبك حقك فى حرية التعبير، أو سلب منك الوظيفة، أو صادر حقك فى الحياة ذاتها؟. وهناك قصة مكرورة، تغلفها الدعاية السياسية، وتستثمر فى الجهل، وتزيف الحقائق، وتغيب التفكير المنطقي، وهى مثل «حكاية ياسر عرفان وبلل والأقرع» حيث يصر الإسلاميون والعنصريون على أن عرفان هو من قتل عنصريهما برغم أن المحكمة لم تورد على الإطلاق اسم عرفان ضمن المتهمين، بل أنه سافر عبر مطار الخرطوم إلى العاصمة الأثيوبية

أديس أبابا، ولم يعترض أحد طريقه، ثم عاد، وعبر ذات المطار «محمولاً على الأعناق»، وقضى ست سنوات كاملة يتجول في شوارع الخرطوم، بل ومحاكمها، ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية، والقوم يتربصون به الدوائر، ويكيدون له المكائد، ولو كانت هناك شبهة تورط لما تركوه، لكن رغم ذلك يصر الدوقمائيين على تورط عرمان في الحادثة التي حصلت في عام ١٩٨٦ بجامعة القاهرة فرع الخرطوم قبل أن تتسودن وتتحول إلى جامعة «النيلين»، وفي ذات السياق كان أحد المتهمين، وهو عادل عبد العاطي قد أكد براءة عرمان من دم بلل والأقرع، إلا أن جماعة المنبر العنصرى ما انفكوا يرددون القول ترديداً، وللأسف يردد وراءهم جوقة من الهتيفة، والرجرجة، والدهماء ذات الأغنية المشروخة، دون أن يسأل أحدهم، لو كان الرجل متورطاً حقاً فلماذا لم توجه له اتهامات خلال فترة حضوره للخرطوم؟.

إن قصور التفكير الجدلي، يتجلى في تعامل الفرد مع الحقائق بالإطلاق، الحقيقة المطلقة هي التي يمتلكها هو، ولا مكان لشيء اسمه النسبية، وبذلك يقع ضحية للتضليل، مثلما يسعى هو إلى تضليل الآخرين، وذلك من خلال التعميمات المضرة، والتبسيطات المخلة للقضايا، أو تلك التي تأخذ الأمور مُعممة تعميماً بلا منطق، أو إعمال الذهن، والتفكير بمنطق للبحث في تناقضات الأشياء، وصراعاتها وديناميتها، فمثلاً يأخذ مثل هذا النمط من التفكير كل البشر ككتل صماء، فلا تسمع سوى «حاquدين» لمن يطالب الحقوق، دون أن يطرح سؤال، من يحقد على من؟. ولماذا الحقد؟. ومن هو السبب؟. أو ذلك الذي يقف في المقابل، فيرمى قبلة عنصرية، هي ذاتها ناسفة، مثل «الجلابة» لكل أهل الشمال، لا يفرق بين أحد، ولو كان يناصره في القضية، من ديموقراطي المركز، أو من سياسى الشمال!. فهي جميعها تتوزع ما بين فعل باطش، ورد فعل طائش؛ قد يصل إلى التخبط، وغياب الرؤية، والمنطق. هو العقل المعيارى وقصور التفكير الجدلي.

هناك سمةٌ أخرى من سمات الاضطراب الذهني في المجتمعات المقهورة، أو المعاد إنتاجها، بما في ذلك نخب المركز، وهو طغيان الإنفعالات، و تغييب التفكير، وتعطيل التأمل، والتفحص، وهو قد يصل مرحلة العقم، أو الخصاء الذهني، حيث لا تفكير، ولا منطق، ولا حوار، فالكلمات عنيفة، والحوار سباب، والآخر غير معترف به، وهى تزعم أن لها قدرات خارقة، ولا تقر بهزيمة؛ لأن هناك آلية للدفاع، هى الإسقاط، والإسقاط النفسى هو تحويل الهزيمة إلى نصر، أو سبب الفشل إلى سبب خارجي،، والجنوح الجنونى نحو عقلية المؤامرة، ففشل منتخب رياضى فى كرة القدم فى السودان، هو «الحكم»، وبانتظام فى السودان «التحكيم فاشل»، أو «الكجور» و« الأناطين»، و« العمل»، أو أن وراء سبب محكمة الجنايات الدولية هو اسرائيل، أو لأن الغرب يكرهون السودان، دون أن يقنعنا أحدهم، ولماذا السودان دون غيره؟. وأن انفصال الجنوب سببه إسرائيل وأوغندا، ودول أخرى، ومع اشتداد أزمة نظام الإنقاذ بعد انفصال/ استقلال الجنوب، كثرت مثل هذه التهميمات، والتعميمات، والتي أشهرها تلك المفردة التى تسمى؛ الجمهورية الثانية؛ ويريدون بها جمهورية القمع، والاستبداد، والعنصرية، ويستمر قادة الإنقاذ وعلى رأسهم؛ على عثمان طه النائب الأول للبشير وصحبه يتحفوننا بالتهويمات، والتعميمات التى تفتقر لمنهج، ولرؤية، ويسعون إلى قمعنا بالعام من الكلام، مثل؛ البرنامج الثلاثي، وفارغ الشعارات، وما يحتويه من انشاء، ويريد من كنا نظن أنه؛ عراب؛ الإنقاذ بعد أن فقدت بوصلة شيخها الترابي، وأبيها الروحي، أن يقنعنا بكثير تعميمات، وشعارات، وإكليشيات؛، كلها تصب فى تفكير؛ المؤامرة، الجميع يعرف أن طه هو من وقّع اتفاق نيفاشا، وكان يعلم أن هذا الاتفاق ربما يفضى إلى انفصال، وأن لتحقيق الوحدة الجاذبة شروط تتمثل فى الحكم الرشيد، والشفافية، والتحول الديمقراطي، والتنفيذ الكامل لاتفاقية السلام الشامل، وكان طه أحد عرابي هذا الاتفاق؛ إلا أنه وسط أجواء النيران

الكثيفة التى تعرض لها من زعيم «منبر السلام العداى» - الخراب العاىل ، و خال البشير ، دىل الرجل فى مارثون المزايدات الإنقاىى ، وبداً من أن ىحمل المسؤولة لحزبه وعنصرىبه اللىن أسسوا منبراً للخراب العاىل ، وبث سموم الكراهية بين السوآانىن فى الشمال والجنوب ، رمى طه باللائمة على موسفىنى ، والقذافى ، وىره من المتآمرىن على السوآان حسب ظنه ، وفى يقىنى لىس هناك متآمراً على السوآان أكثر من البشير وطه ، وحزبهما ، فهما من وضعاً مقدمات خاطئة أآت إلى نآائى غير سلمية على حسب قوانىن المنطق ، وعلى عثمان مىمآ طه لم ىقدم سوى هلامى الرؤى ، وفارغ الشعارات ، فتارةً ىرد الانفصال إلى ؛ مؤامرة ؛ ، وتارةً ىحدثنا عن حل الضائقة المعىشية بتفكىر رىائىى ، ومرات ىقدم لنا المحاضرات عن أزمة العالم ، ، وىشىر إلى المظاهرات التى اجتاحت ألف مآىنة لأنها بعدت عن سنة رسول الله ، وكتابه الكرىم ، فحل بها البلاء ، والمظاهرات ، فى وقت لا تضرب فىه تلك المظاهرات بذات الطرىقة التى تعامل بها عناصره فى الخرطوم ، كما أنه لا ىحدثنا عن سر أزمآنا الخائقة ، أهى بسبب البعد عن شرع الله مثلاً ىتحدث عبد الحى ىوسف ،؟؟ . فمن ىطبق شرع الله ؟ . ومن المسؤول عن بلاآنا ؟ .

ومن آفة تفكىرنا ؛ إطلاق القول على عواهنه ، مثل من ىرى فى على عثمان طه مفكراً خطيراً ، أو سىاسياً مىحكاً ، فهذا الرجل ، لىس سوى «براقمآتى «مصآب بشهوة السلطة آآ الجنون ، وىكفى أنه طوال عمره ظل ىتقلد الوظيفة العامة تلو الوظيفة ، من رقىب مىجلس شعب نمىرى ، إلى زعىم معارضة البرلمان فى الحكومة التى انقلبت على النمىرى فى ثمانىنيات القرن الماضى ، ثم كان أول المنقلبىن على السلطة اللىمقراطية ، فظل تنفىذاً مع نظام «الإنقاآ» حوالى عشرين عاماً ، وقبلها كان هو من ىآىر الأمور ، وراء آجاب ، فى غىاب شىخه الترابى الذى ذهب إلى السجن حبىساً ، فى السنة الأولى من عمر الإنقاآ ، ولم نسمع للرجل مؤلفاً فى السىاسة أو الفقه ، أو حتى فى القانون ، بل إن القانون كان أول

ضحايا الرجل، وهو دارس القانون في جامعة الخرطوم، فدعنا عن مشاركاته في حكم نميري، أو مشاركته في تدبير الانقلاب على نظام حكم ديمقراطي، بل أن للرجل تصريحات شهيرة مثل «shoot to kill» «أى أطلق النار لتقتل» (٦٨) ، وهو يرفع لبرلمانه الصورى قانون بإعلان الجنوب دولةً عدوةً، وهو ذاته من وقع السلام مع الجنوب، لكنه في حمى المزايدات السياسية، والعمل على نيل رضا العسكرى البشير، لا يتورع رجل القانون عن التهديد بسيفه، مثلما قالها خلال المفاصلة بين شيخه الترابي، ورئيسه البشير، فى اجتماع شهير قال فيه «سيوفنا مع البشير»، وظل يرفع سيفه كلما شعر بخطر يدنو من كرسيه، وظل يمارس النفاق، والتلفيق فى أسوأ صور لسياسي، أو رجل متعلم، ودارس قانون، ومع ذلك هناك من يرى أن شيخ على رجل مفكراً، أو «وطني»، مع أننا يمكن أن نطلق عليه «سياسى تقليدي» بمفاهيم ميكيافيلي. شارك فى إدارة البلاد فى أسوأ عصور انحطاطها. واضطراب مناهج التفكير أيضا يقود إلى التعميم مثل قولنا «فلان كوز كبير، أو عضو مجلس أربعيني» وهذا «شيعى خطير»، حتى ولو لم يكن عضواً فى الحزب، أو حتى صديقاً، يؤمن ببرامج الثورة الديمقراطية، وهو أحد مؤشرات التخبط فى التفكير، والعشوائية فى المناهج، والجهل فوق جهل الجاهلين، وكما قلنا هو حال من تأخذه العزة بالإثم، وهى العزة التى تجعل السادة الإنقاديين يكررون ان الخرطوم، ليست القاهرة، ولا طرابلس، أو تونس، وحقاً هى كذلك، لكنهم لا يتذكرون أن وزير خارجية مصر الأسبق أحمد أبو الغيط كان يصرخ أن القاهرة ليست تونس، فكان مصير مبارك أسوأ من مصير بن علي، ومصير القذافى أكثر سوءاً من مصير سابقه، ولا تزال الثورة مستمرة، ومثلما قال القذافى؛ وكما تكرر

(٦٨) راجع الصحف السودانية في كل شهر أبريل ٢٠١٢، خلال أزمة هجليج بين

قناة العربية؛ الدور جاييكم كلكم فتظهر صورة البشير مباشرة بعد هذه العبارة! .
 فلا ندري السر في ذلك؟ . لكنه هو عصر الانحطاط حين تتساوى عقول القادة
 السياسيين مع مشجعي المساطب الشعبية في مدرجات كرة القدم، وهو لا تقليل
 من شأنهم، لكننا نعلم أن هناك في العقل الجمعي، عقل القطيع، وفي المباريات
 يخرج الناس للمتعة، وللتشجيع، لا استخدام العقل، بل للهتاف الجماعي،
 وللغور المعنوي، والمعاوضة النفسية لإحباطات الحياة، وهزائمها الأخرى، إلا أن
 القادة السياسيين يفترض أن يكونوا مختلفين، لأنهم يجب أن يتمتعوا بالعقلانية
 في التفكير، والحكمة في أوقات الجنون، والحلم ساعة الغضب، والصمود في
 أوقات الشدة، لا الهروب فوق ظهور جمال الجزيرة العربية، ليكوا «الأندلس
 المفقود»، ويملؤونا عواطف بعبارات التدجين المكرورة «اسرائيل وراء كل نكبة،
 وتل أبيب وراء كل خيبة. وهي انفعالات تجعل شاعرنا الكبير محمد أحمد
 المحجوب يكتب الشعر من دمه بكاءً على «الفردوس المفقود» أو الأندلس، لأننا
 «كنا سادة الدنيا»، إلا أن ذات الذاكرة لا تحفظ شيئاً عن انهيار مملكة مروى، أو
 ضياع حضارة سوبا العتيقة! .

وهذا «الفردوس المفقود» يوضح لنا ركود زماننا وسباته، وضحالته الفكرية،
 وهو ما يظهر جلياً لنا تزايد حركات التطرف الإسلامية، وما تقوم به من تكفير
 وحرق كنائس، وما تمارسه من انحطاط ديني وفكري، جعل كل التفكير السلفي
 ديدناً لحياة كثيرين، والتفكير السلفي مربوط بالعقليات المأزومة، وهي عقليات
 تعجز عن مواجهة الحاضر، لأنها مقهورة، ومأزومة، وبائسة، ومحبطة،
 فتضطر إلى التماسك بالهروب إلى الوراء، بدلاً عن البحث في المستقبل،
 تتقهقر للوراء، وتعيش الحاضر والمستقبل في أزمنة الماضي، وهذه حرقتها، لكن
 المصيبة الأكبر هي أن هذه الجماعات تريد أن تجر الجميع معها إلى تلك الأزمنة،
 ومن يرفض الرضوخ لرغباتها تلك فهو كافر، ومن يقاوم يستحق القتل بدمٍ
 بارد، لأن الأفق مسدود.

٤ - تجريف الطبقة الوسطى

كارثة أخرى من كوارث سياسات فصل الذاكرة، مارسها نظام «الإنقاذ»، وهى مرتبطة بذاكرة الحاضر والمستقبل، وهى مسألة التجريف المتعمد للبلاد، وإفراغها من عناصر الطبقة الوسطى، والمتعلمين، والمثقفين، والعاملين فى أجهزة الخدمة المدنية والعسكرية، بغرض إفراغ البلاد من كفاءاتها العلمية والوطنية، وإلغاء دور الطبقة الوسطى، وما تحمله من جذور وطنية، وجذوة تتقد من حين إلى آخر، تهفو للحرية والديموقراطية، فاستخدم البدويون الجدد معاول الهدم، عبر سياسة «الفصل للصالح العام»، و«التمكين» فقامت بعمليات إبدال وإحلال أفقدت البلاد ما تبقى فيها من عقل يفكر، أو على أقل تقدير، يستطيع إدارة المؤسسات البروقراطية، بكفاءة أفضل من كفاءة القادمين الجدد من أهل الولاء، لا أهل الكفاءة، وبشهادات «المجاهدات» لا بالشهادات العلمية، كل فى مجاله، وشهدت بداية تسعينات القرن العشرين مهزلة إدارية لم يشهد لها السودان مثيلاً، خلال معانات التقديم للوظائف الحكومية، وشروط التوظيف، وطريقة معانات الاختيار للوظائف فى المؤسسات الحكومية. (ومما يتندر به السودانيون فى هذا الشأن أن شاباً موالياً للسلطة دخل معاناة فسأله مدير المؤسسة، الذى أوصى بتعيينه مسبقاً، سألته من هو مؤلف كتاب البداية والنهاية لابن كثير؟) وهى سياسة جاءت متناسقة مع رغبة الإسلاميين فى اختطاف الدولة كلها، والسيطرة على مقاليد السلطة، وتم ذلك عبر عملية «إحلال وأبدال»، بفصل العناصر غير الإسلامية، وحل محلها بكوادر موالية للنظام، وهو بذلك يحقق غرضين؛ إرضاء الكوادر، وضمان استمرار الولاء، من جهة، والتحسب لأى محاولات عصيان مدنى أو إضراب سياسى فى المستقبل تقوم به هذه الشرائح، وفى الذهن تجربتى أبريل ١٩٨٥، وأكتوبر ١٩٦٤، وهنا يشير الأستاذ المحبوب

عبد السلام فى سفره «الحركة الإسلامية . . دائرة الضوء . . خيوط الظلام» قائلاً «لأول عهد الثورة، ومع تصاعد شهية المعارضة التى استفاقت تماماً على طبيعة التغيير لإسقاط النظام، نشطت حملة لتصفية الخدمة المدنية من العناصر المناوئة، وافت رغبة حقيقية من المنظرين لدولة الإنقاذ الوليدة فى تحجيم جهاز الدولة الذى بدى مترهلاً يستهلك أضعاف مما ينتج، لكن مهما تكن الجدوى الاقتصادية بتخفيض العمالة يومئذٍ فإن فصل الآلاف كان يحتاج فى اقراره وإنفاذه إلى درس معمق لتأمين خطوات الانتقال التى تبدو ضرورة فى بعض الحالات، إلا أن اشتباك الرغبتين، أدى إلى ما يشبه «المجزرة العشوائية» فى الخدمة المدنية، فكثير من الأسماء أودعت القوائم بدوافع لا علاقة لها بالعمل، أو بتأمين الثورة، لكن بغضب بعض عناصر الحركة الإسلامية فى الخدمة المدنية، أو خوفهم من بعض العاملين، أو لهم عليهم تحفظ حزبي، أو موجدة شخصية، فجاءت القوائم مفتوحة بلا تمحيص، وتسلفت جماعة الوصولين يستغلون سذاجة الثورة بحسهم النفعي، وسلوكهم الانتهازي، يصفون حساباتهم، بالتأثير على عناصر الحركة، وأجهزة المعلومات إنما تستقى معلوماتها من عناصرها فى التنظيم، وهكذا انتظمت الحملة فى كل أجهزة الدولة تحت اسم الصالح العام» (٦٩)، وتقدر الأرقام عدد المفصولين مع بداية الهجمة الهمجية على الخدمة العامة بحوالى ٢٠٠ ألف من العاملين بالدولة لوظائفهم تحت مسمى «الصالح العام؛ وهو يتوزع ما بين «إنهاء الخدمة، وانتهاء مهام الوظيفة فى سياق إعادة هيكلة المؤسسات، وبيعها للمقربين من الإسلاميين فى الداخل، أو من المهاجرين إلى «الدولة الإسلامية من عناصر الحركات الإسلامية، بما فى ذلك جماعات القاعدة، فكان ذلك يمثل أكبر مجزرة فى تاريخ السودان،

(٦٩) محبوب عبد السلام، الحركة الإسلامية، دائرة الضوء . . خيوط الظلام، مكتبة

فذهب مئات الآلاف ؛ هكذا إلى بيوتهم لأن الدولة استغنت عنهم ، وقد كان ثمن هذه المجزرة التاريخية ، هو النزيف المتواصل لهجرة الكفاءات ، واختصار التوظيف في وظائف الشعب بشهادة الولاء ، وليس غريباً أن يكون شرط من يتقدم لوظيفة «مهندس» مثلاً ؛ هي حفظه لآيات من القرآن الكريم ، لا درجاته العلمية ، أو خبراته هي المؤهل ، أو أن يكون شرط الطبيب للعمل في مستشفى هو معرفته بفقهِ الحيض والنفاس ، لا معرفته بعلوم التوليد ، أو الجراحة ، أو الطفولة ، وأن يعرف الصحافي المتقدم للعمل في التلفزيون فرائض الوضوء ، دون أن يعرف فن كتابة الخبر ، أو مدارس الإخراج التلفزيوني ، كما شملت الحملة التضييق على رجال الأعمال الوطنيين ، وإخراجهم من السوق ، وتعطيل صناعاتهم ، حيث توقف نسبة ٨٠٪ من الصناعات في السودان ، وإغراق السوق بالصادرات الأجنبية رغم أنف شعار «نأمل مما نزرع ونلبس مما نصنع» ، واضطرار عدد من أصحاب العمل للهروب بأموالهم أو بأنفسهم على أقل تقدير ، في وقت ساهمت فيه السياسات الإقتصادية «الرأسمالية» في ابتلاع بعض عناصر الطبقة الوسطى ، وهبوطهم اضطرارياً إلى الطبقة الدنيا بمفارقات الأجور والعمل والوظائف ، لتتكون طبقة جديدة هي عناصر الإسلاميين من القطط السمان ، والطفليين ، والأثرياء الجدد ، ليرتفعوا هم بمصعد الولاء نحو قمة الهرم المالى في الدولة المنحطة ، ويصاحب ذلك سلوك غريب في الاستهلاك والصرف البذخي ، المتناقض مع أوضاع ملايين من السودانيين .

إن حملة تصفية الخدمة المدنية ، وتجريف الطبقة الوسطى منها ، لم تنته مع انتهاء الأيام الأولى بغرض التأمين ، لكنها استمرت ، فشملت موظفين كبار في الخارجية ، وأساتذة مرموقين بالجامعات ، والمدارس ، وكفاءات في المصانع ، والشركات الحكومية ، والمصارف والبنوك ، واتسعت الدائرة ، وشملت القوات النظامية ، في سياق أسلمة الدولة ، وأجهزتها ، ويوضح المحبوب في مرجعه نفسه بقوله : «كما شملت «المجزرة الجيش والشرطة ، فكانت المرحلة الأولى

قد عجت بكشوفات الإحالة إلى الصالح العام، وشملت مئات من الضباط بمختلف الرتب العسكرية، وتلازمت تلك المجازر مع مشروع «تجيش كل الشعب، وإعادة صوغ الإنسان السوداني» وفق أطر ومفاهيم المشروع الحضاري، وشعاراته، «كما استبقت بعض مكاتب للحاجة إلى وظائفها في مرحلة ما بعد الثورة والتمكين، شأن أجهزة التوثيق والاختيار لكليات الحرب والشرطة، أو الأمن، أو السجون لانتخاب العناصر التي تغذى تلك المعاهد ثم تشغل الوظائف والمهام التي كانت مهمة نحو التمكين لإتمامه وتأمينه، لكنها مهمة في التمكين لحفظ المشروع لا وجوداً فحسب، بل أهدافاً وغايات» (٧٠)، وهنا لا نود أن نقول «شهد شاهدٌ من أهل الإنقاذ» في عشرينها الأولى، بقدر ما نحى في الأستاذ المحبوب اجتهاده، وتأسيس طريق نحو نقد التجربة، إلا أن ما نأخذه عليه هو تركيزه على خلل الممارسة، أكثر من إشارات لأزمة الفكرة ذاتها، فالمسألة ليست كما وصفها صديقنا محبوب في حديثه عن خلافات الإسلاميين في الفصل العاشر من كتابه المهم؛ في صفحة ٣٥١، «المُفاصلة- طريقان.. مُستقيم وأعوج»، فالقضية أكبر من هذا التوصيف، ولا يمكن أن يستقيم الظل والعود أعوج، فممارسة الإسلاميين سوى ظل لفكرتهم المعوجة، وهي فكرة في أصلها مأزومة من حيث المبدأ؛ فكرة الدولة الدينية، التي تفرخ التطرف والإرهاب، وتصادر الرأي الآخر، والتي تلبس القدسية لكل وسائل ورموز القمع، وتقسم الناس ما بين مسلم وكافر، ومع الله أو مع الشيطان، وتطمس في ذات الوقت عن سابق اصرار وترصد واقع التنوع الثقافي والديني في بلد كالسودان، هذا هو جوهر الفكرة باختصار، أما وسيلتها التي بررت الغاية فهي الوصول إلى السلطة بواسطة الانقلابات العسكرية، وهي لم تزد الأمور في البلاد سوى تعقيداً، وفكرة التمكين في حد ذاتها هي فكرة شمولية،

وإقصائية، تكشف طبيعة العقل الذى أنتج هذه الفكرة، وبالطبع فإن الدكتور الترابى بصفته الأب الروحى للحركة الإسلامية هو المسؤول الأول عن مثل هذه الأفكار المدمرة، بما فى ذلك «أسلمة وتعريب المجتمع بالقهر، والاستبداد، وفرض أيديولوجية إسلاموعروبية على بلد متنوع الثقافات، متعدد الأديان، هذا بالإضافة إلى مازق طرح الدولة الدينية كنظام حكم، وهو ما تجلى بعد ذلك فى الأزمات المتلاحقة، والكوارث المتتالية التى عصفت بكيان الدولة السودانية، الهش أصلاً، وليس هناك من شىء، سوى تفشى صفة الكذب بدلاً عن الشفافية، وانتصار الخرافة على العلم، وسطوة العاطفة على العقل، وتمثل ذلك فى انتشار ظاهرة إطلاق اللّحي، بهدف تملق الحُكام، وإظهار الولاء لهم، والتقرب منهم، وشمل ذلك المؤسسات العسكرية، وبدا لبعضهم أمر إطالة اللّحي أهم من الاهتمام بفنون القتال، أو حماية الوطن، وهى ظاهرة عمت كل القطاعات، وشملت كل أنحاء الحياة فى النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين، فكان الاهتمام ببناء المساجد وأوقات الصلوات أهم بكثير من الاهتمام بتقديم الخدمات للمواطنين، فصار من العسير أن تُقضى حاجة مواطن مهما كانت خطورة الأمر، إذا ما جاء المواطن المغلوب على أمره فى وقت كان فيه الموظف غارقاً فى حصة تلاوة، أو خرج من عمله كى يشارك فى مظاهرة هتافية، تهتف «أمريكا روسيا قد دنا عذابها، على إن لاقيتها ضرابها». فترك الموظفون مهامهم التى جاءوا من أجلها للخدمة، وتحولوا إلى تروس فى آلة الدولة الإنقاذية، فمات الخيال، وقلّ الإبداع، فنقص الإنتاج، وأنهارت كل أجهزة الدولة المدنية، والعسكرية، بعد أن أضيف إلى الولاء الحزبى الولاء القبلى، فصارت كل وزارة ضيعة لقبيلة الوزير، أو المسؤول المتنفذ، أو النائب الأول، أو مدير الأمن والمخابرات، أو زير الطاقة والتعدين، وهو ما أحيا مرض القبلية العضال، وهو أحد أمراض العصر فى السودان، وأحد أعراض التخلف الكبير، والجهل الذى نعيشه.

لقد تفرق أبناء السودان من أصحاب الكفاءات والعقول، وسعوا في مناكب الأرض، حتى صاروا جلداء لها، وتشبثوا في المنافى والشتات، ومنهم من اغترب ليعود، لكنه يعجز عن ذلك، ومنهم من هاجر، ولا أمل في عودته بعد أن اختار له وطناً آخر، وصار السودان له ذكرى، وقد تكون ذكرى سيئة، بظلمها، وبيوت أشباحها، وتجربة مؤلمة بحربها، وجرائمها، ولا نعلم كم تبلغ أعداد المهاجرين والمغتربين والمنفيين، والهاربين من من جحيم «الإنقاذ»، و الشئ المؤسف حقاً، فشلنا في الحصول على احصائيات بعدد السودانين الذين تمت ازاحتهم قسرياً من وظائفهم، وهو قول ينطبق أيضاً على عدد السودانين الذي أجبرتهم الظروف السياسية والاقتصادية على الهجرة، في أكبر مواسم النزوح عن «الوطن» بين مزدوجين، ويقول الأمين العام لجهاز السودانين العاملين بالخارج خلال مؤتمر المغتربين الرابع في عام ٢٠١١ «، انهم في حاجة الى رفع مستوى الوعي العام بقضايا الهجرة، مشيراً إلى عدم وجود احصاءات دقيقة للمهاجرين السودانين، وذكر أنه ليست هناك رؤية مستقبلية للهجرة والمهاجر السوداني، فالصورة تبدو غير واضحة، فإلى متى تظل الصورة قائمة؟» وهو ما يعكس حجم الأزمة الحقيقي!، فدولة تنشئ جهازاً، مهمته شؤون العاملين بالخارج، وللمفارقة فذات الجهاز لا يعرف عددهم، وبالتالي مواقع انتشارهم؟. وبالطبع فإن هذا الوضع لا يشمل أولئك المهاجرين في أوروبا، وأستراليا، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وهم في الغالب فروا بجلودهم لأسباب سياسية، ونالوا جنسيات تلك البلدان، مع أن هناك من استغل الظروف السياسية لتحسين أوضاعه الخاصة، برغم أنه يناصر النظام!.

لكن الحقيقة المرة، هي أن البلاد افتقدت مئات الآلاف من العقول، ممن صوتوا بأرجلهم لتقرير مصيرهم، هرباً من العطالة، وبيوت الأشباح، والتعذيب الجسدي والنفسي، وقد شهدت تسعينات القرن العشرين، انتهاكات جسيمة في حقوق الإنسان، تركزت على الناشطين في المركز، والعاملين في النقابات،

والحركات الطلابية، ولمفارقة الموضوع أن من كان يقوم بتلك الممارسات البشعة، هم الذين تمت إعادة إنتاجهم فى المشروع الإسلاموعروبى» من أبناء دارفور، وجبال النوبة، وبعض أطراف الجزيرة، فقد كانوا آلة فعلية فى تنفيذ تلك الجرائم، بعد أن تماهى هؤلاء فى قيم، وعادات، وعدوانية النخب الحاكمة، وقد شهدنا بأنفسنا كيف كان طلاب تلك المناطق المهمشة يُشكلون كتائب العنف الإسلاموى فى الجامعات، ويقودون أحداث العنف، والضرب بالسيخ، والمدي، وكل الأسلحة البيضاء. وقد مثلت تلك المرحلة قطيعة نفسية بين كثير من أبناء المركز، والهامش، لكن من المجحف التعميم، فهناك شباب تآثر من بين أبناء تلك المناطق، وبدأ منذ إعلان الإنقاذ لبرامجها يقف بشراسة ضد الإنقاذ منهجاً وسلوكاً، وكان أول ضحايا هذا النظام، من بين أبناء نخب المركز نفسه، من أمثال الدكتور على فضل، خلال اضطراب الأطباء الشهير، والذى حكمت فيه محكمة صورية بإعدام الدكتور مأمون محمد أحمد، إلا أنها لم تنفذ الحكم نسبةً لتعرضها لضغوطات خارجية.

لقد نتج عن موجة نزوح العقول هذه، فصلاً كاملاً لذاكرة الدولة الإدارية، فحرمت البلاد من خبرات، ومن نهج إدارى مهما كانت الملاحظات حول أدائه، وبدلاً من الاعتماد على التجربة والتراكم؛ اتخذت الدولة «الإسلامية» منهج «التجربة والخطأ»، وهو منهج يعتمد على «العشوائية»، وهو قد يصيب، وقد يخطئ، مثل أن يجرب شخص، يعمل فى مجال الميكانيكا، لكنه بلا خبرات صيانة أجهزة حديثة لم يرها من قبل، فكم مرة يخطئ، كى يصيب بعد ذلك، أو ما هو حجم الدمار الذى قد يلحقه بهذا الجهاز، أو بنفسه؟. أو أن يجرب طبيب بلا خبرات، أو مؤهلات إجراء عملية جراحية دقيقة؟. أو أن يقوم شاب حديث التخرج بتدريس طلاب فى جامعة كبيرة؟. وهكذا، فكل حلقة تُشكل حلقة أخرى، وكلها حلقات تقوم على الخطأ والصواب، وهى «عشوائية»، خلقت فى نهاية المطاف جهازاً إدارياً عشوائياً، وبدت نتائجه تتمظهر فى حالة

الانهيار العام، فالطرق والجسور فى الخرطوم تتم عملية تشييدها بلا كفاءة، ولا ضمير، ويموت عددٌ من المرضى فى المستشفيات بسبب أخطاء طبية مثل «التخدير الخطأ»، أو نقص الأكسجين»، أو حتى بتر عضو حساس فى بعض الأحيان، وقد يقول قائل أن هذه الحالات هى حالات فردية، يجب أن لا توقعنا فى خطأ التعميم، وهو ما نعمل ضده، لكننا نقول «إن وزير المالية نفسه كان يفخر أن السودان يصدر النبق والأطباء»، ودوننا هجرات الأطباء خلال عشرين عاما، ففى عام واحد هاجر حوالى ٣٨٠٠ طبيب وأخصائى إلى دول الخليج، فى ظاهرة تعكس خطورة الأوضاع، واستمرار سياسة تجريف البلاد من العقول، ونزيف الوطن، وهجرة الكفاءات، وكثيراً ما تنبؤنا الصُّحف عن «شروع ألفى اختصاصى وطبيب عمومى يتبعون لوزارة الصحة فى إجراءات الهجرة إلى خارج البلد، وشهدت (التيار) تجمع آلاف الاختصاصيين والنواب والأطباء بالصالة الدولية، حيث يتم إجراء المعاينات لهم توطئة للتعاقد مع وزارة الصحة بالمملكة العربية السعودية.، وأرجع كل الأطباء الموجودين هناك بأن ضعف المرتبات والمخصصات التى تمنحها لهم وزارة الصحة دفعهم للسعى لتحسين أوضاعهم عبر الاغتراب. واشتكى بعض الأطباء الذين يعملون بالولايات من تلكؤ وكالتى السفر المصرح لهما بإكمال المعاينات الشيء الذى جعلهم يتأخرون عن وردياتهم فى المستشفيات الطرفية التى يعملون بها، من جهته رفض أحد أصحاب الوكالتين الإفصاح عن العدد الحقيقى للأطباء المقدمين للهجرة فى ذات الوقت الذى أكد فيه تجاوزهم لألف طبيب فى تخصصات الباطنية وطب الأسرة والنساء والتوليد والتخدير» (٧١)، وقد سبق هذا العدد هجرة ١٨٠٠ طبيب وأخصائى إلى خارج السودان!.

وتبدو كذلك عملية النزيف الحاد، فى وسط العمل الإعلامى والصحفى،

وسيطرة جهاز الأمن والمخابرات على سياسات الصحف، وتمويلها، وتعيين رؤساء تحريرها، فقد هاجرت كفاءات، عملت، ولا تزال تعمل في أكبر القنوات والصحف العربية، والدولية، فهم يعملون في قنوات «العربية»، و«الجزيرة»، و«البي بي سي»، و«الحرّة»، و«اسكاي نيوز» و«الحياة» و«الشرق الأوسط» اللندنيتين، وصحف الخليج العربي، في قطر، والإمارات، والمملكة العربية السعودية، والكويت، والبحرين. وهو أمر طبيعي في ظل ظروف العمل الطاردة، وغياب الحريات، وتدهور بيئة العمل، وحظر الكتاب من الكتابة، كما لم يسبق طوال عشرين عاماً أن تولى صحافي معارض رئاسة تحرير صحيفة يومية سوى، بضع حالات، إضافةً إلى رؤساء تحرير الصحف الحزبية مثل «الميدان»، «رأى الشعب»، «الأمة»؛ فيما يتجاوز عدد الصحف اليومية في الخرطوم المائة صحيفة منذ استيلاء الإسلاميين على السلطة عسكرياً في ٣٠ يونيو ١٩٨٩، وهو قول ينطبق تماماً بل أكثر على أجهزة الإذاعة، والتلفزيون، والفضائيات الأخرى، واذاعات موجات الإف إم».

وبعد تجربة بيوت الأشباح، والموجة الأولى من النزوح السوداني، جاءت الموجة الثانية مع اتساع دائرة الحروب في الجنوب، ودارفور وجبال النوبة، والنيل الأزرق، حتى صار السودان الدولة الثانية أفريقياً، والثالثة عربياً والرابعة عالمياً في نسبة اللجوء وفق تقارير الأمم المتحدة، و«ذكرت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في تقرير أصدرته أمس الأول، أن عدد النازحين في العالم ارتفع بدرجة قياسية خلال عام ٢٠١١ وبشكل غير مسبوق منذ عام ٢٠٠٠ / أما الأسباب فتعود إلى نشوب صراعات في عدد من دول العالم مثل ساحل العاج وليبيا والصومال والسودان ومناطق أخرى، ولاحظ التقرير أن أغلب اللاجئين يتوجهون عادة إلى الدول المجاورة بينما ينجح بعضهم في الانتقال إلى الدول الغربية للحصول على حق اللجوء والاستقرار فيها، غير أن عدد من يبقون في أماكنهم أكبر من المغادرين إلى الغرب، وجاء في التقرير

أن العراق ما يزال يحتل المرتبة الثانية فى قائمة الدول الأكثر إنتاجاً للاجئين بعدد يقارب مليون ونصف المليون، بينما جاءت أفغانستان فى المرتبة الأولى إذ قارب عدد اللاجئين فيها ثلاثة ملايين شخص، بعد العراق تأتى الصومال برقم مليون ثم السودان بنصف مليون شخص» (٧٢).

٥ - اختطاف الدولة وعصر الانحطاط

عصر الانحطاط

ليس ثمة شك فى وجود «علة» ما، وهى بالطبع علةٌ مزمنة فى السودان، فلم يكن الجنوب هو الجرح الوحيد، ولا الجنوب الجديد سيظل هو الجرح النازف، فالمركز هو ذاته مر بأكبر أزماته فى العشرين عاماً الأخيرة ؛ فالإنقاذ لم تترك أخضرَ إلا وأكلت منه، ولا حتى يابس إلا فكرت فى القضاء عليه، وقد استخدمت «الإنقاذ» الدين وسيلةً من أجل بسط سيطرتها على الأوضاع، واختطاف الدولة السودانية الهشة بكل مكوناتها، ثم تحويلها إلى دولة دينية، وعنصرية. ومنذ الثلاثين من يونيو ١٩٨٩ سارت الأحوال فى السودان نحو هاويةٍ سحيقة، بعد انقلاب «الجبهة الإسلامية القومية» وبدء وضع اللبنة الأولى فى مشروع دولة التطرف، والإرهاب، أو مشروع «طالبان أفريقيا»، بل هو السابق لتجربة طالبان أفغانستان فى توجهه الأصولي، ومشروعه الإقصائي، وسياساته المتطرفة، وكانت البداية فيما يسمى «بالتمكن» بعد أن هلت ليلة القدر على الإسلاميين فى ساعات غيوبة القوى الديمقراطية، ولا مبالاة حكومة السيد الصادق المهدي، والذى وصلته رسائل عدة بنوايا «الجبهة الإسلامية القومية» فى الإطاحة به والاستيلاء على السلطة، والانفراد بالحكم، بل وصلت المرحلة

حد الاستفزاز بطلب الجبهة الإسلامية من رئيس الوزراء بالمشاركة فى انقلاب عسكري!، ويشير هنا القانونى المعروف والكاتب الكبير كمال الجزولى فى مقال نشره بموقع «الجزيرة نيت» إلى أن نوايا الانقلابيين وصلت إلى المهدي صراحةً، لا تلميحاً، ويقول الجزولى «حدثنى السيد الصادق المهدي أواخر ١٩٩٢م، قال: «كنا، فى مارس/ آذار ١٩٨٩م خارجين لتونا من أزمة ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨٨م، وسببها زيادات كنا اعتزمناها فى الأسعار، وكانت الأجواء ملغومة بـ«مذكرة الجيش» لمجلس السيادة فى ٢٠/ ٢/ ١٩٨٩م، عندما جاءني- فى ما حسبته للوهلة الأولى زيارة اجتماعية- أحمد سليمان القيادى فى الجبهة الإسلامية المؤتلفة معنا وقتها فى «حكومة الوفاق». وأثناء أنسنا سألنى فجأة: - «ألا توافقنى فى أننا معاً الأكبر تفويضاً شعبياً»؟! فهمت أنه يشير لحزب الأمة والجبهة الإسلامية مجتمعين، فأجبته:

- «بحسب صناديق الانتخابات... نعم».

- «حسنًا... أنا لا أرى مخرجاً من هذه الأزمات ما لم نحسم قضية السلطة عسكرياً، ونتحول إلى النظام الرئاسي، ونغلق البلد لعشر سنوات انتقالية، نعالج خلالها مشكلة الجنوب، ونصفى ديوننا، ونعش اقتصادنا، ونرمم علاقاتنا الخارجية، ونحسم الفوضى الحزبية والنقابية والصحفية، فنهيئ البلد بالتدريج لديمقراطية راشدة؛ ولا أرى أنسب منك طوال الفترة المذكورة رئيساً للجمهورية!»

ومضى المهدي يقول: «لم يخطر ببالى -أثناء حديث الرجل- سوى أنه من ورط الشيوعيين فى انقلاب مايو/ أيار ١٩٦٩م، وها هو يريد أن يسوق للجبهة الإسلامية ولنا معها مغامرة أخرى، فقلت له: قد تبدو الخطة نظرياً براءة، لكنها عملياً ليست كذلك. انظر... بالديمقراطية عاجلنا أزمة ديسمبر/ كانون الأول، وأزمة الحكم التى فجرتها «مذكرة الجيش»، وهذا لا يعيب النظام الديمقراطى لكونه من طبعه، أما النظام الشمولى فيركز -وفق قوانينه الباطنية- على تأمين

نفسه، من تضيق إلى تضيق، ومن عسف إلى عسف، مع ما يجره ذلك من إنفاق بلا حدود على الأمن والدفاع، وهيهات أن ينجح مع ذلك فى تحقيق أى استقرار».

وختم المهدي روايته قائلاً: «بعد أيام وأثناء مناسبة عائلية، اقترب منى الترابى هامساً: هل جاءك أحمد؟! ففكرت برهة، لكنى حين أدركت المقصود والتفت إليه ألفيته فص ملح وذاب!، هكذا بلغتني الرسالة واضحة: ننتظر ردك!» (٧٣)، ويدعم الجزولى روايته بالإشارة إلى مقال للكاتب الإسلامى المعروف الدكتور الطيب زين العابدين فى صحيفة «الوطن بقوله «أما د. الطيب زين العابدين، العضو السابق فى مجلس شورى الجبهة، فقد قطع حول ما إن كان لأحمد سليمان موقف مغاير للترابى فى موضوع الانقلاب، بقوله: «على العكس تماماً، أحمد سليمان ساهم حتى فى إقناع الترابى نفسه بالموضوع ده!، وكان يردد قولته المشهورة: الانقلاب زى الموزة، أحسن حاجة تأكلها أول ما تنضج، مش قبل ما تنضج أو بعد ما تنضج خالص!» (٧٤).

وليس خافياً على أحد أن فكرة الانقلاب العسكرى الإسلامى كانت قديمة، ولو أنهم برروها بفوضى الديمقراطية، ومذكرة الجيش فى فبراير ١٩٨٩، أو تحركات لأحزاب أخرى للاطاحة بالنظام الديمقراطى، ويشير الكاتب المحبوب عبد السلام فى كتابه «الحركة الإسلامية... دائرة الضوء... خيوط الظلام قائلاً» العام ١٩٧٩، غير بعيد عن شاطئ النيل الأزرق، جلس بضع عشرات من طلاب العام الأول لبضع جامعات سودانية يرهفون السمع لمحدثهم تلك الليلة، الأستاذ على عثمان محمد طه، المحامى يومها «نحن اليوم فى الحركة الإسلامية أشبه ما نكون بالمؤمن الذى قطع شهر رمضان صياماً وقياماً، وقد

(٧٣) كمال الجزولى المحامى . جزيرة نت ١٩ يناير ٢٠١٢ .

(٧٤) د. الطيب زين العابدين، «الوطن» السودانية، ٧/٢/٢٠١٢.

دخل فى العشر الأواخر، يتحرى ليلة القدر، لقد قطعت الحركة الإسلامية فى السودان غالب أشواطها، وهى تتقدم اليوم حثيثاً لتشهد ليلة القدر»، وليلة قدر الإسلاميين عبّرت عن شهوة السلطة وجوع للمال وطمعاً للجاء، وتفكيرهم الإقصائي، والذي جعل من «ليلة قدرهم يوم قيامة للدولة السودانية»، وبالفعل مثلما يقول محبوب نفسه، عن الجماعة الشرهة «استقرت فى أمان الدولة، واستلذت حُضنها، واستجابت وجاهتها، وامتيازاتها، ثم يُلبس الشيطان عليها مالها الخاص مع مال الشعب العام، فتأخذ منه جميعاً بغير حساب، أو تخطط بنوده وموارده ومنصرفه، يحدوها خلق الدكتاتورية الواحد الذى يكره المؤسسة والمحاسبة» (٧٥).

ورغم علم الحكومة الديمقراطية المنتخبة برئاسة الصادق المهدي، بخطة «الجبهة الإسلامية لتنفيذ انقلاب عسكري على السلطة، لدرجة أن «البجاجة» وصلت حد دعوة رئيس الوزراء للمشاركة فى الانقلاب على حكومته؛ إلا أن المهدي كعادته عند المواقف الحاسمة يقف فى منزلة بين منزلتين حتى وقوع «المحذور» وليس غريباً أن يكون أحد قيادات جهاز أمن الحكومة؛ وهو العميد ابراهيم نايل إيدام كان أحد قادة الانقلاب العسكري، وربما سعى إلى تضليل المهدي وحكومته ببعث الطمأنينة فى نفوسهم، والتأكيد بأن أية معلومة عن تحركات عسكرية لا تعدو محض تكهنات، لا أساس لها من الصحة.

وبعيداً عن الجدل حول هوية الانقلابيين الجدد، وعلم الحكومة المنقلب عليها، أو عدمه فإن المحصلة النهائية هى أن الانقلاب وقع، ولم يجرؤ أحدٌ على مقاومة الانقلاب برغم التوقيع على «ميثاق للدفاع عن الديمقراطية، فلا الحكومة القديمة تحركت، ولا الأحزاب قاومت، ولا الشعوب السودانية احتجت، بل بالعكس فإن كثيرين هلّلوا وكبروا للحركة الجديدة، حتى قبل معرفة هويتها، فكيف

ندعم شيئاً لا نعلم هويته؟. وأى عقل هذا الذى يراهن على «مجهول»، أو ضابط مغمور قام بانقلاب على السلطة؟. وهل هذا يعنى أن «ثقافة الديمقراطية» معدومة فى نفوس، وعقول السودانيين؟. وأين كانت تلك القوى السياسية؟. وماذا فعلت بمواثيقها وأحاديثها عن حماية الديمقراطية؟. وأين كان رئيس الوزراء؟. ووزير الدفاع؟. ومسؤولى الأمن؟. ووزارة الداخلية؟.

ومنذ أيام انقلاب «الجبهة الإسلامية القومية» الأولى، حول الانقلابيون الجيش إلى مليشيات، وصارت الشرطة أداةً من أدوات القمع، وقتل المدنيين، وتصفية الحسابات السياسية، بل بدلت الشعار «الشرطة فى خدمة الشعب» إلى «الشرطة لقتل الشعب»، فهى فى ذات الوقت صارت أخطر أدوات التفريخ العنصري، والجهوي. فقد ظلت تتعامل بقسوة مع النازحين فيما يصطلح تسميته «السكن العشوائي»، فى سوبا وفى أم درمان، وفى مناطق أخرى، حيث تهاجم السكان بالرشاشات، وتحرق البيوت، وتقتل الأطفال فى قلب العاصمة، كما فعلت ذات الفعل فى كجبار، وفى أمري، وفى بورتسودان.

وتؤكد الإحصائيات أن مليشيات النظام فى الأمن والشرطة، اصطادت أكثر من ١٢٠ طالباً من طلاب الجامعات والمدارس حتى شهر يوليو من عام ٢٠١٢. هذا غير أكثر من سبعين طالباً بالمدارس الثانوية ابتلع النهر بعضهم، واصطاد الرصاص آخرين منهم فى شهر ابريل ١٩٩٨ فى حادثة مجزرة العيلفون الشهيرة. كما أن بعضاً من هؤلاء اليفع استشهد بخناجر، ومدى زملائهم من الطلاب الإسلاميين فى مشاهد مكررة من حمامات الدم. وفى فورة الحماس «الجهادي»، وشعارات «فلترق منهم دماء، أو ترق منا الدماء»، أو ترق كل الدماء» فى لوثة الانفعال الرومانسى المرضى بالدين وشعارات خاوية، وهى شعارات قتلت وطناً، لكنها لم تقتل ذبابة ترك فوق هذا الجسد المتحلل.

إن السودان الآن «دولة فاشلة»، موصومة بسمة العنصرية، وصارت الوزارات

فى أزمنة التمكين الحضارى توزع على القبائل، والبيوتات، مثل وزارة الطاقة كمشال حيث صارت «حصرياً» على قبيلة بعينها، إلا من رضى عنه الجماعة، فسقطت الشعارات المشروع الحضارى البراقة، فى منعطف التطبيق، وتهافت الإسلامويون على السلطة، والكراسي، رغم أنف شعارات «هى لله هى لله لا للسلطة ولا للجاه»، وكانت مرحلة اختطاف الحركة الإسلامية للدولة السودانية على هشاشتها يمثل قمة الانهيار السياسى، والأخلاقي، والاقتصادي، فالحركة الإسلامية لم تكن تحمل برنامجاً سياسياً واضح المعالم، فهو لا يعدو سوى «تهويمات» و«شعارات جوفاء» تستند على «نص قرآني، أو حديث نبوي» بطريقة تليفقية؛ مثلما كان يردد نائب رئيس مجلس قيادة الثورة الزبير محمد صالح فى عام ١٩٩٤، حيث تبنت الدولة «اليوم العالمى للجري»، وأراد الزبير تحفيز السودانيين على رياضة الجري» بقوله «وسارعوا إلى مغفرة من ربكم» وكأنّ المؤمن حين يريد مغفرة من الله سبحانه وتعالى ما عليه سوى إسراع الخطى، والهرولة، ثم الجرى لكى يلحق المغفرة، وهذا يعنى أنّ من لا يستطيع الجري، فهو لا يستطيع الوصول إلى رحمة الله! . (وحتى أناشيدهم الجهادية كانت مبتذلة وتقليداً للأدب المستهلك والغناء الهابط مثل نشيد يا سلام يا سلام قوموا نرعى لقدام، فهذا النشيد وتقليد أعمى لأغنية تصف مفاتن المرأة : يا سلام يا سلام الوزين بصديرو عام)

لقد مثل المشروع الحضارى قمة «الانحطاط المعرفي»، وهو أشبه بحقب القرون الوسطى التى ضرب ظلامها كل أوروبا، حين تزاوجت الكنيسة والسلطة، وسادت ثقافة «صُكوك الغفران»، فشهدنا التصحر الفكري، والموات الثقافى والفنى، ولنا فقط أن نتأمل فى عاصمة مثل الخرطوم كانوا يقولون إنها «تقرأ»، إلا أن عدو المكتبات العاة لا يتجاوز أصابع اليد فى أحسن الأقوال للأطلاع وتقديم الخدمات المجانية لطالبي المعرفة، وكذلك يمكن أن يتساءل المرء عن المسارح، ودور السينما، والفنون، فكان أن ارتقى كثير من السودانيين

فى حالة يأس فى حزن ذلك المشروع، فسادت قيم اللامبالاة، وصار من الطبيعى فى مثل هذه المرحلة أن تجد من يتعامل مع «المال العام» كأنه ضيعة خاصة له، ورثه من أسرته. لأن الدولة فقدت ملامحها، وتماهت مع الحزب الحاكم، وتماهى الحزب مع الرئيس، ليضعونا كلنا فى سجن اسمه «الوطن»، فصار الرجل هو الدولة، والدولة هو عبر أكبر عملية اختطاف فى التاريخ المعاصر لدولة من قبل التنظيم العالمى للإخوان المسلمين، ومعروف أن الدولة فى فقه كثير من الإسلاميين هى عابرة للحدود، ولا تلتزم بالجغرافيا لأنها هى ملكية حصرية لأمة الإسلام. وكل ذلك يتم باسم الدين، لقد صار الدين تجارةً وسمسرةً، لتحقيق الثراء الدنيوى العريض، وصار الدين كذلك آليةً للقمع لتثبيت أركان الحكم، وكل ذلك يتدثر بشعارات حماسية ورومانسية مرضية، على شاكلة «لا لدنيا قد عملنا، نحن للدين فداء، وليعد للدين مجد، أو ترق منهم دماء، أو ترق منا الدماء، أو ترق كل الدماء»، وهى «لله هى لله لا للسلطة ولا للجاه»، ويهدف إلى «تمكين نخب دينية متطرفة، لتدير الدولة بعقلية اتحادات طلاب الجامعات، فليس هناك مؤسسات، سوى مؤسسات القهر، ولا سياسات سوى ما يحقق مصالح الفئة المعنية، ولا مكان للآخر، بل هو كله «أنا» أو نحن» المتضخمة، أما الآخر فهو «هم»، وهم الأعداء، والمتآمرين، والعملاء، ولترق منهم دماء، أو ترق منا الدماء، أو ترق كل الدماء!.

وبدأت المهزلة الإسلامية، ومسخرة المشروع الحضارى بإعلان الجهاد فى الجنوب، وتبنى قوانين سميت إسلامية فى عام ١٩٩١، وهى قوانين قصد المشرع منها إرهاب الناس، وإسكات أصواتهم، بوضع مواد التقطيع من خلاف، والقتل، بسبب معارضة السلطة، «راجع القانون الجنائى السودانى لسنة ١٩٩١. ولكن للأمانة فإن مسألة أسلمة الدولة كانت قضية قديمة طفت على السطح منذ الستينيات إبان حكم الصادق المهدى فى الفترة من ١٩٦٦

إلى ١٩٦٧، بعد أن تحالف مع صهره، زعيم «جبهة الميثاق الإسلامية» الدكتور حسن الترابي، واتفقا على تمرير دستور إسلامي، مثلما تحالف الترابي فيما بعد مع المشير جعفر نميري، وأعلننا الشريعة الإسلامية، وقوانين سبتمبر ١٩٨٣ الشهيرة، وهي كانت بداية عصر الهوس الديني في السودان، ووضعت أولى خطوات البلاد نحو هاوية الانحطاط، فكانت القوانين تنفذ بطريقة لا تمت للحضارة بصلة، وذلك؛ بإعلان تنفيذ العقوبات عبر الإذاعة والتلفزيون، والصحف السيارة، ليتفاخر النميري وأعوانه بتوجههم الإسلامي، بل وصل الهوس قمته حينما بايع الترابي وآخرون المشير نميري «إماماً على المسلمين، ومجدداً للدين الإسلامي»، و «الإنقاذ» بدأت بتحالف بين الترابي والبشير، والترابي بشخصيته الكاريزمية بين «الإسلاميين»، وباعتباره «مرجعية التشريع، وربما التنفيذ ذاته، ما من فكرة في بداية الإنقاذ؛ لا سيما المرتبطة بالسياسات العامة، والموجهات يمكن أن تمر بدون أن يصمم عليها، فبصمة الرجل لا يمكن أن نخطئها في عموميات القانون الجنائي لسنة ١٩٩١، وما شمله من عقوبات لتهم قد تكون فضفاضة، مثل «تقويض النظام الدستوري» المادة ٥٠ في القانون، وعقوبتها الإعدام، وجرائم إثارة الفتنة الطائفية والحرب ضد الدولة، في أسوأ نماذج الدولة «الثيوقراطية»، ثم ذهب المشرع أكثر من ذلك باستخدام عقوبة الجلد، في كثير من الجنح، أو ما يعرفها القانون بأنها جرائم، وليس بالضرورة أن تكون جريمة حدية، بل هناك «الزى الفاضح» والفعل الفاضح، وقانون النظام العام، أو أمن المجتمع، وتعريض الآلاف من الفتيات والنساء للجلد، وأخذهن عنوةً إلى سجون وزنازين «النظام العام»، فسمعنا عن قصة الصحافية لبنى أحمد حسين، في عام ٢٠٠٩، لأن لبنى صحافية معروفة في السودان، وكانت تهمتها ارتداء البنطال، وقدمتها السلطات للمحاكمة للحكم عليها بالجلد، إلا أن السلطة خافت، وتراجعت عن العقوبة وسط الضغط الداخلي والدولي، وضوضاء الإعلام الذي صاحب القضية الشهيرة،

لكن، ما يحزُّ في النَّفس، أن آلاف النساء تعرضن لمواقف مشابهة لقضية لبنى، والصبية سلفيا كاشف، ورأينا بأم أعيننا كيف تُجلد النساء، مثلما نقلت مواقع «يوتيوب»، حيث ظهر شريط فيديو تبدو فيه فتاة تتعرض للجلد من قبل شرطين، الأمر الذى أثار استياء كبيرا فى الداخل والخارج. وتذهب معظم الفتيات اللاتى يحكم عليهن بالجلد لأقسام الشرطة بصمت، ومن دون ضجيج، خوفا من «الفضيحة الاجتماعية» وإثارة الشكوك حول السلوك الخاص. وقد أعدت جماعة حقوقية تقريراً عن أوضاع النساء فى السودان، و تحصلت على نسخة منه ونشرت بعض من أجزائه بصحيفة «الشرق الأوسط»، ويكشف التقرير أن «الكثير من النساء تذكرن بوضوح أول لقاء لهن مع قانون النظام العام، وتحدثن عن الخوف والإذلال الذى أحاط بهذه الحادثة، وعبرن عن غضب خاص تجاه قانون النظام العام حرك بداخلهن إرادة الوقوف فى وجهه ومقاومته». وتحدث التقرير عن «انتشار إحساس متزايد وسط النساء بالضعف وعدم اليقين من سلامتهن فى الفضاء العام فى السودان، وشعور وسط النساء اللاتى شملهن المسح أن النساء لا يتحدثن حول تجاربهن مع قانون النظام العام بسبب الخوف من العار الأسرى والاجتماعى من جراء تجاربهن مع قانون النظام العام». وذكر التقرير أن واحدة من النساء تحدثت حول تجربة إحدى صديقاتها «طبية أسنان محترفة تعرضت لصدمة نتيجة لإلقاء القبض عليها داخل باص، وأخذها إلى محكمة النظام العام، ولم تستطع الذهاب إلى عملها لمدة أسبوعين». ويقول التقرير أيضا إن «واحدة من النساء قالت إن ابنتها ذات السبع سنوات أخبرتها إحدى زميلاتهما فى المدرسة بأنها إذا ارتدت البنطال وخرجت للعب خارج المنزل قد تتعرض للاعتقال.. وأصبحت تخاف الخروج واللعب خارج المنزل» (٧٧).

إن «مليوننا وستمائة جلدة ألهمت ظهور النساء السودانيات خلال عام واحد وفقا لقوانين النظام العام، وهو استناداً لتصريح مدير شرطة ولاية الخرطوم فى

عام ٢٠٠٩ بإشارته إلى إلقاء القبض على أكثر من ٥٠ ألف سيدة وفتاة بقانون النظام العام، ويقول المحامى نبيل أديب «إن الجلد موجود فى قانون النظام العام الذى ينظم الحفلات العامة، وموعد انتهائها»، ويضيف «لا تقف العقوبة على تلك المفصلة فى القانون الجنائى لسنة ١٩٩١، والتى تشمل الزنى الفاضح، أو الأعمال الفاضحة وشرب الخمر، والمتاجرة فيه، وكذلك الميسر، وإدارة المحلات العاملة فى هذه الأنشطة، إلا أن الجلد يشمل كذلك غسيل سيارة فى مكان غير مخصص لها؛ مع العلم أنه بالسودان لا توجد مواقف للسيارات فى معظم الأماكن، ولا لغسيلها». ويرى أديب أن «الجلد أصلا عقوبة مهينة ولا يجوز التذرع بالشرعية فى موضعه، لأن الجلد لم يذكر فى القرآن إلا فى موضعين من سورة واحدة، ويتصل بعقاب جريمتى الزنا والقذف». ويضيف أديب أن «القصد من العقوبة إذلال الجاني، ولا يجوز التوسع فى هذه العقوبة فى جرائم أخرى وإلصاقها بالشرعية الإسلامية». والقانون الجنائى لسنة ١٩٩١، وهو ما يصور حجم العنف الذى يتعرضن له من قبل الحكومة» (٧٨).

إن «الانحطاط فى السودان اقترب من نموذج دولة طالبان الأفغانية، وكادت أن تكون صورة ريشتا صورة مقابلة للواقع السوداني، فالمرأة هى العدو، والخصم فى معظم مواقف «الإنقاذ»، وهى مواقف أصولية ومتطرفة، وفى ذات الوقت تهدف إلى شل التفكير، بشل نصف المجتمع، وهناك أسئلة حائرة حول حساسية الإسلاميين تجاه المرأة، وربما يرد علينا البعض أنهم ينطلقون من تفكيرهم من بنية الوعى التناسلي، واعتبار المرأة مجرد كتلة من الرغبات الجنسية تمشى على الأرض، وتدفعها الشياطين لأغواء الرجال الأبرياء، إلا أن هناك ما أبعد من ذلك وهو ما يحتاج إلى بحث علمى دقيق حتى لا نلقى القول على

(٧٧) صحيفة « الشرق الأوسط » اللندنية، ٧ يناير ٢٠١١.

(٧٨) المصدر نفسه.

عواهنه، وفي ذات الوقت يجب علينا أن نتذكر أن امرأة المجتمعات المقهورة هي «مهمشة المهمشين»، وتعانى من القهر والتسلط الاقتصادى والجسدى والجنسى والمعنوى من قبل السلطة ذاتها، أو السلطة الذكورية التى تفرغ طاقات كبتها، وقهرها من آخر على المرأة باعتبارها هى الأضعف، وهى وضعية تصور علاقات القمع التراتبية، ولذلك ليس مدهشاً أن تكون النساء هن أكثر ضحايا أنظمة الاستبداد، وهناك عشرات القصص التى حصلت وتروى مقدار القمع ضدها، إلا أنه، وفي ذات الوقت فإن النساء فى السودان سجلن مواقف قوية فى المقاومة، ودخلن السجون سواسيةً مع الرجال، وظلن يتدعن فى وسائل مقاومة كلما طالت سنوات القهر، ولذلك فإن أى ثورة فى المستقبل سيكون للنساء فيها دور كبير، وقد حولهن القهر إلى «متمردات أكثر شراسة» كي يحافظن على وجودهن وكرامتهن.

وأوضاع طالبان ترويه إحدى الناشطات قائلةً «لقد اعتادت طالبان فى كل يوم جمعة، اقفال المحال التجارية والشوارع فى كابول وإلزام كل الناس، بمن فيهم الأطفال، التوجه الى الملعب المدرج للتفرج على إحلال عدالة طالبان فى مشاهد لا يمكن وصفها إلا بالوحشية. شاهدت سارقين تقطع أيديهم ويعلقون ساعات على الأشجار، علماً أن حكم طالبان أوصل هؤلاء الى فقر مدقع ودفع بهم إلى السرقة، شاهدت نساء يرجمن بالحجارة حتى الموت لرفضهن زيجات مدبرة، شاهدت فتاة فى السادسة من عمرها تتعرض لضرب مبرح لمجرد أنها تجرأت على حمل كتبها المدرسية فى الشارع، شاهدت شاباً يدفن حياً مع ابنة عمه لأنهما شوهدا معاً فى السوق... قادة طالبان يخطفون الفتيات ويغتصبونهن فتصبح الضحية مجرمة، ينبذها المجتمع ويتبرأ منها ذووها. وتضيف فريشتا: فى كل مرة أشهد فظائع طالبان، أكاد أصاب بإغماء، ولكنى سأواصل عملى طالما أنا قادرة على نقل حال شعبى البائس الى العالم. آمل أن أعيش لأشهد إقصاء هؤلاء المجرمين

عن الحكم . وفي السودان يقولون إنهم خائفون على «شرف النساء»، والذي هو مثل «عود الكبريت»! في تشبيهمهم، لا يشعل سوى مرة واحدة، لكن، ومن ذات هذه الزاوية نبصر أن «مركز الدراسات والبحوث الجنائية والاجتماعية» كشف في عام ٢٠٠٧ أن «٤٠٥» أطفال لقطاع عثر عليهم بولاية الخرطوم خلال الفترة من يونيو ٢٠٠١م وحتى مايو ٢٠٠٢م، بزيادة بلغت «٢١,٣٪» من العام الذي يسبقه الذي شهد «٣٠٤» لقطاع!! منهم «٣٤٨» ذكراً و «٥٧» أنثى و «٢٥٣» لقيطاً حياً و «١٥٣» متوفين والارقام تشير أيضاً إلى أن عدد بلاغات الأطفال اللقطاع بولاية الخرطوم خلال الفترة من يونيو ٢٠٠١م وحتى مايو ٢٠٠٢م تمثل «٩٣٪» من إجمالي بلاغات الاطفال اللقطاع الذين عثر عليهم في بقية الولايات الأخرى!!» (٧٩). مع العلم أن ولاية الخرطوم هي الأولى من حيث عدد الاطفال اللقطاع. لكن كم تبلغ نسبة من أجهضوا سرّاً؟. او من قتلوا بعد الولادة؟. هذه أرقام، وهي من ملفات أجهزة الدولة الرسالية؛ في وقت كان كل شيء لله بما في ذلك المنصب والعمل والدستور والقانون. ولا نود أن نشير هنا إلى نوع المضايقات التي تعرضت لها النساء في الأسواق، وفي الجامعات، وفي مواقع العمل، و حملات بائعات الشاي، وحملات النظام العام في الطرق، وهم يمثل هذه القوانين أعادوا السودان إلى أزمنة محاكم التفتيش، وإلى عهود غابرة وهدفهم كله هو إذلال الناس، والتسلط عليهم باسم الدين والحاكمة لله مثلما كان يحكم أباطرة القرون الوسطى في اووربا إبان أكثر عصورها ظلامية. حيث كانوا يعتبرون أن النقد الموجه إلى الأمراء يمثل انتقاصاً في حاكمية الله وذماً لتعاليم الكنيسة.

وهذه هي ذات مبادئ الدولة الأصولية السودانية التي تريد «الإنقاذ» تأسيسها،

ولذلك عملت كل ما فى سعتها من أجل تثبيت دعائمها، وهو ما أدخل السودان فى زقاق ضيق من أزقة التطرف، والهوس، ودخلت جرائم كثيرة تستر بستر الدين، بدأت بمصادرة الحزب الحاكم للنادى الكاثولوكى وتحويله إلى مقر «المؤتمر الوطنى»، وحرق الكنائس، وإقصاء أصحاب الديانات السماوية والمعتقدات الأخرى من ذهنية أكثرية السودانيين، ثم تطورت تلك الأفعال إلى أحداث عنف دموية؛ كان من أشهرها حادثة اغتيال وجرح أكثر من خمسين مصلياً بمسجد من مساجد ضاحية الثورة بأم درمان فى فبراير ١٩٩٤، حيث ألقى القبض على متطرف اسلامى ذو أصول من المغرب العربى، واسمه محمد الخليفى فقد أطلق النيران على المصلين باعتبارهم «كفرة» فى أول ظواهر العنف الدينى المباشر فى السودان، وهو عنف ضد جماعات غسلامية، لا كعنف كانت تمارسه الحركة الإسلامية فى الجامعات مستخدمةً الشيخ والأطواق والأسلحة البيضاء ضد المناوئين لها.

إن هذا الوضع، هو نتيجة طبيعية لمقدمات استبقته، شملت الدعاية الكبيرة، والضجة الإعلامية وما تضخه علينا من أكاذيب وشعارات ساهمت فى عمليات غسل مخ ممنهج، وهو يتسق مع نهج الإنقاذيين استناداً على مشروع تمكينهم، كما هو وضع نموذجى لدولة فتحت أبوابها مشرعةً لحملة تفكير التكفير، وقادة التطرف الإسلامى، عبر تأسيس «المؤتمر العربى الإسلامى»، واستقبال زعماء القاعدة مثل أسامة بن لادن، والجهاد المصرى، وجماعات أخرى من «الأفغان العرب، ومن إسلامى دول الجوار العربى والأفريقى، ولذلك نرى أن حادثة «الخليفى» تزامنت مع ارتفاع موجات الهوس الدينى، وهو هوس يصل مرحلة الانفعال الرومانسى المرضى بالدين، حيث ظهرت علامات كثيرة كما قلنا مثل «الترزى الإسلامى الذى يكتب فوق لافتة محله «وكل شئ فصلناه تفصيلاً»، وموضه «كوافير الحميراء»، وكلمة إسلامى التى تعقب كل بنك، أو مصرف تجارى، أو حتى معاملة ربوية، أو معاملة بنكية ألقت

بآلاف من المزارعين في السجون؛ بسبب الإعسار بعد أن تم تمويلهم بواسطة «عقود السلم»، كما تكررت حادثة «الخليفي بمسجد الجرافة بأم درمان، وفي شهر رمضان الكريم، وهذه المرة على يد سوداني اسمه «عباس باقر»، في عام ٢٠٠٠، وما بين الخليفي والباقر رأينا أحداثاً منفصلة في تواريخها بعدد من مناطق الجزيرة المسالمة! لكنها مترابطة ارتباطاً عضوياً مع حالتى الخليفي والباقر، ومع حالة الهوس الكبيرة التي غطت على المجتمع السوداني، كما تم اغتيال المطرب خوجلى عثمان في نوفمبر ١٩٩٥، مع أن هناك «غموض لم يفك»، وروايات أخرى حول سبب الاغتيال المدوي، بهجوم داخل اتحاد الفنانين، وهو هجوم لا يمكن أن يستغربه كل من يفكر، أو يتأمل المشهد، فهو مشهد غابت فيه العقول تماماً، ولا تزال آثاره ممتدة إلى حين كتابة هذا الكتاب، لأنه مرتبط بمنظومة تفكير شاملة، وبطريقة ممنهجة بغرض تغييب العقول، وتغبيش الأفكار.

ذات رمضان، أوقفت أحد سائقي «أمجاد»، وبعيد لحظات من ركوبى للسيارة جاءنى صوت تلك الفرق «الإنقاذية» تردد بعض المدائح النبوية على أنغام موسيقى «هادئة»، فطلبت من السائق باحترام أن يوقف هذا «الكاسيت»، فقال لى «ياخ دا مديح والدنيا رمضان!»، قلت له «أنا مخير وعلى كيفي»، وبدا الشاب حائراً من أمره، فقلت له، سيبك من دا. شغل شريط غنا»، فنظر إلى مندهشاً، فتابعت «أنا بحدد لنفسى الشئ العايز اسمعو»، فاستجاب وأخرج كاسيت لمغني، وبعد لحظات بدأ «يتمايل» من الطرب، فابتسمت، ولما أدرك سر ابتسامتى «قال يا عمك الجماعة ديل جننونا، ولا زم الواحد يعمل فيها منهم ويسمع حاجاتهم، بس لكن إنت زول ظريف»، ولا يغيب عن ذلك استغلال الدين فى السياسة، وإشغال الناس ببعض «الفتاوى»، والقضايا «الانصرافية»، ولذلك وظف النظام مجموعة من علماء السلطان، أطلق عليهم «هيئة علماء السودان»، وهى «كتيبة دفاعية» تمارس اللعب بالدين من غير ما مهارة، لكن أزمة الغيبة هى التى

منحتها قداستها، وضعف الآخرين هو الذى منحها قوة زائفة، وسلطة خطاب تؤثر فى ملايين الضعفاء، والمغيين، وهى كتيبة لا تنحصر مهمتها فقط فى مسألة تجميل وجه السلطة الكالح بمساحيق الدين، وإلهاء الناس بفتاوى انصرافية مثلما كان يفعل الشيخ صادق عبد الله عبد الماجد حول «تحریم تحصين الأطفال ضد الشلل بإعتبار أن ذلك «مؤامرة يهودية ماسونية» (٨٠)، كما كتب الرجل مقالات مطولة فى عام ٢٠٠٦ بصحيفة «أخبار اليوم»، فى ذات الخصوص، ويقول إن فتواه تستند على معلومات حصل عليها مع «أخوين ثلاثة كدة»!!، دون أن يوضح لنا تخصصهم العلمي، أو شهاداتهم الأكاديمية التى تحصلوا عليها فى الصيدلة، أو العلوم، أو الطب، أو أن لهم مركز أبحاث علميا رفيعا» أو حتى غير رفيع، «، وتطابقت الفتوى مع فتاوى لعلماء محليين فى باكستان ونيجريا. وقد أرسل الرجل نداءً للسودانيين فى اليوم الثالث من أبريل ٢٠٠٦ إكمالاً لما كتبه فى عموده الصحفى «ما قلّ ودلّ» بجريدة أخبار اليوم، وقال الشيخ صادق فى ندائه الشهير «يا أولياء أمور الاطفال الأبرياء الذين لا يملكون من أمرهم شيئاً ويا أيها الأطباء الذين بيدهم أن يعطوا مايسمى بالتحصين يقربهم جميعاً مسافة الموت، وياوزارة «المرض وقتل الاطفال» مع سبق الاصرار والترصد، اتقوا الله فيما تفعلون فى أجيال المستقبل فالأمهات والاباء يسلمون أطفالهم لاد غير امينة فلا تفعلوا وارفضوا بإصرار ان تسلموهم للتطعيم المسمى بالتحصين زوراً وكذباً بل هو المرض الذى نهايته الموت، وغداً الاثنين الثالث من هذا الشهر سوف تبدأ وزارة الصحة الاتحادية، تنادىكم بواسطة الإذاعة والتلفزيون للتحصين فى الدورة الثانية التى يكتمل بها المرض ويأخذ طريقه على ذرات أجساد أطفالكم باسم التحصين ويروغون بينكم كما تروغ الثعالب لاتصدقوهم وارفضوا تسليم

(٨٠) صادق عبد الله عبد الماجد، الجزيرة . أغسطس ٢٠٠٧، مقالات بصحيفة

«أخبار اليوم» السودانية، ٢٠٠٦.

اطفالكم لهم أن أردتم لهم حياة طيبة ومستقبلاً خالياً من الأمراض . ومصادقاً وحرصاً عليهم اقرأوا وتابعوا معي اليوم وغداً هذه الحقائق التي يدين بها هؤلاء الاطباء والعلماء جريمة التطعيم واللقاح المسمى بالتحصين» (٨١)، وربما لذات السبب اضطرت وزارة الصحة السودانية، والتي تترأسها الوزيرة المسيحية تابيتا بطرس شوكاي، وهي تحمل دكتوراة في التمريض؛ اضطرت الوزارة «المسلمة»، ووزيرتها «المسيحية» إلى الاستعانة بفتوى دينية، بدلاً عن الاستناد على الحقائق العلمية، وهي ربما يبررها البعض بعقلنا «السائد» وهو يقتنع بفتوى رجال الدين، في الطب، والتكنولوجيا، دون أن يهتم برأي العلماء! . ولذلك تجلت لنا «عبقرية الوزارة» في استخدام الشيخ المصري يوسف القرضاوى لتوجيه نداء، ولا ندرى إن كان مدفوع الثمن، أم هو تبرعاً منه للدولة الرسالية، وكان توجيه القرضاوى داحضاً لنداء الشيخ الصادق، في سابقة «علمية فريدة»، تعكس عقلية الحكام الإنقاذيين، وطريقة إدارتهم لشؤون الناس، ولذلك ليس غريباً أن تصدر فتاوى «رجال الدين» لتحظر سفر رئيس البلاد عمر البشير «خوفاً من خطر مدعى محكمة الجنايات الدولية لويس أوكامبو» لكن البشير يسافر ويهزم الفتوى السلطانية، ولا نسمع بعد ذلك «تكفيراً» للرئيس، وهو موقف يتسق مع موقف زعيم السلفية الحرية عبد الحى يوسف حين رأى أن خبر «سقوط هجليج» يجب أن نأخذه بجدية أكبر و ليس بالرقص والغناء، وكان البشير رئيس النظام قد أكثر من الغناء بعد أن أعلن جيش الجنوب انسحابه من هجليج. لكن عبد الحى تخوف من الغشارة صراحةً إلى ولى نعمته البشير الذى يغدق للمتطرفين والسلفيين الحربيين والإرهابيين المال والعطايا، ويفسح لهم القنوات والمنابر لبث سمومهم بين السودانيين»، لكن يوسف حينما سئل عن رقص المشير البشير وجوازه استنكر تحديد اسم البشير فى السؤال ولكنه أفتى بعدم جواز الرقص

وأن بعض العلماء يردون شهادة الراقص»، حريات» ٢٣ ابريل ٢٠١٢ . . وهى فتوى مشابهة لفتوى عزت عطية المصرى حول «إرضاع الكبير فى العمل»، حيث أصدر الرجل فتوى أثارت الكثير من الجدل فى مصر حول إرضاع المرأة لزميلها فى العمل حتى يحل لهما الخلوة ورؤية شعرها والعمل معها فى مكان واحد، أو مثل تلك الفتوى التى تحرم على الزوجين ممارسة الجنس بلا ثياب!.

حقاً هى أزمئة الانحطاط التى تريدنا تصديق روايات «محرابة القروود مع المجاهدين فى أحراش الجنوب، أو أن من استشهد منهم تنبعث من دمائه رائحة مسك، وهى أكذوبة لم يفكر من أطلقها أن غابات الجنوب الكثيفة ؛ لاسيما فى مواسم الأمطار كثيراً ما تنبعث منها روائح عطرة تختلط برائحة المانجو، مع الأناناس، مع مهوقني، أو غيره من الروائح التى ربما يحسبها من كان موهوماً أنها رائحة مسك أنبعثت من دماء «شهيد»، وهو ذات الشهيد الذى أقاموا له أعراس الشهداء، وليالى الزفاف إلى حور الجنان، مستغلين فى ذلك بنية الوعى التناسلي، وهنا لسنا فى مسألة دحض ذهاب هؤلاء إلى الجنان أو النار، لأن ذلك عند علام الغيوب وحده. !، و لقد كرست الإنقاذ لهذا الخطاب الذى أعادنا إلى عصور الظلام ومحاكمات التفتيش التى اغتالت العالم جاليلو لأنه أتى بنظرية كروية الأرض ودورانها حول نفسها! وليس غريباً أن تنتشر تلك الشعارات فوق لوحات مضيئة، مثل تلك التى تقول «السودانيون أكثر شعب يصلى على النبي»، وهو شعار رفعته إحدى الإذاعات الدينية، ولسنا هنا بصدد انتقاد فكرة «الصلاة على النبي» بقدر ما أريد التركيز على استغلال الدين فى أى خطاب، ولو كان تجارياً، وهو أمر يجعل الناس يتمسكون بالقشور، ويتعاملون مع الأشياء من فوق «السطح»، و ليس غريباً أن يتحوّل كثيرون إلى «تروس» فى ماكينة الإنقاذ، أو أناس يلهثون وراء «رزق اليوم باليوم»، أو طامحين لشراء عريض فى أزمئة القطط السمان، وتدفقات ريع النفط، لتتحول «جميعنا» إلى «استهلاكيين»، لا «منتجين»، فى كل شيء، ؛ فى السلع، وحتى الأفكار، ويريدون لنا أن نردد

خلفهم مثل البيغاوات «شعاراتهم الخاوية المضمون»، ونسبح بحمد الذى قهرنا، ومارس علينا الاستبداد، ونبشر بمشاريعهم التى عملت على «إذلال» الشعب، بواسطة القوانين القمعية، وأدوات تنفيذها الإرهابية، وخير مثال لذلك قانون النظام العام. أما قوانين؛ «العدالة الناجزة فيقصد منها؛ إضعاف الناس وتعذيبهم نفسياً حتى يتمكن «الإنقاذيون» من عملية إعادة إنتاجهم داخل سياق «المشروع الحضاري»، وتحويلهم إلى «مجموعة من الجوقة المنصاعة، والدليلة، وهو ما يريده سدنة «الإنقاذ»؛ حتى ينفردون هم بالسلطة، بعد التكريس لمجتمع «شائه» تغلب عليه النزعات «الانتهازية»، و«السلبية»، وحب الذات، والخلاص الفردي.

وبالطبع فإن «الإنقاذ» قصدت من كل ذلك، وهو واضح فى فقه «التمكين»؛ إلى وضع كل السودانين داخل «مسارها»، كى يكونوا تابعين، أو نسخاً مشوهة، لا تستطيع الفعل، لأنها سلبية، ومنزوعة الإرادة، وفاقة للعزيمة، وكم كان عبد الرحمن الكواكبي مصيباً حين كتب فى سفره «طبائع الاستبداد أن «الحكومة المستبدة تكون طبعاً مستبدة فى كل فروعها من المستبد الأعظم إلى الشرطي، إلى الفرّاش، إلى كنّاس الشوارع، ولا يكون كل صنف إلا من أسفل أهل طبقته أخلاقاً، لأنّ الأسافل لا يهتمهم طبعاً الكرامة وحسن السمعة إنّما غاية مسعاهم أن يبرهنوا لمخدومهم بأنهم على شاكلته، وأنصار لدولته، وشرهون لأكل السقطات من أى كانت ولو بشراً أم خنازير، آبائهم أم أعدائهم، وبهذا يأمنهم المستبد ويأمنونه فيشاركونهم ويشاركونه، وهذه الفئة المستخدمة يكثر عددها ويقل حسب شدة الاستبداد وخفته، فكلما كان المستبد حريصاً على العنف كلما احتاج إلى زيادة جيش الممّجدين العاملين له والمحافظين عليه، ولذلك يسعى «المقهورون» إلى تصديق كل ما تبثه وسائل دعايته من «أكاذيب»، فنلاحظ أنّ البعض يخرج فى مسيرات إدانة ما يدور فى غزة، أو البوسنة، لكن لا تهزّ شعرة من رؤوسهم أخبار مقتل الآلاف فى «دارفور»، وهم أيضاً يرغبون ويزبدون حين سماعهم خبر اغتصاب سيدة فى بلد بعيد، لكنهم يتعاملون بلامبالاة عند سماع أى خبر

عن حادثة مماثلة فى أية بقعة من بقاع السودان، دون أن يعمل الذهن، ويحفز داخله العقل النقدي للحوار مع الذات، ومع الآخر، وقبل أن ينحاز بلا وعى إلى الروايات الحكومية، وفى الغالب هى روايات بقصد «شهادة البراءة»، فالحرب فى دارفور هى «نهب مسلح»، والحديث عن جرائم حرب هو «مؤامرة»، والحديث عن «تزوير الانتخابات» هو حديث بائسين، «فروا من النزال»، والحديث عن «الفساد»، لا يصدر سوى من «المعارضين»، ومن الذين لا يملكون المستندات، والذين يقصدون «تشويه» المشروع المثالي، وتلطيح «الثوب النظيف»، وفى النهاية تهدف الأنظمة المستبدة إلى تحويل الشعوب إلى جماعات من اللامبالين بما يدور حولهم، وقد تصل اللامبالاة قممتها؛ كأن يمر حادث كبير فى السودان، مثل تقسيم البلاد كلها مرور الكرام، ويتعامل معه الناس بلا مبالاة، فيخرجون إلى الشوارع يتحدثون ببرود شديد، ويرددون مثل البيغاوات أحاديث العنصريين، وسادتهم الكرام، بأن انفصال الجنوب «خير لنا ولو كرهنا ذلك».

لقد اخترع نظام الإنقاذ كثيراً من الوسائل التى استهدفت ترويض وَحْش الجماهير، بواسطة التضليل، أو التجهيل، وإشاعة ثقافة الاستسلام، بنشر الجهل والخرافات، والدجل، من خلال ضخ كثير من المفاهيم المغلوطة، وهى مفاهيم تنتشر فى ظل غياب المعلومة، ومناخ الحرية، واختفاء العقل النقدي، وسيادة العقل المعياري، ذلك العقل المستسلم، الذى لا يريد أن يرهق نفسه بتساؤلات، ولو بسيطة، وهى ما يمكن تعريفه «بقصور العقل الجدلي» ومثلما عرفه الدكتور مصطفى حجازى هو «لب الذهنية المتخلفة، فهى جامدة قطعية، وحيدة الجانب، تتبع مبدأ السببية الميكانيكية، عاجزة للعمل وفقاً لمبدأ التناقض، ويلاحظ هذا القصور فى مختلف النشاطات، وعلى مختلف الأصعدة» (٨٢) وتعتمد العقلية المتخلفة على مبدأ العزل والفصل، لأن الشئ قائم على ذاته، لا صلة له بأشياء أخرى، وهى عقليات تجد تربة خصبة فى ظل سيطرة الدولة على الإعلام، وممارسة التضليل، وسيادة الهوس، ولذلك؛ أعلنت الإنقاذ انها تسعى «لصياغة الإنسان

السوداني، أو المجتمع في سياق المشروع الحضاري، وبرامج «التمكين»، وقد استخدمت كذلك آليات القمع الجسدي بالاضافة إلى القمع الفكري، وخلاصة آليات القمع الجسدي والفكري هو الاذلال المعنوي، والشعور بالانحطاط، والوضاعة، فلذلك أقامت بيوت الأشباح، واستخدمت وسائل تعذيب مذلة، من جلد وسب، وتعذيب، واغتصاب، وهو سلاح اتخذته السلطات في حرب دارفور، والجنوب، ونقلته حتى إلى الوسط حيث حادثة اغتصاب العميد معاش محمد أحمد الريح، وما ذكره الدكتور فاروق محمد إبراهيم خلال سنوات الإنقاذ الأولى، وقضية الناشطة صفية اسحاق التي أكدت أن ثلاثة من عناصر جهاز الأمن الوطني والمخابرات قاموا باغتصابها في أحد مواقع جهاز الأمن بالخرطوم بحري في فبراير ٢٠١١، وهي بالطبع ما ظهر من جبل جليد الممارسات غير الإنسانية التي يتبعها جهاز الأمن في قمع المعارضين، وكسر شوكتهم، وهزمهم نفسياً. لكن أبرز ما تستخدمه السلطات الشمولية من آليات قمعها هو «(موجهات التحطيم المعنوي)»، وتهدف هذه الموجهات في نهاية المطاف إلى «التخريب أو الاحتواء»، وتعرف هذه السياسة بالآتي: (تهدف إجراءات تحطيم المعنويات إلى إشعال التناقضات والاختلافات بين القوى ذات التوجهات السلبية المعادية، والاستفادة من هذه التناقضات، وعبر هذه الإجراءات يتم تقسيم تلك القوى وتخريب صفوفها، وعزلها، بحيث إن أنشطتها المعادية، يتم عكسها أو تقييدها أو وقفها بالكامل، ويمكن توجيه إجراءات تحطيم المعنويات ضد المجموعات والتجمعات والمنظمات، كما يمكن توجيهها نحو الأفراد. وتستخدم كإجراءات مستقلة نسبياً، ضمن إجراءات الحسم النهائية، في الإجراءات العملية، أو في ارتباط مع الأنواع الأخرى من أنواع إجراءات الحسم» (٨٣)، ويجب استخدام إجراءات التحطيم المعنوي، تحديداً، حين تنهض دلائل على جريمة ضد الدولة،

أو أية جريمة أخرى، ضمن عملية متابعة عملياتية، ولكن يكون الأفضل، لأسباب سياسية، أو سياسية عملياتية، بحسب تقديرات تحقيق منفعة اجتماعية أعظم، يكون الأفضل ألا تحول هذه الإجراءات على نيابة الجرائم».

انهيار شامل

كما وجه الإنقاذيون ضربة قوية للزراعة، برغم رفع شعارات «نأكل مما نزرع، ونلبس مما نصنع»، وبلغ التدمير حد وصف رئيس العصابة لمشروع الجزيرة «بأنه ظل عبثاً على الدولة منذ الستينيات، أى أنه مثل «الترلة مضروبة الإطارات» التى وصفوا بها الجنوب بعد الانفصال، وكعادتهم تناسوا دور هذا المشروع، ويكفى أن نشير هنا إلى أن عائدات السودان من الناتج الزراعى كانت تبلغ فى بعض المواسم حوالى مليار دولار فى السنة، وحينها لم يكن بالسودان نفط أو غيره من موارد ذهب أو نضبت أو سلبت، وهو مبلغ كبير لدولة مثل السودان قبل عشرين عاماً، ويكفى أن فى عصر مشروع الجزيرة الذهبى، كانت الدولة تدعم الدواء، والعلاج، وتقدم التعليم مجاناً، ولا تثقل كاهل المواطن بالأتاوات، والضرائب، والجبايات، والرسوم بمختلف أسمائها من دمغة الجريح، إلى الزكاة، لكن ؛ ومع دخول النفط، بأمراضه فى الفترة من ١٩٩٩ - ٢٠٠٢ شكل وحده نسبة ٤٢٪ من إجمالى الصادرات وتراجع عائد الصادرات الزراعية إلى نسبة ٣٢,٩٪، ومع حمى النفط ارتفعت نسبته إلى ٧٠٪، وتراجعت فى ذات الوقت نسبة الصادرات غير النفطية إلى ٥٪ فقط من جملة الصادرات، و ما بين النفرة الزراعية، والمرض النفطى يقف المزارع المسكين مغلوباً على أمره، فمرة ثورة زراعية خضراء، ومرة نفرة خضراء، أو نهضة، والمحصلة فقر مدقع واعسار. وقد أصابت مدافع التدمير الإنقاذية المكثفة قلب مشروع الجزيرة أكثر من بقية

(٨٣) الحاج وراق، وثيقة سرية لجهاز مخابرات ألمانيا الشرقية، الحاج وراق، صحيفة

السوداني، ٢٨ - ١١ - ٢٠٠٩.

مناطق السودان الأخرى، ربما لغياب المشاريع التنموية أصلاً، لكن الجزيرة شهدت مجزرة تنموية لم يشهدها السودان من قبل، فالمشروع دمر، والمزارعون هجر بعضهم الزراعة، وفضل شبابهم الهجرة المستمرة إلى دول الخليج العربى على البقاء فى «أرض المحنة»، بينما فاضت شوارع العاصمة بآلاف الشباب الذين يفضلون بيع الماء «البارد»، و«المساويك» و«الملابس» على العمل فى المشروع!، فماذا يعملون؟. وماذا هم حاصدون من العمل فى الزراعة؟! . لتصاب الأرياف بالتصحر واليباب، فيما تريفت العاصمة، وصارت شعبية الطباع، ريفية الملامح، أما مطالب النخب فى المركز، والمتمثلة فى قضايا الحقوق المدنية، فقد تمت مصادرتها تماماً، فشىد الإنقاذيون أسواراً، وزنازين، وبيوت أشباح، مثلما صادروا الحريات بما فيها حرية التعبير والكتابة والرأى، كما صُودرت الحريات الخاصة، وصار الجلد «عقوبةً مذلةً» وضعها القانون الجنائى لسنة ١٩٩١، لكل ما تراه الإنقاذ جنحةً، أو جريمةً، أو «يجرح المشاعر العامة»، والتى يبدو أنها «مرهفة»، و«رقيقة» لدرجة أن بنطال امرأة يصيبها بالهياج، والالتهاب الحاد. وخلاصة الأمر؛ فإن «سفينة الإنقاذ» التى سارت «ولا تبالى بالرياح» قد أوصلت البلاد إلى أسوأ عصور انحطاطها، وبلغ الفساد أوجهُ، وظلت تؤكد تقارير الشفافية الدولية أن السودان هو من أكثر بلدان الله فساداً رغم شعارات الدين، وادعاءات أن السودانيين أكثر الشعوب تصلى «على النبى»، ورغم أنف علماء السوء، والسلطان، وقد تمخض من كل ذلك، انهيار كامل للخدمة المدنية، انعكس على السياسات العامة، وتراجع الإنتاج، فتحوّلت الدولة السودانية، على هشاشتها، وضعها البنىوى والهيكلى، والعقل إلى دولة جباية، لا دولة رعاية، ويكفى الإشارة إلى الانهيار فى كل القطاعات الخدمية، والإنتاجية، فمثلاً؛ فإن بلداً كالسودان، تجرى تحته الأنهار، وكان يمكن أن ينتج أسماك المياه العذبة وتصديرها لتعود بعملات صعبة، لكن لا تندهشوا أن عرفتم حجم إنتاجنا من الأسماك، وأن مصر التى تشاركنا نهر النيل فى مساحة صغيرة، تنتج أكثر من السودان

١٥٠٠ مرة، وهنا يشير الكاتب الصحفي الطاهر ساتي في عموده إليكم، بصحيفة السودانى إلى أن مصر «تتج من الاسماك المستزرعة (٧٥٠ ألف طن سنوياً)». وانتاج السودان من ذات الاسماك لايتجاوز (٤٥٠ طن سنوياً). أى لم يبلغ إنتاجنا (ألف طن) من تلك الاسماك، بيد أن مصر تقترب الى (مليون طن). وكما تعلمون، فالنيل يجرى من هنا، وكذلك الاسماك، ومع ذلك تأمل فرق الإنتاج فى الاسماك المنتجة بواسطة الإستزراع. تأمل الفرق، ثم تابع ما يلى لتعرف سر تدهورنا فى كل المناحي، وما الاستزراع السمكى إلا جزء من الكل المتدهور. أولاً، ما يجب تأكيده هو أن الاستزراع السمكى نوع من أنواع التنمية التى تستهدف الفقراء لتحذ من فقرهم، ولتساهم فى تحسين وضعهم الاقتصادي، وهو يعنى تزويد البحيرات والخزانات والقنوات المائية بالاسماك بعد تفريخها وتوليدها بطرق علمية فى أحواض صناعية، وصائدى الاسماك وكل الناس هم الذين يستفيدون من هذا التزويد، بحيث يكون مصدر دخل للصائد وغذاء للناس.!!» (٨٤). لكن لا غرابة إذا ما علمنا أن السودان، والذى يتمتع بحوالى ٢٠٠ مليون فدان صالحة للزراعة، يستورد مواد غذائية بفاتورة تقارب عائدات النفط قبل انفصال/ استقلال الجنوب، فيما يصرف نظام البشير ببذخ على القصر الجمهوري، وبند الدفاع والأمن «إن رئاسة الجمهورية تستنزف سنوياً ١١٪ من جملة المصروفات الحكومية، وبينما بلغت مخصصات جهاز الأمن فى ميزانية هذا العام (١) تريليون و(٣٠٠) مليار جنيه (قديم) (خلاف مصادر دخله الأخرى من شركاته ومال الطوارئ)، بلغت ميزانية الصحة (٥٠٠) مليار جنيه (قديم) والتعليم (٤٠٠) مليار والصناعة (١٠٠) مليار، أى ان مخصصات جهاز الأمن تفوق جملة مخصصات التعليم والصحة والصناعة!.. وكشف حسن ساتي أن الأموال المنهوبة المودعة فى ماليزيا تساوى ١٣ مليار دولار، دع عنك

سويسرا والخليج وغيرها من الدول» (٨٥). هل هناك فشل أكبر من هذا الفشل؟، وهل يكفي بعد ذلك الخوض في تفاصيل، أو أرقام عن المصانع المتعطلة، لنستورد حتى الصناعات الجلدية من الخارج، مع وجود أكثر من ١٣٠ مليون رأس من المواشي؟. لقد أعادت سلطة الإنقاذ، بسياساتها المريبة، وتحويل الدولة كلها إلى نظام جباية، سيرة التركية القديمة، وكأن القدر السوداني أراد أن تبدأ الدولة بحدودها الجغرافية، ومساحتها، ووظيفتها، بدولة «جبايات، وأتاوات، وضرائب، واستبداد، وقهر، حرص عبره المستعمرون إلى خدمة أولوياتهم، وهى اصطياد الرجال الأشداء من السود لتجنيدهم فى جيش الامبراطورية التركية، ونهب ما تذخر به الأراضى السودانية من ذهب، وأن تنتهى ذات الدولة، بحدودها ووظيفتها، بحكومة جبايات، وأتاوات، واستبداد فاق استبداد دولة الاسى تعمار، وقهر ثقافى وسياسى، واجتماعى، حرص الحاكمون عبره على نهب أموال الشعب، من خلال الفساد، وبيع مؤسسات القطاع العام» الخصخصة»، والاستيلاء على ريع النفط، واستعباد الرجال،» اضافةً إلى اغتصاب النساء، واقامة آلة تعذيب من أضخم آلات القمع الفاشيستي.

لقد بدأت الدولة السودانية الموحدة بالأتراك، وممارساتهم القمعية، ومنهجهم الذى حول دولتهم المصنوعة إلى دولة جبايات وأتاوات، لتنتهى الدولة ذاتها، عند أوباش الإنقاذ بعد انفصال/ استقلال الجنوب، وسياسات القمع والأتاوات ذاتها، والجبايات، والمفارقة التاريخية هى أن نهاية الاستعمار بدأت من الأطراف عبر الثورة المهدية، التى قدمت من الغرب، وجبال النوبة، لتكون نهاية الدولة الموحدة، وربما نهاية الاستبداد كذلك، من الأطراف» الهامش» بانفصال/ استقلال الجنوب، والحروب فى جبال النوبة، والنيل الأزرق، ودارفور!، وهذا هو مشروع الحركة الإسلامية الحضاري، فصل ذاكرة، وتجريف عقول، ونزيف

وطن، وانهيار دولة، بتدحرجها نحو حافة الفشل بشهادة خبراء، وسودانيين، وليس هناك شاهداً أقوى من الواقع ذاته، أو «شهود العيان»!

لقد ظل السودان لمدة ثلاثة أعوام متتالية يحتل المركز الثالث ضمن ثلاث دول هي الأكثر فشلاً في العالم، وهي عادة حافظ عليها السودان من الأعوام ٢٠٠٧، إلى ٢٠١١. حيث صدر الثلاثاء ١٩ يونيو التقرير السنوى لمؤشرات الدول الفاشلة والذي تصدره مجلة السياسة الدولية، وجاء فيه السودان محتلاً للمركز الثالث بين الدول ضمن دول العالم الأكثر فشلاً حسب المؤشرات العلمية التي يتخذها الدليل، متفوقاً فقط على الكونغو الديمقراطية والصومال واللتين احتلتا المرتبة الثانية والأولى على التوالي. وبصدور التقرير الثامن حول الدول الفاشلة في العالم، يصر السودان على عدم إحراز أى تقدم حيث ظل فى مرتبة الدولة الفاشلة رقم ثلاثة فى العالم على مدى السنوات الثلاث المنصرمة. حيث أحرز فى هذا العام ٤, ١٠٩٪ من درجات مؤشرات المقياس، متدهوراً بنحو ٧, ٠ من الفشل عن السنة الماضية والتي أحرز فيها المرتبة الثالثة فى مقياس الدول الفاشلة والذي يرتب الدول تنازلياً من الدول الأقل فشلاً الى الدول الأكثر فشلاً. وشريحة القطط السمان التي تزدرد كل ما تجده، والشرائح القليلة هي التي تتمرغ لا فى تراب الميرى فحسب بل، فى تراب وطن كامل يتعرض للنهب المنظم، وهو ما تؤكد تقارير المراجع العام حول الفساد. وما يرد إلينا من حكايات موثقة حول الفساد، وكيف قفز البعض بالزانة، وصاروا فى غفلة من الزمن من أثرياء السودان، وهم أثرياء ثورة التمكين والمشروع الحضارى الأكذوبة، لكن ليس من الممكن أن تصدق مثلاً أن مدير إحدى الجامعات رفض نقل رئاسة الجامعة من منطقة الى أخرى لأن (المدام ترفض ذلك)!!، ولكن لا أدري أن كنتم تصدقون أم لا تصدقون قصة نائب مدير إحدى الجامعات وشراء ٤ غزلان و٢ من الزرافات بمبلغ مليار جنيه بالقديم طبعاً «مليون دولار أميركي» فى ذلك الوقت! . ويمكن بذلك اضافة القطط السمان مع الغزلان الثمينة التي تنطط، وتلعب وتسخر من

شعارات (ربط قيم السماوات بالأرض، والقوى الأمين، والجامعات الرسالية!)، هذا نموذج من نماذج كثيرة، ولذات السبب تحولت جامعاتنا في معظم الأحوال الى مؤسسات لتفريخ فاقد تربوي، وصارت المدارس مفارخ للجهل حيث أن نسبة ٤٠٪ من تلاميذ الأساس لا يعرفون الكتابة والقراءة، ولذات الشيء صارت الجامعات السودانية نسياً منسياً في تقارير ترتيب الجامعات، حيث لم تستطع جامعة واحدة أن تتبوا مكاناً بين ٥٠٠ جامعة في العالم!

إننا لا نتهم «الإنقاذيين» انطلاقةً من موقفنا كمعارضين لحكومتهم، لئلا نلقى القول على عواهنه، لكن دليلنا هو تقارير المراجع العام السنوية حول الفساد، وهي تقارير يقدمها المراجع العام سنوياً، وبنفسه إلى «البرلمان» وتنقل الصحف في اليوم التالي بعض من مداولات، لأن نقلها جميعها يدخل في باب المحظورات، في دولة تحكم على المعلومات العامة سياًجاً من السرية، لكن حتى القليل الذي تنشره الصحف المدججة هو شيء يشيب له الولدان، وتنقل تلك الصحف أن المراجع العام يضطر في الحصول على التقارير المالية من المؤسسات الحكومية للاستعانة بالأمن الاقتصادي والمباحث المركزية للوصول إلى (٣٤) وحدة شركة حكومية خارج نطاق المراجعة بعد أن استدعى بعضها بينما تعذر تعرف عناوين ومقرات كثير منها، إلا أن تلك الجهات التي تعين المراجع العام، تظل هي الأخرى في برج مشيد من المراقبة، وفي حصانة كاملة تحميها من المساءلة، والملاحقة، لأنها أجهزة فوق القانون، ونقدر للمراجع تقاريره، ومحاولاته في كشف بؤر الفساد، ومطاردتها، وملاحقتها حتى ولو بواسطة جهات هي ذاتها تظل مشار جدد حول تعاملها مع المراجع العام. لكن يمر العام تلو العام، ويقف المراجع أمام البرلمان، دون أن تتم محاكمة معتد على المال العام! . وهي الشرائح التي لا يطولها قانون مكافحة «الثراء الحرام»، وتعريفه حسب قانون الادارة التي أنشأتها الدولة بأن «من المال العام بدون عوض أو بغبن فاحش أو بالمخالفة لأحكام القوانين أو القرارات التي تضبط سلوك العمل في الوظيفة العامة. أو نتيجة لاستغلال سلطة

الوظيفة العامة، أو نفوذها بوجه ينحرف بها عن الأغراض المشروعة و المصالح العامة، أو حتى الهدية المقدرة التي لا يقبلها العرف أو الوجدان السليم أو القرض لأى موظف عام من جانب أى شخص له أى مصلحة مرتبطة بالوظيفة العامة أو ممن يتعاملون معها. « والأثرياء الجدد هم كثير وتفيض بهم الشوارع، وكان من المفترض حسب ذات القانون والذي أقرته الحكومة تقديم اقرار ببراءة الذمة وهو «، الذى يبين فيه المقر كل مال يملكه سواء كان نقداً أو منقولاً أو ثابتاً ويشمل ذلك كل دخل دورى أو طارئ يدخل فى ذمته، مع بيان سببه و مصدره»، ورغم ذلك ورغم أنف القانون يتهرب البعض حتى عن تقديم الحسابات لمراجعات قانونية، وهو ما جعل المجلس الوطنى «البرلمان» يكون لجنة مؤلفة من مسجل الشركات وديوان الحسبة والمظالم والأمن الاقتصادى والمباحث المركزية لملاحقة الجهات التى لم تخضع للمراجعة ولم تمثل لاستدعاء البرلمان، وأن المباحث ستتولى الأمر عبر دائرة مكافحة الفساد التى ستعاود إعلان الشركات والوحدات المتغيبية بطريقة قانونية، وقد شدد المراجع العام على أنه يستخدم سلطاته وفقاً للمادة السابعة من قانون المراجعة والمتعلقة بإقامة الدعوى، وغير شك فإن غياب المساءلة والمحاسبة هو علة المال الحكومى، «المال السائب»، وكذلك رسخت سياسات التمكين؛ وربما تسندھا فتاوى من جهات تحلل المال العام السائب؛ للاستيلاء على أموال الدولة كغنائم، وبدا ذلك من «قرارات خصخصة القطاع الخاص، وبيع ممتلكات الدولة إلى مستثمرين إسلاميين من السودان، ومن غير السودان، وهو أمر جعل كل من يغتنى من المال العام يفاخر بذلك علناً، ويجعله هبةً ربانية، أو كسباً مشروعاً، وهو ما يدفع الآخرين إلى التنافس للتمرغ فى «الميري» طالما هو بذات الحلاوة، ومدعوم بفتاوى التحليل، أى أنه حلال وحلال!.



الباب الثالث

ميكانيزمات تخب المركز
في وسط الهيمنة على
بقية الثقافات في السودان

هناك العديد من الوسائل «الميكانيزمات» التى تستخدمها النُّخب المهيمنة بهدف فرض سيطرتها على مقاليد الأمور، أو فرض رؤاهم وتصوراتهم على الآخرين، وتهميش كل ما تعتبره من ثقافات أخرى بأنها لا تشبه ثقافة المركز، أو تصوراتها، وتستخدم النُّخب هذه الوسائل، وهى وسائل تتداخل، وتقاطع فيما بينها، وتكمل بعضها البعض، وربما فى ذات الوقت تأخذ الوسيلة الواحدة عدداً من أوجه الوسائل الأخرى، لأن الهدف فى النهاية واحد، وإن تعددت الآليات، وتتمثل هذه الآليات فى : -

- العنف.
- الإقصاء.
- التعليم.
- الإعلام.
- إعادة الإنتاج.
- الترميز التضليلي.
- النفى والإلغاء.

العنف

هو أحد وسائل نخب المركز المستخدمة فى عملية بسط هيمنة ثقافتهم «الإسلاموعربية» على الثقافات الأخرى، وتستغل هذه النُّخب السلطة المركزية

وأدواتها، ومؤسساتها، فى عملية بطش وقهر الثقافات السودانية الأخرى، ،
وتعريف العنف فى الموسوعة المعرفية «يوكوبيديا» وحسب تعريف معجم
«قاموس علم الاجتماع»، فإن العنف يظهر عندما يكون ثمة فقدان «للوعى
لدى أفراد معينين أو فى جماعات ناقصة المجتمعية. وبهذه الصفة يمكن وصفه
بالسلوك «اللاعقلاني». فى حين يرى بول فولكى فى قاموسه التربوى أن العنف
هو اللجوء غير المشروع إلى القوة، سواء للدفاع عن حقوق الفرد، أو عن
حقوق الغير» كما أن العنف لا يتمظهر بحدّة إلا فى وجود الفرد/ المراهق فى
مجموعة ما». أما أندرى لالاند فقد ركز على تحديد مفهوم العنف فى أحد
جزئياته الهامة، إنه عبارة عن «فعل، أو عن كلمة عنيفة». وهذا ما يدخل فى
نطاق العنف اللفظي... فأول سلوك عنيف هو الذى يبتدىء بالكلام ثم ينتهى
بالفعل. وهكذا فتحددات العنف تعددت واختلفت، إلا أن الجميع يقرّ على
أنه سلوك لا عقلاني، مؤذٍ، غير متسامح... العنف هو تعبير عن القوة الجسدية
التي تصدر ضد النفس أو ضد أى شخص آخر بصورة متعمدة أو إرغام
الفرد على إتيان هذا الفعل نتيجة لشعوره بالألم بسبب ما تعرض له من أذى
- وتشير استخدامات مختلفة للمصطلح إلى تدمير الأشياء والجمادات (مثل
تدمير الممتلكات). ويستخدم العنف فى جميع أنحاء العالم كأداة للتأثير على
الآخرين، كما أنه يعتبر من الأمور التي تحظى باهتمام القانون والثقافة حيث
يسعى كلاهما إلى قمع ظاهرة العنف ومنع تفشيها. ومن الممكن أن يتخذ العنف
صوراً كثيرة تبدو فى أى مكان على وجه الأرض، بدايةً من مجرد الضرب
بين شخصين والذى قد يسفر عن إيذاء بدنى وانتهاءً بالحرب والإبادة الجماعية
التي يموت فيها ملايين الأفراد. وجدير بالذكر أن العنف لا يقتصر على العنف
البدنى فحسب. وبلد مثل السودان ظل محكوماً لقراية الخمسين عاماً بواسطة
أنظمة شمولية، ومستبدة «نظام نوفمبر بقيادة الفريق ابراهيم عبود» ١٩٥٨ إلى
١٩٦٤، والمشير جعفر نميرى «١٩٦٩ إلى ١٩٨٥» ثم نظام الجبهة الإسلامية،

«الإنقاذ أو يونيو بقيادة المشير عمر البشير من ١٩٨٩». وهى جميعها أنظمة اعتمدت على الآلة العسكرية والأمنية فى تمرير أجندتها للحفاظ على السلطة من جهة، ولتحقيق مصالح نخبها السياسية، والثقافية من جهة أخرى. فنجد مثلاً أن نظام الفريق عبود فرض الأسلمة والتعريب فى بداية الستينيات من القرن العشرين فى الجنوب الأفريقى بدياناته الأفريقية، أو المسيحية، وهو قهر «معنوى وثقافى»، فيما استخدم الجيش فى حربه الشرسة ضد حركة الأنانيا الأولى فى الجنوب، ومع أن نظام النميرى أعلن هدنة أو أنه توصل إلى مساومة سياسية استمرت أكثر من عشرة أعوام، إلا أن النظام لم يستثن الجنوب من سياسة القهر الواسعة، لكن يُعد نظام «الإنقاذ» هو أكثر هذه الأنظمة قهراً، واستبداداً بعد أن اتسعت دائرة الحرب وتوسعت غرباً وشرقاً، ودخل جيش الإنقاذ ومليشياته فى حرب ضروس مع قوى الهامش، وقد بلغ متوسط ضحايا الحروب الأهلية فى السودان أكثر من ثلاثة مليون، بينهم مئات الآلاف فى دارفور وجنوب كردفان و النيل الأزرق والشرق، وتمثل البقية جنوب السودان القديم. وقد تمثل هذا العنف فى «جرائم الحرب والإبادة الجماعية» جبال النوبة» وقد اتبعت حكومة السودان منذ أواخر عام ١٩٩٣ استراتيجية عسكرية سياسية جديدة، فلم يعد هناك هجوم مباشر على مواقع الجيش الشعبى «كما قل عدد المذابح الكبيرة التى كانت ترتكب، لقد حولت سياسة «التطهير العرقى» «المثيرة المتبعة فى عام ١٩٩٢ إلى برنامج «معسكرات السلام» ذات الوقع الرنان، ولكن بقيت طرق أخرى لتمزيق المجتمع خلافاً لطريقة قتل كل أفراد، وما زالت الممارسة الثانية التى وظفتها الحكومة السودانية ترمى إلى نفس الهدف، أن يسير سحق الجيش الشعبى لتحرير السودان جنباً إلى جنب مع محو مجتمع النوبة، إنها الإبادة بواسطة الاستنزاف» (٨٦)، وكانت الأوامر المستديمة التى تُعطى للقوات هى أن

(٨٦) أفريكان راتيس ووتش، مصدر سابق.

يقتلوا كل كائن حي، وهذا يعنى قتل أى شخص، وأن يُدمروا المنطقة، ويُطبقوا سياسة الأرض المحروقة، وأن يُدمروا وأن يحرقوا كل شئ فى المنطقة، حتى لا يستطيع أى شئ الحياة هناك، هذه هى الأوامر التى تُعطى للقوات التى تقاتل فى المنطقة»، تلك هى شهادة رئيس أمن سابق فى مكتب والى كردفان، واسمه خالد عبد الكريم صالح الحسيني، وقد أدلى بشهادته الخطيرة لفريق «أفريكان رايتس فى العاصمة السويسرية جنيف فى ١٣ يونيو ١٩٩٥، وكان قد سبق ذلك حرق آلاف القرى، بما فى ذلك المساجد والكنائس، وعمليات ترحيل قسري، وسياسات إحلال وإبدال، واعتقالات للمثقفين فى جبال النوبة، وحرمانها من وصول الإغاثات الإنسانية عبر برنامج شريان الحياة الموقع بين الأمم المتحدة وحكومة الصادق المهدي فى عام ١٩٨٨، لكنه استثنى جبال النوبة، لتعيش معاناة السنين فى صمت شديد، حتى تم توقيع اتفاق سويسرا بين الخرطوم و«الحركة الشعبية» فى عام ٢٠٠١، والذي فتح بعض نوافذ أمل لانقاذ حياة مئات الآلاف من المدنيين، وفى بداية القرن الحادى والعشرين، اعادت السلطة ذات منهج العنف، والمخالف لكل القوانين الدولية، والأخلاق، والإنسانية فى دارفور، إلا أن دارفور كانت تحت دائرة الضوء، وهو ما قاد إلى اتهام البشير ووزير دفاعه، وعدد من مساعديه بالتورط فى هذه الجرائم من قبل محكمة الجنايات الدولية. لقد استخدمت كل الأنظمة التى تمثل نخب المركز القوات المسلحة «الجيش» فى حروبها ضد الهامش، حتى صار الجيش السودانى واحداً من أسوأ مؤسسات الدولة، فهو لم يخض حرباً وطنية للتحرر، أو حتى للدفاع عن أراض سودانية، لكنه تورط فى نفس الوقت فى حروب أهلية وقتال عنيف، وارتكب جرائم كبيرة، إلا أن المفارقة، و من أجل تزييف الوعى نسمع الغناء «رجال الجيش يا سعاد حفظوا حدود البلاد، أو الحارس مالنا ودمنا. . جيشنا جيش الهنا». وهو جيش لم يحرس إلى الآن حدوداً للبلاد، لكنه ظل يتمتع بقدسية مثيرة للاهتمام، وربما كان الغرض من ذلك الحفاظ عليه كبقرة مقدسة،

بغرض إطلاق يدها فى حروبات داخلية، دون أن تتعرض لانتقاد، أو أن تقوم بأدوار مشبوهة فى عمليات انقلابات عسكرية، وتظل هذه المؤسسة مطية للإنقلابيين والمغامرين طوال تاريخ السودان الحديث.. وتستخدم السلطة الفاشية العنف بطريقة اعتيادية، وتعودت على قتل الأبرياء بدم بارد، بل لا تتوقف عند هذا الحد، وإنما تقوم بتحويل الضحايا إلى جناة، باعتبارهم «خارجين على القانون، وقطاع طرق، وعنصريون، ومثلما تفعل فى قلب العاصمة خلال حملات إزالة ما يطلق عليه «السكن العشوائى»، وهو فى الغالب تقطنه أسر شردتها الحرب، أو الكوارث الطبيعية. أما هناك فيكون العنف أشد؛ وشخصياً أُتيحت لى فرصة الذهاب إلى دارفور فى يوليو ٢٠٠٤، وقمت بكتابة تحقيقات صحفية نشرتها فى صحيفة «الحياة اللندنية» جاء فى عدد بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠٠٤ الآتى كجزء من تحقيقات طويلة استمر نشرها أربعة أيام؛ «انفجارات القذائف التى اسقطتها طائرات حكومية تدوى فى القرية. ودب الرعب وسط السكان، ثم رأيت الجنجاويد يهاجمون المنازل... يسرقون وينهبون المواشى. وقبل أن أستوعب ما يحصل ضربونى حتى رحت فى غيبوبة. وبعد ساعات صحت فلم أر سوى رماد منازل القرية... كل المنازل... تملكى الرعب فهربت نحو الوادى القريب ومن يومها لم أر والدى ولا أعرف شيئاً عن مصير بقية أفراد الأسرة». قصص عدة مشابهة يرويها عشرات الفارين من قراهم وبلداتهم. لكن اسماعيل أحمد قرضية شهد بنفسه مجزرة ترتكبها ميليشيات الجنجاويد، وقال: «رأيتهم يعدمون مئة شخص بالرصاص على مرأى من الجميع، الجيش السودانى... وعلمت عن اغتصاب عشر فتيات فى منطقة أبوقمرة». أما يوسف على فيروى بكلام متقطع وشفته تترجفان: «رأيت بعينى عناصر من الجنجاويد يغتصبون سبع فتيات فى فوراوية غرب مدينة كتم... لم يفارقنى صراخهن الى الآن... قتلوا عدداً من سكان فوراوية وحرقوا منازل الجميع، وفررت مع من نجا من السكان إلى تشاد. بعض كان راجلاً

وبعض فوق ظهور الحمير لفترة اسبوع وطائرات الانتوف تقصفنا حتى داخل الأراضى التشادية». سعدية إبراهيم من قرية صبرنا، تتحب وتقول: «قتلوا زوجى وضربونى بالسياط حتى أغمى على... حرقوا القرية ونهبوا المواشى وفررنا نحو تشاد والطيران يقصف حولنا». وفطنة داود تتحدث عن فقدانها بناتها الثلاث منذ شهور ولا تعلم عنهن شيئاً. عشرات الإفادات داخل دارفور وفى معسكرات اللجوء السبعة عشر فى تشاد تشير إلى حرب شاملة ضد القبائل ذات الأصول الإفريقية فى دارفور، مثل قبائل الزغاوة والفور والمساليات والداجو والتاما. والجميع يعلن رفضه العودة إلى قراه وبلداته إلا تحت حماية دولية. أكثر من مليون ونصف مليون بين نازح ولاجئ فروا وخلفهم رماد أكثر من ألف قرية محروقة فى شمال دارفور وغربها وجنوبها. الأرض خالية والقرى خالية والسلطة المركزية غائبة والمتمردون فشلوا فى إقامة إدارة مدنية. ومنظمات الإغاثة لا تدخل المنطقة لانفلات الأمن رغم وجود اتفاق لوقف النار، لكن القتال مستمر... والرعب مستمر والرعب الأكبر من الجنجاويد وهى مليشيات ذات أصل عربى من قبائل سودانية صغيرة ووافدة من تشاد والكاميرون وأفريقيا الوسطى وليبيا وموريتانيا تمتطى الجياد وتحمل بنادق «جيم ٣»، فيقابلهم المتمردون بسيارات الـ«تويوتا» المدرعة بالدوشكا والـ«آر بى جى» والأسلحة الخفيفة، ليتقاتلوا فوق الرمال المتحركة» (٨٧).

ربما يظن البعض أن الأزمة فى دارفور هى أزمة خاصة بتلك الرقعة الجغرافية على الخارطة السودانية، وأن العنف المنظم من قبل السلطة فى المركز، هو عنف منفصل، أو أنه تم عفويًا؛ هكذا، وهو دون شك مربوط بسياسات العنف الرسمية فى الجنوب، وسياسات التطهير العرقى فى جبال النوبة، هو عنف ممنهج، يهدف إلى إبادة مجموعات سكانية بعينها، أو تطهيرها، وربما تصل المرحلة سياسات

«إحلال وإبدال بغرض تغيير الخارطة الديموغرافية، وتستخدم السلطة فى ذلك الجيش، والمليشيات، والقبائل، بغرض استمرار إثارة الفتنة القبلية، كما تستخدم السلطة فى ذلك سلاح الاغتصاب للإذلال، وكسر لشوكة القبائل المغضوب عليها. وقد نشرت منظمة العفو الدولية فى أحد تقاريرها الشهيرة تقول «منظمة العفو الدولية، السودان - دارفور، الاغتصاب سلاحاً فى الحرب، ١٩ تموز/ يوليو» ٢٠٠٤. فى مايو/ أيار ٢٠٠٤ عاد مندوبو منظمة العفو الدولية إلى تشاد للحصول على مزيد من المعلومات حول العنف المرتكب ضد النساء فى دارفور. وفى تشاد، زارت منظمة العفو الدولية ثلاثة من مخيمات اللاجئين التى أقامتها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة وهى : قوز أمر وكنتو وميلي، حيث حصلت على ما يفوق المائة شهادة شخصية من اللاجئين. وفى هذه المخيمات، يبدو أن النساء يشكلن أغلبية السكان اللاجئين الراشدين. وقد تمكنت المنظمة من معرفة أسماء ٢٥٠ امرأة تعرضن للاغتصاب فى إطار النزاع الدائر فى دارفور، ومن جمع معلومات تتعلق بما يُقدَّر بـ ٢٥٠ حالة اغتصاب أخرى. وقد استُقيت هذه المعلومات من شهادات أفراد لا يمثلون إلا جزءاً بسيطاً من أولئك الذين هُجروا جراء النزاع. والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان التى طالت النساء والفتيات تحديداً هى : عمليات الخطف والعبودية الجنسية والتعذيب والتهجير القسري. كذلك تتناول منظمة العفو الدولية فى هذه الوثيقة العواقب المترتبة على العنف ضد المرأة، مثل وصمة العار الاجتماعية والعواقب المترتبة على حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وتدمير البنية الاجتماعية لمجتمعاتهن. والشهادات التى جمعت أظهرت بشكل واضح أن أغلبية النساء اللواتى اغتصبن، بقين، لعدة أسباب، فى دارفور أو عند الحدود السودانية - التشادية، ولم يصلن إلى مخيمات اللاجئين التى تديرها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين فى تشاد إلا عدد قليل منهن نسبياً. وهناك، إضافة إلى ذلك تردد كبير فى صفوف النساء فى التحدث علناً عن العنف الجنسى. ولذا لا يشكل هذا التقرير إلا جزءاً بسيطاً من حقيقة العنف ضد

النساء فى إطار الأزمة الراهنة فى دارفور. بيد أن الشهادات التى جُمعت، مقرونة بأنباء العنف الجنسى التى جمعتها الأمم المتحدة والصحفيون المستقلون والمنظمات غير الحكومية فى دارفور، تشير دون أدنى شك إلى أن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسى فى دارفور واسع الانتشار. ويشكل الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسى فى دارفور انتهاكات جسيمة للقانون الدولى لحقوق الإنسان والقانون الإنسانى الدولى، بما فى ذلك جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. كما شمل هذا العنف حروب الجيوب القديم، وما شهدته من تهجير قسرى لملايين السكان، وقتل للأبرياء وحرق للقرى وقتل خارج القانون، حيث لا صوت يعلو فوق صوت المعركة. ، وقد تمت الحرب فى نسختها الأخيرة، قبل اتفاق السلام الشامل تحت شعار «الجهاد والحرب الدينية»، والتى شهدت انتهاكات بشعة لحقوق الإنسان. وهناك العنف اللفظى، وهو من أسوأ أنواع العنف المعنوي، بغرض الحط من مكان البشر، وتحقيرهم، وتصويرهم بأنهم «أقل شأنًا» وهى آلية مستخدمة فى حياتنا العامة، وفى تعاملنا مع بعضنا البعض، ويقول الدكتور منصور خالد 'العنف اللفظى الكامن فى التعبيرات النابية المستهلكة التى نستخدم أمر لا يحس بمرارته ضحاياه فحسب، بل يفترض أن يشير أى شخص متحضر أو أى نظام مستنير. فبالرغم من أن ظاهرة الفرز العرقى لم تختف من الوجود فى أمريكا على مستوى بعض الممارسات الخاصة ' إلا أن القانون والنظام العام وموجهى الرأى العام لم يتركوا مجالاً لسد الذرائع أمام تلك الظاهرة إلا وطرقوه. كما أن الرأى العام المستنير يطالب القيادات السياسية والفكرية والتوجيهية بما لا يطالب به عامة الناس. فعلى سبيل المثال ' اقصى الرئيس نكسون وزير الزراعة فى حكومته (ايرل بير) لأنه استخدم كلمه عبد (nigger) فى حديث خارج النص أملاه على أحد الصحفيين 'إلا أن الحس الوطنى لذلك الصحفى حمله على أن يجعل من تلك الإشارة العابرة قضية عامة، ومنذ بضع أشهر أصدر قاضى التحقيق البريطانى وليام ماكفير سون تقريراً دامغاً ضد تحيز البوليس البريطانى فى قضية

الفتى الأسود ستيفين لوريانس الذى لقى مصرعه على يد فتية عنصريين من البيض دون أن يثير ذلك ثائرة البوليس . مايعنينا فى تقرير ماكفرسون هو توصيته بتحريم استخدام تعبيرات الزراية (slurs) ذات الطابع العنصري» (٨٨)، وللأسف الشديد؛ إن العنصرية السودانية واضحة وضوح الشمس فى رابعة النهار، فهى تتبدى فى سلوكنا، وأمثالنا، والأمثال عند البعض هى «مستخلص الحكمة، لكن أى حكمة تلك التى تقوم على التحقير؟ . وهو تحقير يعطى شرعية الإقصاء، والإبادة، ، ويشير خالد إلى أنه «بجانب الزراية الاجتماعية نمت ثقافة تحقيرية لها ثوابتها ومسلّماتها كما لها أمثالها السائرة ونعوتها التهيجية التى تؤكد دونية الآخر وتكرس مفهوم عدم نفعه إلا لما افترض أنه خُلِق من أجله . هذه الامثال المستهلكة والثوابت المزعومة تعكس عنفا رمزيا مستمرا وعدوانا لفظيا دائما على الآخر قل أن نتفكر فى دلالاتهما : عبد ، فرخ ، فيه عرق ، سجم الحلة الدليله عبد ، غبينة العربية يفشوها فى السرية ، العبد كلما زاد عمره قلت قيمته . وهذه التعبيرات نستحى من تردادها علانية ، ولا تدور الا فى داخل مجتمعاتنا الشمالية المغلقة ، وفى هذا من النفاق والمراء ما لايشرف أحداً . الشعوب التى ذاق بعض أهلها مرارة الاسترقاق كانت أكثر منا وعياً وإحساساً عندما تناولت ظاهرة العنف اللفظى هذه» (٨٩).

إن العنف بكل أنواعه، البدني، والنفسي، والجنسي، والمعنوى ظل وسيلة من وسائل نظام الإنقاذ المهمة فى عملية قمع الخصوم، وقهرهم، وهو قهر منظم، وممنهج، يعبر عن سياسات النخب الحاكمة ومنطلقاتها الإسلاموعروبية . وهنا تجدر الإشارة الى أن الفرق كبير بين الإسلاموعروبية كأيدولوجيا، وبين

(٨٨) د. منصور خالد، جنوب السودان فى المخيلة العربية: الصورة الزائفة والقمع

(التاريخي)، الطبعة الثانية، القاهرة دار مدارك، ٢٠٠٩، ص ٤٣٠ .

(٨٩) منصور خالد، نفس المرجع، ص ٤٢٧ .

الثقافة العربية كقيم وأنماط سلوك وعادات وتقاليد، والعروبة كمشروع هوية. وبين الإسلام كدين وممارسة شعبية وطقوس وروحانيات، وبين الإسلام السياسى كنظام للحكم يقوم على آيدولوجيا تخاطب المشاعر وتدغدغ عواطف المسلمين. وعند الايدولوجيين الإسلام عربى وبلسان عربى، فكل مسلم هو بالضرورة أقرب الى العروبة. ومن جانبى أرى أن الثقافة العربية هى واحدة من مكونات الثقافات السودانية ومن العسف القفز فوق هذا الواقع. كما أنه من حق أى فرد أو جماعة ان تختار الهوية التى تروق لها، والإسلام هو دين الأغلبية فى السودان، وليس من المنطق إنكار هذا الأمر. والإثنان - العروبة والإسلام يلبيان طموحات الكثيرين، ويحققان أشواق فئات من الشعب السودانى. إلا أن الأزمة تكمن فى الرؤية الأحادية لُنخب حقل الثقافة العربية والإسلامية بمحاولة إلغاء الآخر والاعتراف بوجوده كيانا مستقلا لا رابط يربطه بالعروبة، ولا وجدان يشده نحوها، ولا حنين يجرفه صوب ماضى العرب ودولة الأندلس والفردوس المفقود لأن خياله لم يتلوّن بصور فرسان العرب، وأيام مجد العباسيين قبل انتصار سلالة العباس التى تلوثت بجينات الموالى والفرس. هى أزمة الايدولوجيين الذين تغطى عيونهم الغشاوة فيسعون وهم فى غيهم ماضون إلى أزمنة ثقافية راكدة، ويريدون أسر الجميع معهم فى ذات الأزمنة، و استخدمت النُخب الحاكمة فى المركز سلاح العنف ضد المجموعات المثقفة من جهة، وضد المعارضين السياسيين من جهة أخرى، إلا أن نظام الإنقاذ أسس للعنف، وجعله ممنهجاً منذ سياسات التمكين الأولى، ورؤية الدكتور حسن الترابى لبسط هيمنة المشروع الحضارى، وبسطه بالقوة، ونشره فى كل السودان، وقد طاول العنف بشكل أكثر النساء، فشرعت السلطة المستبدة تشريعات مثل قانون النظام العام، وهو صمم خصيصاً لكسر الهيبة، والإذلال، والتطويع، فتجلد المرأة بسبب الزي، فتتحول هي، الضحية، إلى «عار»، ومجرمة، و«وصمة» فى نظر المجتمع، وهو يجلدّها بسياط الإهانة، والانكسار، والحصار الاجتماعى، فتُكسر هي، لكنها لا تنكسر وحدها، بل

تنكسر معها كل أسرتها، فيشعر الجميع بالعزلة، والفضيحة، والخيبة، لينفرد النظام بالحكم، وفرض مشاريعه الثقافية، والاجتماعية. ولم يستثن العنف الإنقاذى طوائف دينية مثل المسيحيين، بما فى ذلك «الأقباط» رغم أن لونهم يتفوق على لون النخب الحاكمة فى بياضه، واقترب جيناتهم الوراثية من العروبة. لقد استخدمت السلطة أدواتها الباطشة، وأدواتها من عناصر السلفية الحربية فى حرق الكنائس «مثل كنيسة الجريف شرق» فى أبريل ٢٠١٢، وانتزاع النادى الكاثوليكي وتحويله إلى رئاسة «المؤتمر الوطنى» الحاكم منذ تسعينيات القرن الماضى، كما نظمت خلايا من جماعات متطرفة، تعرف باسم السلفية الحربية، وظلت تستغلها فى صراعاتها ضد المعارضين بإصدار فتاوى دينية بالتكفير، واستخدام العنف اللفظى ضدها، لتخويفها، وابتزازها.

الإقصاء

الإقصاء يعنى الإبعاد، وفى المفهوم الثقافى يعنى إزاحة مجموعات ثقافية بعينها من الفضاء العام مع سبق إصرار وترصد، بل هى عملية إبعاد ممنهج عن دائرة التأثير بهدف الهيمنة، والغاء وجود الآخر، وقد ظلت النخب السودانية فى المركز تمارس الإقصاء المتعمد لمجموعة الثقافات الأفريقية، أو غير العربية، من السلطة، والثروة، ويورد «الكتاب الأسود» (٩٠)، اختلال معادلة السلطة فى السودان، وهو كتاب مجهول المؤلف، مع أن الشبهات تحوم حول : حركة العدل والمساواة، و قيادات فى « المؤتمر الشعبى » منحدرة من غرب السودان، ويشير الكتاب إلى أن الفترة من ١٩٥٤ الى ١٩٦٤ بلغت جملة المناصب الدستورية ٣٧ منصباً وزعت على التالى.

(٩٠) الكتاب الأسود، مؤلف ، أثار كثيرا من الجدل عند صدوره ، وتحوم الشكوك حول علاقة « العدل والمساواة » و « المؤتمر الشعبى بزعامة الترابي ، بالوقوف وراء الكتاب .

الرقم	اسم الإقليم	نصيب الإقليم من المناصب الدستورية	نسبة التمثيل المئوية
١	الإقليم الشرقي	١ واحد	١,٤ %
٢	الإقليم الشمالي	٥٨ ثمانية وخمسون منصبا	٧٩,٥ %
٣	الإقليم الأوسط	٢ فقط منصبان دستوريان	٢,٨ %
٤	الإقليم الجنوبي	١٢ فقط اثنا عشر منصبا دستوريا	١٦,٤ %
٥	الإقليم الغربي	صفر (لم ينجح أحد)	صفر %

وفي فترة الديمقراطية الثانية من عام ١٩٦٤ الى عام ١٩٦٩ كانت النسب موزعة على حسب الجدول التالي من جملة ٨١ منصبا دستورياً.

ب - فترة الديمقراطية الأولى: - ١٩٦٤ - ١٩٦٩ م
توزع التمثيل فيها على النحو التالي:

الرقم	اسم الإقليم	نصيب الإقليم من المناصب الدستورية	نسبة التمثيل المئوية
١	الإقليم الشرقي	٢ (منصبان فقط)	٢,٠٥ %
٢	الإقليم الشمالي	٥٥ (خمسون وخمسون منصبا)	٦٧,٩ %
٣	الإقليم الأوسط	٥ (خمسة مناصب)	٦,٢ %
٤	الإقليم الجنوبي	١٤ (أربعة عشر منصبا)	١٧,٣ %
٥	الإقليم الغربي	٥ (خمسة مناصب)	٦,٢ %

وفى عهد الرئيس جعفر محمد نمري بلغت جملة المناصب ١١٥ منصباً دستورياً وكان نصيب دارفور منها اربعة مناصب و شرق السودان اربعة مناصب، والاقليم الأوسط ١٩ منصباً، والجنوب ٩ مناصب. و ارتفعت فى العهد الديمقراطى الثالث نسبة تمثيل غرب السودان إلى ٤، ٢٢٪، فيما بقى الشرق فى نسبته القديمة، وهى نسبة ٥، ٢٪ ومبرر رفع نسبة غرب السودان فى السلطة هو أن حزب الأمة الذى يتزعمه السيد الصادق المهدي، كان هو صاحب الأكثرية البرلمانية وتبلغ نسبة ممثلى دارفور من النواب حزب الأمة حوالى ٣٠٪.

ومع مجيئ الإنقاذ إلى السلطة عبر انقلابها العسكرى قللت نسبة أبناء غرب السودان فى مجلس قيادة ثورة الإنقاذ إلى نسبة ٢٠٪. الا أن ذات النسبة تراجعت الى ٨، ١٣٪ من جملة ٢٠٢ منصباً، بينما بلغت نسبة تمثيل الإقليم الشمالى فى الحكم نسبة ٤، ٥٩٪، (وهذه النسبة السكانية الضئيلة فى داخلها مجموعات اثنية تعاني من التهميش مثل المناشير والمحس، أولهم يمثل المهمشين من العناصر العربية والآخر يمثل المهمشين من العناصر النوبية وبهيمنة ثلاث مجموعات اثنية فقط فى إطار الإقليم الشمالى هم الشايقية والجعليون والднаقلة).

ومع استمرار سياسات الإنقاذ الشمولية، والإقصائية، انتهجت نُخب المركز سياسة الإقصاء كذلك فى الخدمة المدنية، وبين قيادات الجيش، والشرطة، والأمن، بل أن السلطة الحالية كونت قوات للنُخب، وقوات خاصة أطلق عليها المعارضون لفظ «الأحجار الكريمة» فى إشارة إلى المناطق المنحدرين منها، فى ولاية النيل مثل حجر العسل، وحجر الطير، وفى ذات الوقت ترمز التسمية إلى حالة الرخاء والدعة التى يتمتع بها أفراد وضباط هذه القوات، وما يلاقونه من رعاية واهتمام من قبل الحكومة.

كما يتجلى الإقصاء فى استبعاد العناصر ذات الأصل الأفريقى الواضح، من وظائف التلفزيون والقنوات الفضائية الأخرى، ويتجلى ذلك فى حرص

المذيعات على بياض البشرة، والتشبه بالنجمات العربيات فى الشكل، وربما حتى فى اللفظ، ومخارج الحروف.

لقد اتبعت الإنقاذ سياسةً ممنهجة، لإقصاء الآخرين من المعارضين من كل مؤسسات الدولة، إلا أن عملية الإقصاء ذاتها ركزت أكثر تجاه شعوب الهامش، فأبعدتهم من صنع القرار، ومن دواوين الحكومة، وهى سياسة تقصد قهر الآخرين، وإذلالهم، وإفقارهم، ويعتبر الدكتور أبكر آدم اسماعيل فى أطروحته جدلية الهامش والمركز أن «الوضعية التاريخية للدولة التى تجمع فيها كيانات (ما قبل برجوازية = ما قبل رأسمالية) متنوعة ثقافياً ومتميزة عرقياً ومختلفة دينياً ومتفاوتة تاريخياً، فى شكل الدولة الحديثة. وتقول الفرضية إنه غالباً ما تقوم بعض هذه الكيانات بالسيطرة على جهاز الدولة وتستثمره إقصائياً على مستويات عديدة، وتتحول المحددات الثقافية من لغة وآداب وفنون وعادات وتقاليد وتراتيبات اجتماعية إلى أسلحة آيدولوجية، ويتم فصل العرق واللون مع الطبقة وتقسيم العمل، والدينى مع السياسى، والمذهبى واللغوى مع الاجتماعى وتكون النتيجة وضعية تاريخية مأزومة، الصراع فيها صراع شامل، صراع هويات ضد هويات، صراع كل ضد كل، صراع ثوابت ومتغيرات عند كيان اجتماعى ما ضد ثوابت ومتغيرات عند كيان آخر» (٩١).

لقد اختطفت الحركة الإسلامية الدولة السودانية، وجهازها المدنى والسياسى والأمنى والعسكرى، وصارت الوظائف تقسم حسب الولاء فى سياق مشروع التمكين، ثم اختطف المؤتمر الوطنى المشروع، لتختطفه بعد ذلك جماعات ثقافية، ونخب لا تتورع فى إقصاء الآخرين، وتحويل الوزارات ومؤسسات الدولة إلى محميات قبلية، واقطاعيات حصرية على مجموعات بعينها.

التعليم

أذكر أنه فى فبراير ٢٠٠٧ كنت أقف وجهاً لوجه مع رئيس حكومة السودان الجنوبى الفريق سلفاكير ميارديت، وكان وقتها يشغل منصب النائب الأول للسودان الموحد، ورئيس الحركة الشعبية الموحدة، وكان ذلك بعد انتهاء الجلسة الافتتاحية لأول اجتماع لمجلس التحرير الوطنى فى مدينة ياي، وكان سلفاكير يصرح لقناة الجزيرة باللغة العربية بعد أن طلب منه مراسلها أن يتحدث معه بالعربى لأنه لم يستوعب حديثه باللغة الإنجليزية داخل القاعة، وبعد أن أكمل الرجل تصريحه قلت له «ياريس أهو بتتكلم عربى كويس» فرد مازحاً «نتكلم كيف وانتو كمان علمتونا الجمل سفينة الصحراء» وهنا لا فى جمل، ولا فى صحراء». فضحكت على المزحة التى حملت الكثير من الرسائل، وبمناسبة الجمل / أشير هنا إلى طرفة ذات علاقة بالجمل، وتنوع الثقافات، فقد قتل بعض جنود الجيش الشعبى فى شرق السودان جملاً لأحد رجال الهدندوة، فجاء الرجل واشتكى للقائد هناك، وطالب بالتعويض ودفع الثمن، فاستدعى القائد الوحدة التى اطلقت النار على الجمل، وسألهم عن السبب؟ فردوا بعفوية «دا جراف (زراف)» بتاع صحراء، هو جراف ما عندو سيد». وفعلاً كانوا يظنون أن الجمل زرافاً لأنهم من المنطقة الإستوائية التى يستحيل عبور سفينة صحراء لأشجارها. وهى قصة توضح الفارق الثقافى، إلا أن واضعى السياسات التعليمية منذ الاسى تعمار البريطانى، ومعهد بخت الرضاء، لم يسألوا أنفسهم سؤال التنوع، أو كيف يعبر التعليم عنا كلنا/ نحن والآخرين، أنا وهو، وكيف يتم وضع مناهج تعبر عن ميثاق، وأوهاج، واساقة، وكوكو.

ومعظم مناهج التعليم فى السودان ؛ لاسيما فى المراحل المتوسطة والثانوية، وحتى الابتدائية، حسب تجاربنا الشخصية، ودراستنا نلاحظ الإهتمام بالمكوّن العربى، دون اهتمام بمكونات الأخرى فى بلد متعدد الثقافات والأعراق

والديانات، ففي مادة التاريخ نبدأ دراسة التاريخ بأجدادنا القدماء واكتشاف النار والأدوات الحجرية، لكننا نقفز فجأة نحو دخول العرب الإسلام، وإلى تاريخ وجغرافيا الوطن العربي، والسلطنة العثمانية، لكن لا ندرس شيئاً عن تاريخ أفريقيا إلا في الصف الثاني الثانوي، ولا نعرف عن جغرافيا أفريقيا إلا في دراستنا لجغرافيا العالم في الصف السادس الابتدائي، وربما يكون التركيز على قمح سييريا، أكثر من التركيز على اليورانيوم في سيراليون، أو حروبات وسط أفريقيا والبحيرات.

وأذكر أنني كنت في أحد مواقع المعارضة السودانية في عام ١٩٩٧ أقوم بتقديم محاضرة في التعبئة السياسية، فاجأني أحد أبناء المساليت من الذين لم يتلقوا تعليماً تجاوز المرحلة المتوسطة؛ بقوله «سمعنا عن الثورة المهدية، وعن مقاومة كثير من السودانيين للاستعمار، لكن هل هناك أي ذكر لتاريخ المساليت؟». ألقمني الشاب حجراً، فطوال دراستي، وبكل مراحلها، وحتى مرحلة الدبلوم العالي، تمهيدى ماجستير؛ في جامعة الخرطوم، لم أقرأ في المناهج الرسمية شيئاً عن سلطنة المساليت، ولا عن السلطان بحر الدين، أو تاج الدين، ولا عن معارك «دروتي» وأن المساليت هو أول من نال حق تقرير المصير حين حاربوا الفرنسيين في القرن التاسع عشر، ولم تتضمن أناشيد وقصائد المدارس بطولات هؤلاء السلاطين، وهم من قال عنهم الفيتوري، وربما حن الدم إلى أصله، بقوله :-

ترجل تاج الدين

جبل يترجل مزهواً من فوق جبل

وترجل بحر الدين

وحواليه عشرة آلاف رجل

سجدوا فوق رمال ((دروتي)) لله معه

و أطلّت كل عيون الطير المندفعة

فى هجرتها من أقصى الغرب لتاج الدين
فعلى أفق الوادى الغائم
تتمدد رؤوس وعمائم
وبيارق يشبهن حمائم
... ثم ارتجفت أفواج الطير
وراء السحب المرتفعة

-٣-

- يا تاج الدين
الأعداء أمامك .. فارجع
لهب .. و قذائف حمر ..
و خوذات تلمع
و الحربة مهما طالت
لن تهزم مدفع
لن تهزمهم يا تاج الدين
بسلاح كزمانك مسكين
و كعاصفة سوداء تلفت تاج الدين
فى سخط الجبارين تلفت تاج الدين
و أطل على وجه القائل
و كانت شفتاه رعودا و زلازل
و كانت كلمات السلطان
سلاسل

- يا ويلك لو لم تك ضيفى يا عبدالله
ما اقبح ما حركت به شفتيك

ما أبشع ما منيت به عينيك

عار ما قلت ..

و عار أن نستمع اليك

فائن زمام جوادك

و نخذ الدرب الآخر

يا بحر الدين اعدده للدرب الآخر

نعم لكنا قرأنا عن بطولات عنتر بن شداد، واشعار البحري، وأبى فراس الحمداني، وأعجبنا المتنبي، حتى ولو فى سياق عنصري «لا تشتر العبد إلا والعصا معه...» وهذا ليس تقيلاً من شعر المتنبي، أو دعوة منى لمحاربة أدبه، لكنى أقول ذلك والحزن يعتصر القلب، أننا لا نميز بين ما يفيدنا، وما يضرنا. ولا بين من يهجيننا عنصريةً، أو من يطربنا شعراً رقيقاً.

كما خلت مناهجنا التعليمية، من معرفة دور الزاندى فى المقاومة ضد المستعمر الإنجليزي، فى عام ١٩٠١ ولا مواجهات الإنجليز مع مقاتلى قبيلة الدينكا فى عام ١٩٢٢ لأن مناهجنا التعليمية قائمة على التحيز العرقي، وعلى الإقصاء، ويكفى أنها مناهج لا تعرفنا عن الملك العظيم بعانخى سوى أنه مغرم بالخيل، ولذلك غزا مصر، وأسس أسرة من أسرها المالكة هناك، كى يحمى خيول مصر من ظلم أهلها!.

وأسست المناهج التعليمية فى السودان لعملية الإقصاء؛ باعتماد العربية لغة تدريس أساسية فى بلد متعدد اللغات، لا «الطانات» كما يسميها البعض «تعالياً»، وقد دجنت المعلمين، والتلامذة، واستخدمت أساليب عقابية مخيفة مثل الجلد» ليكم اللحم، ولينا العظم»، وهى عقوبة تطبق حتى على من يقبض متلبساً فى اليوم التالي، وييده «المفتاح» فى مدارس الهامش، وهو مفتاح يتنقل من يد إلى أخرى، ويقصد بذلك أن كل من «يرطن» أى يتحدث بلغته الأم؛

زغاوة أو بداويت، يسلم المفتاح، فيجتهد من بيده المفتاح في تسليمه إلى آخر، وربما يستخدم كل الوسائل «المشروعة، وغير المشروعة» لكي لا يوجد المفتاح في يده صبيحة اليوم التالي، لكي لا يضحك عليه زملاء، والأساتذة، ويشعرونه بالنقص لأنه لا يتكلم «العربية»، وكى يتقى جلد مدير المدرسة من ناحية أخرى، إلا أن الأولى أمرٌ وقعاً على نفس صبي، أو صبية، لإشعاره بالدونية، واصابته بعقدة النقص، لأنه لا يتحدث لغة الصفوة، أو يلحن فيها، ويتكلمها بلكنة نوبية، أو بيجاوية، أو فيها من «عربى جوبا».

إنَّ كل ذلك يتم بطريقة ممنهجة، وعلى حساب كرامة كثيرين، ودون إعتبار للبيئة النفسية والثقافية للتلميذ، من أجل أن تكون اللغة العربية هي اللغة الرئيسة، واللغة صاحبة الامتياز، والسطوة، والخطوة، ولكى يشعر المتحدثون بلغات آخر بالدونية، وهو أمرٌ وصل ذروته في عهد «الإنقاذ» حيث أعلنت «التعريب فى الجامعات بعد إعلان ثورة التعليم العالى فى بداية تسعينيات القرن العشرين، والهدف من ذلك هو إعادة إنتاج كل السودان داخل منظومة «المشروع الحضارى» كهدف أيديولوجي، ولتخطيم القوى الديمقراطية حسب اعتقاد مشرعى مشروع «التمكين»، فقد كان النظام يركز فى بداية فورته على ثلاث مؤسسات، وهى القوات النظامية، والخدمة المدنية بواسطة الأسلمة، وإقصاء كل الخارجين عن تيار الحركة الإسلامية، وما يطنونه «قطع الحبل السرى للديمقراطيين؛ بتعريب الجامعات، وتهميش اللغة الإنجليزية، وبالتالي وقف الانفتاح على الغرب، والتأسيس لقطيعة معرفية مع كافة مدخلات الغرب، ومنتجاته الفكرية، والعلمية».

كما أن «الإنقاذ» قصدت الغاء اللغات الأخرى، حتى لا يرتبط المهمشون بثقافتهم، وكياناتهم لدرجة أن السلطات السودانية كانت قد استدعت منظمة «الإنقاذ الأمريكية فى أكتوبر ٢٠٠٤، على خلفية خبر صحفى نشرته أنا بصحيفة «الحياة» اللندنية»، يحدث عن تبنى التعليم بلغة الأم فى شرق السودان، ويقول

الخبر، وهو بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠٠٤ «اعتمدت المعارضة المسلحة فى شرق السودان لغة «البداويت» التى يتحدث بها أكثر من مليونى شخص لغة للتعليم فى «المناطق المحررة» التى تسيطر عليها قواتها، فى خطوة تُدخل الصراع بين «المناطق المهمشة» والخرطوم مرحلة جديدة تفتح الباب أمام القوميات الأخرى للمطالبة بإحياء لغاتها ومقاومة اللغة العربية فى السودان. وأطلقت منظمة «اللجنة الدولية للإنقاذ» الأميركية، فى احتفال رسمى مساء أول من أمس فى أسمرا، مشروع كتابة لغة «البداويت» التى يعود تاريخ ظهورها الى أربعة آلاف سنة، بإصدار خمسة كتب بهذه اللغة وإعلان بدء تعليمها فى ١٩ مدرسة فى شرق السودان ابتداء من الشهر المقبل. ويتحدث لغة «البداويت» التى لم تكتب رسمياً نحو ٢,٥ مليون نسمة من قبائل البجا فى شرق السودان وغرب إريتريا وجنوب مصر. ومن أبرز قبائل البجا الهدندوة والحلقة والأمرار والبشاريين والأشراف. كانت مجموعة من الأكاديميين والدارسين والمعلمين واللغويين عملت طوال عامين على جمع تراث البجا الأدبى واختيار عدد من القصص والأشعار وكتابتها بالحروف اللاتينية. وجرت محاولة سابقة قامت بها فى القاهرة مجموعة من السودانيين لكتابة هذه اللغة بالأحرف العربية. وأصدرت المنظمة الأميركية بياناً ذكرت فيه أن «أسمرا تشهد صناعة التاريخ». واعتبرت المشروع المثير للجدل «تلبية لحاجة الناس وحقوقهم فى تلقى تعليمهم الأساسى بلغة الأم»، وأثار المشروع تساؤلات عن أهدافه ومدى ارتباطه بمواجهة اللغة العربية وسياسات الحكومة السودانية التى فرضت التعريب فى كل المراحل التعليمية، بما فيها الجامعات والمعاهد العليا. إلا أن المنظمة الأميركية رفضت الحديث عن وجود أى اتجاه سياسى وراء المشروع. ويرى معنيون أن المشروع يمثل بداية مرحلة جديدة فى السودان من الصراعات الثقافية والحضارية بين المركز فى الوسط والشمال النيلي، والهامش فى الأطراف المختلفة فى الشرق والجنوب والغرب وكردفان والنيل الأزرق. ويشجع المشروع أكثر من مئة كيان

ثقافى سودانى لآحفاء اللغات والثقافات آصوصاً أن اتفاق قسمة السلطة بين الحكومة و«الحركة الشعبية» نص على حق الأقاليم المختلفة فى اختيار أى لغة محلية إلى جانب العربية والانكليزية لتصبح لغة التعليم والتخاطب الرسمى فى الدواوين الحكومية. ويتوقع أن تواجه الخرطوم المشروع بشراسة، فى وقت ترتفع فيه أصوات القوميات «المهمشة» للمطالبة بحقوقها ومساواتها مع أهل المركز فى السلطة والثروة. واستخدمت تلك القوميات السلاح فى صراعها، إلا أن المشروع الجديد يءشن مرحلة جديدة من الصراع فى السودان المتعدد الثقافات والأديان»(٩٢).

لقد كان، التعليم، ولا يزال واحداً من أهم آليات القهر المستخدمة ضد الثقافات المهمشة فى السودان، إلا أن مناهج التعليم السودانية لم تقف عند هذا الحد، بل ظلت هى واحدة من علات العقل الجمعى كله، فالمناهج تغيب الديمقراطية، كنظام حكم، وتتحايل عبر مصطلحات مثل «الشورى» للتأكيد على أبلسة الديمقراطية كنظام سياسى، واجتماعى، ويتبارى معلموا التربية الإسلامية، واللغة العربية فى المدارس الثانوية فى إظهار قدسية اللغة، وفهمهم الخاص للدين، ولا زلت أذكر المعلم وهو يلقي علينا حصته تلك وهو «القوانين الوضعية هى قوانين مخلة، ومعيبة لأنها من وضع البشر، وهى قوانين غربية، وتريد أن تشيع فىنا الفاحشة، والانحلال، وأن تغرس فىنا العادات والتقاليد الغربية». لكن ذات المعلم، ولا عقولنا الصغيرة، تجعلنا نفكر فى أن حتى القوانين التى تصبغ بأنها إسلامية، فى نهاية المطاف هى قوانين «وضعية»، وضعها بشر، وحكام مستبدون، فهم من وضعوا مواداً مثل «تقويض النظام الدستورى، والتجسس، وإثارة الفتنة، وانتقاص هيئة الدولة، ووضعوا لها العقوبات مثل الإعدام، أو السجن، والغرامة وبالجنيه السودانى!». أو تلك

القوانين المرتبطة بالنظام المصرفي، والمعاملات المالية، والمدنية، وغيرها من القضايا التي لا يحفزنا المنهج التعليمي السوداني لإثارتها، وهنا أشير إلى ما ذكره المفكر الأمريكي ناعومي تشومسكي تعليقاً على قضية تأديب تلميذ في الثانية عشرة من عمره كان يدرس في بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية، لرفضه ترديد ميثاق الولاء لاعتباره حضاً نفاقياً للوطنية «وما الحالة التي ذكرتها إلا دلالة على عملية الترويض التي تحدث في مدارسنا، والتي تجعل من الشخص المتعلم فرداً ليس في مقدوره فهم الأفكار الأولية التي استطاع أن يستوعبها صبي في الثانية عشرة من عمره» (٩٣)، ورأى تشومسكي أن ما حدث دليل على أن هذه المؤسسات هي مؤسسات ترويض، وفرض للطاعة، ولا أدرى كيف كان مصيرنا لو تجرأنا على معلم التربية الإسلامية، أو أستاذ الدين آنذاك، وجادلناه، أو وضعنا مجرد ملاحظات حول القوانين، دعك عن الفقه، أو سيرة «السلف الصالح»، أو حتى «معركة الجمل»، وطرق مقتل الخلفاء الراشدين، أو حتى تجيه انتقادات للثورة المهدية. /! فالمناهج المدرسية والجامعية، تقوم على التلقين، والسمع، والطاعة، وهي لا تحفز على التفكير، والجدل، واستخدام العقل، لكنها تريد أن تصنع أجيالاً مشابهة للأجيال السابقة، أو نسخاً من أقوام ماتوا قبل عشرات القرون، كما أن تعليم الحفظ والتلقين لا يأخذ «المعرفة» في حد ذاتها بين مناهجه، فالطالب سينكب على حفظ كلام أو نظريات بهدف إحراز علامات عالية في نتيجة الامتحان لكي ينتقل إلى صف آخر، أو مرحلة أخرى، ومن ثم التخرج ونيل شهادات جامعية تمكنه في إيجاد وظيفة في الدولة، أو القطاع الخاص بعد انهيار وبيع مؤسسات الدولة العامة في عهد «الإنقاذ» وضعف المردود المالي من وظيفة الحكومة، وخلاصة الأمر فإن نظام التعليم في

(٩٣) ناعومي تشاموسكي، إهدار الحقيقة، إساءة التعليم والإعلام، وأوهام الليبرالية والسوق الحرة»

حرره وقدمه دونالدو ماسيدو، وترجمه د. نعيمة علي، مكتبة الشرق الدولية، ٢٠٠٦. ص ٢٥

السودان يعمل خلال ١٦ عاماً أو تزيد فى تحضير موظف مُدجّن، يعتمد على الحفظ، وفاقداً لحساسية التفكير بمناهج علمية قائمة على القياس، والاستقراء، والاستنتاج، والمنطق، من خلال إعمال الذهن، ولذلك فهو لا يفكر سوى فى خلاصه الفردي، فهو شخص بلا أسلحة معرفة، ولا يعرف من الدنيا سوى ما تلقاه من جرعات تلقين وتدجين، إلا من اجتهد بنفسه، أو ساعدته ظروف لم تتوفر آخرين، بالإضافة إلى أن هذه المناهج تعلّى من قيمة التعليم النظري، وتقلل من قيمة التعليم المهني، فتجد أن تخصصات مثل الزراعة، والبيطرة، فى بلد مثل السودان، تكون من التخصصات غير المرغوب فيها، دحك عن التعليم الفني، لدراسة الكهرياء، أو المكنيكا.

إن التعليم فى السودان هو عصب أزمة التفكير، وهو أحد أخطر الوسائل المستخدمة من قبل نُخب المركز المتسلطة فى عملية إقصاء الثقافات الأخرى، أو إعادة إنتاج الثقافات الأخرى داخل منظومة الثقافة الإسلاموعربية، كما يشكل أحد علل عقولنا السودانى، فلا المناهج تعبر عن واقع التنوع الثقافى والدينى، ولا طرائق التدريس تعبر عن مجتمع حر، وديمقراطى.

ولنا أن نتجول فى أحد الكتب البئسة التى تُدرس لطلاب جامعيين؛ حيث يوضح هذا الكتاب موقفه المعادى للديموقراطية، وهو كتاب يدرس حتى لدارسى العلوم السياسية، والقانون الدستوري، والدولي، وهو أمر بالطبع يتسق مع توجهات «الإنقاذ» الفكرية، والسياسية، حيث يوضح أن أبرز إشكاليات المناهج التعليمية فى السودان الإنقاذ أنها تروج للإسلام السياسى فى نسخته السلفية الأكثر تعصبا وانغلاقا ورفضاً لقبول الآخر، والأكثر عدوانية لقيم العقلانية و الديموقراطية وحقوق الإنسان، والمنهج التعليمى يقدم الأفكار المتخلفة المناهضة للحدائث والتحديث فى المجتمع كدين لا يأتىه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وهنا تكمن الخطورة، ففى كتاب الثقافة الإسلامية الذى يدرس لطلاب جامعة النيلين، وتحديدًا فى الفصل العاشر من الكتاب

وهو بعنوان (مذاهب فكرية معاصرة)، نقرأ تحت عنوان: حكم الانتماء إلى المذاهب الإلحادية والأحزاب الجاهلية أن «الانتماء إلى المذاهب الإلحادية كالشيوعية والعلمانية والرأسمالية وغيرها من مذاهب الكفر ردة عن دين الإسلام، فإن كان المنتمى إلى تلك المذاهب يدعى الإسلام فهذا من النفاق الأكبر، فإن المنافقين يتمون إلى الإسلام في الظاهر وهم مع الكفار في الباطن كما قال تعالى فيهم:» وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ» (٩٤). وقبل هذا الحكم المطلق بردة الشيوعيين والعلمانيين عن الإسلام، حدد الكتاب عقوبة الردة في الفصل السابع (الحدود في الإسلام)، بقوله «عقوبة الردة القتل، لقول الرسول صلى الله عليه وسلم (من بدل دينه فاقتلوه)»، ويستطرد الكتاب في حديثه عن العلمانية، حيث نقرأ «العلمانية تنكر الأديان وتفصل الدين عن الحياة وتعتمد على المادية لا موجه ولا غاية لها في هذه الحياة إلا الحياة البهيمية، والرأسمالية همها جمع المال من أي وجه بحلال أو بحرام ولا عطف ولا شفقة على الفقراء والمساكين، وقوام اقتصادها على الربا الذي هو محاربة لله ورسوله، والذي هو دمار الدول والأفراد وامتصاص دماء الشعوب الفقيرة، وأي عاقل فضلا عن فيه ذرة من إيمان يرضى أن يعيش على هذه المذاهب بلا عقل ولا دين ولا غاية صحيحة من حياته يهدف إليها ويناضل من أجلها، إنما غزت هذه المذاهب بلاد المسلمين لما غاب عن أكثريتها الدين الصحيح وتربت على الضياع وعاشت على التبعية»، والعجيب أن هذه الأمور التي ينتقدها ذلك الكتاب المقرر على الطلاب صارت سمة للإنقاذيين، حيث أصبحوا كلهم من الأثرياء على حساب الفقراء، إن تناول أفكار ومفاهيم فلسفية واجتماعية وسياسية معقدة بمثل هذا التبسيط الأيدولوجي

المخل، وفى مناهج التعليم الجامعى يعكس أزمة التعليم العالى فى البلاد، وهى أزمة لا تقتصر على تغذية التطرف وتفريخ الإرهاب فحسب، بل تشمل كذلك غياب الأمانة العلمية والخروج السافر على مناهج البحث العلمى فى مؤسسات يفترض أن فى مقدمة أهدافها تمليك الدارسين فيها لهذه المناهج، فالتعريف بالعلمانية أو الشيوعية أو الرأسمالية يتطلب البحث فى كتب الفلسفة الحديثة وعلم الاجتماع والاقتصاد والتاريخ، ويتطلب الدراسة الموضوعية لنشأة وتطور هذه الأفكار التى هى جزء من رصيد المعرفة والتجربة الإنسانية، وهى أفكار كلها تدليس وتضليل، تضخم «نحن» المركز المريضة بالبرونويا، وتؤبلس الآخرين، بما فى ذلك بالطبع العالم الغربى، وتحميله وزر خلافات وصراعات الإسلاميين، جماعات، أو دول، أو مجتمعات، بالإشارة إلى : أثر الحزبيات فى تفريق المسلمين فى ذات الذى يرى أن «هذه الحزبيات تفرق المسلمين والله قد أمر بالاجتماع والتعاون على البر والتقوى ونهى عن التفرق والاختلاف، فالله سبحانه وتعالى يريد منا أن نكون حزبا واحدا هو حزب الله المفلحون، ولكن العالم الإسلامى أصبح بعدما غزته أوروبا وأمريكا سياسيا وثقافيا يخضع لهذه العصبية الدموية والجنسية والوطنية ويؤمن بها كقضية علمية وحقيقة مقررة وواقع لا مفر منه» (٩٥)، وهنا ينتقل الكتاب من خانة التضليل الأيديولوجى إلى خانة الكذب الصراح وكسر عنق حقائق التاريخ، فكيف يدعى الكتاب أن العصبية الدموية فى العالم الإسلامى ظهرت نتيجة للغزو السياسى والثقافى الأوروبى والأمريكى! ألم تندلع الحروب السياسية بين المسلمين منذ النصف الأول من القرن الأول الهجرى بين الصحابة أنفسهم؟! . ألم ينقسم المسلمون إلى سنة وشيعة

(٩٥) كتاب الثقافة الإسلامية، تأليف كل من الدكتورة النعمان محمد صالح، و حسن

عووضة، مبارك عبد الله، جامعة النيلين، عتيق للطباعة، ٢٠٠٩، ص ١٨٧.

وخوارج! ألم يحسموا صراعاتهم السياسية بحد السيف فى مختلف مراحل التاريخ الإسلامى قبل الغزو الأوروبى وقبل أن تكون أمريكا جزءا من جغرافية العالم؟! . ويصر الكتاب على ترسيخ الاستبداد السياسى باسم الدين ، ففى ذات الفصل (مذاهب فكرية معاصرة) وتحت عنوان: الديمقراطية نقرأ «لا شك أن النظم الديمقراطية أحد صور الشرك الحديثة فى الطاعة والانقياد، أو فى التشريع إذ تلغى سيادة الخالق - سبحانه وتعالى - وحقه فى التشريع المطلق وفى توجيه الخطاب المتعلق بأفعال المكلفين وتجعلها من حقوق المخلوقين، يقول تعالى «إن الحكم إلا لله» فإن هذا الأمر لا يكون إلا لله وحده لا يشاركه فيه أحد، وهذه النقطة تمثل مفترق طرق بين المنهج الإسلامى والمناهج العلمانية المعاصرة التى فصلت الدولة عن الدين، ونقلت مصدرية الأحكام والتشريعات إلى الأمة، تمارسها من خلال نوابها فى المجالس النيابية بحيث تستطيع بهذه السلطة أن تحل ما تشاء وتحرم ما تشاء لا سلطان لديها فى ذلك لاحد ولا رقابة عليها من أحد)، ويواصل الكتاب فى التحذير من الديمقراطية» (٩٦) (لا سبيل إلى مزج الإسلام بالديمقراطية، ولا سبيل إلى القول بأن الإسلام نظام ديمقراطى أو أنه يتقبل النظام الديمقراطى أو يسايره لوجود شبه عارض فى بعض النقاط، إنَّ هذا الالتقاء العارض بين الديمقراطية والإسلام فى الحقوق والضمانات ومبدأ الشورى لا يجب أن ينسينا حقيقتين مهمتين: الحقيقة الأولى انه لا ينبغى لنا - من الوجهة العقدية - أن نقرن النظام الربانى إلى نظام جاهلى فضلا عن أن نحاول سند النظام الربانى بأن نقول إنه يحمل نقط التقاء مع النظام الجاهلى، فى الإسلام يعبد الله وحده دون شريك وتحكم شريعة الله عنوانا على التوحيد وتحقيقا له فى عالم الواقع وفى الديمقراطية يعبد غير الله وتحكم شرائع البشر عنوانا على

عبادة غير الله وتوكيدا لها فى عالم الواقع» (٩٧)، هذه مجرد عينة صغيرة تعكس بؤس مناهج التعليم، وتؤكد حاجتنا إلى إصلاح تعليمى شامل، إذا أردنا بناء دولة ديمقراطية يسودها التسامح واحترام التنوع، وهى دولة لا تقوم إلا عبر عقول منفتحة على الآخرين، وتؤمن بنسبية الحقيقة، وبحرية الرأي، والتعبير، وعقول نقدية، لا يرهقها الجدل، ولا تستسلم لأحكام «قطعية»، أصدرها آخرون، عاجزون عن التفكير، وعن أعمال الذهن، والبحث، والاستقصاء، والتحليل، والتوليف، والتفكيك والتركيب، إلا أن مناهج التعليم من قديم الزمان، ولا تزال مُصممة على التلقين والتدجين، ووصلت هذه المسائل قمة انحطاطها مع ما يُسمى «بثورة التعليم العالى»، وهى بدأت بعداء مُعلن من قبل «الإنقاذ» لجامعة الخرطوم، التى كان يصفها المُعلق السياسى المُقدم يونس محمود فى تعليق الساعة الثالثة مساءً «جامعة الخرطوم، الصنم الجاثم على صدر الثورة، أما آن لهذا الصنم أن يتكسر؟»، ثم عبر عنه صراحة الأمين العام «للجبهة الإسلامية القومية» الدكتور حسن الترابى، فى ندوات محضورة، كان أشهرها بنادى أساتذة الجامعة فى عام ١٩٩٤، وكنت شخصياً حاضراً لها، فقد وصف الترابى الجامعة العريقة بأنها «حية لا تلد سوى حية»، ثم ذكر فيما معناه «أنا درستُ بجامعة الخرطوم، وتمنيتُ لو كنت درسة بجامعة أم درمان الإسلامية، لكن لا مناص فى ذلك، فقد خرج موسى من كنف فرعون»، وكان ذلك متزامناً مع سياسات التعليم الجديدة القائمة على «الإغراق بمضاعفة أعداد المقبولين فى الجامعات والمعاهد العليا التى تضاعفت هى الأخرى إلى عشرات مما كانت عليه، قبل مجيئ «الإنقاذ»، والغاء السكن والإعاشة ومجانية التعليم لإلهاء الطلاب عن واجبتهم وتحصيلهم الأكاديمى ونشاطهم السياسى والثقافى، وإعلان التعريب وإلغاء

التدريس باللغة الإنجليزية، والهدف من ذلك قطع صلة الطلاب بالثورة العلمية في الخارج، ومناهج التفكير الغربي، والانفتاح على ثقافات أخرى، ثم كانت قرارات فصل الأساتذة ذوى الخبرات الأكاديمية المعروفة، والمشهود لهم بالكفاءة، وإحلالهم بكوادر إسلامية، لا تؤمن بحرية التفكير والبحث الأكاديمي، وتشتهر بالتطرف، و«الدوغمائية»، وأذكر في تلك الفترة، أن أساتذة مثل الدكتور الزبير بشير طه، الذى كان يدرسنا فى قسم علم النفس بجامعة الخرطوم مادة «الفسيولوجي» كان يحرص على ظهوره فى الجامعة بزي «مليشيات الدفاع الشعبي»، والتذكير «بالجهاد»، وحشد الطلاب للتوجه إلى القتال فى الجنوب، بل وتحفيز «المجاهدين منهم» بمنحهم درجات أعلى فى الامتحانات، بعد جلوسهم فى امتحانات خاصة، ثم تعيينهم معيدين فى الجامعة، وفى تلك الفترة كانت الأجواء كلها تعبر عن التطرف، والهوس، حتى فى نشاطات الاتحاد، وعبر مكبرات الصوت التى تضخ «الأناشيد الجهادية» أنا عائدُ أنا عائدُ والحق يشهدُ لى ونعم الشاهد، ويبدى القذيفة والكتاب الخالد» و«سنار موعدنا يا باغونا» و«أمريكا روسيا دنا عذابها على إن لا قيتها ضرابها»، وترى بعينيك كيف «تشكل الكتائب فى الميدان الغربى» وتحمل السيخ للهجوم على «العلمانيين والملاحدة والطوابير»، ليكمل المشهد فى خارج القاعات، ما يتم تلقينه فى داخلها، وخلاصته أننا «لا لدينا قد عملنا» مع أنهم يتسابقون على نيل «مرتبات الشرف» والبحث عن منح دراسية فى خارج البلاد، وذات المشهد يتمهى مع ما هو فى خارج أسوار الجامعة بعسكرة الحياة الطلابية، ابتداءً بالزى المدرسى لطلاب وطالبات المرحلة الثانوية، مع أن ذات النظام يجلد النساء بسبب ارتداء «البنتال»!

ولكن، ورغم كذل ذلك، تبقى هناك حقائق مؤلمة تتمثل فى أن ٥٠٪ من أطفال اليوم ممن هم فى السادسة من العمر لا يجدون لأنفسهم مكاناً فى مرحلة الأساس، ١٨٪ فقط من الفئة العمرية ١٥ - ١٧ سنة يستوعبون

فى المرحلة الثانوية؛ و٧٪ من الفئة العمرية ١٨ - ٢٣ سنه يستوعبون فى مؤسسات التعليم العالى، وأن التوزيع الإقليمى للطلاب الجدد يعطى أفضلية واضحة لطلاب ولايتى الخرطوم والجزيرة، إذ يمثل الطلاب من هاتين الولايتين ٦, ٥٣٪ من مجموع الطلاب الجدد للعام الدراسى ٢٠٠٥/٠٦ (٢٧, ٦٥٢ من الخرطوم و١٧, ١٢٢ من الجزيرة). ويحتل طلاب ولاية نهر النيل بنسبة ١, ٦٪ المركز الثالث. أما نسبة الطلاب الجدد من اثنتى عشرة ولاية أخرى فيتراوح بين ٤, ٥٪ (ولاية النيل الأبيض) و١, ١٪ (ولاية جنوب كردفان). هذا ويمثل مجموع عدد الطلاب الجدد من الإحدى عشر ولاية الباقية نسبة ١, ٧٪ من مجموع الطلاب الجدد، حيث تمثل ولاية شمال بحر الغزال أدنى نسبة : ١, ٠٪ (EL Tom ٢٠٠٦ (٩٨).

الإعلام

ليس من الغريب أن تعتمد النخب الحاكمة على الإعلام، أو «وسائط الاتصال الجماهيري»؛ فى سيطرتها على الجماهير، أو فى عملية قهر المخالفين للرأى، أو فى سياساتها المكثفة من أجل فرض تصوراتها ورؤاها على الآخرين، وأذكر هنا أن أحد مديرى تلفزيون الإنقاذ فى بداية تسعينيات القرن الماضى كان قد أبدى سعادته الغامرة، وهو يتحدث عن نجاحه فى وقف «ظهور الحيوانات على شاشة التلفزيون، وتحويل هذا الجهاز المهم إلى جهاز للوعى والجهاد وبث الحماس الوطنى والدينى، ودون أن أسأله عن «الحيوانات» رد وحده بفخر «الناس البرقصوا وفوق رؤوسهم قرون زى الثيران»، فى إشارة إلى رقصات مثل رقصة الكمبلية، ورقصات جبال النوبة، وعدد من القبائل السودانية الأفريقية، وهو تفكير شخص يدير مؤسسة مهمة، وتحدث باسم بلاد تسمى السودان!، لكنه الجهل والانحطاط، والتعالى، والهيمنة. وهو أمر تؤكد الدعاية الإعلامية

يوميًا، وهى صارت آلة تفرخ العنصرية، والغاء الآخرين، وهو إلغاء يبدو حتى من الشكل، فلا يحظى السودانيون «الخضر أو الزرق»؛ لا سيما من البنات بالعمل «مذبة/ مذيع»، وصار اللون معياراً من معايير الكفاءة فى الخدمة المدنية، مثلما صارت اللغة معياراً آخر، فلا مكان لأسود بشرة، أو صاحب لكمة، . ووظائف التلفزيون تتبرأ من العناصر الإفريقية وذوى اللكنات ولو كانت لكمة بيجاوية. والأغنية السودانية هى أغنية الوسط، وكذا العادات والتقاليد، والتشريعات، وصار التلفزيون عبر برامجه الدعائية، «كساحات الفداء» منبراً لبث الكراهية، والعنصرية فى السودان، وأحد أهم آليات إقصاء الآخرين، وإلغاء وجودهم، أو قل حقهم فى أن يكونوا سودانيين، وليس غريباً أن تسمع أن الوطن «هو الإسلام»، أو أن تسمع مغنياً غراً يردد «أنا المسلم» فى خطاب جمعي، يقصد به كل السودانيين، ليكون قد حسم هوية بلد متعدد الأديان، والثقافات، أو عبر أغنية «ودوحة العرب أصلها كرم، وإلى العرب تنسب الفطن. وأنا سودانى أنا».

أما الصحف، أو الصحافة المقروءة، فقد سارع النظام منذ بداية استيلائه على السلطة إلى إغلاق كل الصحف المستقلة، والحزبية، وبالطبع فإن الاعلام يظل وسيلة من وسائل السيطرة على الجماهير، وانطلاقاً من هذه الحقيقة يظل النظام ممسكاً بكل الوسائط الاعلامية المرئية والمسموعة، والمقروءة، ويمتلك نظام «الإنقاذ» القناة الرسمية، وهى التى يطلقون عليها «قومية» برغم حزبيتها، وعنصريتها؛ بالإضافة إلى خمس قنوات هى «الشروق»، «النيل الأزرق»، «الخرطوم»، «سأهور»، بالإضافة إلى «أم درمان» وهى فى نهاية المطاف برغم شكلها المستقل إلا أنها تصب فى ذات مصب التوجه الأيدلوجى الإسلاموعروبوي، فيما يمتلك النظام أكثر من ١٦ محطة تلفزيونية أرضية موجهة لكل ولاية من ولايات السودان. وتركز جميع هذه القنوات على ترسيخ هيمنة نظام المؤتمر الوطني، من خلال التغطية الإخبارية لأنشطة مسؤولى الدولة والحزب، ومن

خلال البرامج السياسية، ولا تخلو حتى الثقافية من هذا التوجه، فهي مبرمجة على عكس هوية أحادية للسودان؛ الهوية العربية والإسلامية، ومع إغفال تام، وعن سبق إصرار وترصد لبقية الثقافات السودانية الأخرى، ويلاحظ هيمنة غناء المركز، شعر المركز عادات وتقاليد المركز، بالإضافة إلى رموزه. وفي الغالب لا تخلو برامج وشعارات تلك الوسائل؛ من مفردات منتقاة للتعبئة مثل «إسرائيل وأمريكا» و«استهداف السودان»، والنيل من «كرامته بسبب توجهه الإسلامي»، مع أن هناك دول تفوق السودان في «إسلاميتها» ولا تصدر منها مثل هذه «الأحاديث الدعائية الفجة»، وما ينطبق على الإعلام المرئي بالضرورة ينطبق كذلك على الإعلام المسموع، وينطبق ذات الحديث على الاذاعات الرسمية والخاصة «أف أم». أما على وسائل الاتصال الجماهيري المقروءة؛ فتوجد بالسودان حوالي ١٧ صحيفة سياسية يسيطر الحزب الحاكم على أكثر من ٩٠٪ منها سيطرة مباشرة، ويمكن تقسيمها كالاتي للمؤتمر الوطني «السوداني»، «الرأي العام» «الرائد»، «الشاهد»، أو لقيادات بالحزب الحاكم مثل «آخر لحظة»، «الاهرام اليوم»، «الحرية»، «الانتباهة»، وهي صحيفة عنصرية تعبر عن التيار المتطرف داخل الحزب الحاكم، وهناك صحف يملكها أفراد لكن معظمهم أقرب إلى المؤتمر الوطني في مواقفهم «أخبار اليوم» وهناك صحف مستقلة لا تباعد عن الحكومة كثيراً «الأخبار»، «التيار»، وهناك صحف مستقلة لكنها لا تتعدى الخطوط المرسومة لها مثل «الصحافة» «ألوان». «الآن». ، وهناك صحيفة مستقلة واحدة هي أقرب إلى التيار الديمقراطي «الأيام». وقد ألغى النظام الإنقاذي تصاديق صحف المعارضة مثل «أجراس الحرية» و«رأي الشعب» وظل يكبل «الميدان» الناطقة باسم «الحزب الشيوعي» بمنعها من الطباعة حتى توقفت الصحيفة بعد مصادرات مستمرة.

ومنذ عام ١٩٨٩ بعد أن نظمت الجبهة الإسلامية القومية انقلابها العسكري ظل المشير عمر البشير ينفرد بحكم السودان، بواسطة حزبه «المؤتمر الوطني»،

ومجموعة من معاونيه، ثم انفرد وحده بعد ذلك، وصار هو الحاكم المطلق، يساعده على ذلك جهاز الأمن الوطني والمخابرات ومجموعة من أعضاء الحركة الإسلامية والمؤتمر الوطني، وأرسى دعائم حكم شمولي وإن تغيرت أشكاله من فترة لأخرى، مع أن الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١١، كانت هي أضعف حلقات الشمولية بسبب اتفاقية السلام الشامل، ومشاركة الحركة الشعبية في السلطة، قبل انفصال الجنوب، فكانت مساحة الحريات هي الأوسع، وحتى في تلك الفترة ظلت الصحف تتعرض لضغوط مباشرة، وغير مباشرة من قبل البشير ومجموعته، وتعددت أشكال الرقابة من القبلية، وهي التي تتم بإشراف ضباط جهاز الأمن، وذلك بالاطلاع على ما يعد للنشر كل مساء، فيقومون بحذف بعض المواد، أو إضافة ما يرونه، حتى صار ضابط الأمن هو رئيس التحرير الفعلي للصحيفة. وهي فترة لا تختلف عن فترة التدخل المباشر لدرجة أن وجه البشير، وعلى الهواء مباشرةً باغلاق إحدى الصحف «الرأى الآخر». ، ثم هناك الضغوط غير المباشرة مثل السيطرة بواسطة رؤساء التحرير، من الموالين للمؤتمر الوطني، أو المرتبطين بجهاز الأمن والمخابرات، وهم بالتالى يقومون بالرقابة الذاتية، وحظر الرأى الآخر، وكلما لا يوافق سياسات المؤتمر الوطني، كما تسيطر الحكومة على الصحف وتحتويها بواسطة الإعلان التجاري، ومعروف أن أكبر نسبة إعلان فى السودان تأتى من الحكومة، وشركاتها، وشركات النافذين فيها، مثل شركات الاتصالات. وهناك منفذ آخر للسيطرة، وهو ما تعانيه الصحف من ارتفاع كبير فى مدخلات الإنتاج، من ورق وأحبار، وطباعة، وضرائب مباشرة، وغير مباشرة، وقد تسببت السياسات الاقتصادية فى إغلاق عدد من الصحف، واضطرار بعض الملاك لبيع صحفهم «السوداني»، والتي تم بيعها لأكبر أصحاب الأعمال فى المؤتمر الوطني، وهناك نوع آخر من أنواع الاحتواء والقيود المضروبة من قبل الحكومة وأجهزتها على الصحافة، وتتمثل فى التخريب من الداخل «الحرية»، «أجراس الحرية»، وإثارة فتن ومشاكل

داخلية، أو شراء ذمم الصحفيين، حتى صارت مفردة مثل «زبال» مفردة مستخدمة وسط الصحفيين في إشارة إلى أخذ الصحفيين والكتاب أموالاً من المسؤولين، وأصحاب الشركات، والقيادات الفنية والسياسية لتمير الأجندة، أو غرض الطرف عن اخفاقات أى جهة، أو مؤسسة تدفع للصحافي. وهو ما جعل الصحافة مهنة للتسول، في كثير من الأحيان حتى تراجعت هيبة الصحفي، وقل دوره المأمول، وهو أمر منوط بكل البيئة السياسية والعامة، والتي نجح المؤتمر الوطني في تسميمها.

ثانياً- القيود القانونية

تعمل الصحافة والصحافيون السودانيون في بيئة يمكن وصفها بأنها «غير صحية، تحكمها قوانين قمعية قصد بها تسوير العمل الصحفي داخل سياج منظومة نظام شمولي، ويمكن تلخيص القوانين المقيدة للحريات الصحافية في الآتي:

١- قانون الصحافة والمطبوعات لسنة ٢٠٠٩. «ملحق القانون».

٢- القانون الجنائي لسنة ١٩٩١.

٣- قانون الأمن الوطني والمخابرات لسنة ٢٠٠٩.

٤- ميثاق اتحاد الصحفيين.

فقانون الصحافة والمطبوعات في مجمله يحتوى على عبارات معمة، فيما يتعلق بحرية الصحافة، وحرية الصحفي في تلقي المعلومات. ويشير القانون في فصله الأول إلى «المبادئ السياسية لحرية الصحافة والصحفيين

٥- (١) تمارس الصحافة بحرية واستقلالية وفق الدستور والقانون مع مراعاة المصلحة العامة وحقوق الآخرين وخصوصيتهم ودون المساس بالأخلاق العامة.

(٢) لا تفرض قيود على حرية النشر الصحفي إلا بما يقرره القانون بشأن حماية الأمن القومي والنظام والصحة العامة ولا تتعرض الصحف للمصادرة أو

تغلق مقارها أو يتعرض الصحفي أو الناشر للحبس فيما يتعلق بممارسة مهنته إلا وفقاً للقانون ويمكن باختصار شديد بأن ما يمنحه الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥ يأخذه القانون، لأن الحرية مضبوطة بما لا يعارض القانون». ويحكم الصحافة في السودان المجلس القومى للصحافة والمطبوعات الصحافية، وهو مجلس مهمته الإشراف، وإصدار عقوبات إدارية تصل حق تعليق صدور الصحيفة، وسحب ترخيصها حتى دون اللجوء إلى المحاكم المختصة، «أجراس الحرية» مثلاً، كما يختص المجلس بمنح التصديق للصدور وفق القوانين المقيدة، وتسمية رئيس التحرير، والموافقة على الصحافيين العاملين بالصحيفة، ويضع القانون والمجلس شروط ممارسة مهنة العمل الصحفي، ويتكون المجلس من ١٢ عضواً يعين رئيس الجمهورية ستة منهم، فيما ينتخب البرلمان خمسة، ويمثل الباقون ملاك الصحف والمطابع واتحاد الصحافيين، وهى كلها أذرع للحكومة.

- القانون الجنائى لسنة ١٩٩١

وللمفارقة وكثيراً ما نقول كصحافيين «أن تكون لصاً فهو أفضل لك أحياناً من أن تكون صحافياً فى دولة المؤتمر الوطنى، إذا ما ذهبت إلى محكمة، أو فتح ضد بلاغات فى قضية نشر، فاللص يحاكم بقانون واحد، وهو القانون الجنائى، وغالباً ما تكون التهم موجهة ضك تستند على مادة واحدة من مواد القانون، أو ربما مادتين، أو حتى ثلاث، إلا أن الصحافى يحاكم ببضع قوانين، ابتداءً من قانون الصحافة والمطبوعات، واستدعاءات المجلس المهتم «بتسوير المهنة، أكثر من «تطويرها»، مروراً بالقانون الجنائى لسنة ١٩٩١، وحتى محاولات اتحاد الصحافيين «لضبط سلوك الصحافيين»، وهناك مجموعة من المواد الجاهزة، والتى نحمد فيها للمحاكم أن حولتنا إلى قانونيين، نحفظ المواد، ونعرف أى المواد ستفتح أمامك فى حالة هذا الخبر، أو ذاك المقال، ومنها «تقويض النظام الدستوري» و«إثارة الفتنة والكراهية»، وانتقاص هبة الدولة، و«ربما «التجسس»!، وعقوبة الاتهام بهذه المواد - وهى تدخل فى

تعريف «الجرائم الموجهة ضد الدولة»- تصل حكم الإعدام، أو السجن لسنوات ومصادرة «الممتلكات»، لو كان للصحافي مثلنا ممتلكات، غير سيارات «مرهونة للبنوك» برغم طول مدة عملنا في مهنة المتاعب، وهنا «المادة ٦٦» والمتعلقة بانتقاص هيبة الدولة» وعقوبتها السجن لمدة ستة أشهر أو الغرامة، أو العقوبتان معاً، وهناك مادة نشر أخبار كاذبة، أو «الكذب الضار وإشانة السمعة» وهي المادة ١٥٩» وعقوبتها السجن لمدة شهر، أو الغرامة، أو العقوبتان معاً.

- قانون الأمن الوطني والمخابرات لسنة ٢٠٠٩، ولأن القانون يمنح جهاز الأمن سلطة الاحتجاز، والتفتيش، والمصادرة، فالصحافة من أول المؤسسات المتضررة من هذا القانون، حيث للجهاز سلطة مطلقة، فوق القانون، ولا أحد يستطيع محاسبته، ويمكن تلخيص ممارسات الجهاز المنتهكة للحريات الصحافية في الآتي:

أ- الرقابة القبلية.

ب- مصادرة الصحيفة من المطبعة.

ت- اغلاق الصحيفة ومصادرة أملاكها. «رأى الشعب»، و«الجريدة» دون إبداء أى أسباب. «ثم إيقاف «ألوان» مرتين دون محاكمات، بل بقرار من جهاز الأمن الوطني والمخابرات

ث- إلغاء الترخيص «أجراس الحرية، خرطوم منيتور»، «سيتيزن»، «سودان تريبيون»،

ج- اعتقال الصحافيين دون أى مبرر قانوني.

٤ - اتحاد الصحافيين، وبرغم أن طبيعة مثل هذه الأجهزة يجب أن تكون طبيعة نقابية، إلا أن لاتحاد الصحافيين حق تسجيل الصحافيين ومنحهم القيد الصحفى للممارسة المهنة، ومحاسبة المتهمين للمهنة.

كما تشدد السلطات السودانية عبر المجلس القومى للصحافة والمطبوعات، وهو أحد أجهزة النظام الأمنية؛ فى عملية اختيار مراسلى الوكالات

الأجنبية، والصحف، والفضائيات، وتتدخل فى الغالب فى اختيار المراسلين السودانيين، وتسعى لإبعاد أى صحافى غير موالٍ للمؤتمر الوطنى، ولو كان «محترفاً»، ولا علاقة له بالسياسة. وحتى الذين يتسللون من غير عناصر الحكومة إلى أجهزة الإعلام الأجنبية، فإن الحكومة تمارس معهم سياسات الترهيب والترغيب.

إن الصحافة فى السودان مرت بأكثر مراحلها انحطاطاً، فالصحافيون يشكون من ضعف المؤسسات، ويعبر عن ذلك «التعثر فى دفع المرتبات»، والتعطيل لأسباب اقتصادية، أو سياسية، وسيطرة رجال المال عليها، وضعف الكادر لدرجة وجود رؤساء تحرير صحف هم من الفاقدين التربوي والأخلاقي، والأكاديمي، ولا يملكون سوى «كلمات بذئيات»، وتطفل فى خصوصيات الناس، والدخول فى معارك مع زملاء المهنة، وهى معارك لا تهم القارئ فى شئ، لأنها قد تصل أحياناً إلى داخل المنازل، أو حتى الملابس الداخلية. !. ولا غرو أن كانت الأجهزة الأمنية التى تسيطر على وسائل الاتصال الجماهيري، وهى التى توافق على تعيين رئيس تحرير، أو ترفضه، وفى حال قبوله سيكون بالتأكيد أشبه بمصدر لجهاز الأمن الوطنى والمخابرات، و«عبد مأمور»، ورئيس تحرير «بالرموت كونترول»، وقد كشفت وثيقة تحصلنا عليها تكشف عن خطط جهاز الأمن فى احتواء الصحافة والصحافيين، وكيف يوجههم كما بدءا فى حملة تمرير قانون الأمن الوطنى لسنة ٢٠٠٩، وحدد للمقال مبلغاً للمال، وللعمود مبلغاً آخر، وللتقرير كذلك.

إن الأنظمة الشمولية تتخذ الكثير من الوسائل كى تزيف وعى «الجماهير» بواسطة الوسائل الاعلامية الموجهة، والخطاب الدينى المؤثر، وشغل الناس بمباحكات مثل «طول المسواك»، ولبس «البنطال»، وغيرها من الطرائق التى تحول «الجماهير» إلى مستسلمة، أو لا مبالية، أو اتكالية، أو مخدرة، أو قابلة «للإيحاء والاستلاب»، وقد ظلت الآلة الإعلامية الإنقاذية الضخمة

ترفد الشعوب السودانية كل يوم بمصطلحات العنف، والتي تركز على إقصاء الآخر، أو نفيه، وسحقه، على شاكلة «فلترق منهم دماء، أو ترق منا الدماء، أو ترق كل الدماء»، وكأن الموت هو غاية السلطة، لا صنع الحياة، بل تعمل على تغييب الوعي، وتغييشه بعود «الخور الحعن» لكل من يدافع عن السلطة ومشروعها الشمولي.

- الترميز التضليلي.

ويظل أبناء تلك الجهات ممثلين في السلطة ترميزاً تضليلياً لاكمال الديكور ليس إلا، وربما يشير علينا أحد المنتطعين، أو من أصحاب العقول المعيارية إلى أن «فلان» هذا تولى منصب بارز في الدولة، وهو ينحدر من دارفور، أو الجنوب القديم، أو الشرق، إلا أن الحقيقة المؤلمة هي أن المركز حرص على وضع «ديكورات» خلف خشبة المسرح، وصنع «إكسسوارات لتزيين الممثلين، وهو ما نعتبره «ترميزاً تضليلياً لإكمال الديكور ليس إلا، وإذا حاول البعض الوصول إلى السلطة بواسطة انقلاب عسكري، فإن أبواق السلطة تضخ لنا التوصيفات الجاهزة، كي تقنعنا بأن هذه المحاولة «الانقلابية» هي محاولة «عنصرية»، وتخوف بذلك أبناء المركز، وتعبئهم كي يلتفوا حول رموزهم الوطنية؛ مثلما وصم بذلك، الأب فليب عباس غبوش من جبال النوبة، أو المقدم حسن حسين وهو من أبناء كردفان في عام ١٩٧٥، أو الطيارون والعسكريون الذين رفضوا تنفيذ أوامر قيادة الجيش في مارس ٢٠٠٤ بضرب المواقع المدنية في دارفور بواسطة الطيران. أو حتى ما سمي بمحاولة المؤتمر الشعبي وحركة العدل والمساواة في عام ٢٠٠٤، بقيادة الدكتور الحاج آدم يوسف، وللمفارقة يعود ذات الشخص من مهربه، بعد سنوات، ويتولى منصب نائب الرئيس.!

لكن عدوى هيمنة نخب المركز على السلطة، وتبنيهم سياسة الترميز التضليلي للآخرين، لم يتسم بها الحكام وحدهم، بل صارت صفة ملازمة

لكل النخب السياسية بما فى ذلك ؛ المعارضين الذين يرفعون شعارات السودان الجديد، مثل قائد «قوات التحالف السودانية» الذى وصف محاولة احتجاجية داخل حركته بأنها «مؤامرة عنصرية» لأن أحد أعضاء تلك المحاولة ذو أصول أفريقية، ويضرب بذلك قائد حركة «الحرية والتجديد، عرض الحائط «بشعاراته البراقة، كما سقط «التجمع الوطنى الديمقراطى» المعارض فى ذات الامتحان بوصف الفصائل المنضوية تحت لوائه «بالعنصرية والجهوية» فى اجتماعات يوليو ٢٠٠٤ . والتميز التضليلى أبطاله رموز من الهامش، وزراء من الجنوب فى وزارات السياحة والثروة الحيوانية والعمل، وهناك تابيتا بطرس، وموسى محمد أحمد، وعدد آخر من أهل الشرق، ولعنة الله على الكتابة، حين تدفعك دفعاً كى تنكأ جرحاً غائراً، أو أن تكتب عن من تربطك به علاقة ما فى زمن ما، لكن ماذا أنت فاعل حين يبصق من تقصده على ذلك الزمن؟ . تباً عليك أيها الزمن! . وصديقنا الفنان البيجاوى سيدى دوشكا، وهو من يذكرنى بتلك الأيام الخوالي، وكذلك أركا محمد صابر فتیان الشرق الأشاوس، وهم يغنون للبسوى فارس كذبوت، وكذبوت لمن لا يعرفها كانت المعارضة فى شرق السودان تطلق عليها «كذبوت بلد الموت»، فغارة من الخرطوم تقتل بعضاً من جنود المعارضة، وغارة مضادة من قوات التجمع تفرق الجيش الحكومى وتقتل منه كذلك، فصارت كذبوت الواقعة قرب الحدود السودانية الاريترية مثل «القلابة»، أو «المصيصة» تغرى الطرفين لها فيقع من يدخل فى فخ المناورة، وقوانين الكر والفر، أو الانسحاب والتقدم بالمصطلح العسكري . وكان لبسوي، أو أحمد دين هو من شهداء تلك المنطقة، وله غنى أركا، وغنى دوشكا، دلالة على الرمزية، والتاريخ والفروسية . ولم يكن لبسوى يحسب ضمن حساباته أن يدخل ردهات القصر الفخم، أو أن يكون ضمن أطقم الحكم الرئاسي، فهو مثله مثل مئات الشباب فى قرورة، وعيتربة، وكسرة

عقيق، وعين، حتى همشكوريب، وتوقان، وتلكوك، وأبو قمل وقلسا، وغيرها من بلدات ما كنا لنسمع بها لولا أشاوس التجمع أو البجا، ومنذ اتفاق سلام شرق السودان ظللت أتابع مآلات الاتفاق، وتنفيذه، وأوضاع جبهة الشرق التي منحني التاريخ فرصة متابعة، وحضور ولادتها القيصرية فى منطقة ريدة، ومن تلك اللحظة ظلت تتابنى حالات التوجس على مصير الوليد الجديد، باعتبار أن ما ولد عبارة عن قيادة فوقية ثلاثية الأضلاع تستند على قاعدة هلامية حتى دخلت المفاوضات مع الحكومة مرحلة التوقيع على اتفاق السلام، فشهدت الجبهة الخلافات والصراعات، فتوكأ موسى على عصاه، أو قواته العسكرية، وفر مبروك الى مرابع القبيلة، ووقفت آمنة محتارة، وبعد قليل توغلت فى ذات الأفق الضيق، أفق القبيلة، أوبنى عامر، فطوت الشهادات الأكاديمية والدرجات العلمية، ودفنت الأيديولوجيا الماركسية.

و حين عاد الجميع من اسمرأ إلى الخرطوم دفعنى حنين الماضى لمحاورة الدكتورة آمنة ضرار صحافياً، فسألتهأ وهى تحمل لقب مستشارة حول فيما تتم استشارتها هى حسب منصبها، فهل تستشار فى قضايا التنمية وشرق السودان؟، ردّت بأنها امرأة قومية تعمل لكل السودان، وهو أمر طيب برغم صعوبة الانفكاك من الواقع السياسى الذى صعد بها إلى سلالم القصر، لم أدر أن كان على أن أفرح، أم أتوجس، لكننى رميت بسؤال آخر وهل تستشارين فى قضايا دارفور؟. ردت أيضا بالنفى لأن قضية الجنائية وجرائم الحرب من اختصاص القانونيين والدستوريين، إذن فيما تستشار؟. فعرجت على السؤال بطريقة أخرى وهى كيف تتم الاستشارات؟. وهل يتم عقد اجتماعات؟. فقالت إنها أسرار العمل، فُبِهُت الذى سأل، وصمتُ أنا فغيرتُ الموضوع، وربما محبةً فى القلب جعلتنى اضغط على نفسى كى أتناسى أوضاع المستشارين والمساعدين صغارهم وكبارهم من الوافدين الجدد

الى الحكم، وأعرف أن كل ذلك لا يعدو سوى وضع ديكورات فى داخل القصر، أو استخدام طريقة الترميز التضليلى من المركز ليوهم أهل الهامش بأنهم ممثلون فى السلطة المركزية، فينشغل القادمون الجدد بخلافاتهم، وبمشاكلهم الخاصة ويبدأ الاهتمام بعملية السلام فى تناقص، ويبدو أنه كلما زادت المخصصات، وطال الجلوس فوق كرسى وثير، وتحت هواء بارد كلما زادت درجة الانتماء الى النظام الحاكم، وبالتالي نقص الاهتمام بقضية من يضعونهم على تلك الكراسي، مع علمى أن آمنة سليمة أسرة محترمة وكبيرة، عرفت وسائل الدعة والراحة قبل كثيرين من الوجهاء الجدد، والسلام عند كثيرين مربوط بمقدار المكاسب الشخصية والمغانم، ان زادت أحس الإنسان بالسلام وإن نقصت شعر بأن العملية السلمية كلها داخل نفق ضيق، ومظلم، فيرتفع الصراخ، وتزداد الشكوى من سوء التنفيذ، ونسمع محاضرات نقض المواثيق والعهود. وعدوى هيمنة أبناء المركز على السلطة وتبنيهم سياسة الترميز التضليلى لم تقف لدى الحاكمين فهي صفة لازمت حتى المعارضين الذين يرفعون شعارات السودان الجديد، مثل قائد «قوات التحالف السودانية» الذى وصف محاولة احتجاجية داخل حركته «مؤامرة عنصرية» لأن أحد أعضاء محاولة الاصلاح فى داخل الجسم المتفسخ ذو أصول افريقية، ضارباً عرض الحائط «بشعارات الحرية والتجديد» و«الدولة المدنية الديمقراطية الموحدة». كما سقط التجمع الوطنى الديمقراطى المعارض فى ذات الامتحان وهو ما سنورده بالتفصيل فى الفصول القادمة بوصف أحد الفصائل المنضوية تحت لوائه «بالعنصرية والجهوية» فى اجتماعات يوليو ٢٠٠٤. هى عدوى منظومة الثقافة الإسلامية وعروبوية التى جعلت من نفسها مركزاً.

– إعادة الإنتاج

هى آلية مستمرة، وتستخدم نخب المركز آليات أخرى، بوعي، أو من

غير وعي، وذلك بإعادة إنتاج أفراد وثقافات الهامش ضمن مشروع المركز، وتتم العملية بتماهي الفرد بتصوراته للكون، ولمن حوله، ولنفسه، في تصورات المركز، وتبدأ العملية بتغيير الاسماء إلى أسماء عربية، باعتبارها رمزاً للتدين الإسلامي، ونلاحظ الكثير من أبناء الهامش تخلي عن اسمائه القديمة، بل أن من يحتفظ باسمه القديم مثل «كالو»، أو «مناوي»، أو كادو، يعتبر وضعاً (حتى أن بعض العرب في السودان إذا خاف على ابنه العين والحسد سماه كوكو، على الرغم من أن الاسم من ثقافة الهامش لكنهم كما يقولون يكفون به العين، مثل حلة كوكو المسماة باسم رجل من قبيلة البطاحين) فالعقلية المعيارية في السودان ما انفكت تصر على ربط الهوية السودانية، بالأسماء العربية كذلك، وهي خير الأسماء وأفضلها وأميزها، وغيرها يثير السخرية والضحك، ولا تعدو أن تكون سوى دليلاً على الوضاعة. ولذلك السبب يحكى وزير الخارجية السوداني قبل انفصال/ استقلال الجنوب دينق ألور كيف أجبره أستاذه بمدينة ود مدني على تغيير اسمه من دينق إلى أحمد، حتى يحفظ حقه في التعليم!، وكيف اضطر فيما بعد إلى العودة إلى اسمه، ويدخل الاسم بالطبع ضمن عملية إعادة الإنتاج، إضافة إلى عناصر اللون، والزي، واللغة، ونمط الحياة والأغاني والآداب والفنون لتشكل هوية جديدة، وتمثل منصة انطلاق نحو الفضاءات الأخرى، ولذلك ليس غريباً أن رأينا هرولة الفتيات السودانيات نحو استخدام كريمات تبييض البشرة، لأنّ لا وعى هذه العناصر يشعرها بوضاعتها بسبب لونها، وأنّ الرجال يفضلون البنت ذات اللون الفاتح على اللون الغامق، كما سعت «النُحب» إلى فرض كل تصوراتها على الآخرين لكي تكون هي المعيار والمركز، الذي يتم إعادة إنتاج الآخرين داخل سياقه الثقافي، لتصبح مثلاً الجلابية هي الزي القومي للرجال، والثوب، هو الزي القومي للنساء السودانيات، ولغة الوسط هي اللغة القومية المعترف بها بلكتها ذاتها. و

فى هذا السياق يرى الدكتور الباقر العفيف أنَّ «الأمر الراجح أن أجدادنا هؤلاء تعرضوا لحالة مكثفة من حالات الزلزلة النفسية، أدت لخلعهم لهويتهم الثقافية والعرقية، ولتمثلهم ثقافياً وعرقياً مع العرب. فالعالم الذى يعرفونه قد انهار، والهويات القديمة حامت حولها الشكوك، والناس لم يعد بإمكانهم أن يكونوا أنفسهم. الخوافز لإجراء انقلاب فى الهوية كانت قوية وكثيرة. والشروط قد اكتملت. اضمحلت الذات (النوبية) أمام المثال (العربي)، وتم امتصاصها كلياً بواسطته، و«التمثل الثقافي»، كما يُعبّر ديفيد ليتين، «شبيه باعتناق الدين، وكما توضح أدبيات التحولات الدينية بصورة قاطعة، فإن ما يُعتبر مسلكاً برغماتياً بالنسبة لهذا الجيل، يعتبره الجيل الذى يليه أمراً طبيعياً. ولذلك فإن الأجيال التى تنشأ فى ظل التحولات الدينية التى اضطرَّ لها الآباء، ستلجأ، مدفوعة بضغوط السلطات الدينية، إلى النظر لآبائها باعتبارهم كانوا منافقين». هذا الرأى يشابه مفهوم دى فواه عن الهويات المصنوعة «كهويات منحرفة». فهى تدل بالنسبة إليه «على نفعية بلغت مبلغ الشطط» وتمثل علامة على «الاختلال الداخلى»، الذى يحدث فى شروط اجتماعية محدده تمارس تأثيراً هائلاً على الإدراك الذاتى للهوية الشخصية. فرغم طبيعتها المصنوعة، فإن «مكونات الهوية تستطيع إدراج الفرد فى سياقها بل حتى استعمارها» (٩٩).

- النفى والألغاء.

هى آلية معروفة، من ضمن آليات القهر المركزى، وتعنى سحق الآخر نهائياً، وإلغاء كيانه، وتصورات، ومفاهيمه، ووجوده المادى والمعنوي، وقد بلغت هذه الآلية قممها مع «انفصال/ استقلال الجنوب» وإعلان البشير أن السودان أصبح دولة عربية وإسلامية» ولا مكان للدغمسة»، ثم قرار الحكومة بانتزاع جماعى



لجنسيات السودانيين المنحدرين من أصل جنوبي، بما فى ذلك المولودين فى الشمال، أو حتى أولئك الذين انقطعت صلتهم بالجنوب منذ حقبة طويلة، وجريرتهم أن «شروط الاستفتاء فى جنوب السودان تنطبق عليهم» وهى شروط مثل الأب، أو الأم الجنوبي والجنوبية، أو أن أصله ينحدر من قبائل جنوبية، مع أن قانون الجنسية السوداني، ينص نصاً واضحاً، وأشار هنا إلى تحقيق صحفى نشرته بصحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية أيام إثارة قضية الجنسية والمواطنة «استيلا غايتانو كاتبة قصصية، وصحافية، وصيدلانية ترجع جذورها إلى قبائل اللاتوكا فى شرق الاستوائية بجنوب السودان؛ ولدت بالخرطوم قبل نحو ثلاثين عاماً؛ من أبوين جنوبيين لكنها تزوجت بشاب شمالي فأنجبت طفلاً يحمل جينات الطرفين.

وفى وقت تعلو فيه أصوات السياسيين حول حقوق المواطنة.. والجنسية، وما إذا كانت ستمنح لجنوبي الشمال، أو لشمالي الجنوب، قالت استيلا فى حزن لـ «الشرق الأوسط»: «ما مصير من لا يريد أن يعيش فى دولة المؤتمر الوطنى فى الشمال، أو الحركة الشعبية فى الجنوب؟». اقترحت الكاتبة الشابة أن تتولى الأمم المتحدة مسؤولية مصير ملايين من السودانيين بالسماح لهم بالهجرة خارج جغرافيا المليون ميل مربع، هى مساحة السودان بشماله وجنوبه قبل حصول الانفصال المرتقب. ويرى سانتينو جون، وهو من ولاية أعالي النيل، ومن قبيلة النوير الجنوبية أن «السودان هو للجميع، فهو بلد يسع كل من يريد العيش فيه بسلام»، وأشار إلى أنه «غير مهموم بحديث الوحدة والانفصال، بقدر ما هو مهموم (بالتعايش السلمى)، وحرية الإقامة فى الشمال والجنوب»، وروى قصة عمه «الدنقلاوى» من أقصى الشمال معه، وهو يحمل صفة العم، كنوع من الأدب والاحترام لعلاقة قوية ربطت الدنقلاوى بالراحل جون، والد سانتينو، فهى علاقة محبة وود، تجاوز خلالها الاثنان حواجز العرق والدين واللون. وينوه

الخبراء القانونيون بأن قانون الجنسية السوداني؛ يعطى الحق لأى مواطن سودانى فى اكتساب الجنسية والجنسية المزدوجة ويعطى حق التجنس بشرط الإقامة لمدة خمسة أعوام، ولا يمكن انتزاع الجنسية السودانية التى منحت بالميلاد، لكن القانون السودانى منح رئيس الجمهورية سلطة سحب الجنسية السودانية من أى سودانى إذا ثبت أنه قد حصل على شهادة الجنسية السودانية بطريق الغش أو بتقديم بيانات كاذبة أو بإخفاء أى واقعة مادية، أثناء أى حرب، يكون السودان مشتركا فيها أو كان مشتركا فيها، أو تاجر مع العدو أو اتصل به أو تاجر مع أى شخص ينتمى إلى أى دولة معادية أو اتصل به، أو كان طرفا فى أى معاملة يعلم أنها تمت على وجه يهدف إلى معاونة العدو فى الحرب أو كان ذا صلة بتلك المعاملة. ويجوز للرئيس قبل أن يصدر قرارا أن يقوم بإخطار الشخص المعنى كتابة بالأسباب التى اقترح القرار من أجلها، مع إخطاره أيضا بأنه يجوز له أن يقدم طلبا بإحالة الموضوع إلى لجنة تحقيق. لكن المؤتمر الوطنى يشدد بأن كل من تنطبق عليه شروط المشاركين فى عملية الاستفتاء، سوف يفقد الجنسية السودانية بمجرد إعلان انفصال الجنوب. ويؤكد وزير الدولة بمجلس الوزراء محمد مختار: «نحن لا ننظر لهذا الموضوع كموضوع حزبي. هذه قضية مصيرية ترتبط بمستقبل شعب بأكمله. اجتهدنا فى استقراء الآراء كافة وبصور مختلفة، نحن نجتهد فى التوصل إلى حلول مُعتمدين على قاعدة شعبية أنتجتها الانتخابات الأخيرة، وأرجو أن أصوب السؤال. ليس هناك جنوبى شمالي، هناك جنوبيون نزحوا بسبب الحرب أو انتقلوا إلى منطقة أخرى داخل الوطن، وآخرون لأسباب اجتماعية أو مقتضيات وظيفية. . جنوبيو الشمال الوحيدون هم دينكا نقوك فى منطقة أبيي، الذين اختاروا التوجه شمالا اختاريا فى مرحلة تاريخية سابقة ولأسباب سياسية معلومة. . وحتى هؤلاء منحهم الاتفاقية ضمن بقية سكان المنطقة حق الاستفتاء

لتقرير مصيرهم فى البقاء ضمن حدود الشمال أو الجنوب». ويرى مختار أن «الاتفاقية منحت الجنوبيين حق تقرير المصير وأعطتهم فقط حق التصويت، دون بقية مواطنى السودان، لتحديد وضعهم وإذا قرّروا الانفصال يصبحون تلقائياً مواطنى دولة أخرى ومنحهم جنسية الجنوب سيسقط عنهم تلقائياً الجنسية السودانية، بغض النظر عن مشاركة الشخص فى الاستفتاء أم لا أو تصويته للوحدة»، ويضيف «إن احتفاظ الجنوبيين بجنسية السودان سيعنى تكراراً ذات المشكلة الحالية فى المستقبل».

لقد دخلت قضية «المواطنة والجنسية» ضمن أجندة المناورات السياسية، وأوراق الضغط التى تستخدم بطريقة لا أخلاقية، بعد أن طردت السلطات السودانية الآلاف من الخدمة المدنية، والعسكرية، حتى الذين حاربوا فى صفوفها عشرات السنين، وأفنوا زهرات شبابهم فى خدمة المشروع الأحادي، والإقصائي.

لقد استخدمت السلطة كل أساليب قهر المهمشين، دون أن تجد مقاومة من بقية السودانيين، أو هؤلاء المستضعفين، والمغلوب على أمرهم، فى أكبر فضائح التاريخ السودانى المعاصر، وفى عملية إزاحة كاملة، والغاء تم وفق سياسات التمييز العنصري، والإثني. فى وقت ظلت فيه نخب المركز تمارس كل أنواع القهر على باقى المنظومات الثقافية الأخرى لكى تبقى سجيئة، بين أسوار ذلك المشروع الأحادي، بثقافته الرعوية، وفى اللاشعور السياسى، لثقافة المركز العودة إلى عصور قديمة، لنمطى ظهور الإبل، وتعبر بينا الصحاري، أو تضعنا فى خيمة السلف، ونقابهم، ومن ثم لا نبصر، لا نعلم، سوى ما تريده لنا تلك المنظومة، فهى تارة تمارس العنف اللفظي، والبدني، والرمزي، وأخرى تمارس الإقصاء المادى والروحي، وتارات أخر تعتمد على آليات النفي، وإعادة الإنتاج، والترميز التضليلي، ليكون العقل الجمعي، هو عقل ملتبس التفكير، ومهزوز فى المواقف، أو

يجنح للتطرف، والعقل وردود الفعل، بعيداً عن المنطق، أو الجدل، لأنه يتعامل مع الأشياء بلونين، هما، أبيض، أو أسود، مع أو ضد. وبالتالي التأسيس لمشروع صراع مستمر، ودورات عنف متتالية.



الباب الرابع

الفصل الأول

أزمات البدائل

عقبة في طريق التغيير

كنت ألاحظ قبل انتفاضة ١٦ يونيو ٢٠١١ في معظم حواراتي المباشرة، والشخصية مع عدد من الشباب الحالمين بالتغيير؛ من الذين يتواصلون معي عبر مواقع التواصل الاجتماعي «الفيس بوك» سيادة روح الإحباط وسط هؤلاء الشباب، واليأس من التغيير، وهو أمرٌ يعكس مقدار ما وصلنا إليه من حالة من الاستسلام والامبالاة بسبب القهر والتسلط الإسلاموي لقراءة ربع قرن من الزمان، ولعجز المعارضة المنظمة في إشعال شعلة ضوء، ولو في آخر النفق، ولكن حالما تنقشع ظلمة «الإحباط» مع اندلاع مظاهرة صغيرة، أو حتى معزولة، فحين تندلع «مظاهرات» في الخرطوم مثلاً، يتمنى كثيرون منا سقوط الحكومة في هبة واحدة، فيسارع الكثيرون، ولو بسبب «تفكير رغائبي» في توزيع باقات «الأمل» عبر الموبايلات، والابتسامات، لكن نفس هؤلاء قد لا يشاركونهم بأنفسهم في «مثل هذا النشاط»، فهم يريدون من آخرين صنع انجاز إسقاط النظام نيابةً عنهم، في وقت لا يتوانون فيه عن تحذير أقاربهم من المشاركة في مثل هذه الأعمال، ويشددون عليهم بضرورة «المشي جنب الحيط»، وحين يسقط «شهيد» في إحدى ساحات «الوغي»، أو المواجهات لا يتأخر طرف الشهيد من نصب سرادق «الاحتفاء» بهذا الحدث العظيم، لكن ذات المحتفين؛ لا يفضلون على الإطلاق أن يكون «الشهيد» من بين معارفهم، أو من أهلهم، أو أصدقائهم، مع أن ذات القوم سيكتبون القصائد، ويغنون الأشعار، ويذرفون الدمع سخياً؛ ابتهاجاً بهذا «النصر العظيم»، وربما يهتفون «مليون شهيد لعهد

جديد، أو ربما لفدى التوحيد».

فقد لازمت الشعوب السودانية؛ لا سيما فى المركز حالةً صعبةً من الاستسلام، بسبب غياب ثقافة التضحية، وإيثار الغير، على الذات، والخاص على العام، والجهة على الوطن، والقبيلة على الشعب، وهى مرحلة يمكننا وصفها من غير ما تردد بأنها مرحلة «الانحطاط العام» وليس غريباً؛ فالسودان فى ظل حكم الإنقاذ، وزواج الإسلامويين مع العسكرتاريا بلغ أعلى مراحل انحطاطه، «، ولذلك فإن الشعور باليأس والاحباط هو أمر طبيعي، تمر به كل الشعوب التى عانت من الاضطهاد والقهر، وخلال مثل هذه الفترات فى تواريخ الشعوب، و التى قد تمتد فترات طويلة نسبياً، يشعر الفرد بصعوبة التغيير، وعدم جدوى ضياع الوقت فى مقاومة السلطة الباطشة، و «يشكل زمن الرضوخ والاستكانة الفترة المظلمة من تاريخ المجتمع، عصر الانحطاط، وتكون قوى التسلط الداخلى والخارجى فى أوج سطوتها، وحالة الرضوخ فى أشد درجاتها. . عملية انهيار قيمة الإنسان المقهور وطغيان أنوية المتسلط تأخذ أبرز أشكالها وضوحاً وصراحةً، وتكون الجماهير فى حالة قصور واضح فى درجة التعبئة التى تؤهلها للرد والمقاومة، فتبدو الاستكانة والمهانة كأنها الطبيعة الأزلية لهذه الجماهير، وهذا ما تحاول قوى التسلط على كل حال غرسه فى نفسيته، فى حملة تيسية منظمة تقطع السبل أمام أى انتفاضة أو أمل فى انتفاضة، سكون الموت المخيم لا يقطعه سوى فقاعات تمرد فردي، لا تلبث أن تغيب، مخلفة وراءها مزيداً من القناعة فى استحالة الخلاص من خلال المجابهة، نظراً لما تقبل به من ردود فعل عنيفة، تأخذ شكل البطش الذى تمارسه الفئة المتسلطة.

أذكر هنا؛ و فى أحد شهور عام ٢٠٠٨ كانت الأحزاب السياسية منشغلة جداً بقضية «قانون الانتخابات»، وقصة «الكوتة»، والتمثيل النسبى» ونسبة المرأة، وكانت المعارضة تلوح بتحريك الشارع، من أجل إبطال «مؤامرة المؤتمر الوطنى»، والإصرار على تمرير قانون مفصل؛ كبقية القوانين، على مقاس

الحزب الحاكم، وبالفعل تجمع عدد من «الناشطات» الموزعات بين الحكومة والمعارضة، يهتفنّ، و«كلُّ يُغنى لليلاه»، لكن على مسافة أمتار قليلة من التجمهر النسوى «الأنيق» أمام قبة البرلمان، وغرب شارع الموردة ظهرت شابتان صغيرتا السن، أى فى بداية العشرينات من العمر، وربما تكونان فى منتصف المرحلة الجامعية، فذهب نحوهما أحد الصحافيين المشاغبين، يسألهما عن رأيهما فى «قانون الانتخابات وكوّة النساء»، فارتبكت الفتاتان، فشر الصحافى بأنه فاجأهما بالسؤال، فغير السؤال، وسألهما مباشرة؛ ان كانتا جاءتا للمشاركة فى «التظاهرة النسوية»، فكانت المفاجأة أن الشابتين لا تعرفان شيئاً عن المظاهرة، ولا عن هدف «التجمهرات»؟ وباختصار سألهما طيب «ماشين وين» فردتا بكل برود، نحو قاعة الصداقة ومشاهدة فيلم هندي. نعم هما غير مشغولتين بمعركة السياسيات، لأنهن لم يسمعن به، وهو ما يعكس عمق المسافة بين السياسيين فى السودان وبقية خلق الله!، أو نفترض أن الفتاتين كانتا تعلمان بما يدور قربهما لكنهما فضلنا عدم التورط فى مثل هذه الأفعال، وفى كل الأحوال فإن الموقف يمثل حالة من «السلبية»، و«اللامبالاة» بما يدور حول هاتين الشابتين؛ مع أن القضية تهم «جماعات النساء فى المقام الأول»!، وهى حالة تؤكد عدم اهتمام الكثيرين من السودانيين بالشأن العام، وهى حالة «طبيعية»، وتسق مع الأوضاع فى مثل هذه السياقات التاريخية، وقد لعبت الأنظمة الشمولية، والحكومات المستبدة دوراً كبيراً فى خلق هذا الواقع، وأشير هنا إلى مذكره، جوستاف لوبان فى كتابه المثير للجدل، سيكولوجية الجماهير «حين تكون السلطة غير منطقية، أو غير شرعية، أو استبدادية، أو فرعونية، حينئذ تسود ديناميات مرضية مثل الكذب والخداع والنفاق والعدوان السلبي واللامبالاة من جانب الجماهير، بينما تتعامل السلطة مع الجماهير بازدراء وشك وتوجس، وترى أنها غير جديرة بالتحاور والتشاور وإنما تساق بالعصا. وإذا وصفنا نمط هذه العلاقة بمصطلحات علم النفس نقول بأنها علاقة بين والد ناقد مستبد وطفل يميل إلى

العدوان السلبي . وهذا الطفل العدوانى السلبي ينتظر اللحظة المناسبة لينقض على الوالد الناقد المستبد ليتحول بذلك إلى طفل متمرّد . وبالتعبير الشعبى الدارج نصف هذه العلاقة بأنها علاقة القط والفأر» (١٠٠).

إلا أن للتغير أسلحته، ووسائله، ولسنا بصدد الدخول هنا فى مساجلات قد لا تنتهى، وفى ذات الوقت لا نستبعد أن تنتظم السودان ثورةً شاملةً وكبيرة قبل أن يطّلع كثيرٌ من القراء على هذا الكتاب، وربما تحدث بعض تحولات، ولو طفيفة فوق خشبة المسرح، أو حركات تغيير حقيقية؛ وربما يكون من بين هذه التحولات انقلاب قصر، أو صراعات دموية بين «الإخوان»؛ مع أننى لا أعتقد أن الانقلاب، أو الإطاحة، أو إسقاط نظام الإنقاذ يعنى حصول التغير الكامل، والتغير عندى هو ثورة شاملة، وانقلاب من الداخل يضرب كل المكونات السياسية، والثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، وهى بمثابة قطيعة معرفية بين القديم والجديد. فالثورة تبدأ من داخل الفرد، ومواجهته لنفسه، ماذا فعل من أجل وطنه؟ وما هو المطلوب؟ وكيف نقوم بعملية تغيير اجتماعية تتفجر معها الطاقات الإيجابية، وتتلاشى المشاعر السلبية، المتمثلة فى عدوانيتنا تجاه بعضنا، رفضنا لبعضنا، النعرات العنصرية، والتحيزات الدينية والعرقية، ومن ثم تحويل كل هذه التساؤلات لكى تكون هماً جماعياً، وغير ذلك عندي؛ لا يعدو سوى تحولاً فوقياً فى هيكل الحكم؛ على أهمية ذلك، فقد حصل ذلك ست مرات فى تاريخنا القريب، وهو تاريخ تقاسمته ثلاثة أنظمة «ديمقراطية» من حيث الشكل، وعسكرية من حيث الشكل والجوهر.

لقد افترضتُ أن الفشل المستمر، والعجز الملائم، يعود إلى مكونات عقلنا الجمعي، التى تتمثل فى الهوية المتشظية، وغياب مشروع الدولة الوطنية الجامعة، والذاكرة المثقوبة، بسبب السياسات العشوائية والمنهجية لفصلها،

وكذلك طرائق تفكيرنا، وما تنتجه من مشاريع لا يُكتب لها النجاح، بما فى ذلك وسائل إنجاز هذه المشاريع وأدواته. ومعروف أن أى نظام سياسى فى محصلته الأخيرة هو عبارة عن معادلة ثنائية الأطراف، يمثل طرفها الأول الهياكل والمؤسسات وهى ما تُعرف ببنية هذا النظام، ويمثل الطرف الثانى فى المعادلة شكل الحكم، وهو ما يُمكن أن نطلق عليه «الكيفية» أى طبيعة هذا النظام، وكثيراً ما تتماهى الكيفيات فى البنى والعكس الصحيح، كما أن حصول انحراف فى البنية بالضرورة يقود إلى انحراف كامل فى الكيفية، أو فى الدولة كلها، وإذا كانت كيفية النظام الشمولى، هى عسكرية فى غالب الأحيان، وأحادية التوجه، واستبدادية؛ فإن بنيته هى الجيش والشرطة والأمن، وجهاز الخدمة المدنية البروقراطي، باستخدام سياسات التعليم والصحة وتقديم الخدمات والتنمية، والحزب الواحد، ولا نستبعد وجود أحزاب صورية متوالية، تدور حول الحزب والسلطة كنوع من الديكور، أما فى النظم الديمقراطية فإن الكيفية هى نظام ليبرالى، تعددى وبنيته هى الأحزاب السياسية والمنظمات الحقوقية والتنويرية، وجهاز الدولة بمكوناته المختلفة بما فيها القوات النظامية كمؤسسات احترافية ومهنية وقومية لا تتدخل فى الصراعات السياسية، ومثلما تحدثنا عن النظم الدكتاتورية، وأدوات قمعها، المتمثلة فى الجيش والشرطة والأمن، بالإضافة إلى وسائل القهر المعنوي، والفكرى فسوف أتناول فى هذه الجزئية «هياكلنا الديمقراطية، وهى الأحزاب السياسية والتنظيمات والحركات، وهى فى ذات الوقت من أبرز مُنتجات عقلنا السياسى الجمعي.

ولقد ساهمت الأحزاب السياسية «التقليدية» فى أزمة مشروع الدولة السودانية، حتى عبر مشاركتها فى الديمقراطية، لأن الديمقراطية هى مبدأ، ومجموعة قيم، وهى ممارسة، كذلك، وضعف المبدأ يقود إلى فشل الممارسة، وفشل الممارسة يؤدى فى النهاية إلى تشويه للتجربة كلها، أو النظام، وهو ما اتسمت به القوى والأحزاب السياسية السودانية، لأنها تعتبر السلطة غاية فى حد ذاتها،

لا وسيلة لتحقيق غايات أخرى مرتبطة بمصالح الشعوب، وتطلعاتها، وحقوقها في الحياة الحرة والكرامة.

١ - الأحزاب التقليدية، انقسامات، وضبابية رؤية، غياب ديمقراطية والأحزاب السياسية، في تعريفها الإجرائي؛ متفقٌ حولها من حيث التكوين، والأهداف، والعضوية، والسياسات، والمناخ الذي تنمو فيه، وأشير هنا إلى تعريف «شبكة المعرفة الانتخابية» المصرية إلى تعريفها للأحزاب، وتقول «يعرّف الحزب السياسى على أنه مجموعة منظمة من الأفراد يمتلكون أهداف وآراء سياسية متشابهة بشكل عام، ويهدفون إلى التأثير على السياسات العامة من خلال العمل على تحقيق الفوز لمرشحيهم بالمناصب التمثيلية. وتميل الأحزاب السياسية إلى التجذر بعمق واستمرارية في تركيبات اجتماعية محددة في مجتمع ما في الديمقراطية الراسخة والفاعلة. إذ يمكنهم الربط بين الحكومة وعناصر المجتمع المدني في مجتمع حر وعادل، وهم يشكلون عنصراً ضرورياً في أى نظام ديمقراطى» (١٠١). وليس بخاف عن أحد أن الأحزاب السياسية السودانية؛ هى أحزاب ظلت تعاني من الضعف الهيكلي، والتنظيمي، والمالي، ومن قلة الطرح الفكري، وضحالة الخطاب السياسي؛ كما أنها في بعض الأحيان تصبح أقرب إلى أنها «شركة لفرد، أو أسرة»، تتحكم في شؤون التنظيم، وتتصرف في أمواله؛ على قلتها، ويحدث كل ذلك بسبب غياب الرؤية الفكرية، والمناهج السياسية لدى معظم الأحزاب السياسية السودانية؛ لا سيما تلك الأحزاب التقليدية. فالأحزاب في السودان مثلما يرى الأستاذ محمد على جادين «ظهرت، كما في بلدان المنطقة كلها، نتيجة الاحتكاك بالحضارة الغربية، وبالتحديد في بدايات القرن الماضي في إطار حركة المقاومة ضد الاحتلال البريطاني مع ميلاد الحركة الوطنية الحديثة وانتقال حركة المقاومة من الريف والحركات الريفية، القبلية

والدينية، إلى النشاط السياسى الحديث فى العاصمة والمدن الأخرى النامية وقتها. وكان ظهور هذه الأحزاب والتنظيمات نتيجة تفاعل عاملين أساسيين: العامل الأول، وهو الأهم، تمثل فى نمو وتطور فئات اجتماعية جديدة فى المدن والمراكز الحضرية، خاصة فئات المتعلمين والموظفين والتجار والفئات الوسطى الأخرى، نتيجة انفتاح البلاد على حضارة العصر والتغيرات التى أحدثتها سياسات سلطات الاحتلال. والعامل الثانى تمثل فى التأثيرات الإيجابية لصعود الحركة الوطنية المصرية بعد ثورة ١٩١٩، وطرحها لمسألة السودان كجزء من القضية المصرية فى مواجهة الاحتلال البريطانى، ووجد ذلك استجابة واضحة وسط هذه الفئات، إضافة إلى الوعى السياسى العام الذى أفرزته الحرب العالمية الأولى وسط عموم البلدان المستعمرة ومن ضمنها السودان.. هذان العاملان ظلا يتحكمان فى مجمل مسيرة الحركة الوطنية وفى تطور الأحزاب والتنظيمات السياسية حتى تحقيق الاستقلال فى مطلع عام ١٩٥٦ والفترات اللاحقة. وفى هذا الإطار ظلت هذه الفئات الجديدة تلعب الدور الأساسى فى النشاط السياسى وقيادة الأحزاب السياسية طوال الفترات اللاحقة حتى الآن. ويمكن القول إن تطور الأحزاب السودانية هو فى الواقع انعكاس لتطور هذه الفئات ولخصائصها السلبية والإيجابية ولصعودها وهبوطها فى فتراتنا المختلفة» (١٠٢)، ويرى الدكتور صفوت فانوس أن «جذور الطائفة القوية لحزبى الأمة والاتحاد الديمقراطى تمتد إلى السياسة البريطانية المهادنة والمتعاطفة والمعاونة لعائلات المهدي والميرغنى والهندي، إذ أن هذه العائلات كانت قد منحت أراضي زراعية شاسعة، علاوة على منحها سلفيات كبيرة وهبات سخية. يوضح المثال التالى عن السيد/ عبد الرحمن المهدي (والذى ورد فى كتاب محمد عمر بشير عن «الثورة والوطنية فى السودان والصادر

(١٠٢) محمد علي جادين، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطى، ورقة عمل، ندوة

بعنوان هل الانتخابات ضمانة للتحول الديمقراطى؟، أكتوبر ٢٠٠٨.

عام ١٩٧٤م) ما نرمى إليه: «تم منح السيد/ عبد الرحمن المهدي في عام ١٩١٥م أراضى إضافية في جزيرة أبا. وفي عام ١٩٢٥م تم منحه (هو والسيد/ عبد الله الفاضل والسيد/ محمد الخليفة شريف) حق الانتفاع بنحو ٦٠٠ فدان في «قوندال» لزراعة القطن. وتم تحويل القرض الذي أعطى للسيد/ عبد الرحمن المهدي (وكان يبلغ ٤٥٠٠ جنية سوداني) إلى منحة غير مستردة، وذلك في عام ١٩٢٦م. وبحلول عام ١٩٣٣م كان السيد / عبد الرحمن المهدي يمتلك نحو ١٣٠٠٠ فدانا مزروعة في الجزيرة أبا وفي مناطق الفونج والنيل الأبيض وكسلا، وقد دخله السنوى بين ١٥٠٠٠ و ٤٠٠٠٠ جنيها سودانيا» (١٠٣).

ومع ارتباط تكون الأحزاب «الطائفية» بدعم الاسى تعمار، ففي ذات الوقت إن أحزابنا التقليدية ذاتها والأيدولوجية ارتبطت في نشأتها بالفئات المتعلمة، وخريجي المدارس وكلية غردون، وتجار المدن، أو «الطبقة الوسطى» فهي في تكوينها لم تستوعب الآخرين في الأطراف، ولا ضمت الفقراء، وهي بالطبع نسخة مصغرة من الدولة السودانية بهياكلها الهشة، وهويتها الممسوخة، فشلت في التعبير عن كل مكونات الشعوب السودانية، وحصرت نفسها في العاصمة وبعض المدن، وجعلت من هوامش السودان مجرد «أصوات انتخابية» تلهث وراءها خلال حمى التنافس. ولو تناولنا الحزبين «الكبيرين» حسب الأوزان الانتخابية في آخر الانتخابات قبل ثلاثة حقب، وهما حزبا «الأمة» و«الحزب الوطني / الاتحادى الديمقراطى». وارتبط حزب الأمة بطائفة «الأنصار»، وارتبط «الحزب الاتحادى» بمسمياته المختلفة بطائفة «الختمية»، فيما انضم مثقفون من هنا وهناك للحزبين؛ مثل إسماعيل الأزهرى، ومحمد أحمد محجوب، وباختصار فقد انضم عدد كبير من مثقفى «مؤتمر الخريجين» إلى الحزبين الكبيرين، وهو ما قد يعكس رغبة الشرائح السودانية المثقفة في تحقيق أمجاد شخصية بواسطة كتل كبيرة، وهى كتل يحركها التدين

الشعبي البسيط، وحب سيدى «المهدى الإمام، أو حب الشريف «الميرغنى»، وهو أمرٌ يعكس أزمة المثقف السوداني، وفشل النخب فى تكوين منظومات مستقلة عن «الطائفية»، وقادرة على التغلغل فى أعماق المجتمع، وتكويناته بدلاً عن الاعتماد على كيانات جاهزة، وتستند على قواعد شعبية، أشبه بكتل صماء، يحركها الهوى، وحب الزعيم، فهى معه حيثما يسير، لا تسأله عن وجهته، فكيف تفعل ذلك وهى التى تتبرك بالتراب الذى سار فوقه برجليه؟، أو تشرب من ماء وضوئه؟. فهى إذن مع الزعيم حيثما يكون، ولا ترهق نفسها بالتفكير فى البرامج، والمناهج، والتفاصيل المملة. وتاريخياً، فإن قواعد حزب الأمة القومى تنتشر فى الغالب فى غرب السودان، ووسطه، وهو أمر له أسبابه، حيث ارتبط أهل تلك الديار بالثورة المهدية، وزعيمها محمد أحمد المهدى، ثم خليفته عبد الله التعايشي، وأنصاره الكثر، بعد أن تحركت الثورة المهدية من غرب السودان، وتقدمت نحو الوسط، ثم انتصرت على الاسى تعمار التركى المصرى، فيما ينتشر أتباع الحزب الاتحادى الديمقراطى؛ بمسيماته فى فيافى الشرق والشمال، فى وقت ظلت فيه قيادة الحزبين الكبيرين حصرياً على بيتى الزعيمين الكبيرين عبد الرحمن المهدى، والسيد على الميرغنى. وهو ما يعتبره البعض أحد أبرز معوقات النمو الديمقراطى فى هياكل تلك الأحزاب، لأنها تعمل بالولاء، والإشارة، والمحسوبية والنسب والقرابة.

ومع تطور الأوضاع فى السودان، دخل مثقفون آخرون فى هياكل تلك الأحزاب إلا أن القرار الفصل فى خاتمة المطاف رهين برضاء ومباركة الزعيم السياسى، والتنفيذي، والروحي، وربما لذات السبب، ولغياب الممارسة الديمقراطية كثرت الانقسامات داخل الحزبين الكبيرين، حتى بلغ عدد أحزاب «الأمة» إلى ثمانية أحزاب؛ ما بين «قومى» «واصلاح وتجديد»، و«قيادة جماعية»، و«فدرالية» وغيرها. ولا شك أن للنظام الشمولى «الإنقاذ» دورٌ، لا يمكن إسقاطه فى عملية تقسيم الأحزاب السياسية المعارضة، فهو نظام إقصائى، وشمولى، ينفذ سياساته عبر جهاز أمنى يعتمد سياسته «التخريب والاحتواء»، فظل يمارس هذه السياسة مع كل القوى

السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، والصحف، والمنابر الديمقراطية، إلا أن سمة انقسامات الشعوب السودانية، وتنازعها ما بين الذاتى والعام، والجهوى والوطني، تظل تختفى فى جينات هذه القوى السياسية. إلا أن هناك عوامل ذاتية داخل تلك الأحزاب، وهو ضعف مناعتها الهيكلية، وانهياره أمام هجمات أى فيروسات، أو أجسام طفيلية تغزوه فى أى وقت، ويرد القيادى فى «حزب الأمة القومي» صلاح إبراهيم أحمد مرض الانقسامات فى حزبه إلى خلل هيكلي، ولغياب الممارسة الديمقراطية، ويقول فى حوار أجرته معه صحيفة «الصحافة» «مشكلة حزب الأمة حقيقة تتلخص فى المدة الطويلة التى بقى فيها الصادق المهدي رئيساً لهذا الحزب. والعودة إلى التاريخ ربما تساعد على فهم حقيقة ما يجرى بشكل أوضح، فقد بدأت حكاية هذا الحزب فى العام (٤٤) عندما انشق مؤتمر الخريجين الى اثنين وهو الذى ظل موحداً منذ العام (١٩٣٨)م، ولكن حدث ذلك بفعل تدخل الإخوة المصريين الذين نجحوا فى إقناع جزء من قيادات المؤتمر بالدعوة لوحدة وادى النيل تحت التاج المصري، وعند ذلك لم يكن أمام البقية المؤمنة باستقلال السودان الا أن يقرروا أنهم لن يستطيعوا الاستمرار فى ظل هذا الوضع فانشقوا عنه، ولما كانت الرئاسة دائماً متبادلة بين إسماعيل الأزهرى وإبراهيم أحمد ذهب جزء مع إسماعيل الأزهرى إلى الاتحاديين أما المجموعة الثانية فكانت جماعة استقلالية، وعندما أحست المجموعتان المختلفتان أنهما صغيرتان وتحتاجان لرعاية ذهبت مجموعة الأزهرى للسيد على الميرغنى وذهبت مجموعة المستقلين إلى السيد عبد الرحمن المهدي، ومن يومها أصبحت مجموعة الاستقلاليين مربوطة بدائرة المهدي. ذلك لأن الأحزاب فى العادة تحتاج إلى صرف مالى وإلى قواعد، وإحقاقاً للحق فقد كانت دائرة المهدي غنية وفرت المال الكافى لدعم تيار الاستقلاليين والحزب، كما وفرت قاعدة الأنصار التى دعمت الحزب، وكل ذلك مكن حزب الأمة من أن يكون له قاعدة واسعة من المناصرين. لم تكن هناك أية مشكلة خلال رعاية السيد عبد الرحمن لحزب الأمة أو حتى السيد الصديق من بعده، ومشاكل حزب الأمة الحقيقة بدأت عندما مات

السيد عبد الرحمن ثم توفى السيد الصديق من بعده، وهذا لأن قيادتهما لم تكن متنازعة وهو ما جعل كتلة الأنصار وحزب الأمة موحدتين تماماً لدرجة أن سُمى خلال تلك المرحلة بـ«الكتلة الصماء»، وعندما كان البعض يشتري النواب ويغير من ولاءاتهم كانت الصحف تكتب أن مجموعة حزب الأمة لا تباع ولا تشتري ولا تغير من ولاءاتها» (١٠٤). ويحمل إبراهيم مسؤولية خلافات الحزب إلى مناهج الصادق المهدي الرئيس الحالي، والذي ترأس الحزب لمدة تقارب الخمسين عاماً، دون وجود تداول للسلطة في داخل الحزب، ويقول إبراهيم «لأننا أحسبنا بأننا نتقلد وظائف كبيرة جداً لكنها غير مجدية، فالسيد الصادق يقوم بتجهيز الطرق التي يلتف بها حول القرارات، ويقوم باتخاذ الكثير من القرارات الرئيسية في حزب الأمة منفرداً، لذلك آثرنا أنا وصديقي عبد المحمود الحاج صالح مغادرة الحزب قبل المؤتمر السابع.»، ويضيف «المهدي لا يعتقد بأن هناك رأياً صادقا وصريحاً غير رأيه، وهذا خطير وإذا «مشى» على هذا الأساس فلا يجب أن نأمل خيراً» ودعاه إلى أن يفسح المجال لغيره.»، ويتفق في ذات المنحى أحد منافسى المهدي على زعامة الحزب، وهو ابن عمه، مبارك الفاضل المهدي رئيس حزب «الأمة للإصلاح والتجديد» ويشير إلى أن الصادق «ظل يحتكر الحزب من العام ١٩٦٤، بجانب نقضه للاتفاقيات المبرمة مع قيادة الإصلاح والتجديد حول قضايا الحزب التنظيمية وخطه السياسي، وقال أمام الصادق خياران إما التمسك بموقفه الشخصي وترك إمامة الأنصار أو قيادة الأنصار والتمسك بخط الحزب السياسي، وقال مبارك في مؤتمر صحفى بمنزله بالخرطوم رداً على انعقاد الهيئة المركزية أمس إن الذين حول الصادق عبارة عن شريحة ضعيفة لا حول لها ولا قوة، والآخرين مستجدون في مدرسة الصادق» (١٠٥).

(١٠٤) صلاح إبراهيم أحمد، صحيفة الصحافة، ٤ أبريل ٢٠١٢.

(١٠٥) نفسه.

أما الحزب «الاتحادى الديمقراطى»، بمختلف مسمياته من وطنى إلى «شعب» فهو لم ينج من الانقسامات بسبب غياب الديمقراطية، وضعف الهياكل المؤسسية، والتى تعتمد فى إدارة أمور الحزب والدولة على «الكلمة الأخيرة» للرأى، أو الرئيس والأب الروحي، وهو حزب عن المؤسسة، أبعد ما يكون، ولذلك تشظى إلى أحزاب تتوزع ما بين «مُسَجَّل»، و«أصل»، و«قيادة جماعية» وغيرها. . . ولو ثمة فروق بين الميرغنى والمهدى، فرئيس حزب الأمة شخصية اجتماعية، تظهر طاقاتها فى كثير من المبادرات، والأحداث، والكتابات، واللقاءات، على عكس صورة راعى الختمية ورئيس «الحزب الاتحادى الديمقراطى» فهو أقرب إلى الانطوائية منه إلى الانفتاح، ويتسم بالغموض، والتشكيك، والحذر، فالميرغنى ورث الحزب من والده، وصار يتعامل معه كإقطاعية خاصة، لا تخضع عمليات الانتماء له إلى البرامج والمؤسسية، وكما يتسم الميرغنى بضيق الصدر، وامتناعه من أى ملاحظات حول دوره، أو ممارسته الحزبية والسياسية، كما لا يقبل النقد على الإطلاق، ولى تجارب شخصية مع السيد الميرغنى خلال ترأسه لكيان «التجمع الوطنى الديمقراطى» المعارض، فقد سبق أن تقدم عبر عناصره فى المعارضة بشكوى للسلطات الإرترية ضد شخصى بسبب مقال نشرته على موقع «سودانايل» الإلكتروني فى عام ٢٠٠٤، وجهت عبره انتقادات لأداء «التجمع الوطنى» وهيمنة الميرغنى، وتخوف كثير من أعضاء القيادة من مواجهته، فقد أقام الدنيا ولم يقعدا، وقد أخبرنى أصدقاء فى الحزب الحاكم فى أسمر بالشكوى، والتى حملت بعضاً من «تلميحات» على شاكلة «لمصلحة من كتب فايز السليك هذا المقال؟!»، كما سبق أن هاجمنا أكثر من مرة، أنا وزميلي عبد العليم حسن الصحافى الأريتري علناً عبر مؤتمر صحفى مشهود، وذلك بسبب أخبار نقلناها فى صحيفتى «الشرق الأوسط» و«الحياة» اللندنيتين، وتوعدنا بالاتصال برئيس التحرير فى لندن «وسيكون له معه كلام»، وقد أشرت إلى هذين النموذجين فقط لتوضيح

موقف زعيم التجمع «الديمقراطي» من النقد الصحفي، أو حتى من نقل أخبار يعتبرها «أسراراً حزبية، أو طائفية، أو حتى شخصية»! إن احتكار السيدين للحزبين هو أحد أبرز أسباب عدم تطور الحزبين في اتجاه الممارسة الديمقراطية الصحيحة، ومن ثم الحكم الراشد، ويؤكد فانوس في ذات السياق أن «استمرار وجود زعيم طائفي على رأس أى من الحزبين سبب في إعاقة تطور المؤسسات الحزبية في الحزبين، وعلى الديمقراطية وعلى عملية اتخاذ القرارات فيهما، وأن الضعف البنيوي في داخل هذه الأحزاب أدى إلى عجزها عن تطوير وتقديم سياسيات وبرامج واضحة ومتناسكة لحل المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تواجه السودان، فتكاثرت الانقسامات في صفوف الحزبين الكبيرين، غالباً بسبب غياب المؤسسية والديمقراطية». إلا أن الدكتور حيدر إبراهيم يربط ظاهرة التشظى إلى مفهوم أنثر بولوجي، واتفق معه في رأيه بأنها التشظى سمة من سمات الشعوب السودانية، وبالتالي من الطبيعي أن تنتقل إلى مؤسساتها السياسية والاجتماعية، والثقافية، ويشير إلى أن السودان تميّز بأنه «أكثر مجتمعات العالم قدرة على التشرذم والانحطار والانقسام بسبب الجغرافيا والتاريخ ونمط تطور المجتمع، ولقد افتقد السودان طوال تاريخه الدولة الموحدة وبالتأكيد المجتمع الموحد والثقافة الموحدة» (١٠٦) ويذهب الدكتور تيسير محمد أحمد إلى أن «سنوات التكوين الأولى للأحزاب السياسية في الأربعينيات، لم تختلف كثيراً عن حالتها الآن، بعد ما يربو على الخمسة عقود، أو عن حال العديد من الحركات المسلحة في الوقت الراهن، في كون أنهم جميعهم أقرب إلى شركات تجارية منها إلى آليات للتحرر الوطني. ومن بعد الاستقلال وإلى يومنا هذا، بقيت الأحزاب مهتمة أكثر بالمناورات والخداع السياسي،

(١٠٦) د. حيدر إبراهيم علي، كتابات سودانية، ص ٧، العدد الثالث والخمسون،

بدلاً عن مواجهة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية المصيرية. وهكذا ظلت وعلى الدوام، رؤى الصفوة العسكرية/ المدنية المتعاقبة على الحكم فى الخرطوم، توجهها فى أغلب الأحيان ردود الأفعال والعصبية والمصلحة الذاتية، وبالتالي بقيت منشطرة ومحدودة الأثر على أى رؤية إستراتيجية لمستقبل الدولة والمجتمع، بل أن السمة السائدة أن هذا التأثير مربوط بالمصلحة قصيرة الأجل لهذه الصفوة. وهذه هى ذات الخصائص السلبية التى طبعت التجمع الوطنى الديمقراطى، والذى فى أوج المعارك فى الشرق والغرب، لم يفتح الله عليه حتى ولو ببيان إدانة لمجازر بورتسودان أو دارفور» (١٠٧). أما «اليسار العريض» فمن الطبيعى أن تصطدم رؤاه الأيديولوجية بواقع السودان الاجتماعى، والثقافى، فأحزاب حملت «أيديولوجيا» عابرة القارات، دون أى «سودنة» من الصعوبة عليها أن تنمو، فحالها مثل من يأتى بقلب قبل أن يعرف مقاساته، وأبعاده، وارتفاعاته، ثم يسعى إلى إدخال جسم غريب فى هذا القلب؛ فإما كان القلب أكبر من الجسم، وهنا، لا بد من تكسير هذا القلب، أو أن يكون الجسم أكبر منه، وبالتالي أن يسعى إلى تكسير الجسم، فالماركسية واجهت فى طرحها الجامد تضاريس المجتمع قبل الرأسمالى، ونمط الاقتصاد المضطرب، ما بين زراعى، ورعوى، وشبه رأسمالى، فى وقت واجهت فيه الماركسية كذلك قضايا القوميات والتنوع الثقافى، والولاء الطائفى، والعشائرى، وسيطرة علاقات الأسرة «البطريكية»، وكذلك الظروف الأمنية، وطبيعة النظم العسكرية، وما تمارسه من سياسات «تضليل»، و«تغيش»، و«تشويش» لكثير من الأطروحات الفكرية، وربطها بالدين، والعقائد، مع أن السكرتير العام الأسبق للحزب الشيوعى عبد الخالق محجوب اجتهد فى مسألة «تيئة» النظرية الماركسية»، و«

(١٠٧) د. تيسير محمد علي، السودان... الاستقلال ومازق المشروع الوطنى، ورقة،

مركز بناء السلام فى القرن الأفريقى، ٢٠٠٨.

سودنة الحزب» من خلال مقالات، وكتيبات مثل وثيقة العمل بين الجماهير، وفشل الحزب الشيوعى كذلك، فى خلق قواعد جماهيرية كبيرة؛ حتى وسط الزراع، والرعاة، بل أن ما حققه الحزب خلال فترة الستينيات ظل فى تراجع مستمر، كلما طالت المسافة، وخفت بريق الماركسية حتى فى شرق أوروبا حيث تعرضت الماركسية لزوال «البروستوريكا» العنيف، فنقل تأثيراته إلى داخل جسد الحزب الشيوعى السودانى، وتصادف مرور زوال «البروستوريكا» مع عودة الحزب إلى العمل السري، والهجرة إلى «تحت الأرض»، وانسداد قنوات الحوار بين الزملاء، فكان واحداً من نتاج هذا التطور ميلاد «حركة القوى الديمقراطية الجديدة» أو «حق» فى عام ١٩٩٤، وخروج قيادات حزبية شابة، ومؤثرة من الحزب الشيوعى السودانى، مثل الراحل الخاتم عدلان، والأستاذ الحاج وراق، وكانت «حق» محطة أخرى فى منحنيات طريق اليسار، طرحت بجرأة موضوع فصل الدين عن الدولة، ودعت للعلمانية دون أن تلتف حول ذلك بعبارات الدولة المدنية، ودعت الحركة إلى مشروع نهضة وطنية، وأكدت على أنه «لا يمكن إقامة نظام سياسى جديد بدون الانطلاق من مفهوم صحيح للهوية السودانية، ومن كونها تعددية. فالذين ينطلقون من أن السودان عربى سيقومون بتهميش القوميات غير العربية، والذين يقولون أن السودان أفريقى سينادون بطرد العناصر الدخيلة، والذين يقولون أن السودان إسلامى سيحيلون الآخرين جميعاً إلى مواطنين من الدرجة الثانية، والذين يقولون أن السودان بلا هوية سيقسمونه إرباً إرباً. فالسودان قطر متعدد الإثنيات، متعدد الثقافات، متعدد الأديان، متعدد اللغات، ويجب أن تبنى مؤسساته الدستورية والثقافية والتعليمية والإعلامية على هذه التعددية. كما يجب اعتبارها مصدر غنى وعمق وخصوبة وجمال، لا مصدر شقاق واحتراب وتفتت. لكنها سرعان ما دخلت فى ذات المأزق، الانشطارات، والاختراقات، بل أنه حسب اعتراف أحد المؤسسين والقياديين المؤثرين الحاج وراق أن الحركة منذ بداية تأسيسها سعت

السلطة إلى «احتوائها باغراقها بعناصر أمنية لدرجة أن الحركة فصلت في مرة واحدة حوالى ١١ كادراً وصفه الأمنيون أنفسهم بأنها «مجزرة تنظيمية»، لقد انقسمت «حق» إلى فصيلين بزعامة وراق وآخر بزعامة الخاتم عدلان، بعد وفاة الخاتم أعلن وراق استقالته، وزهده لكن بدلاً عن توحيد الحركة، فقد انقسمت إلى ثلاثة فصائل، ظلت تمارس «الثقيف الصفوي»، دون أن تنجح في الغوص في عمق الأزمة، والتلاحم مع الشعوب السودانية.

وشخصياً حضرت المؤتمر الرابع للحزب الشيوعى السودانى فى فبراير ٢٠٠٩، بعد أكثر من أربعين عاماً، وكان مبرر الفترة الطويلة هذه، واستحالة انعقاد المؤتمر، هو طبيعة الحكم فى السودان، وبقاء الحزب مطارداً تحت الأرض لفترة ١٥ عاماً فى عهد نميري، وحوالى ١٦ عاماً فى فترة البشير، ليظل الراحل الأستاذ محمد إبراهيم نقد سكرتيراً عاماً «انتقالياً حوالى أربعين عاماً!، منذ إعدام السكرتير الأسبق الأستاذ عبد الخالق محجوب فى عام ١٩٧١، وهى مفارقة غريبة، حيث ظل الحزب «التقدمي» يمارس ذات الممارسة التقليدية، فسكرتيره لا يتغير إلا برحيله، ولا يقبل الحرس القديم مجرد فكرة التغيير، أو الإصلاح المنهجي، أو حتى الهيكلي، ليحل المهندس محمد مختار، وهو رجل سبعينى محل الراحل نقد، ليغلق الحزب الأبواب أمام آمال وطموحات الشباب فى التجديد. أما الأحزاب العروبية؛ فيُحاصرها سؤال الهوية، وواقع التنوع الثقافى والعرقى، فى بلد أغلبه ذوى أصول أفريقية، مع وجود ثقافة عربية، وعرق عربى لم يختلط ببقية الأعراق السودانية، ولذلك فهى أحزاب تشعر بالعزلة والغربة، واللّاتّماء، وباختلاف مسمياته فقد ركز اليسار السودانى فى نشاطه، وانتشاره السياسى على النخب المتعلمة، وهو أمرٌ طبيعى فى بلد تنتشر فيه الأمية وتشكّل نسبةً مقدرة من سكانه «كتلة صماء» للقوى القليدية وفقاً لإحصائيات كل الانتخابات الديمقراطية.

وتبقى التنظيمات الأخرى فى معادلة اللعبة الديمقراطية؛ فهى الأحزاب

العقائدية، ذات التوجه «الإسلامي»، وهى التى تدعو إلى إسلامية الدولة، وأسلمة الشعوب السودانية كلها، وتعد الحركة الإسلامية «بسمياتها من «جبهة ميثاق»، أو «إخوان مسلمون»، أو «جبهة إسلامية» هى الأكثر حيوية بين الحركات الإسلامية ذات البعد الدعوي، مع أنها ولجت أبواب السياسة بوضوح مع سيطرة الإسلاميين على السلطة بانقلاب المشير عمر البشير العسكري، وقد رفع بعضها شعارات متطرفة وصلت مرحلة التكفير، واستخدام العنف، والتحريض على الاغتيالات، والتصفيات الجسدية. وهى زادت من تعقيدات الأزمة؛ لا سيما حين تحالفت مع العسكرتاريا فى انقلاب يونيو ١٩٨٩. وكما كان اليسار فقد ركز اليمين المتطرف نشاطه وسط طلاب المدارس الثانوية والجامعات والمعاهد الدينية، وإن كان اليمين قد استفاد من الأنظمة الشمولية أكثر من غيره، فقد تبنى سياسات «التقية» والمهادنة، فى نظام نميري، وتحول إلى جمعيات دعوية، وجلسات لتحفيظ وتفسير القرآن فى المساجد، ثم دخل فى مصالحة وطنية مع نظام نميري فى عام ١٩٧٧، ومنها بدأ «الإخوان المسلمون» تمكين أنفسهم، من خلال تأسيس المصارف، والشركات، والمشاركة فى الحكم الدكتاتوري، وقد وصل أوجه بالتزاوج بين السلطة والدعوة، والعسكر والتكنوقراط، والإيديولوجيا والدين.

لقد فشلت التجارب الديمقراطية فى السودان خلال فترتى ١٩٥٦ - ١٩٥٨ - و ١٩٨٥ - ١٩٨٩ فى تقديم مشروع وطنى نهضوى يوحد البلاد، ويؤسس لدولة ديمقراطية موحدة، ويعبر عن حقيقة التنوع الثقافى والدينى، مثلما فشلت الأحزاب فى تحقيق مشاريع نهضوية وتنموية - تستوعب طاقات البلاد الخام التى يذخر بها السودان، ويعتبر الأستاذ عبد العزيز حسين الصاوى أن «الأحزاب الكبيرة «انتخابيا» (الوطنى الاتحادي/ الديمقراطى والأمة) لم تكن بيئة ملائمة لإنضاج الرصيد الاستنارى النهضوى بسبب غلبة الثقل الطائفى فى تكوينهما، على تفاوت فى الدرجة، بينما الأحزاب الكبيرة نوعياً، الأكثر تمثيلاً للقوى

الحديثة، كان تكوينها الأيديولوجي الماركسي، الشيوعي، والديني الإسلامي، وفيما بعد القومى العربى البعثي، متنافياً مع النظام الديمقراطي، الليبرالي، قصورات النمطين التقليدي والحديث من الأحزاب السودانية، وأيضاً شرائح النخب غير المنتمة حزبياً، كان لها بالتأكيد مسوغات موضوعية متصلة بحالة التخلف العامة» (١٠٨)، بل العكس تماماً فقد سعت الأحزاب السودانية إلى تحديد هوية دينية للسودان، فقد تحالفت أحزاب الأمة وجبهة الميثاق الإسلامية، بزعامة حسن الترابي، لوضع دستور إسلامي دائم، وقد سعى الصادق المهدي خلال فترة حكمه الأولى من يوليو ١٩٦٦ وحتى مايو ١٩٦٧ إلى كتابة دستور دائم، وقد «عين لجنة لصياغة هذا الدستور، ولكنها بعد مناقشات مطولة رفضت كل من الدستور الإسلامي والدستور العلماني، مفضلة دستوراً هجيناً بين الاثنين، وبالتحديد دستوراً ذا توجه إسلامي» حسب اقتراح الحزب الاتحادي الذي وجد فيه أعضاء اللجنة حلاً وسطاً ومريحاً وغير مثير للخلاف ومن ثم أرسلوه على الفور إلى الجمعية التأسيسية في ١٥ يناير، وأدرج بالفعل على جدول المناقشات، ولكن سرعان ما تجاوزته الأحداث» (١٠٩)، إلا أن الأحزاب التقليدية الحاكمة ظلت على مواقفها، وتوجهاتها الإسلامية، فحزب الأمة طرح خلال التجربة الديمقراطية الثانية برنامج «الصحوة الإسلامية»، فيما رفع «الحزب الاتحادي الديمقراطي» شعار «الجمهورية الإسلامية»، ورفعت «الجبهة الإسلامية» شعارات الشريعة الإسلامية، بل حشدت مئات الآلاف في مظاهرات «ثورة المصاحف» خلال رمضان ١٩٨٨، وظلت في مزائدها «شريعة شريعة ولا نموت، الإسلام قبل القوت»، وقد نتج عن كل ذلك إبقاء حكومة المهدي

(١٠٨) عبد العزيز الصاوي، معاً نحو عصر تنوير سوداني، كتابات سودانية، العدد ٥٣

، أكتوبر ٢٠١٠، ص ١٨.

(١٠٩) روبرت. أو كوليتز، تاريخ السودان الحديث، دار العين للنشر، ٢٠١٠، ص ١١٢.

فى الفترة من ١٨٩٦ إلى ١٩٨٩ على قوانين سبتمبر ١٩٨٣ الإسلامية، والتي سنها نظام المشير جعفر نميرى فى لوثة من لوثات الهوس الدينى، ليمارس القتل والتقطيع، والجلد دونما اى ضوابط قانونية أو فقهية حتى، مع أن المهدي نفسه كان قد وصف القوانين هذه بأنها «لا تساوى الخبر الذى كتبت به»، وهى ذات القوانين التى أعدم النميرى بها المفكر الأستاذ محمود محمد طه بتهمة «الردة» فى يناير ١٩٨٥، وسط مبايعة الترابى وأعوانه الإسلاميين.

ومع هذا الضعف المؤسسي، والهيكلية، وأزمات الخطاب السياسي، وتناقضات القوى السياسية، وعجزها البائن، فى التأسيس لمشروع سوداني، تنويري، فإن أكبر أزمات البلاد تكمن فى رغبة هذه القوى السياسية فى التغيير فى سنوات الإنقاذ، فهى ملتبسة المواقف، ومتضاربة، ومتناقضة، ما بين إسقاط نظام البشير، أو تطويره، ولكل ذلك تظل التباينات بين القوى التقليدية، تباينات كمية لا نوعية، لأنها جميعها تعبر عن عقلية المركز، ونخبه.

إن معظم القوى السياسية التقليدية لا تريد التغيير، لأن التغيير هو ثورة شاملة، تشمل كل البنى التحتية والفوقية فى المجتمع، وتشمل انقلاب المفاهيم، والرؤى، وهو ما لا يمكن حصوله بواسطة هذه القوى، وقد جربناها حكماً ففشلت، ومعارضةً فعجزت، وأى تغيير شامل سوف يهز قواعد هذه القوى، ويعرضها لزلزال ثورة عاصفة.

• القوى الجديدة - صفوية وتيه وإعادة إنتاج أزمات

كان من الطبيعى أن تبحث بعض قطاعات السودانيين عن أوعية جديدة، وبدائل أخرى للقوى التقليدية من أقصى يمينها إلى أقصى يسارها، وهى نتيجة طبيعية لمقدمات تحدثنا عنها، فقد فشلت الأوعية القديمة، أو ضاقت مجاريها عن ضخ دم الحيوية فى جسد الوطن المتعب، والمثخن بالجراح، فالسودان

تشظى ما بين شمال وجنوب، ولا يزال شبح التشظى يلوح بظلاله الثقيلة فوق ما تبقى من وطن، وفشلت النخب الحاكمة، والقوى السياسية منذ الاستقلال فى توفير الحياة الكريمة للشعوب السودانية، فى وقت يذخر فيه هذا البلد بموارد طبيعية كبيرة، لدرجة ترشيحه كى يكون «سلة غذاء العالم»، لكن للمفارقة؛ فإنَّ أهله يتضورون جوعاً، ويعانون من شظف العيش، ويموت بعضهم بما يسميه الساسة «الفجوة الغذائية»، ولذلك لم يكن من الغريب أن يتجه بعض المتعلمين والخريجين من الجامعات نحو تشكيل كيانات سياسية بديلة، مثل الحركات المستقلة، والمحايدين وسط طلاب الجامعات، وهى ظاهرة انتشرت فى الجزء الأخير من سبعينيات القرن الماضى حين تكون تنظيم «مؤتمر الطلاب المستقلين» فى الجامعات والمعاهد العليا، وركز التنظيم الطلابى فى بداياته على رفض القوى السياسية، وطرح نفسه بين الطلاب كبديل «لليمين المتزمت»، و«اليسار المتطرف» أى كخيار وسط، وكان للمستقلين شعارات مغرية للطلاب غير المنظمين سياسياً، لا سيما فى فترة «المصالحة الوطنية» فى عام ١٩٧٧، ورغم «البداية الفكرية الملتبسة» للحركة المستقلة؛ فى خطابها العام، القائم على الرفض، وطرح بدائل «هلامية»، إلا أن الحركة، نجحت منذ نهاية ثمانينيات القرن العشرين، فى تقديم مشروع فكرى مثيرة للجدل، إلا أنه ظلَّ لأمدٍ طويل مشروعاً غير مكتمل، وقد ركزت البدايات على «المتديات الفكرية» فى ميادين الجامعات، وبعض منازل الكوادر والقيادات بغرض التنظيم و«الاستيعاب»، إلا أن هذه المساهمات بدأت فى الاتساع، ودخل المستقلون فى مناظرات فكرية حول علاقة الدين بالدولة، ومسألة الهوية، ثم بدأت تلك الأفكار تطرح على مستوى جماهيرى داخل الجامعات، وعبر مناظرات مع اليسار واليمين على السواء، وقد كان المحور الأساسى فى بدايات التحول هو «القومية السودانية»، و«التراث» والتعامل معه بعقلية منفتحة، وجدلية، تأخذ منه ما صلح، وتترك ما تعتبره بعيداً عن الحداثة والمعاصرة. كما تطور المشروع بفضل مجهودات البعض

مثل أبكر آدم اسماعيل، ومحمد جلال هاشم، والشهيد نصر الدين الرشيد، وبدأ تيار يسارى يتقوى داخل مؤتمر الطلاب المستقلين، وتبنى هذا التيار أطروحة «جدلية المركز والهامش» بالتركيز على واقع التنوع الثقافى، والتعدد الدينى فى السودان، وهو تيار يتناقض مع تيار آخر عريض داخل الحركة المستقلة نفسها؛ لاسيما جيل التأسيس الأول الذى يرفض هذه الأطروحات، ويعتبرها «شططاً يسارياً متطرفاً»، كما يتحرج ذات التيار كذلك من مناقشة «العلمانية» وعلاقة الدين بالدولة، على عكس تيار ما بعد التسييعينات، والذى يناقش هذه القضايا بجرأة، لاسيما وأنه ينطلق من موقف عملى «وتطبيقى لمشروع الدولة الدينية من خلال تجربة «الجبهة الإسلامية القومية»، وخلال هذه الحقبة دخل هذا التيار فى جدل ساخن، وحوارات طويلة مع الآخرين دفاعاً عن مشروع الدولة العلمانية، أو «المدنية» حتى صار السلفيون وعناصر الحركة الإسلامية يصفونهم «بالملاحدة»، بل وأصدروا عدداً من الفتاوى التى تفتى بإراقة دماء عدد من هذه القيادات.

لكن ظل «مؤتمر الطلاب المستقلين» وأحد مصباته الكبيرة فى الشارع، وهو «المؤتمر السودانى» يراوح مكانه، فظل يقف فى ذات المكان الذى انطلق منه، بل كلما تقدم خطوة لم ينفك من حالة الجزر البائنة، والتى تحاصره منذ قيامه، إلا أن الجديد هو التراجع الكبير لتمدد الكيان، حتى فى داخل ملعبه الرئيسى «الجامعات»، ولا شك أن ظهور حركة أخرى مثل «حركة الطلاب المحايدىين» بجامعة الخرطوم قد خصمت من رصيد المؤتمر، لأن الأخيرة رفعت شعارات «خدمية» وأعلنت «قطيعة» مع «السياسة» إلا أنها فى نهاية المطاف غرقت فى ذات «الوحد» بعد سنوات قليلة لا تتعدى أربع أو خمس سنوات؛ وقد كنت شاهداً على تلك المرحلة، ودخلت شخصياً فى عدد من الحوارات مع الأصدقاء من قادة هذه الحركة مثل عبد المنعم مختار، واسماعيل وادي، وأبو عبيدة النعمان، والنور جابر، وشهاب الدومة، وخالد هندسة، ورشاد،

ومدنى عباس مدني، وجعفر خضر، والمرحوم حمزة موسى، وآخرين، لقد قدنا حواراً حول «أسس وحدة الحركة المستقلة، أو حركات الوسط» كما كنا نطلق عليها في تلك المرحلة، وقد تكلل ذلك ببرنامج السياسى الموحد، فى انتخابات عام ١٩٩٥ بجامعة الخرطوم، وكان هدفنا أبعد من ذلك، وهو توحيد هذه القوى فى خارج الجامعة، واستيعابها فى جسم سياسى واحد، وكانت أعيننا فى تلك الفترة تتجه صوب «قوات التحالف السودانية، وقد قمتُ مع عبد المنعم مختار، وأسامة من كلية الطب بصوغ البرنامج الموحد، وكتابة البيان المشترك، ووضع الخطط لمقابلة ردود أفعال التجمع الديمقراطي الطلابي، و«الإسلاميين» فى آنٍ واحد، وبالفعل فقد كان الاتفاق عاصفة قوية هبت داخل جامعة الخرطوم، وتسببت فى تأجيل الانتخابات أكثر من شهرين بعد ان بدأ الإسلاميون فى خطوات إعلانها، وعبر ذلك البرنامج تنازلنا «مؤتمر الطلاب المستقلين» عن كل المقاعد فى انتخابات طلاب جامعة الخرطوم لصالح «الطلاب المحايدين» مقابل البرنامج الموحد» بدلاً عن «القائمة الموحدة» التى كان ينادى بها «التجمع الطلابى الديمقراطى» وسط مناوشات، ومشاكسات، واتهامات متبادلة، إبان مرحلة الحماس، والنقاء الثوري، وهو ما كان قد أوقعنا فى السنة السابقة لتحالفنا مع «الطلاب المحايدين» فى اخطاء كان أبرزها الاصرار على نزول قائمة منفصلة لمؤتمر الطلاب المستقلين فى جامعة أم دمان الأهلية، والخرطوم، فكشفت حجم العضوية الصغير، وقلة الخبرة فى التنظيم، والاعتداد بتنظيمنا بدرجة تنقصها كثير من الموضوعية والواقعية السياسية، مع أن خطابنا السياسى كان هو الأقوى. ويمكن أن نأخذ كذلك على الحركة المستقلة، ممثلة فى «مؤتمر الطلاب المستقلين» فشلها فى التغلغل فى جذور الجامعة، وبالتالي المجتمع فى خارج أسوارها، واتسمت طريقة عمل الحركة بالفوقية، والصفوية، والنخبوية، واهتم معظم قيادات المؤتمر فى داخل الجامعات، وخارجها بالتنظير، والحذقة اللغوية، لدرجة «الاستعراض» أمام الطلاب بما يحملونه من «نظريات»، أو

ما يعرفونه من «فلسفة وآداب»، لكن فشلت هذه القيادات فى خلق قواعد جماهيرية صلبة. مع أن هذه القيادات عرف معظمها بالجرأة فى الطرح، وفى المواقف السياسية، وقيادة المظاهرات الطلابية. إلا أن ضعف التنظيم، وسيولة الهياكل، وغياب المؤسسية، واللوائح الضابطة، جعلت عمل تنظيم «مؤتمر الطلاب المستقلين»، أشبه بعمل «الجمعيات الأدبية»، أو «المنتديات الفكرية». وربما أن طبيعة العقلية «المستقلة» فى حد ذاتها تميل إلى «التمرد على الأطر»، والاحساس بقوة «الشخصية»، والاعتزاز بالفرد، ومواقفه، أكثر من الالتزام بضوابط تنظيمية صارمة. وقد انتقل هذا «الداء» إلى خارج الجامعات، ولا يزال «المؤتمر السوداني» تنظيمًا صفويًا، يعجز عن الالتحام بقطاعات واسعة من السودانيين؛ ولا سيما «المهمشين»، والذين يمثلون العصب الفكرى لأطروحات التنظيم السياسى، بل أن التنظيم تميز بقوة الروابط «الاجتماعية»، وحضور عضويته الفاعل فى المناسبات الخاصة، والعامة، ولذات السبب فضل البعض من قيادات «مؤتمر الطلاب المستقلين» فى الجامعات تلك الفترة الإنضمام إلى «قوات التحالف السودانية»، أما تجربة «قوات التحالف السودانية»، فقد كانت تجربة مثيرة للجدل، وضمّت عدداً من القيادات العسكرية مثل العميد عبد العزيز خالد، وعصام ميرغني، وكمال إسماعيل، والمرحوم على يسن، وراشد بابكر، وبضع ضباط من ذوى الرتب الصغيرة. . وفى ذات الوقت فقد ضمت التجربة عناصر قادمة من «المستقلين» واليسار بما فى ذلك الحزب الشيوعى، والناصرين والبعثيين، وتشير وثيقة الطريق إلى الثورة إلى «أن قوات التحالف السودانية حركة وطنية سياسية وعسكرية تهدف لإسقاط النظام الإرهابى الشمولى بواسطة الانتفاضة الشعبية المسلحة وتأسيس دولة ديمقراطية موحدة تحالف إستراتيجى تلتزم أطرافه بحشد كل الطاقات داخل الوطن وخارجه وتتعاون وتنسق الجهود لتحقيق تلك الأهداف. وهذه الحركة وليد طبيعى للأمة السودانية، يحمل كل سماتها وقسماتها بكل أعراقها بكل عقائدها، بكل طموحاتها للمستقبل بكل

معاناتها فى الحاضر وخيبة أملها فى الماضى . قوات التحالف السودانية حركة ديمقراطية حقيقية» (١١٠)، ومع أن ذات الوثيقة المعنية تؤكد أن «قوات التحالف السودانية لا توالى أى تنظيم حزبى أو طائفى وليست تحالفاً من تنظيمات بل هى حركة تعبر عن قوى الوسط العريض قامت على أكتاف أعضاء آمنوا بفكرتها وتحملوا مسئولية تنفيذها كاملة . قوات التحالف السودانية فصيل من فصائل التجمع الوطنى الديمقراطى وقوة سياسية وعسكرية فاعلة داخله فى الداخل والخارج . وبالتالى سعت لوضع النضال المسلح موضع التنفيذ حين أقره مؤتمر القضايا المصيرية فى أسمر١٩٩٥ . وأن قوات التحالف السودانية حركة سياسية- عسكرية تؤمن بالديمقراطية الحقيقية وتمكين سلطة الشعب وتعبر عن قوى الوسط الوطنى العريض .

إلا أن طبيعة تكوين التنظيم، وطبيعة قيادته، ومكتبه السياسى، جعلت من التنظيم عبارة عن «كرة رمل تتناثر مكوناتها غير المترابطة فى أول دحرجة، وقد ساعد ذلك فى خلق بؤر للصراعات منذ انطلاق التجربة، ووقوفها على منصة تأسيسها، وخلق تكتلات، وأجواء غير صحية للعمل السياسى، والعسكري، ومع أن «قوات التحالف السودانية كانت ترفع شعار «لا معارضة لمعارض» (١١١) إلا أن التنظيم نفسه كان يعارض بعضه البعض، ويعيش فى ذات الوقت حالة من «مشاكسة الصبي، المغرور بقوته» مع الآخرين فى «التجمع الوطنى الديمقراطى»، فالعسكريون كانوا يرون أنهم هم الأقوى، وأن السياسيين يتربصون بالتجربة، ويخططون لاستغلالهم فى مقاومة النظام حتى إسقاطه، ومن ثم ركلهم، فصار العساكر ينتقدون المدنيين، ويصفونهم «بالمثقفاتية»، أو «المنظرين»، فيما تنازع المدنيون فيما بينهم من جهة، «مؤتمرجية وشيوعيين

(١١٠) الطريق إلى الثورة، منشورات قوات التحالف السودانية.

(١١١) نفسه.

وعروبيين» واختراقات أمنية»، و مع العساكر من جهة أخرى، فبعض المدنيين بدأ ينقب فى أخطاء القيادات العسكرية فى العمليات، وفى الإدارة، والإمداد، وفى الفساد. وقد نظم ١٨ من الشباب المدنيين فى معسكر «الماظ ٢» بمدينة هيكوتة فى غرب إريتريا فى عام ١٩٩٨، حركة احتجاج، حين تجمع هؤلاء، وبدأوا فى تكوين تكتل «يسارى الصبغة»، ضد القيادات العسكرية، فاحتوى العسكريون الأمر الذى اعتبروه «انقلاباً عسكرياً» وأن لبس الثوب المدني، وزجوا بهذه القيادات فى السجن، ومارسوا ضدها نوعاً من الحرب النفسية، والضغوطات عليها.

وشخصياً تقدمت باستقالتي من التنظيم فى نهايات ١٩٩٩، وتقدمتُ باستقالتي فى يوم واحد، مع الصديقين بكرى الجاك، وعبد البارئ العجيل، وبعد نقاش طويل مع عدد من الأصدقاء الذين كانوا معنا من «مؤتمر الطلاب المستقلين وقتها، وأحسنا بالخطر المائل الذى يحاصر التجربة الوليدة، وتركزت انتقاداتنا على «الطبيعة العسكرية للتنظيم، وغياب الديمقراطية والمؤسسية، وانتهاكات حقوق الإنسان؛ فكان أن سادت حالة من «الهلامية» على رغم «الانضباط العسكري» والطبيعة الأمنية التى اشتهر بها التنظيم، وحتى المكتب القيادى ضمّ اثنين من العسكريين، وهما العميد عبد العزيز خالد عثمان، «أبو خالد»، ونائبه العميد عصام الدين ميرغنى طه» أبو غسان»، وعدد من السياسيين غير المفرغين للعمل التنظيمي، عدا عبد العزيز دفع الله رئيس الدائرة السياسية، ثم الدكتور تيسير محمد أحمد علي، فيما فضل بقية أعضاء المكتب القيادى «المكتب السياسى العسكري» عدم التفرغ، والعمل بدول الخليج أو مصر لدعم التنظيم مالياً، وسياسياً، وهو أمر انعكس سلباً على طريقة اتخاذ القرار، وعلو الصبغة العسكرية والشمولية على مجمل أداء التنظيم الوليد، وانفراد عبد العزيز خالد بالقرارات المهمة. وكان أن رد علينا رئيس التنظيم العميد عبد العزيز خالد فى ذات يوم استلام استقالاتنا فى بداية شهر ديسمبر من عام ١٩٩٩ رداً يحمل

الكثير من التهديدات بعد ان وصف موقفنا بأنه «تكتل»، وأنه سيتعامل مع كل من يحاول تدمير التنظيم بنفس الطريقة التي يتعامل بها مع الأعداء من «الجبهة الإسلامية»، وهو أمرٌ يشبه توجه التنظيم، لأن أى محاولة لترك التنظيم، لا سيما فى المواقع الأمامية، والمعسكرات كان يُعد «هروباً»، أو «تخريباً ونشاطاً هداماً» وعقوبته فى أحسن الأحوال كانت السجن، فى حفر تحت الأرض، «، وما شكل لنا حصانةً نحن الثلاثة من هذا المصير، هو وجودنا فى العاصمة الإريترية أسمرا، وعلاقتنا القوية بعدد من عناصر التنظيم فى الخارج، وفى داخل التنظيم، إضافةً إلى علاقتنا بتنظيمات مثل «الحركة الشعبية» و« الأمة القومي»، البجا» و« الاتحادى الديمقراطى» و« التحالف الفدرالى»، . وهذا الرد» والذى لا زلنا نحفظ بنسخة منه، وقد يكون هو الرد الوحيد «كتابةً لمن خرج عن التنظيم، فهو يوضح ضيق أفق حتى من يطرح شعارات السودان الجديد، والدولة الديمقراطية المدنية، وهو ما يتفق عليه «عقلنا الجمعي» حين نصل إلى القيادة!». وقد رأيتُ تلك «الحفر «بنفسى»، ولا أزال أحملها ذنب «تواطؤ الصمت»، وقبول تبريرات من شاكلة «العدو» الذى يخترقنا»، وهو تواطؤ كان منسجماً حينها مع «ألق الثورة»، وحبنا للتغيير»، وانغماسنا فى أجواء تغييب العقل أحياناً، فهناك لا صوت يعلو فوق صوت المعركة، وهى كانت واضحة من «الشعار الخارجى»، ورحم الله صديقنا الشهيد نصر الدين الرشيد، وهو كان أكثرنا ذكاءً، عمقاً، وشفافيةً، وقد نبهنا أن ذلك الشعار «الثلاثي» تحالف شعار.. تنظيم- أمن- نصر»، الذى كان يشعرنا كأننا داخل القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة!، فالشهيد نصر الدين كان شاباً لماحاً، حاضر البديهة، وأذكر أننى جلست معه فى العاصمة الأريترية أسمرا، فى أبريل ١٩٩٨، وأنا أستقبله بعد رحلة طويلة ما بين روسيا وسوريا حتى وصل مبتغاه فى أسمرا، وطلب منى أن أنقل له تجربتى الخاصة هناك، وكان لا يفتر عن طرح الأسئلة العvisية، ولا يسامح فى أى إجابة «غير مقنعة»، فاختصر الأمر قائلاً «يا فايز

يا صديقي هذا المشروع يريد تجييش الهامش من أجل نخبة المركز، ومن ثم إعادة إنتاج الأزمة من جديد» صمتنا، وغضبنا/ ولفنا الحزن أيضا، فكانت آخر كلماته التي قالها بصدق» نحن حرقنا مراكبنا، فيا نتصر، أو نموت»، فمات نصر، ولا نزال نبحث عن انتصار، ولو متوهم، ولموته قصة، ولا أستطيع أن أجزم بأن موته كان مؤامرة، فقد حاصرتنا الأسئلة، وإلى الآن حول حقيقة وفاة الصديق، وشخصياً لم أكن في ذات المكان الذي مات فيه، فهو كان في معسكر التدريب، وحين كان يتقيؤ دماً بسبب قرحة ظل يعاني منها منذ فترة طويلة، وظهر الأعياء على جسده؛ وكان أن تنذر البعض بأن «التدريب حار والمثقفاتية لا يقدرّون عليه لأنهم مرطبون»، ونصر رجل جريء، وعنيد في ذات الوقت، ولذلك عزم على التحدي، وتحمل الأوجاع، والمشاق، حتى تملكه المرض، فتقرر نقله إلى مدينة تسنى في غربى إريتريا، وهنا، وهى رواية أصدقائنا، وأنا أثق فيهم كامل الثقة، وهم بكرى الجاك، وصادق اسماعيل، ومحمد عثمان، وهم حالياً بالولايات المتحدة الأمريكية، و كندا ساعة كتابة هذا السفر، فقد أكدوا أن نصر تعب، وقبل ذلك تعرض لحبس انفرادى فى «كرنك» يقع وسط معسكر التدريب، وذلك لأنه أتهم «بالترويج لأفكار هدامة» على خلفية تعليقه على ورقة كانت عن علاقة الدين بالسياسة، فوصفها بأنها «فطيرة»، وتحمل ذات رؤية «الجبهة الإسلامية» إن لم تكن أسوأ منها، فظن البعض، أن الرجل يعتبرهم «تابعين للجبهة الإسلامية»، وأن مثل هذه الأفكار قد تُحرّض الآخرين عليهم، وتثير الفتنة، ومعروف أن قوات التحالف السودانية استخدمت عبارات «النشاط الهدام»، و«التكتل» والمحاولة العنصرية» وحذرت من «الفتنة»، وفى تلك الظروف تقرر تحويل الرجل إلى تسنى لتلقى العلاج هناك، وبسبب ظروف المعسكر وقتها، تأخرت العربة عن نقله إلى المستشفى، وحين وصل هناك كان اليوم «عطلة» وتقرر له مقابلة الطبيب فى يوم الاثنين؛ إلا أنه فارق الحياة قبل مقابلة الطبيب بساعات، ورحل، وترك الذكرى، وقوة التفكير. وبعد ذلك

غيرنا «نحن» مجموعة من شباب المستقلين، من نمط تفكيرنا، وصرنا بالفعل نحلل «الخطاب السياسي»، و«الشعارات البراقة»، ونحفر فيما بيننا فى خطاب هذا المشروع «الحلم»، ثم تكونت لدينا ذخيرة من المعلومات حول «سجون تحت الأرض»، يمارس فيها صنوف من أنواع التعذيب ضد من يُشتبه فى علاقاته باستخبارات النظام. ، ولا أدري ان كانت صحيحة، و خاطئة، أو قامت على تقديرات للعناصر الأمنية، لها مبرراتها، أو حتى من يُبدى تدمراً، لأى سبب من الأسباب، وقد ركّزنا فى استقالاتنا تلك على انتهاكات حقوق الإنسان، وغياب التنظيم، وانعدام المؤسسية، والديمقراطية، والشفافية.

لقد مرّت بـ: قوات التحالف السودانية» منعطفات كشفت هشاشة «كرة الرمل» تلك، وكان من أبرز هذه المحطات انقسام عبد العزيز دفع الله ومجموعة «منظمة العمل الاشتراكي» فى عام ٢٠٠٠، ثم انقسام التحالف إلى مجموعتين - المجلس المركزي، وهى مجموعة من القيادات السياسية فى اريتريا برئاسة دكتور تيسير، وفى المهاجر، برئاسة الراحل الدكتور عبد العزيز محمد عثمان، ومجموعة عبد العزيز خالد وما تبقى من عسكريين، ومجموعة الـ ١٨، التى كانت تتبادل العداء مع ما تطلق عليهم «مؤتمر جية»، وقد تركّز الصراع حول إكمال الوحدة الاندماجية مع الحركة الشعبية بعد أن وقع عليها عبد العزيز خالد مع الدكتور جون قرنق ديمبيور فى أسمرا فى فبراير ٢٠٠٢. وتزامن ذلك مع اندلاع أزمة التنظيم، والمعروف بعلاقته المميزة مع السلطات الأريتيرية وحزبها الحاكم «الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة» واتهامات أسمرا للعميد خالد بالتخابر مع الخرطوم والعدو اللدود فى العاصمة الأثيوبية أديس أبابا، وقد أرسل الدكتور تيسير مذكرةً شهيرة إلى خالد ورفاقه فى المكتب السياسى العسكرى فى الخامس عشر من يوليو ٢٠٠٣. ويقول الدكتور تيسير فى مذكرته «تنادينا لتكوين قوات التحالف السودانية كان دافعنا حلم كبير وطموح جامع أن نساهم ليس فقط فى الإطاحة بالنظام الإرهابى الشمولى، ولكن بذات القدر المشاركة فى

عمليات التغيير السياسى، الاقتصادى، الثقافى والاجتماعى ببلادنا. هذا الحلم الرائع الذى جمعنا، الآن أخاف عليه أن يصبح كابوساً أو يتبدد، لأن كياننا السياسى والذى هو أدواتنا لتنفيذ هذه المهمة التاريخية قد أصابه العطب، وليس هذا بسبب قصور فى الرؤية أو الإستراتيجيات السياسية. والشاهد على ذلك أننا خلال السنوات الماضية أثبتنا وجودنا فى المعارضة السودانية كطليعة ملتزمة قادرة على طرح رؤية متقدمة ومفاهيم تواكب روح العصر وقدر التحدي. لكن هنالك الآن ارتجاج بالتنظيم قد نكون ساهمنا فيه جميعاً بالصمت على الأخطاء والتجاوزات وعدم مناقشتها، وهذا الآن يهدد بإنحراف التنظيم عن المسار الذى ختطه بالممارسة الديمقراطية عبر مؤتمراته ومؤسساته المختلفة...» (١١٢). وبالفعل تحول «حلم» التحالف «إلى «كابوس» لدى كثيرين، واللافت أن دكتور تيسر، وهو أحد القيادات التى ارتبط اسمها بالتجربة، نسبةً لاسم الرجل، وخلفيته السياسية، والأكاديمية، كان قد ركز فى مذكرته على فردية عبد العزيز خالد، وتهميشه هو شخصياً كرئيس للدائرة السياسية، وتخطيه من قل مرؤسيه فى كثير من القرارات، مع أن هذا الموضوع ليس غريباً، وهو راجع إلى الخلفية الأمنية والاستخبارية التى يتميز بها خالد، ويشير تيسر هنا إلى «تغليب الطابع الأمنى فى التعامل مع القضايا السياسية»، وهو طابع يبصره أى شخص حين تدخل قدماءه إلى معسكر «ألماظ» حين يطالع اللافتة الكبيرة الموضوعة على حجر، فوق جبل، ومكتوب عليها «تنظيم، أمن، نصر»، وهو ما يتبدى فى طابور الصباح للمقاتلين الجدد، حين يهتف قائد المعسكر «تحالف شعار»، فيردد الناس بطريقة أقرب إلى ترديد البيغاء «تنظيم، أمن، نصر»، وهو ما يلخص فى جملة «المعرفة قدر الحاجة»، وربما أن طبيعة العمل العسكرى تجعل من الاهتمام بتقوية الحس الأمنى أمراً طبيعياً، ومقبولاً، فهناك «اختراقات

(١١٢) د. تيسر محمد على، مذكرة لأعضاء المكتب السياسى ١٠ يوليو ٢٠٠٣.

العدو»، والتخطيط للعمليات العسكرية»، وعمليات الاستطلاع، و«انتشار القوات، وإعادة انتشارها، أو سحبها، أو تعزيزها، فهي كلها عمليات تحتاج إلى «سرية»، إلا أن هذا المنهج للأسف بلغ حد «التشكيك»، و«الفوبيا»، وحتى «البرونويا» للاحساس بالمؤامرة، والاستهداف من العدو، ومن الأصدقاء في المعارضة، وحتى «الأصدقاء في الدولة المضيفة»، وقد تحول التنظيم إلى «جزر معزولة»، وهو ما «تسمعه هنا، أو تراه هنا اتركه هنا»، لدرجة أن رئيس دائرة سياسية، وأحد القادة المعروفين يشكو لطوب الأرض من «تغيبه»!

ثم أعلن الدكتور تيسير فيما بعد، وفي مؤتمر صحفي بأسمرا، وكنت أنا من الحضور فيه، عن انتهاكات كبيرة ارتكبتها التنظيم الوليد، وقدم هو «اعتذاراً» وأكد تحميله المسؤولية، وقال «في الفترة التي عقت انعقاد اجتماعات المجلس المركزي في مارس - أبريل ٢٠٠٤، في التحقيق حول انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التنظيمية التي حدثت في التحالف خلال فترة القيادة السابقة، حيث يؤسفنا أن نعلن أن التحقيقات والتحريات الأولية قد كشفت لنا عن تجاوزات خطيرة وانتهاكات فعلية لحقوق الإنسان، مرتكبة كلها ضد أعضاء من التنظيم، وفي الميدان وجدنا زنازين من الصاج في المنطقة التي تتميز بدرجة حرارتها العالية جدا، وتكاد تكون أفران بدلا عن زنازين، وجدنا أيضا حفر للحبس تحت الأرض. وثقنا كل هذا، وقمنا بردم الحفر وإزالة الزنازين ولم نكن نرغب في إبقائها ولا للذكرى، فهي ذكرى جد مريرة. وأعلن أنه قدم ملفات لهيئة قيادة «التجمع الوطني الديمقراطي»، وحدد بالاسم فاروق أبو عيسى، وعبد الرحمن سعيد نائب رئيس التجمع الوطني الديمقراطي، إلا أن لا أحداً قد تابع الملف بعد ذلك.

إن تفاصيل تلك المرحلة كثيرة، وهي مثيرة للجدل، وتستحق التوثيق لكل التجربة، لكنني لا أريد هنا أن أغرق القراء بكثير تفاصيل، لأن الفكرة من هذا الكتاب هي التحليل، أكثر من السرد، وتجربة قوات التحالف السودانية

هى من إنتاج عقلنا السياسى السودانى فى الوسط، أو من إنتاج نخبة المركز، وهو أحد البدائل المطروحة فى الساحة السياسية، ووجدت طريقاً، ولمعانا، وأحدثت دويماً هائلاً، وقد نسج كثيرون قصصاً، وحكايات عن قوة هذا المارد الجديد، وهى حكايات تعبر عن انتظارنا لمخلص، وفى مثل هذه الأوضاع تكثر أنواع تلك الروايات، ولو تسربت فى ثياب «مهدى منتظر»، أو «دولة مدنية ديمقراطية موحدة» أو «انتفاضة شعبية مسلحة تدك حصون الشمولية، وتفتح كوة جديدة فى آخر النفق. و» يلاحظ أن إنسان العالم الثالث يروح تحت انفعالاته التى تفيض على العالم، ملونة إياه بصبغة ذاتية واضحة، العالم وقضاياها تعايش من خلال الذات، من خلال قوالب التفكير المنطقي، ولذلك فإن درجة الموضوعية تنحسر فى معظم الأحيان كى تتلاشى كلياً فى حالات خاصة، وتحديدأ فى وقت الشدة، وبينما تتطلب وضعيات الحياة الصعبة مزيداً من الموضوعية والعقلانية كى يمكن مجابهتها بدرجة معقولة، من الفعالية، نجد أن الإنسان المتخلف يغرق فى تلك اللحظات بالذات فى تيار جارف من الانفعالات يجعله يفقد السيطرة على الواقع ويدفع به إلى الارتواء فى التفكير الخرافى والسحرى والغيبى كوسيلة وحيدة متبقية للخلاص من المأزق» (١١٣)، وهو ما نسميه «التفكير الرغائبي»، وهو يعنى تماهى الذات فى الموضوع، أو التفكير بواسطة الأشواق، والأمنيات، وقد كانت «قوات التحالف السودانية» فى منتصف تسعينيات القرن الماضى نوعاً من هذا الحلم الذى يعطينا الأمل فى إسقاط النظام آنذاك، فنصدق رواية «دبابات الليزر»، والغموض حول المخلص الجديد، والدعم «الإسرائيلى الكبير» بل أن هناك مبررات لتأخر وصول المخلص إلى المركز، وهذا التبرير ينسج فى سياق أخلاقى من شاكلة «أ نه لا يريد قتل المدنيين فى مدينة كسلا، بل يريد ضرب المعسكرات وتوجيه الضربة القاضية فى

مقتل فى قلب القيادة العامة، أو القصر الجمهورى، وهو يتحين الوقت المناسب لذلك لكى يقلل الخسائر بين المواطنين.

«وتتفشى الخرافة فى الطبقات الفقيرة، كوسيلة لتخفيف الآلام من خلال الأوهام، ويتناسب انتشارها مع مقدار العجز للتصدى لمشكلات الحياة المختلفة، ولكن رغم شدة انتشارها فى الطبقات المقهورة من السكان، فإن الفئات المتعلمة لا تفلت منها، فأهم من الخرافة الواضحة، فهناك الخرافة المغطاة بقشور من التعليم، أو بقشور من التقدم والحداثة السطحية، لأنها تشكل عقبة فعلية فى وجه التغيير والتجديد والإبداع، عقبة فى وجه العقلانية والموضوعية» (١١٤)، وفى مثل هذا المناخ المفعم بالمشاعر، والمخاوف، والأحلام كانت قوات التحالف السودانية «قد وجدت مساحةً كبيرة فى نفوس آلاف من السودانيين فى المركز، ومن وجهة نظرى هى تجربة تستحق التأمل، حيث تقدم عدد من أبناء المركز، وأعلنوا تكوين تنظيم «سياسى عسكري» رافعاً شعارات «السودان الجديد» والحرية والتجديد، وضم التنظيم قرابة الخمسين خريجاً فى صفوفه الأمامية، وفى تشكيله المقاتل، وآمنوا بضرورة التغيير، ومحاربة عقلية «السودان القديم، ونسجوا أحلاماً عريضة لأنفسهم، ولغيرهم من الطامحين نحو التغيير، وبالطبع فقد يأس هؤلاء من «التغيير السلمى» وأدركوا صعوبة ذلك، لا سيما وأن النظام الحاكم جفف كل منابع الثورة، وسحق «الطبقة الوسطى سحفاً عبر سياسات «التمكين»، والإحلال والإبدال» «والإزاحة»، و«التشريد»، و«الإقصاء»، والنفي»، وإقامة دروع واقية من أعاصير الانتفاضة بكتائب «دبابين ومجاهدين» وبث الرعب فى النفوس، والتأكيد على «أننا جئنا بالبندقية ومن أراد أن يغيرنا فليحمل البندقية».

وتميزت تجربة «قوات التحالف السودانية» بالمؤسسية النظرية، بوجود مكتب

قيادى وأمانات، ووحدات على مستوى التشكيل المقاتل، أو السياسى، وتمثيل للمرأة فى المكتب القيادى، أو المكتب السياسى العسكرى، بل أن الدكتور ندى مصطفى مثلت التحالف فى المكتب التنفيذى «للتجمع الوطنى الديمقراطى»، وأثارت كثيراً من قضايا المرأة، والجندر، وكان للتنظيم مكتباً للأعلام، يصدر نشرة دورية، ثم أنشأ التنظيم بعد ذلك إذاعة بثت على الموجات القصيرة فى قطر دائرة يبلغ ألف كيلومتر، وقد منح التنظيم فى إذاعته مساحات واسعة للمعارضة، لا سيما قوى «السودان الجديد»، على عكس إذاعة التجمع الوطنى الديمقراطى التى كان يسيطر عليها «الحزب الشيوعى» والاتحادى الديمقراطى والحركة الشعبية وهو ما عجزت عن تحقيقه كل قوى المعارضة من بعد ذلك، وبما فيها الأحزاب الكبيرة. إلا أن المؤسسة «عملياً اصطدمت بكثير من حواجز النفس الشمولية، ومطبات العقلية الأمنية، فغابت الشفافية، وسادت الروح العسكرية، وانهزمت «مفاهيم» التغيير وسط نخب المركز، وبالطبع فهناك عوامل أخرى ساعدت على وأد هذه التجربة - وهي، لا تزال فى المهد، قبل أن تبلغ من العمر عتياً - ، و كان من بين تلك العوامل عداء القوى السياسية المعارضة حينها للتنظيم الوليد، والعمل على عزله، خوفاً من تمدده فوق مساحات الفراغ، وهى التى تحسبها مساحات خاصة، وحكراً لها منذ الأزل، وقد ساعد التنظيم على ذلك بأفعاله «الصبيانية»، وحالة التضخيم التى أصابته، وهو تضخم مرضى، وكان مرضاً عضالاً. ومن وجهة نظرى فإن تجربة «قوات التحالف السودانية» على مستوى نظري، وعملى كانت أكثر تقدماً من تجربة «المؤتمر السودانى» لأنها اجتهدت فى التفاعل ما بين مقاتلين قادمين من الهامش، وآخرين قادمين من المركز، وانتشر التنظيم وسط سكان مناطق نائية مثل «قرورة» فى جنوب البحر الأحمر، ومينزا فى شمال النيل الأزرق، وتفاعل سكان تلك المناطق مع شعارات التحرير والتغيير، بما فى ذلك النساء، كما ظهرت تيارات مؤثرة تدفع نحو تحالفات قوى الهامش، وقوى السودان الجديد، وقد نجحت

فى خطوة الإندماج فى «الحركة الشعبية لتحرير السودان» رغم عقبات كثيرة، وللحركة الشعبية نصيب فى هذه العقبات، وقد حملت تجربة «قوات التحالف السودانية» كثيراً من التناقضات، والتى تمثلت فى «الشعار والتطبيق»، و«التنظيم والفعل»، ثم حملت أمراض السياسة السودانية بما فى ذلك «الانقسامات» و«أجواء التخوين» و«التخابر» و«المؤامرات» و«اغتيال الشخصية»، و«النزعات العنصرية». وهى نزعات كامنة فى شعورنا الجمعي، وترقد باطمئنان شديد فى «لا شعورنا السياسي».

• الحركة الشعبية - ضياع بوصلة وانكفاءة ومسرح الرجل الواحد
تعد تجربة الحركة الشعبية لتحرير السودان تجربة رائدة، وتحولاً كبيراً فى منتجات العقل السوداني، فقد ولدت الحركة فى الجنوب، وبقاعدة وقيادة جنوبية، تمثلت فى كاريزما الدكتور العقيد جون قرنق ديمبيور، وأركان قيادته كارينو كوانين، وليم نون، رياك مشار، سلفاكير ميارديت، تون أروب تون، لكنها سرعان ما جذبت شرائح مقدرة من أبناء الشمال الجغرافي، مع أن التركيز كان فى بداية قيامها على أبناء النوبة فى جنوب كردفان بانضمام القائد يوسف كوة مكي، وعبد العزيز الحلو، واسماعيل جلاب، وتلفون كوكو، ودانيال كودي، والنيل الأزرق بقيادة مالك عقار، ثم اتسعت الدائرة لتضم قادة من الشمال النيلي بخلفيات يسارية مثل ياسر عرمان، وياسر جعفر، وكمال الوسيلة، وعبد الباقي مختار، ووليد حامد، والواثق كميز، وقبل ذلك الدكتور منصور خالد، ثم الدكتور محمد يوسف محمد المصطفى، لتتسع الدائرة بعد ذلك عبر لواء السودان فى شرق البلاد بعد أن اتسعت دائرة المواجهات المسلحة شرقاً مع الحكومة فى منتصف التسعينيات. ولست هنا بصدد التركيز على تاريخ ونمو الحركة الشعبية، بقدر ما هى محاولة لنقد التجربة ذاتها، بمعرفة إيجابياتها، وسلبياتها، صعودها وهبوطها، ومكامن القوة، ومواضع الضعف، وموضعها ضمن آليات التفكير السوداني. ومع فشل النُخب السياسية فى المركز فى

تقديم مشروع وطنى بديل، أو حركة سياسية قومية تعبر عن كل ألوان الطيف السودانى داخل وعائها، طرحت «الحركة الشعبية لتحرير السودان» مشروع السودان الجديد فى عام ١٩٨٣، كحركة عسكرية وسياسية حملت من الميزات ما حملت؛ فهى حركة مسلحة نشأت فى أحراش الجنوب، إلا أنها على عكس «الأنانيا الأولى» طرحت منفسو للسودان الموحد، وشرحت مشكلة السودان بأنها فى مركزه، لا أطرافه، وكان لوجود شخص فى قامة الدكتور جون قرنق ديمبيور دورٌ كبير فى أحداث نقلة نوعية فى تاريخ السودان. فالحركة حين قامت ظلت لدى كثيرين مجرد حركة «عسكرية عنصرية»، والعنصرية هى دوماً تظل صفةً تُطلق فى السودان على كل ما يأتى من خارج الشمال النيلي، أو مركز النُخب، فلأن الدكتور جون قرنق ينحدر من قبيلة الدينكا الجنوبية، فذاك وحده يكفى لطلاء الحركة بهذه الصبغة، مع أنها حملت شعار «السودان الجديد»، ودعت إلى تحرير كل السودان، من الفقر، والجهل، والعنصرية، والتمييز، فكان شعار التحرير ذاته مثار جدل، ممن يُحرر السودان؟، ثم كان الجدل الكبير حول مشروع السودان الجديد نفسه، وهو بالتالى عند الآخرين مشروع أفريقى يهدف إلى إنهاء الوجود العربى والإسلامى فى السودان، مع أن أحداً لم يعلن ذلك، لكن الثنائية المُستبطنة فى التفكير الجمعى النخبوى فى دوائر المركز، هى التى تحكم بما ترى، طالما هى وضعت نفسها «مركزاً» هو «نحن»، والآخرين «هم»، أو «الإخوة الجنوبيون»، وهكذا.

فقرنق بخلفيته الأكاديمية وشهاداته العليا فى الاقتصاد الزراعى، ورتبته العسكرية التى اكتسبها من انتمائه لحركة المقاومة فى الأنانيا شكل ظاهرةً فريدة، فهو الجنوبي، المنحدر من قبيلة الدينكا من أكبر القبائل السودانية، فقدّم نفسه قائداً «قومياً» مع أن القوى السياسية فى معظمها، وبقية السودانين فى الشمال، لم يخفوا تخوفهم من «عنصرية الرجل» و«انفصاليته» لا لشيء سوى أنه جنوبى، وأنه لم يأت من المركز، فصوره الإعلام المركزى بصورة المتعطش

للدماء، واللاهث وراء بنية وعيه التناسلى بمقولة «قرنق يريد شرب القهوة فى المتمة»، وهى مدينة من أهم مراكز قبيلة الجعليين، وكأن فى ذلك عيب، مع أنَّ لكل السُّودانيين الحق فى احتساء القهوة وغيرها فى مريدي، وياى وجوبا وملكال وبانتيو، وجبل أولياء وحتى وادى حلفاء.، إلا أنَّ من يرددون تلك العبارة الشهيرة كانوا يقصدون أنَّ الرجل يريد الاعتداء على نساء تلك القبيلة المشهورة بمحافظتها، وربما يستطعن البعض كذلك ما يُروى من قصص حدثت بين نساء الجعليين والخليفة عبد الله التعايشي، حيث يروى المنحدرون من تلك القبيلة كيف قاومت النساء السبى بالانتحار فى نهر النيل.

إلا أنَّ الرجل، ولما يمتلك من رؤية ثاقبة، ووقوفه على وضعية استراتيجية؛ تحاكي وضعية «النسر» وهو يحلق فى الفضاء، كى يبصر كل ما فوق الأرض، ويحدد هدفه باتقان، لينقض عليه، فلذلك كان قرنق يرى أن المشكلة السُّودانية ليست فى أطرافه، بل هى فى مركزه، ولن تتحقق للجنوبيين مساواة وعدالة اجتماعية ما لم يتم تغيير مركز السُّلطة فى الخرطوم، ومضى الرجل فى ثقة كبيرة نحو أهدافه برغم الصور النمطية التى ظل إعلام المركز يرسمها له، حتى صار الرقم الكبير الذى لا يمكن تجاوزه فى معادلة السياسة السُّودانية، فكان أحد أعمدة «التجمع الوطنى الديمقراطى» كيان المعارضة العريض، منذ النصف الأول من تسعينيات القرن الماضى، حتى عام ٢٠٠٥، بعد أن وقع اتفاق نيفاشا للسلام مع نظام «المؤتمر الوطنى»، ليزداد نجمه بريقاً، وتكتسب صورته ألقاً جديداً، ويتحول قرنق من سفاح إلى بطل حرب و سلام، ومن عنصرى إلى قومى، ومن جنوبى إلى سُّودانى، فسعى «المؤتمر الوطنى» للتحالف معه، مثلما سعى «المؤتمر الشعبى» لكسب وده، مع احتفاظه بصداقاته مع قوى المعارضة الأخرى.

لقد كان قرنق كاريزما أجمع حولها معظم السُّودانيين، وهو ما لم يتوفر لقائد سُّودانى آخر سوى للزعيم محمد أحمد المهدي فى القرن التاسع عشر، وهو

أمر تفتقر إليه السياسية السودانية، الرجل الكاريزما، الزعيم، ومحور التماسك ومركز الاستقطاب، وما زاد من كاريزما الزعيم الراحل هو خفة روحه، ودماثة خلقه، وأدبه الجم، وتواضعه الكبير، وأقول ذلك بملئ فمي لأتني رأيت الرجل عن قرب، وكان أول مرة أقابله فيها وجهاً لوجه في عام ١٩٩٩، ولمست إعجاب المعارضين للحكومة به، وما يضيفه على اجتماعاتهم من حيوية، وديناميكية، فوصوله إلى مقر الاجتماعات يُثَلِّ حدثاً، ترصده عدسات المصورين، وصوتاً يتردد صده بين ردهات الفنادق وقاعات الاجتماعات، حيث تنبعث من الرجل هيبة، تلاحظها في وقوف الجميع احتراماً له ساعة ظهوره - بما فيهم العمال الإرتريين، أو الكينيين في الفنادق والقاعات تلك - وقد حدثني كثيرٌ منهم في نيروبي ونيفاشا عن إعجابهم بشخصية قرنق، ومرحه، وسؤاله عن الأحوال الشخصية لكل من يصادفه في المكان، يساعده على ذلك ذكاء خارق يمكنه من حفظ الأسماء، والوجوه من أول لقاء، وتحس ذلك أيضاً في حب السودانيين للزعيم المتميز، بخروج ملايين في الساحة الخضراء لاستقباله في الثامن من يوليو ٢٠٠٥، ومثلما كان قرنق مشيراً للجدل في حياته، فقد ظلت عملية موته بطريقة دراماتيكية يكتنفها كثيرٌ من الغموض، بعد سقوط الطائرة الرئاسية الأوغندية التي كانت تقله من مطار عيتبي إلى نيوسايت، موقعه التاريخي، فكان الحزن هو سيد الموقف، والاضطراب يرسم صورة مشهد تراجيدي، وفصل دموي من فصول الدماء المستمرة في السودان، ليعلن كثيرون أن «السودان بلد غير محظوظ». إلا أن فقد زعيم في قمة الدكتور جون قرنق ليس بالأمر اليسير - ولا الحدث العادي، ومثلما كان قرنق مشيراً للجدل في حياته، فقد أراد ذات القدر أن يكون الرجل الزعيم مشيراً حتى عند مماته، فهو كان مثل أسطورة، جاء ورحل كأبطال الأغريق، ولما رحل في الحادثة الغامضة كان من الطبيعي أن يترك جرحاً غائراً في قلوب رفاق الدرب الطويل، وأن يغشى الإحباط كثيرين، وأن تنمو التيارات الاستقلالية من جديد،

وتزدهر فى سياق تاريخى تزكم فيه نتانة النعرات العنصرية الأنوف، ويشطر إحساس الاستعلاء، والافتخار بالمجد الكذوب القلوب، ولذلك، ليس من المستغرب أن تُركز «الحركة الشعبية» على قضايا الاستفتاء أكثر من اهتمامها بقضايا السودان الأخرى، وإن لا تعطى اهتماماً كبير لقضايا مُهمّة مثل دارفور والشرق، والتحول الديمقراطي، والإعلام، ونشير هنا إلى معركة قانون الاستفتاء الشهيرة، حيث حاربت «الحركة الشعبية» بكامل قيادتها واستبسلت فى عملية الدفاع عن مطالبها بإجازة مقترحاتها لقانون الاستفتاء، فلما خاف الشريك من الثورة عليه تراجع عن مواقفه ورضى بمقترحات «الحركة الشعبية» حول الاستفتاء، مقابل صمتها عن قانون الأمن الوطنى والمخابرات، وقانون الصحافة والمطبوعات، فقد سحبت الحركة الشعبية أعضاءها لحظة التصويت لقانون الأمن الوطنى ليمر بأغلبية المؤتمر الوطنى الميكانيكية، ويظل القانون هو المقصلة التى نصبتها الإنقاذ لاصطياد الحريات، وشنق محاولات أى تحرك جماهيرى للمطالبة بالديمقراطية، وإنهاء القبضة الشمولية للإنقاذ، ومع أن بعض قيادات الحركة الشعبية مثل ياسر عرمان، وفاقان أموم؛ بذلت مجهوداً مقدراً ضد قانون الأمن الوطنى والمخابرات لسنة ٢٠٠٩، وأذكر أن عرمان دعانا لاجتماع بمكتبه فى أركويت لبحث كيفية مواجهة القانون، وبين لنا موقف الحركة منه، واتفقنا على شن حملة إعلامية ضده، وكان ضمن حضور اللقاء الأساتذة الحاج وراق، رباح الصادق، الدكتور أمين مكى مدني، رشاد عوض، وشخصى فيما تغيب بعض المدعوين لظروف خاصة بهم، وكان أن بدأنا الحملة المضادة لمسودة قانون الأمن الوطنى والمخابرات عبر منبر «أجراس الحرية» وتحدث فى الندوة الدكتور أمين مكى مدني، كما خصصنا مساحة يومية لنقد المسودة المقدمة من المؤتمر الوطنى، وركزنا هجومنا على صلاحية جهاز الأمن وسلطاته وحصاناته، وتسليحه، وأكدنا أن الغرض من كل ذلك هو تصفية الحسابات السياسية مع معارضى المؤتمر الوطنى لأن الجهاز احتفظ بصفته الحزبية، وتخلّى عن المهنية،

وقلنا لا بد من قلع أسنان الجهاز حتى نضمن التحول الديمقراطي، بتحويل هذا الجهاز الخطير إلى جهاز لجمع وتحليل المعلومات وتقديمها لجهات الاختصاص ومؤسسات صنع القرار لتستفيد من هذه المعلومات وتحليلها، وهو عمل جهاز الأمن الطبيعي في ظل الأنظمة الديمقراطية، ويتسق هذا الموقف مع اتفاقية السلام الشامل، وموقف الحركة الشعبية نفسها الذي كان معلناً حتى خروجها من تحت قبة البرلمان لحظة التصويت على مسودة القانون القومي، إلا أن المؤتمر الوطني كعادته أصر على مواقفه، واغتتم فرصة لهث الحركة الشعبية وراء قانون الاستفتاء، وهو ما أضعف موقف القيادات الناقدة للقانون، بما فيهم نائب رئيس جهاز الأمن الوطني والمخابرات الفريق ماجاك أكوت، فخرج الأمر في شكل اعتبره كثيرون «صفقة» أو «مساومة» بين الشريكين. وهو ما عبر عنه لاحقاً، وبعد انفصال/ استقلال الجنوب، أحد حلفاء الحركة الشعبية خلال سنوات الفترة الانتقالية الست، وهو القيادي الناصري ساطع الحاج «خلال لقاء بصالون الأستاذ سيد أحمد خليفة مؤسس صحيفة «الوطن» أن الحركة لم تكن جادة في إخراج البلاد من أزمتها، وهي لم تكن حليفاً - في تثبيت الديمقراطية.. وأضاف أن الحركة استخدمت قوى المعارضة واستغللتها للوصول بها إلى الانفصال ورأى ساطع أن الحركة عقدت صفقة مع المؤتمر الوطني، بتمرير قانون الصحافة في البرلمان مقابل تمرير قانون الاستفتاء، وكذلك تمرير قانون الأمن مقابل تمرير قانون المشورة الشعبية.. وسدد سهامه نحو الحركة الشعبية باعتبارها «استخدمت قوى المعارضة كمنصة للوصول للانفصال» (١١٥)، ومع أن ساطع، وبقية الديمقراطيين الشماليين ليس بمنأى عن اللوم هم أنفسهم، لاعتمادهم على «آخرين» يتولون قضاياهم، ويقاثلون لهم بالوكالة، أو بالأصالة، فما «حك جلدك مثل ظفرك»، ولا يمكن أن ينتظر من يطالب بالتغيير أن يتجزأ له مطلبه

هذا آخرون، دونما استعداد منه لتقديم توضيحات، فلم تستغل القوى السياسية الأخرى هامش الحريات الذى جاء بفضل اتفاقية السلام الشامل، ومواقف الحركة نفسها، فقد عاشت هذه القوى فى حالة ييات، بلا برامج، ولا خطط، ولا وسائل، وحتى حينما كونت تحالف «قوى الإجماع الوطني» ظل الحلف كياناً شكلياً، ونادياً لعقد اجتماعات، وإصدار بيانات مكرورة، دون أن ينظم الجماهير، ويحشدتهم وي طرح لها برامج بديلة للانقضا ض على النظام واسقاطه، بل أن بعض قيادات هذه القوى تحولوا إلى كتاب ومحلين ومراقبين، مثل الصادق المهدي، ودكتور الشفيع خضر القيادى فى الحزب الشيوعى السودانى، أكثر منهم فاعلين فوق خشبة المسرح السياسى.

أما «الحركة الشعبية»، فقد اضطرت لاستخدام إحدى آليات الدفاع عن النفس، وفق ما تقتضيه سيكولوجية الإنسان المقهور، وحيله الدفاعية وهو الانكفاء على الذات، فاختارت أن تنأى بعيداً عن «الدولة السودانية الأحادية والعنصرية والدينية»، وزهد قادتها فى أى عملية إصلاح للدولة المعطوبة، ورأت أنها بالانفصال/ الاستقلال سوف تحفظ كرامة شعبها، ووجودهم، وهو خيار كان متوقعاً، لأنَّ التصويت للوحدة فى مثل هذه الظروف كان يعنى «بصمة» رضاء عن كيان الدولة السودانية المهترئ، بكل ما فيه من استبداد وتميز، واستعلاء لا سيما؛ وأن فرصة «تقرير المصير» قد لا تتكرر مرة أخرى، وهى الفرصة الوحيدة للجنوبيين لاختيار أن يكونوا مواطنين درجة أولى، أو مواطنين درجة ثانية. إلا أن ما يأخذه البعض على «الحركة الشعبية» ليست ساعة التصويت، بل سنوات الفترة الانتقالية وما فشلت فيه، أو رفضته «نفسياً»، وهو التخطيط لتغيير هيكل الدولة كلها، ووضع حدٍ لهيمنة نخب المركز، ووما يحملونه من مشاريع اقصائية، وشمولية مدمرة، وبعد أن وقع الانفصال فى استفتاء يناير ٢٠١١، انكشف ظهر «الحركة الشعبية» شمالاً، واتضح الخلل التنظيمى الكبير الذى عانت منه، فهى الحركة التى ضمت مئات

الآلاف لعضويتها بطريقة احتفالية، أكثر منها طريقة تنظيمية، وهو أمر مربوط بشخصية قائدها في الشمال، ياسر عرمان، فالرجل يمتلك خصائص نادرة، فهو مصادم، وشرس، وتكتيكي من الدرجة الأولى، وهو مناضل من طراز فريد، ومحارب قديم، إلا أن ذات الشخصية تعاني من نقاط ضعف أخرى، فهو بمثابة تكتيكي من طراز فريد فهو لا يعير الاستراتيجيات اهتماماً، كما أنه يضيق ذرعاً بالنقد والرأي الآخر، لدرجة الاستبداد، ويفتقر إلى سعة الصدر، وهو أمر مربوط بتربية عرمان التنظيمية، فقد نشأ الرجل في الجبهة الديمقراطية قيادياً مناكفاً، حتى انشق عنها، ثم التحق بالجيش الشعبي، وعمل خلال معظم فتراته تحت قيادة مباشرة لقادة الحركة مثل سلفاكير ميارديت، والدكتور جون قرنق، مما جعله متحلاً من الالتزام بالمؤسسية، وأطرها وضوابطها، وحتى تراتبيتها وسط الجيش الشعبي، فهو يستطيع مخاطبة سلفا وقرنق مباشرة دون مرور بقنوات تنظيمية أخرى، وهو ما جعله أشبه بمركز، أو تنظيم قائم بذاته، ويدعمه في ذلك خطابه السياسي، ومواقفه الواضحة فيما يتعلق بقضايا الهامش، وحقوق المهمشين، وتمدده الجماهيري من خلال وسائل الاتصال الجماهيري المختلفة. وقد ساعد هذا في ارتباط البناء التنظيمي للحركة بشخصية ياسر عرمان، ويكفي هنا الإشارة إلى أن «الحركة الشعبية» قامت بثلاث حملات للبناء التنظيمي خلال ست سنوات، فكانت كل حملة تقوم فوق ركام سابقتها، دون تقويم للأخطاء السابقة، أو تمحيص في العضوية، لا سيما أن سيلاً كان قد انهمر على الحركة الشعبية مع بشرىات اتفاقية السلام الشامل، فحمل السيل الغث والسمين، والوطني والانتهازي، وكان الانتهازيون من مناضلي الساعة الخامسة والعشرين هم الأكثرية إذا ما أضفنا إليهم غواصات الأمن و«المؤتمر الوطني». ، والواقع المائل أمامنا اليوم يقول إن الفلسفة التي على أساسها تم تنظيم وبناء الحركة الشعبية لتحرير السودان بالقطاع الشمالي («توطين» الحركة الشعبية في الشمال) والتي

كنا جزءاً منها رغم التحفظات ، لم تصمد طويلاً أما الرياح ، إذ إنهارت فى أول منعطفٍ بإعلان الحرب فى جبال النوبة (٦ يونيو ٢٠١١) وبعدها فى النيل الأزرق (١ سبتمبر ٢٠١١) ومن ثم حظر نشاط الحركة الشعبية فى الشمال ومصادرة دورها ومكاتبها واعتقال العديد من الكوادر ، بل أن العديد من الكوادر التى جاءت إلى الحركة الشعبية وفقاً لهذه الفلسفة تركوها مبكراً جداً ، منهم من عاد إلى «المؤتمر الوطنى» ومنهم من عاد إلى أشغاله الخاصة بعد اكتشافه أن الحركة الشعبية ليست مكاناً للكنوز والأموال مثل «المؤتمر الوطنى» ، بل هى حركة تحرر وطنى مربوطة بقضايا المهمشين والمعدمين ، وحتى لا نكون مجحفين فى حق البعض فهناك العديد من الرفاق الشرفاء الذين صمدوا أمام الحملة الشرسة بعد إعلان الحرب وتم اعتقالهم وتعذيبهم فى السجون دون أن يغيروا «ماركتهم» المسجلة لدى الشعب السودانى ، ويشير شالكا وهو من قيادات شباب الحركة ومدرسة الكادر إلى أسماء كثير من القيادات ، ومعظمها انضم للحركة بعد اتفاقية السلام ، لكنهم سرعان ما أعلنوا انسلاخهم ، أو رجوعهم إلى قواعدهم سالمين ومن أمثال هؤلاء (١١٦)؛ غازى سليمان - الذى ترك الحركة الشعبية مبكراً وتبنى خط المؤتمر الوطنى داخل البرلمان الذى دخله بتذكرة الحركة نفسها ، وصارع داخل البرلمان ضد الحركة نفسها وخاصة ياسر عرمان الذى شن عليه هجوماً عنيفاً ، وهو من قام بحملة جمع توقيعات إسقاط عضوية ياسر عرمان رئيس الكتلة البرلمانية ورئيس لجنة الإعلام آنذاك ، وقد نجح ، وكان يتحدث فى البرلمان باسم الحركة الشعبية ضد ها ، وأذكر شخصياً أننى كنت والصدى مصطفى سرى فى صحبة ياسر عرمان لحضور مناسبة زواج تخصص الدكتور محمد يوسف أحمد المصطفى ، وزير الدولة بوزارة العمل الأسبق ، وكان ذلك

متزامناً مع إعلان نواب المجلس الوطنى ، فقلنا لعرمان أنّ اختيار غازى هو اختيار خاطئ ، لأن الرجل لا يعدو سوى مهرجاً سياسياً ، وأنه لن يضيف شيئاً للحركة إن لم يخضع منها ، إلا أن عرمان صمت حينها ، وهو من سعى يوماً لتلميحه ، وقد سبق أن أعلنت الحركة فى عام ٢٠٠١ اطلاق سراح أسرى فى شرق السودان ، أكد لى عرمان أن تلك الخطوة هى هدية لسليمان الذى كان فى زيارة إلى اسمرّا آنذاك ، والمعارضة للنظام على أشدها ، المهم علمت فيما بعد أن الدكتور منصور خالد هو من رشح غازى سليمان لعضوية المجلس الوطنى وأن عرمان لزم الصمت ازاء هذا الترشيح ، وقلت لصديقى سرى أن صديقنا ياسر يتعامل معنا «كصحافيين» نكتب الأخبار ، لكنه لا يثق فى تقديرنا للأشياء ، ولا مقدرتنا على النقد السياسى ومعرفتنا بالبشر ، و هناك كما يشير شالكا إلى كل من «محمد المعتصم حاكم - المستشار السابق للأمين العام للحركة الشعبية - وهو عضو البرلمان القومى عن الحركة الشعبية وبنسبة قطاع الشمال ، انضم إلى مجموعة دانيال كودى . (لاحقاً عاد إلى حزبه القديم وهو الاتحادى الديمقراطى) ، و محمد شنان - رئيس الحركة الشعبية بولاية نهر النيل - انضم للمؤتمر الوطنى مبكراً وكان قد أساء إساءات عنصرية عدة مرات لكوادر الحركة الشعبية من الجنوب وجبال النوبة على شاكلة (العبيد ديل) ، المكتب التنفيذى لولاية نهر النيل بكامله انضم أيضا للمؤتمر الوطنى عدا الرفيقة / آسيا جرهوم (من جبال النوبة) بالإضافة إلى الرفيق / سلمان جعفر وهو الوحيد من أبناء الولاية الذى صمد أمام حملة الاستهداف المسعورة ، مرشح الحركة الشعبية لتحرير السودان فى دائرة شندى - انسحب ل «على كرتى» وانضم للمؤتمر الوطنى ، عدنان الخليفة التعايشى - رئيس الحركة الشعبية بولاية النيل الأبيض - انضم للمؤتمر الوطنى منذ وقت مبكر ، عبد المنعم منصور - وزير الصحة بولاية شمال كردفان عن الحركة الشعبية - انضم للمؤتمر الوطنى بعد الانفصال وعقد مؤتمراً صحفياً

مع إخلاص صلاح فى المركز السودانى للخدمات الصحفية التابع لجهاز الأمن وأساء إلى نائب الأمين العام ياسر عرمان واتهمه باختلاس ميزانية الانتخابات (١٢ مليار جنيه). ولم يكن هؤلاء حالة شاذة، فقد خرج عن الحركة الشعبية، وانقلب ضدها نافذون، وأعضاء مكاتب سياسية، ومجالس تحرير، وأعضاء مجالس تشريعية وبرلمانية، بل أن أحدهم رأى أن فترة وجوده فى الحركة الشعبية كانت فترة «ضلال مبین»، وهو من كان يشغل منصب وزير تعليم بجنوب كردفان، وهو جمعة إبراهيم، وهناك دانيال كودى نائب والى ولاية جنوب كردفان، وتاييتا بطرس وزيرة الصحة، وعضو المكتب السياسى، وعباس جمعة وزير دولة بوزارة الداخلية، وغيرهم كثيرون.

لقد أخطأت :الحركة الشعبية» فى عملية بنائها التنظيمى باعتمادها على النشاط الاحتفالى وحده، و على الرموز التقليدية لقيادة العمل السياسى لبناء سودان جديد، وهو ما دعا البعض لوصف هذه الحالة بأن الحركة سعت لبناء سودان جديد بآليات قديمة، وهو يعنى أن عقلية قيادة الحركة لم تنفك من طرائق تفكير عقلية السودان القديم، وهو أمر خطير، ويفضح طرائق التفكير، والعقل الذى أنتج مثل هذه الأفكار، وهو ما يجعل من السُّلطة غايةً، لا وسيلةً من وسائل التغيير، وأن أقرب الطرق للوصول إلى السُّلطة هو الإعتماد على المؤسسات القديمة، ورموزها، ضاربةً بدور الجماهير عرض الحائط، فقد هرولت الحركة هرولةً نحو كثير من الرموز، ومن أجل استقطاب قيادات تنتمى لأسر معروفة مثل أسرة الناظر منعم منصور فى شمال كردفان، أو أبوروف فى سنار، أو أبو سبيب فى ولاية الجزيرة، لتتولى القيادة، حتى دون أن تختبر فى مواقفها، ورؤاها، ومفاهيمها، ولو كانت الحركة تفتقر لعناصر قيادية بديلة لكان الأمر مقبولا، بل فالعكس هو الصحيح، فقد ضمت عضوية «الحركة الشعبية» عشرات من القيادات الصلبة، والنزيهة، والتى عمل بعضها فى قيادة النقابات وانتفاضة أبريل

١٩٨٥، وبعضهم زاهدٌ، فى كل المناصب الدستورية والسياسية والتنفيذية، لكنه كان يبنى النفس بخدمة مشروع السودان الجديد من أى مكان يقف فيه، إلا أن قيادة القطاع الشمالى لم تعطيهم اهتماماً؛ لا سيما أولئك المنضمين من «التحالف الوطنى / قوات التحالف السودانية، خلال عملية دمج ظلت تتعثر سنوات طويلة، دون أسباب موضوعية، وقد حرص مسئول التنظيم السياسى فى القطاع الشمالى ياسر جعفر، خاصة فى فترة التحضير للمؤتمر الثانى للحركة الشعبية فى جوبا فى مايو ٢٠٠٨، على ضم بعض من هؤلاء وتوظيفهم، إلا أن حالة الضعف العام جعلت هؤلاء «غرباء داخل القطاع الشمالى». وهو أمر يعضد ما يعتبره البعض أن قيادة الحركة فى الشمال كانت لا ترغب فى وجود قيادات يمكن أن تكون ذات تأثير، واستقلال، ولا تقبل أن تكون تابعة لشخص، أو حتى مجموعة صغيرة تظن أنها، تتميز بصفات خارقة أكثر من الآخرين، وأنها تمتلك مفاتيح الحلول لكل الأبواب المغلقة، وقد عبر لى كثير من المتابعين والمهتمين بموضوع دمج التحالف وجناحه المركزى فى «الحركة الشعبية» عن تلك «الهواجس»، وكنت أريد أن الموضوع مرتبط بربكة تنظيمية كبيرة، إلا أن هذه التبريرات تفقد منطقها فى بعض الأحيان. وقد سعت شخصياً منذ ولادة المشروع للتقريب بين الأطراف، ونقل وجهات النظر بطريقة تساعد فى الوصول إلى نهاية منطقية ومطلوبة، إلا أن ذلك لم يتحقق بشكله المرتقب.

ومع إعلان «المؤتمر الوطنى» للحرب فى النيل الأزرق وجنوب كردفان تكشف للمراقبين للأمور أن الحركة يمكن أن تصمد «عسكرياً» ويمكن أن تبنى جيشاً قوياً، وسوف تحرز انتصارات عسكرية كبيرة ستلقى بظلال كثيفة على الأوضاع فى السودان؛ إلا أن ذات الحركة، لا تزال تواجه صعوبات جمة فى عملية بناء جسم سياسى، منضبط تنظيمياً، ومؤثر سياسياً، وله مؤسساته الفاعلة، وعضويته النشطة، فمثلاً؛ لو كان أن عملاً دؤوباً

وجماهيريا تم قبل الحرب، لخرج الآلاف يدافعون عن دور الحركة التي صادرتها السلطات الأمنية، ويعتصمون بها، ولقاموا قرارات جهاز الأمن الوطني والمخابرات بإغلاق الدور، ومصادرة الممتلكات، واعتقال العضوية، وتدجين آخرين، إلا أن السيف كان قد سبق العزل، وتحولت الحركة إلى رد فعل، بدلاً من أن تكون هي الفعل السياسي، وقد بدا هذا الخل واضحا قبل إجراء استفتاء السودانين الجنوبيين، ولغياب الرؤية والاستراتيجية؛ ولذلك فقد ظلت عناصر الحركة الوسيطة والشابة تفضل الهروب من الخرطوم حال تعرضها لأي مضايقات من قبل السلطات، أو اعتقال أو حتى مجرد تهديد بالاعتقال، وهو ما كان رصيذاً إيجابياً لصالح جهاز الأمن والمخابرات، فقد سعى الجهاز بطرق التهيب تلك لتفريغ الساحة السياسية من العناصر المناوئة، والقيادات الوسيطة التي كان يمكن أن تشارك في عملية تنظيم وتعبئة وقيادة الجماهير، والقطاعات الشبابية والطلابية، ويعود ذلك لضعف التدريب، والوعي التنظيمي، وغياب المؤسسية، وربما لا يلوم البعض هؤلاء الشباب، أو الكوادر، لأن القيادة نفسها بدلاً عن إقناعها بالبقاء في الشمال، أو الانخراط في العمل المسلح، ظلت تقدم لها الدعم اللوجستي لتهرب من جحيم الخرطوم، والبحث عن ملاذات آمنة، أو حقوق لجوء سياسي.

إن الأزمات المتلاحقة التي مر بها السودان، وكذلك «الحركة الشعبية» أوضحت بجلاء أن قصوراً خطيراً تعاني منه الحركة، و يتمثل في عجزها عن بناء مؤسسة متينة، تدير أمورها، وتؤمن بمبدأ توزيع الأدوار، والمهام، لا أن يكون الفريق المفاوض، هو الفريق التنظيمي، والسياسي والإعلامي، بلا سعي لخلق قيادات جديدة، تضطلع ببعض المهام تدريجياً، وهو أمر في ذات الوقت يمكن أن نربطه بأن الحركة لا تزال تعتمد في رؤيتها على شعارات، لم تتم عملية موضعتها داخل أطر فكرية، تعمل الذهن، وتوسع

الآفاق، وتفتح الأبواب مشرعةً نحو المستقبل. حيث لم تستغل هدنة السلام، وفترة الست سنوات فى بناء تنظيمى له جذور، وخلق كوادى قىادىة مدربة وواعىة، ومؤسسات مالية وإعلامىة فعالة، كان يمكن أن تساهم فى عملىة التحول الديموقراطى، والتنوير بقضايا المهمشين، وانتزاع حقوقهم، ومن ثم تغيير عقلىة المركز، وإعادة هىكله الدولة السودانىة وفق رؤى جدىة، وهنا نشىر إلى مواقف «الحركة من صحىفة «أجراس الحرية»، وهى كانت منبراً ساهم فى خلق أرضىة صلبة، ونجح فى مساعدة الحركة فى إدارة كل معاركها السىاسىة مع «المؤتمر الوطنى»، إلا أن الصحىفة ظلت تعاني من الضعف هى الأخرى، وقد أخطأت «الحركة الشعبىة» منذ أن اقتنعت بفكرة الصحىفة، فى اختيار مجلس إدارة فعال، لكنها تركت الأمر لمن لا علاقه له بالإعلام، وقضايا الاستنارة، وهو ما جعل الصحىفة تتعرض لهزات مستمرة، دون أن تتدخل الحركة لمعالجة الخلل الواضح.

وفكرة «أجراس الحرية» تعود إلى حوار شاركتُ فىه مع الصديق الصحافى مصطفى سرى، ورجل الأعمال محمد عبد المنعم فى العاصمة الكىنىة كمبالا فى العاشر من يناير ٢٠٠٥، أى بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل مباشرة، وقد كان الحوار منصباً على ضرورة تأسيس صحىفة تعبر عن رؤى السودان الجدىد، وتتمتع بنوع من الاستقلالىة عن الحركة الشعبىة، وقد كان عبد المنعم متحمساً لتمويل المشروع، إلا أنه لأسباب خاصة، ومواقف أخرى زهد فى المشروع، وبعد قرابة العامين من ذلك، وافق الأمين العام للحركة الشعبىة فاقان أموم على تمويل الصحىفة، وقد قمت شخصياً بأعداد دراسة جدوى المشروع، وتكلفته المالىة، وأهدافه السىاسىة.

لقد بدأنا «أجراس الحرية» بخلافات، ومناوشات، وكانت أولى بوادر الصراع هى محاولة الهىمنة من قبل الإدارة، وهى مختصرة فى شخص واحد، وللمفارقة أن الأستاذ مصطفى سرى، هو من وقع نىابةً عنه فى عقد تأسيس

الشركة!، وقد استعان الرجل بمجموعة من الدخلاء على العمل الإعلامي، فكان سرى أول المبعدين من هذا المشروع لأن الرجل لا يرغب في وجود مؤسسين معه، أو أسماء معروفة تبعد عنه الأضواء، وهو ما يُفسّر كذلك صراعاته المستمرة مع قيادات الصحيفة، والتي وصلت حد فصلى أنا قبل قرار إغلاق الصحيفة بواسطة جهاز الأمن الوطنى والمخابرات فى يوليو ٢٠١١، ، بلا رجوع إلى مؤسسات، بل استجابة لضغوطات أمنية، وتنفيذ لأجندة شخصية، ثم تمت إعادتى عبر أول اجتماع مكتمل للمؤسسين منذ انطلاق الصحيفة فى عام ٢٠٠٨، وهو اجتماع تاريخى رفض الموازنة التى قدمها رجل الإدارة بعد ثلاث سنوات، وقد لا يُصدّق القارئ أن هذه الشخصية فرّضت نفسها؛ هكذا، لكى تمسك بكل شيء، بسبب غياب المؤسسين، واستراتيجية «الحركة الشعبية» للإعلام. ورغم ذلك، وفى تلك الأجواء حدثت نُقلة نوعية كبيرة، تمثّلت فى دخول صحافيين ديمقراطيين فى المشروع كحلف بين «الحركة الشعبية، والصحافيين الديموقراطيين، والمجتمع المدني»، وقد لعب الأستاذ الحاج وراق دوراً كبيراً فى قيام المشروع، من خلال اتصالاته، وعلاقاته، واسمه، و من خلال ميثاق ساهم هو فيه بالقُدح المعلى، بناءً على مسودة أولية وضعتها أنا، كما ساهم الدكتور مرتضى الغالى معنا فى الحوار الأولى حوله، قبل أن يتم تحويل المشروع إلى المؤسسين ومجموعة صحافى الحركة، ثم إلى الأمين العام فاقان أموم، والذى كان حريصاً على استقلالية الصحيفة، ومنح الصحافيين الديموقراطيين أسهم فى الشركة تقويةً للشراكة، وتعصيماً للتعاون، وتأكيداً على انفتاح المشروع، واستقلاليته، ووسط تلك الغيوم، وأجواء التوتر، والاختراقات الأمنية، فقد انطلقت الصحيفة قوية، ووجدت نفسها فى مقدمة الصحف من أول يوم لصدورها فى السابع من أبريل ٢٠٠٨، لكن، وبعد أشهر قليلة، علت الأجندة، ودخلت الوسائس، وانعدمت الثقة، واجتهد جهاز الأمن والمخابرات فى زعزعة أوضاعنا، من خلال بث الفتن، والضغوطات المالية، والاقتصادية،

و مشاكل الطباعة، فسادت الخلافات حول صلاحيات هيئة التحرير، ورئيس التحرير، وحول تدخلات الإدارة في الشؤون التحريرية، وتعطيل أى محاولة لتطوير المشروع، وقد أدى هذا الوضع إلى هجرة معظم الأعلام المؤثرة، من المؤسسين، وعلى رأسهم الأستاذ وراق، وكمال الجزولي، ورباح الصادق، ود. حيدر ابراهيم علي، ومحمد جلال هاشم، وام تفكر قيادة «الحركة الشعبية» فى أهمية «أجراس الحرية» كمبر وصحيفة، بل تاهت فى تفاصيل قضايا أخرى، وكثيرا ما كان وراق يُحدث صديقه عرمان عن أهمية الإعلام، ويوجه له انتقادات حادة لإهمالهم لمشاريع الفضائية والإذاعة، وأن صحيفة «أجراس الحرية» بنجاحها لم تهتم الحركة بها، مما أدى إلى تحطيمها من الداخل.

لقد كانت «أجراس الحرية» أكثر المنابر ذات الصلة بالحركة الشعبية فاعليةً، وحضوراً، وتأثيراً، إلا أن قيادة الحركة أهملت الصحيفة، وتركها تدار بطريقة «سوق الملجة»، وكثيراً ما تقدمنا بالشكاوي، والملاحظات إلى الأمين العام للحركة فاقان أموم، ونائبه ياسر عرمان، إلا أن النتيجة كانت تواطؤاً بالصمت مع إدارة الصحيفة، ويفسر هذا التواطؤ بأن قيادة الحركة الشعبية، لا تمتلك الرؤية الشاملة للإعلام، فالبعض يعتبره مجرد «تصريحات وبيانات»، وهى فى ظنه وصفات سحرية سريعة المفعول، تلهب الجماهير، وترهب النظام الشمولي، وتقدم الحلول للقضايا، ولذلك، فإنه لا يفكر فى كيفية تفعيل آلة كاملة، لكى يقوم آخرون عبرها بأدوار مختلفة، بعيدا عن مسرح «One man show». وهو موقف متخلف من الإعلام، فالإعلام صار صناعة، تتطلب الكثير من المدخلات المادية، والبشرية، وصار أحد أهم آليات التغيير، أو حتى السيطرة، وبالتالي فهو يحتاج إلى مؤسسات للتخطيط، وللتدريب، والتوعية، وخبراء فى الإعلام، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، لمعرفة السلوك الإنساني، وكيفية التأثير والتأثر، وكيفية تصميم الرسائل، ووسائل إرسالها، ودراسة أوضاع المتلقى «المرسل إليه»، ومن ثم

معرفة التغذية الراجعة، أو «feed back»، وهو فى ذات الوقت من أهم آليات القهر، وممارسة الاستبداد، وإذلال الناس، ولقد أدرك الإسلاميون مبكراً دور الإعلام، وأهميته، فابتعثوا العشرات من كوادهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، للتخصص فى الإعلام، ونظرياته، وتوظيفه لخدمة الأيديولوجيا، وبعد ذلك امتلكوا الصحف والفضائيات والإذاعات الخاصة، ومراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية، ومعرفة اتجاهات الرأى العام، واستطلاعات الرأى وقياسه، وهو ما فشلت فيه الحركة الشعبية فشلاً كبيراً، فلا أعرف أحداً من كوادر الحركة الشعبية تلقى دراسات عليا فى هذا التخصص، أو حتى دورات تدريبية وتأهيلية فى هذا المجال!، وبالطبع فإن أزمة الإعلام، وبناء مؤسساته، تظل مرتبطة، بأزمة شاملة، وهى أزمة، ليست غريبة عن حركة غلب عليها الطابع العسكرى فى بداية انطلاقها، ولسياقها التاريخى الذى نشأت فيه، إلا أنها ظلت حبيسةً فى مأزق التراتبية العسكرية كضرورة ميدانية، وعملية، حتى اتفاقية السلام الشامل، وهى مرحلة دخلتها بعض القيادات كذلك بمظهر المنتصر، والقوي، والعارف بكل شئ، والملم بكل خيوط اللعبة السياسية بمهارة عالية، لا سيما بعد حفاوة الاستقبال الذى وجدته فى الخرطوم، وما أحسسته من إحساس المنتصرين، وغرور الفاتحين.

لقد كانت «الحركة الشعبية»، ولا تزال على مستوى الشعارات، تمثل طوق نجاة يمكن أن ينقذ الدولة السودانية من الغرق، فهى حركة قومية فى شكلها وفيما تطرحه من «شعارات»، ويكفى أنها الحركة الوحيدة التى تضم عشرات الآلاف من عضويتها وقياداتها فى جبال النوبة، والنيل الأزرق، ودارفور ووسط السودان، وهو ما لا يتوفر لكل الحركات والأحزاب السياسية الأخرى، لأنها إما أحزاب مركز، تعبر عن عقلية وتفكير المركز، أو حركات احتجاج مطلبية قامت كرد فعل لسياسات المركز، فاكتفت

بالنظرة الجزئية للأزمة السودانية، وحصرها في مناطق هذه الحركات، دون التركيز على أن أس الأزمة هو تفكير النخب السياسية، وفشلهم في إدارة التنوع الثقافي والعرقى والديني. إلا أن الأزمة التي، لا تزال تواجه الحركة الشعبية، ربما تقعدها عن القيام بدورها في بناء السودان جديد، وإحداث تغيير نوعي، باعادة هيكلة الدولة السودانية، وتحقيق قيم المساواة والحرية، والعدالة الاجتماعية، وهذا مشروع يمكن إنجازه عبر تكوين «كتلة تاريخية» تضم المهمشين والديمقراطيين في الشمال، وهي ليست أزمة «الحركة الشعبية» وحدها، بل هي أزمة الجميع، وهي ذات شق ذاتي مرتبط بتفكير قيادة الحركة الشعبية التاريخية، وظروف الحرب التي عاشوها، ويعيشونها، والبطء في طرح مشروع وطني جامع، أما الشق الثاني من الأزمة فهو مرتبط بظروف موضوعية أخرى تتعلق بالنخب الشمالية، ونظرتها للحركة الشعبية كتنظيم «جنوبي»، ثم «عنصري»، وهو أمر يُعبر عن أزمة المركز، حيال كل ما يأتي من الهامش، أو ما لا يشارك في صناعته، أو خلقه، وهو أدى من وجهة نظري إلى الفشل في خلق حلف استراتيجي مع قطاعات واسعة في المركز، ومعظمها من قطاعات المهمشين مثل المزارعين في مشروع الجزيرة، والقضارف، وشرق السودان، وطبقات العمال المنتشرة في كل الشمال، ومتضرري السدود، وأبناء الشمال النوبي، بالإضافة إلى الديمقراطيين العاملين على تغيير المركز ومقاومة هيمنته، وظلمه، ولا إنسانيته، ولو استمر الفشل المتبادل، فلسوف نعيد إنتاج أزمة أخرى، تدفع أبناء النوبة والنيل الأزرق، ودارفور للمطالبة بحق تقرير المصير، تنفصل حلقة «الجنوب الجديد» ليتنقل الحلقة المرة القادمة إلى الجزيرة والنيل الأبيض، وشرق السودان، فتتم عملية شد السودان من أطرافه، لا بسبب «مؤامرة»، لكن بسبب سياسات النخب، من جانب، وفشل حركات الهامش في عملية التغيير الكلية، والاكتفاء بتغيير جزئي، يحقق مكاسب

«جهوية»، أو «اثنية»، أو حتى يأساً من الإصلاح، وإحباطاً من الواقع، وهو أمر وارد في ظل دولة هشة، وفاشلة، غاب عنها المشروع الوطني، وعانت من تصادمات الهوية.



الفصل الثاني

معادلة الحرب العادلة

والدولة الفاشلة

فى باب سابق من هذا الكتاب، كنا قد تحدثنا عن أزمة الهوية لدى نخب المركز، و ما تستخدمه هذه النخب من آليات لقهر الهامش، بغرض فرض الهيمنة الأحادية، بإقصاء الآخرين، أو تدميرهم، أو إعادة انتاجهم فى سياق أيديولوجيا الثقافة الإسلاموعربية، منذ بداية ظهور مشروع الدولة السودانية بشكلها الحديث قبل الاستقلال مباشرة؛ إلا أن الأزمة لا تقتصر على المركز وحده، فالهامش نفسه، يعانى من ذات الأزمة، وإن كان هو رد فعل لفعل عنيف، ولكل فعل رد فعل مواز له فى المقدار- ومعاكس له فى الاتجاه، ففرض تصورات ومرجعيات فكرية، ومنظومات ذهنية محددة لمكوّن مُحدد دون الآخرين فى واقع متنوع عرقياً وثقافياً، ومتعد دينياً، وإقصاء المكوّنات الأخرى، لن يكون نزهة سهلةً، بل من الطبيعى أن تقابلها مقاومة، من أجل الانعتاق من السيطرة، أو حتى السعى لعملية إلغاء موازية، أو فرض تصوّرات مُضادة، أو متقابلة، فالعروبة يقابلها الأفريقانية، والعنصرية تقابلها عنصرية مضادة، وآليات الاستلاب والقهر المركزية من الطبيعى أن تواجه بآليات مضادة من الهوامش، فالعنف لا يولد سوى العنف، والفتنة فى نهاية المطاف هى كرةٌ مشتعلةٌ من اللهب لها القدرة على حرق الجميع، بإدخالهم فى حروب مستمرة، وقد تصل إلى مرحلة العبثية وحرب الجميع ضد الجميع.

ولذلك كان من الطبيعى أن تتبنى نخب الهامش أسلحة مضادة للقهر، فالعنف قابله عنف، وإعادة الإنتاج قد يقابله رد فعل سلبي، وهو الاستلاب،

أو التماهي، أو الانسحاب، وبالطبع فإن تلك الآليات لا تظهر فجأة، بل تشهد الجماعات المقهورة ردحاً من زمان الإذعان للْمُتَسَلِّط، والاستسلام للواقع، ثم تتولد في دواخل النفوس شُحْنات ناسفة من الحقد والكراهية على القاهر، أو المُتَسَلِّط، لتبدأ بعد ذلك مرحلة التفكير في التمرد، أو التحرر، والانعقاد، وقد تتبى الثقافات المقهورة واحدةً من الآليات التالية، أو ربما كلها أو بعض منها في آن واحد.

آليات الهامش في مقابل آليات نُخب المركز.

• الانسحاب والانكفاء على الذات.

• العنف الثوري والحرب العادلة.

• التَّماهي والاستلاب.

• الإِنكفاء على الذات.

هي مرحلة من مراحل اليأس تبلغ حدها عند الشخص المقهور، أو المجتمع المقهور، فتتحرك آليات وحيل دفاعية لاتقاء شر المُتَسَلِّط، أو النُّخبة الباطشة، فتختار الجماعة المقهورة التقوقع داخل الذات، أو الانسحاب، فهناك من يتمسك بقيمه، فيعود إلى طقوسه، وعاداته، وكجوره، أو التشدد والتطرف في الانتماء لديانته، أو ربما يصل الحد مرحلة ترك كل المشهد، وهنا أشير إلى انفصال/ استقلال السودان الجنوبي عن السودان الأم.

فلقد اختار السُّودانيون الجنوبيون قيام دولتهم المستقلة بعد أن اصابهم اليأس من أى إمكانية لإصلاح الوضع العام في السُّودان الكبير، على المستوى المنظور، ومن ثَمَّ التَّحول إلى وطن للكل، تكون فيه المواطنة الحققة هي شرط الانتماء لهذه الرقعة الجغرافية، و الجماعات المختلفة التي تسكنها، والشعوب التي تتحرك فوق ترابها، والتعايش وفق شروط متكافئة للحوار، والسلام. وهي شروط الحرية، والمساواة.

لقد منحتنا البشرية تجارب كبيرة، وثرة كان يمكن أن تفيد في بناء وطن يسع

الكل، مثلما حصل في الولايات المتحدة الأمريكية. كما عبر عنها في ذات الوقت مارتن لوثر كينج بخطبته الشهيرة «لدي حلم أنه في يوم من الأيام ستنهض هذه الأمة لتعيش معنى عقيدتها الحقيقي: نؤمن بهذه الحقيقة: أن كل الرجال خلقوا متساوين.. لدي حلم اليوم، لدي حلم أنه في يوم من الأيام سيعلوا كل واد، وسينخفض كل تل و جبل، ستصبح الأماكن الوعرة، وستستقيم الأماكن المعوجة، وسيعلم مجد الرب، وسيكون كل الناس معاً.. هذا هو أملنا.. هذا هو الإيمان الذي أعود به إلى الجنوب.. وبهذا الإيمان سنخرج من جبل اليأس نواة أمل.. وبهذا الإيمان سنحول التنافر في أمتنا إلى سيمفونية أخوة جميلة.. بهذا الإيمان سنعمل معاً، ونصلي معاً، ونقاتل معاً، ونذهب إلى السجن للدفاع عن الحرية معاً، مؤمنين بأننا سنكون أحراراً ذات يوم.

سيأتي ذلك اليوم حين يستطيع عيال الله أن يتغنوا بمعان جديدة:

وطني..

أرض الحرية الحلوة..

لك أغني.. حيث مات آبائي..

الوطن الذي فاخر به القادمون الجدد..

وتجربة الولايات المتحدة الأمريكية تظل تجربة ملهمة؛ بعد أن صعد السود من قاع المجتمع، وكسروا كل حواجز التمييز العنصري، الرسمى والشعبي، القانوني، والعرفي، مع الفوارق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية الكبيرة بين مكونات المجتمع الأمريكي؛ إلا أن السود تمسكوا بالولايات المتحدة أرضاً لهم، فلم ينسحبوا منها، أو يقوموا باختيار بلداً مستقلاً لهم، وهناك أيضاً تجربة جنوب أفريقيا، وما حصل فيها من تحولات سياسية، واجتماعية، وثقافية هائلة، إلا أن الفروق تكمن في أن السودان مقسم إلى قبائل، وأعراق على حسب الوضع الجغرافي، في وقت يتبعثر فيه المضطهدون في جنوب أفريقيا بين

المكونات الأخرى جغرافياً مع تمايزهم داخل المدن، والأحياء السكنية والمدارس والمستشفيات.

إنَّ حق تقرير المصير الذى صَوَّتَ بمقتضاه الجنوبيون لصالح قيام دولتهم، وانسحابهم جنوباً، يعنى فشل السودانين فى إدارة التعدد الثقافى، من ناحية، ومن ناحية أخرى يعنى أن الجنوبيين أعلنوا استحالة تعايشهم مع واقع بغض، ظلت نُخب المركز تمارس فيه كل أنواع القهر والتسلط، فهم مسلوبو الإرادة والحرية، ويتعرضون للقهر، والعنف، من قبل نُخب الثقافة الإسلاموعربية، ويشعرون أنهم مواطنون درجة ثانية، ولذلك فإن تصويتهم فى مثل هذه الظروف لصالح الوحدة تعنى رضائهم الكامل لهذا الواقع، وتقديم (بصمتهم) طوعاً للتوقيع على وحدة قسرية، ما وجودوا خلالها سوى الموت، والإقصاء، وفى ذات الوقت فإن الانفصال/ الاستقلال يمثل فرصة لُنخب المركز، ولكل أهل الشمال للتفكير من جديد فى هوية دولتهم، وكيفية إدارة أمورهم، ولعلها تكون فرصة للحفاظ على ما تبقى من السودان، أو فرصة للحوار من جديد مع الجنوب وفق شروط مختلفة، وأسس مغايرة لتلك القديمة.

إن الانفصال/ الإستقلال هو خطوة مهمة فى طريق علاقة مستقبلية بين السودانين، حال أن مثل صدمة للجميع، لكى يستيقظوا من غيوبتهم العميقة، فهو على الإطلاق لن يكون حلاً نهائياً لأزمات الجنوب، ولا حلاً مريحاً لمشاكل للشمال، فالطرفان ؛ هما مثل ضفتى نهر واحد، لا يأخذ النهر هويته إلا بوجود الضفتين، فالنيل هو ذاته يعزف سيره القديم، والتاريخ هو بعانخي، وعلى عبد اللطيف، وعبد الفضيل الماظ، بالإضافة إلى المصالح المشتركة عبر الموارد والحدود. ، ولكن كثيراً ما يدخل الإنسان المقهور فى مرحلة من مراحل كراهية القاهر، ويدفعه ذلك للعمل على قطع كل الصلات به، أو حتى نسف كل ما هو مشترك، وهى، إدارة الظهر عن المتسلط «يبتعد عنه، ويقطع الصلة به، يغذى مشاعر عدااء باطنية، تجاهه تعزز ميله إلى تجنبه، وتجنب رموزه وأدواته،

وتتضخم عنده مشاعر الفرقة والاختلاف الذين يغذيها الخوف، بالإضافة إلى العدوانية الباطنية، علاقة الخوف والعدوان، لا تبعده عن المتسلط فحسب، بل عن كل ما يمثله من نمط حياة، وقيم، وأدوات، فيهجر لغة المستبد، بل، وربما يميل إلى التحدث بلغات أجنبية تنال إعجابه لأنها تمثل له تفوقاً، وتضعه تراتبياً في أعلى مرتبة من تلك التي يضع فيها المستبد نفسه، ويميل كذلك إلى ارتداء أزياء تؤكد هويته، أو حتى تربطه بآخرين يصنهم المستبد كأعداء (١١٧).

وتبقى الفرضية العلمية، وحسب الدراسات النفسية فإنه كلما زاد عسف المستبد، زادت دوافع الضحية للدفاع عن نفسها، وكلما شعر الضحية بانتهاك كرامته، وقيمه، فكر في الانسحاب، أو التقوقع، أو «حق تقرير المصير» بالنسبة للجماعات المضطهدة، وهو ما بدأ يتخلق أيضاً في مناطق جبال النوبة، ودارفور، وربما، ينتقل هذا الطلب، وهو حق ديمقراطي إلى شرق السودان، أو حتى الشمال الأقصى.

إن الإنكفاء على الذات، ليست آلية مختصة فقط بالجماعات المهمشة، لكنها تشمل كل الجماعات المقهورة، أو تلك التي تحس بالظلم، والقهر، فهي تلوذ إلى عاداتها، وتتمسك بتقاليدها، وتتشبث بمنظومات ثقافية، ومرجعيات وتصورات تكون في الغالب في حالة تضاد مع تصورات المتسلط. كما يلجأ أو تلجأ الجماعة المعنية إلى الخرافات والأساطير، ويتوقف زمنها الراكد في أزمنة سحيقة مثلما تفعل جماعات الهوس الديني والتطرف، والسلفية الحربية التي تهرب من الحاضر إلى الماضي، لأن الماضي قاس، أو غلبها، فتضطر مثل أي جماعة هزمتها الحاضر للهروب نحو الماضي، والتزود بأساطير المخلص والمنقذ، وذلك الذي يملأ الأرض عدلاً بعد أن ملئت جوراً، وذلك البطل صاحب القوة الخارقة، والمقدرات غير العادية، أو أن يميل الشخص، أو المجموعة؛ إلى

الذوبان فى الجماعة، والأسرة العشائرية، والقبيلة. ولذلك ليس مستغرباً أن تركز حركات المقاومة المسلحة فى دارفور بـرامجها ورؤاها فى حل القضية، والتوصل إلى تسوية سلمية فى حل قضية الإقليم وحده، دون ربط ذلك بالقضية العامة، كما ليس مستغرباً أن تجد طائفة دينية وثقافية مثل طائفة الأقباط، مغلقة على نفسها، ولا تبذل أى مجهود للانفتاح على الآخرين، وتظل هى متفوقة فى ذاتها، يتزوج أفرادها فيما بينهم، ويدخلون فى شراكات حصرية فى أعمالهم التجارية، أو حتى فى اتخاذ الهجرة إلى أستراليا، أو أوروبا ملاذاً آمناً لهم، وحماية لهم خوفاً من بطش المركز، أو الذوبان فى قيمه، وتصوراته الحياتية، والكونية. ويشمل هذا التصنيف حتى قبيلة مثل قبيلة «الرشايدة»، فهى تعشق الترحال، والسكن فى مضارب البادية، بعيداً عن الآخرين؛ مع أنها هى أكثر القبائل السودانية عروبةً دون غيرها من بقية القبائل، بل أنهم يصفون القبائل الأخرى «بالعجمان والتكارين»، وهنا أذكر أن إحدى قريباتى متزوجة من أحد أفراد «الرشايدة» كانت تسخر من بعض المارة فى الطريق بسبب لونهم، ولكى أسكتها سألتها مباشرة «وكيف يراك الرشايدة؟» فردت بكل عفوية «عجمان». وهو ما يؤكد أن المركز ليس «ثقافة عربية»، بل أن الثقافة العربية تظل مُكوّناً مهماً من مكوّنات الثقافات السودانية، لكن المركزية هى تحويل العروبة والإسلام إلى أيديولوجيا، وهى «الإسلاموعروبية».

• التّماهى

هناك آلية أخرى من آليات الدفاع عن النفس، والتى يمكن اعتبارها حيلة دفاعية، وهى آلية «التماهى»، حيث يتماهى أفراد المجموعات المهمشة، والمقهورة فى شخصية، وأدوات وقيم المتسط، وبالتالي تتخذ بعض الرموز والأفراد من هذه الآلية حيلةً لحماية أنفسهم من غضب المتسط، أو يعتقدون أن ذلك سوف يجلب لهم رضا السُّلطة المركزية بالذوبان فيها، أو بتماثلها. وهى آلية من الآليات السهلة للتحايل على القمع، لأنها تُشعر من يستخدمها بأنه صعد

مرتبةً أعلى فى تراتبية المجتمع المعنى، وهو صار أقرب إلى التُّخب المسيطرة، والحاكمة، ولذلك كثيراً ما نجد أن هؤلاء يذوبون فى شخصية المستبد، فيلبسون مثل لبسه، ويتكلمون بمثل طريقة كلامه، بل يقلدون حتى لغة الجسد، وهى ما نلاحظها عند إسلاميى الإنقاذ، وهم يهتفون «ما لدينا قد عملنا.. نحن للدين فداء» وليعد للدين مجده أو ترق منهم دماء، أو ترق منا الدماء، أو ترق كل الدماء» فهو هتاف مصحوب بحركة رفع الأصبع إلى أعلى، أو رفع العصا إحساساً بالعظمة والقوة. «التماهى يسمى أيضاً التوحد، والتعيين، هو أكثر من مجرد التشبه بالآخر، أو محاكاته، فهاتان العمليتان تظلان واعيتين، من يتشبه بالغير، أو يحاكيه، يحاول الاقتراب من نمط سلوكه، أو مظهره دون أن يفقد إحساسه بالاختلاف عنه، إحساسه بالغيرة، أما التماهى أو التعيين، فهو عملية لا واعية، تتم غالباً فى خارج الانتباه والإرادة فى معظم الأحيان، وتتمثل فى وجود الآخر حتى يصبح الشخص هو الآخر، أو يعيش ذاته كذلك، أنه هو عينه، أو هو هو، ومن هنا يتخذ لنفسه نفس ماهية الشخص الآخر وهويته». والتماهى لو كان كلياً، فهو حالة مرضية، أما الجزئى فهو المعنى هنا، وهو قد يكون تماهى فى المتسلط وقيمه وسلوكه وأدوات قمعه ذاتها. ويقول حجازى «وأقصى حالات التماهى التُّسَلُّط تأخذ شكل الاستلاب العقائدي؛ ونقصد بذلك تمثُّل واعتناق قِيم النظام، والانضباط والامتثال، وطاعة الرؤساء الكبار، وهى قِيم تخدم - بما لا شك فيه - مصلحة ذلك التُّسَلُّط؛ لأنها تُعزِّز مواقفه وتصون مُكتسباته» (١١٨).

إن التماهى عملية يومية نلاحظها يسر فى سلوك الكثيرين، لا سيما ممن يتعرضون لعملية إعادة إنتاج عبر غسيل المخ المستمر، وهى عملية تتكامل مع مناهج التعليم، ووسائل تدريسها، والدعاية المتكررة عبر وسائط الاتصال

الجماهيري، والعنف والقهر، وهى آليات اذا ما اجتمعت سوف تدفع الهدف نحو تبخيس نفسه، ومعتقداته، بل حتى تقاليده وتقاليده مجتمعه، فيتعرض للاستلاب، والتماهى فى المتسلط، وسلوكه وقيمه وعدوانيته، وهنا يمكن أن يطرح سؤال حول ظاهرة «أبناء دارفور مثلاً» فى جهاز الأمن الوطنى والمخابرات فى بداية تسعينيات القرن الماضى، لدرجة أن البعض أطلق على دارفور «دار كوز» فى إشارة إلى سيطرة الإسلاميين على شباب الإقليم؛ لا سيما المتعلمين منهم، فشكّل بعضهم عماد آلية قهر الإنقاذ فى نسختها الأولى، أو حتى كثرة عناصر الهامش؛ لا سيما من أبناء النوبة والجنوب فى وسائل قمع المركز، والمتمثلة فى الشرطة، والجيش والأمن والمخابرات، «ويتخلص الإنسان المقهور من مأزقه من خلال قلب الأدوار، يلعب دور القوى المعتدى، ويسقط كل ضعفه وعجزه على الضحايا الأضعف منه، الآخر الشبيه به هو المذنب، وهو المقصّر، وهو بالتالى يستحق الإدانة والتحطيم، من خلال التماهى بالمعتدى يستعيد الإنسان المقهور بعض اعتباره الذاتى، أو على وجه الدقة يصل إلى شئ من وهم التقدير الذاتى، كما أنه يتمكن عبر هذه الآلية من تصريف عدوانيته المتراكمة، والتى كانت توجه إلى ذاته، فينخر كيانه بها، وتحطم وجوده، هذه التصريفات للعدوانية يصبها على الخارج من خلال مختلف التبريرات التى تجعل العنف ممكناً تجاه الضحية، يفتح السبيل أمام عودة مشاعر الوفاق مع الذات، شرط التوازن الوجودي، وتشدد الحاجة إلى الضحايا بمقدار ازدياد العدوانية، وتوجهها نحو الخارج، ومقدار النقص فى الوفاق مع الذات» (١١٩). لذلك نجد نخب الثقافة الإسلامية وعروبية أكثر تطرفاً من العرب العاربة تجاه قضية العروبة، وأن المتأسلمين أكثر تطرفاً من المسلمين تجاه الإسلام وقضاياها، ومن تتم إعادة إنتاجهم فى داخل سياق هذه النخب المستعربة يتحولون إلى مستعربين

أكثر عنفاً واستبداداً تجاه مجتمعاتهم الأصلية، وهؤلاء هم من شبههم المفكر الأمريكى مالكوم أक्स بعبيد أو زنوج المنازل» بقوله «هناك نوعان من العبيد، عبيد البيت وعبيد الحقل. يوالى عبد البيت سيده دائماً، وإذا ثار عبد الحقل على سيده أدبه عبد البيت وأعادته إلى سيرته الأولى. يفعل عبد البيت ذلك لأنه يعيش حياة أفضل من حياة عبيد الحقل، يأكل أفضل منهم، ويلبس أفضل منهم، ويسكن فى بيت أفضل منهم، لأنه يعيش بجوار سيده يأكل من طعامه ويلبس من ملابسه، إنه يُحب سيده أكثر مما يُحب نفسه ولا يتمنى السوء له، إنه يمرض لمرضه، إذا مرض سيده قال له ما الخطب يا سيدي؟؟ هل نحن مرضي؟؟ عندما يحترق بيت السيد يسارع لإطفاء الحريق لأنه لا يرضى أن يحترق بيت السيد ويسعى دائماً للحفاظ على ممتلكاته. لكن عبد الحقل يعيش فى كوخ حقير، لا شئ لديه ليفقده، إنه يرتدى أردأ أنواع الملابس، ويأكل أسوأ الأطعمة، إن عبيد الحقل يكرهون سيدهم، ويتمنون موته. عندما يمرض، وعندما يحترق منزله يدعون الله أن يرسل ريحا تُزيد الحريق. هناك فرق بين عبيد البيت وعبيد الحقل.

إن عبيد المنازل هم المتماهون فى شخصية وعدوانية وقيم المستبد، لكن هناك نوع من التماهى قد ينتقل إلى آخرين من المقهورين حتى بعد الانعتاق من سجن المستبد، فهم يتحولون إلى نسخ مشوهة من المستبد، يعيشون مثل حياته، ويصرفون ببذخ مثل صرفه، ويمارسون استعلائه على مجتمعاتهم، وليس غريباً أن يتحول بعض من «الثوار» إلى مستبدين آخرين، وفاسدين، باسم ذات شعارات الحرية، التى كان يرفعها، وهو فى المعارضة، مؤمناً بالكفاح المسلح، لكنه عندما يعود إلى القصر، أو الى السلطة، فيُكرّر عبارات المستبد ببيغاوية وغباء، وهى ذات العبارات والأوصاف التى كانوا يوصوفون بها فى الماضى مثل «المتبردين» و«الخوارج»، ويعجبون بمفردات مثل سيادة البلاد، وكرامتها، وترابها، بل أن أحدهم؛ وهو رئيس جبهة الشرق موسى محمد أحمد لم

يتورع عن وصف مليشيات الدفاع الشعبى بأنها «مدرسة وطنية»، ولا ندرى أن كان يتذكر أنه كان يحارب ضد ذات المدرسة قبل سنوات قليلة!، فنسى القوم أن هذه المؤسسة هى عدوتهم. ! إلا أن أسوأ أنواع الاستلاب والتماهى هو ذلك الذى يظهر لدى الجماعات المسلحة، وهى التى ترفع شعارات التحرير والثورة والدولة الديمقراطية، «إن المسلح غير المؤطر بشكل كاف لا يجد أمامه من نموذج سلوكى سوى نموذج المتسلط، وتجاوزاته العديدة، وعوضاً عن حل مازقه الوجودي، واستعادة اعتباره من خلال روح الإخاء مع المواطنين، نجده يكرر علاقات التبعية نفسها، والتزلف والاستزلام تجاه الرؤساء، وروح التعالى والشطط، والعنف من جانبه، فى ذلك نوع من القلب السحرى للأدوار، والتغيير السحرى للمصير» (١٢٠)، إن المحاربين المهشمين قد يتحولون هم ذاتهم إلى مآزق، فتنحول الثورة إلى سجن، والحرية إلى استعباد، فيتحول حمل السلاح إلى وجاهة، ومكانة تصعد بحامله إلى مكانات عليا فى سلم التراتبية الاجتماعية، والسياسية، والثقافية، كما يتمثل ذلك فى الاعتداء على مواشى المدنيين، وفرض الأتاوات والضرائب، وتمويل الجيوش المحاربة، واستخدام العنف فى وجه كل من تحوم حوله شكوك بعدم الولاء للقادة الجدد، والأخطر هو ان تكون هذه الشكوك حول علاقة المتهم بالسلطة الحاكمة، أو النخب، ولو كانت من غير أدلة، لقد حصلت تجارب فى دارفور، وفى الشرق، وفى الجنوب، وفى النيل الأزرق، وفى كردفان.

إن السلاح يمنح الشخص المقهور ميزة رمزية، ومعنوية، وربما مادية، وهو بالتالى مميز، خلال حروب التحرير، أو أكثر تميزاً بعد انتهاء الحرب، حيث يصادر حق الآخرين فى التعبير، وفى الوجود، وفى العمل لأنه حرر هذا التراب ببندقيته، ولأنه معجب فى ذات الوقت بالمستبد الذى كان يحاربه، فهو

قوى فى وجهة نظره، ويستحق التقدير لدرجة التماهى فى عدوانيته، وسلوكه، وقيمه. فترى القادة يحتفون بالتدرج فى سلم الوجاهة الاجتماعية، وجمع المال، ولو كان من المال العام، لأنه قد يكون معصوماً، أو يتمتع بحصانة ثورية، ولذلك تكثر مظاهر أثر الاستعراض «الإدلال»، وهو مصطلح يستخدمه خبراء علم الاجتماع والتنمية، والاستعراض هو ميل رموز المجتمع، أو حتى أفرادهم إلى استعراض ما يمتلكونه من ثروات، ومن وسائل الرفاهية، لدرجة المبالغة فى الصرف البذخى فى المناسبات العامة، والخاصة، وفى إظهار مقتنيات الذهب، والسيارات الفارهة، والملابس الغالية الثمن، والتحف، وربما تتحول حتى النساء إلى زينة، وديكور مكمل للوجاهة الاجتماعية. وكثيراً ما تقع الحركات الثورية فى خطأ كبير، وهو عدم تبني برامج نفسية واجتماعية بعد نهاية الحرب للمحاربين، أو إدخالهم فى برامج الدمج، ونزع السلاح بطريقة علمية، والعمل على دمجهم من خلال برامج لبناء السلام، وترسيخ ثقافته، والتحفيز على رفع القدرات التنظيمية والفكرية. وهو خطأ قد يكون مستمراً منذ بداية انطلاق العمل المسلح فى غياب برامج التوعية السياسية، وهو أمر قد يحول الثورة إلى دمار شامل، وإلى فوضى، لغياب الرؤية، والمنهج السياسى والفكرى، وبرامج التغيير، وهو تحدى يواجهه كل الحركات المسلحة، والتى تعبر عن الهامش، لأن بندقية بلا وعي، تمثل سلوكاً فوضوياً، لا يفرق فى نهاية الجولة بين الجانى والضحية، وبين المستبد والمقهورين، وأن عملاً مسلحاً بلا مشروع أشبه بعمل العصابات، وجماعات النهب المسلح.

• العنف

العنف لا يولد سوى العنف، ولكل فعل رد فعل موازٍ له ومساوٍ له فى المقدار، هى نظرية فيزيائية أصبحت أقرب إلى البديهيات لدى كثيرين، وبما أن الدولة، ونخبها الحاكمة فى السودان ظلت تمارس العنف بمختلف أشكاله الرمزية، والمعنوية، والجسدية، على الجماعات المهمشة، والمقهورة منذ استقلال

السودان فى عام ١٩٥٦ ، كان لا بد من تولد فعل مضاد، هو فعل ذات الجماعات، وهى الآلية الثالثة التى تلجأ إليها الجماعات المقهورة، حيث لا سبيل لها للخلاص من هيمنة وسطوة المستبد سوى العنف، وهذا العنف يأخذ أشكالا متعددة، بعضها عنف جريمة مثل أحداث النهب المسلح، والسطو، والقتل، أو العنف الثورى والمنظم، أو حتى العنف الدينى. وربما يعبر أفراد عن جنوحهم، وعن شعورهم بالاضهاد بارتكاب جرائم عنف، واغتصاب، وليس غريباً أن انتشرت ظواهر فى السودان خلال الحقبة الثالثة من حكم الإنقاذ مثل جرائم «اغتصاب الأطفال»، وممارسة الجنس مع أقارب الدرجة الأولى؛ وإن كانت الأخيرة لم ترتق إلى مستوى الظاهرة اللافتة للانتباه مع أنها تمثل جرس إنذار، والعنف الفردى يعبر عن رفض تبخيس الذات، ومقاومة الشعور بالاضطهاد، والإحساس بالدونية، وقد يتحول العنف إلى الذات فى حالات «انتحار» أو أعراض أمراض عند النساء حين يشعرن بالقهر، أما العنف المنظم فهو الحرب الأهلية،، حيث لم يكن أمام قوى الهامش فى الجنوب، ودارفور وجنوب كردفان، والنيل الأزرق من خيار سوى حمل السلاح لحماية حقوقهم الوطنية والثقافية، والسياسية والاقتصادية، وكما أشرنا فى حديثنا عن آليات النُخب فى فرض القهر على المجموعات المهشة، ورأينا كيف كان ميزان معادلة السلطة والثروة مختلفاً؟، وكيف سعت النظم الحاكمة على فرض رؤى أحادية على كل السودانيين، ومصادرة حقوق الآخرين فى ان يكونوا آخرين. ويرى فى هذا السياق الدكتور محمد جلال هاشم فى «الحرب الأهلية فى السودان لا ينبغى تسميتها بحرب الجنوب ضد الشمال، أو الجبال أو دارفور ضد الشمال، فغدا إذا حمل المناصير أو الشايقية أو النوبيون السلاح - وهو أمر لا ينبغى استبعاده - ف ضد أى شمال يا ترى سيكون ذلك؟»، ويضيف هاشم «أن كل من ينظر للحرب الأهلية بهذا المنظور، او يعرفها بهذه التقسيمات الجهوية، لم يستوعب بعد فكرتها المتمثلة فى حرب الهامش ضد المركز، فالمناطق التى حاق بها

نصيب أكبر من التهميش المركب بادرت بمقاومتها للمركز، فالملاحظ أن الحرب فى الجنوب بدأت عام ١٩٥٥م، بينما تبعثها جبال النوبة والانقسناء بعد ذلك بثلاثة عقود، وذلك لأن جبال النوبة والانقسناء كانتا لا تزالان تحت وهم تقسيم الحرب الى جنوب وشمال، ثم لحق بهم فيما بعد أهل الشرق دارفور والحلقة ماتزال تمضى متسعة. عادة تبدأ الحرب الأهلية بسيطة فى مرحلتها الأولى كرد فعل تحكمه الضرورات، وغاية ما تبلغه الحرب فى هذه المرحلة هو وقف العدوان، من أمثلتها حرب الأنانيا التى ابتدرت المقاومة برد الأذى إشفاء لغل الغبن والإضطهاد والنظرة الدونية» (١٢١)، وبالضرورة فإنه عندما يطلق الجنوب الرصاص معلناً عن وجود أزمة ما؛ فإن الأزمة ليست هى أزمة الجنوب وحده، بل هى أزمة السودان كله،. وعندما فعلت دارفور ذات الفعل الخارج على ثوابت المركز ونواميسه، فإن المشكلة ليست فى دارفور وإنما فى المركز نفسه. لقد فشلت نخب المركز فى تقديم مشروع وطنى يعبر عن كل السودانين. وهذا المركز الثقافى ظل، وما انفك؛ يتمادى فى بسط هيمنته على كل المكونات الثقافية الأخرى فى السودان؛ فى استعلاء بين. وفى عنصرية جلية، وقد ساهمت سياسات الإنقاذ فى علو كعب العنصرية على الإنسانية، والقبلية على الوطن، والفرد على الجماعة، والجماعة على الجهة.

٢ - فصائل الهامش وقصور الرؤية

ولو بدأنا تحليلنا لأوضاع شرق السودان، وطبيعة «الأزمة هناك» فهى مثلها مثل الأزمات الأخرى فى الجنوب والغرب وأقصى الشمال، وما صنفناه بأنه الجنوب الجديد، حيث تحدثت فى الباب الأول عن أسباب الحرب فى دارفور

وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وهى كلها فى المحصلة النهائية عبارة عن أزمة تهميش سياسى واقتصادى واجتماعى وثقافى، وقد أحس أهل الشرق منذ زمن بعيد بتعقيد أوضاعهم، فكانوا من أوائل المهشمين الذين شكلوا كياناً للتعبير عن مطالبهم، وقد تأسس تنظيم مؤتمر البجا فى عام ١٩٥٨. وتبنى قاداته آنذاك الدعوة للحكم الفدرالى كضمان للمشاركة الفاعلة فى السلطة واقتسام الثروة. ويرى رئيس مؤتمر البجا موسى محمد أحمد، فى كلمة ألقاها بصفته رئيساً لجبهة شرق السودان المؤودة، أنه «ومنذ عام ١٩٥٨ التف أهل الشرق حول مؤتمر البجا ودعوته للحكم الفدرالى من أجل تحقيق مشاركة فاعلة فى إدارة مصيرهم ومستقبلهم. لكن تشكيلات الصفوة الحاكمة، من أحزاب سياسية وإدارات عسكرية، درجت على إشراك أهل الشرق فى الحكم كجزء من ديكور السلطة لخدمة مصالحهم فى المنطقة وتجميل وجههم، وتقنين استغلالهم لثروات وخيرات الشرق، تكتمل دائرة التهميش بمنح صفة الوطنية على كل من يتنازل عن حقوقه الثقافية والاقتصادية، أما الذين يتمسكون بتلك الحقوق فإنهم يوصمون بالجهوية، ونتيجة للتاريخ الطويل من الاستغلال والإقصاء والظلم، تفاقمت إحباطات أهل الشرق، مما حول مؤتمر البجا من النضال السلمى إلى العمل المسلح، خاصة بعد أن أطلق نظام الإنقاذ دعوته بعدم الاعتراف بغير المعارضة المسلحة، ثم قام بتنظيم الأسود الحرة فى ظروف لا تختلف فى أصلها وأسبابها عن ظروف مؤتمر البجا» (١٢٢). وللمفارقة فإن موسى الذى قال هذا الكلام، حمل عصاه وتوكأ عليها، ودخل بها القصر الجمهورى دون أن يهش بها سوى كلماته، فهو من وقع فى ذات فخ الترميز التضليلي، وربط نفسه بحبال المركز، ليتخذ لنفسه حيلة دفاعية بالتماهى فى قيم ومعايير وسلوك أهل

(١٢٢) كلمة موسى محمد أحمد، رئيس «جبهة الشرق خلال مفاوضات السلام بين

مقاتلي الشرق ونظام الإنقاذ فى يونيو ٢٠٠٦.

النُخب الحاكمة، منذ أن صار «مساعداً للرئيس» في عام ٢٠٠٧ بعد التوقيع على اتفاق سلام أسمرا في منتصف أكتوبر ٢٠٠٦، وصار أحد ديكورات القصر الجمهوري، وهو أقرب إلى حالة «التماهي» التام مع قيادات «المؤتمر الوطني» بدرجة مشاركته في احتفالات الدفاع الشعبي التي وصفها «بالمدرسة الوطنية»، وقد لا يدري، أو أنه نسي أن هذه المدرسة كان هو قائد من يقاتلون، ويعملون من أجل تدميرها لو كانت لهم الاستطاعة على فعل ذلك، لقد غرق الرجل في حياة الخرطوم، دون أن نسمع منه ما يوضح لنا تعاطفه مع قضايا الشرق حتى في أزمنة نكباتهم المستمرة، مثلما حصل في جنوب طوكر في أكتوبر ٢٠١٠ من فيضانات غمرت القرى والوديان، دون أن تتحرك السلطات أو قيادات الشرق التي وقعت اتفاق السلام باسمه، بل أن السلطات مارست مضايقات لمجموعة من الشباب كونوا «منظمة تنادينا» الطوعية فتنادى شباب المنطقة مع آخرين من شباب المركز، وعندما حملوا إعاناتهم أحتجزتهم السلطات لأكثر من يومين، ثم أفرجت عنهم، مع أن الاغاثة وصلت المنطقة كذلك من أريتريا المجاورة، لكن وإلى البحر الأحمر وممثل المنطقة في السلطة - وهو من كان يقاتل في مناطقهم منذ منتصف التسعينيات، - لم يتذكرا الضحايا في غمرة المشاركات «البروتوكولية» في أعياد الدفاع الشعبي، وحملات ترشيح البشير للرئاسة.

أما منافسته الأخرى، وهي امرأة أكاديمية، ومحاضرة بجامعة الأحفاد للبنات، الدكتورة آمنة ضرار، فقد خيبت أمل كثيرين باعتبارها «امرأة مستنيرة أتت من الشرق، وما أصعب أن تأتي امرأة من تلك الفيا في لتتبوأ مراكز قيادية في تنظيمات مسلحة، في وقت تعيش فيه المرأة في الشرق صنوفاً من العذاب والتخلف، إلا أن الدكتورة المستنيرة فضلت أن خوض مع الخاضعين، وتكيد مع الكايدين، وتشارك في «نساء ضد أوكامبو» مدعى المحكمة الجنائية الدولية» وهو من كانت تظن فيها المغتصبات من نسوة دارفور أحسن الظنون وقتها، بالانتصار لهن، وملاحقة المتورطين في قضايا جرائم الإبادة والتطهير العرقي، واغتصاب

النساء. ورغم كل ذلك أثرت «سيدة الهامش» أن تبقى تحت وجاهة السلطة، مع أن لا أحداً يحس بوجودها، وكما تحدثنا عن الأزمة في دارفور وجنوب كردفان، في فصل سابق فإن أزمة الشرق لا تنفصل عن تلك الأزمات، وهى تدخل فى تصنيف «الجنوب الجديد»، ضمن مفهومنا لدائرة حروب الهامش، وهى تشكل مقاومة فى مواجهة الدولة الفاشلة، أو فشل نخب المركز فى خلق كيان وطني، يمثل كافة الثقافات، ويضمن حقوق كل القوميات، إلا أن النخب مارست القهر، والقمع، وهو ما تمخض عنه حركات «الاحتجاج المسلح»، أو الحركات المطالبة، ونتج عن ذلك «استقلال/ انفصال الجنوب القديم» وتكوين دولته المستقلة، واستمرار الحروب فى تلك المناطق الأخرى، ومع أن السودانين الجنوبيين صوتوا لصالح الانفصال/ الاستقلال بنسبة كبيرة، فإن هذا التصويت يعنى هزيمة مشروع الدولة السودانية، ويعلن طى صفحة قديمة، وبعدها ما عاد السودان، هو ذات السودان !.

ومعروف أن الجماعات المقهورة، تتخذ عدد من «الميكانيزمات الدفاعية» فى مواجهة الجماعة القاهرة، أو المتسلطة، ومن تلك الوسائل «الانكفاء على الذات»، ويشمل التمسك بالتقاليد القديمة، وبالثقافات المحلية، والرجوع إلى الماضي، والذوبان فى الجماعة، أو التماهى فى المتسلط، أو الاستلاب فى داخل منظومة القاهرة الثقافية والفكرية، والمنهجية، وهى ما تعرف بعملية «إعادة الإنتاج فى الثقافة المسيطرة، وهو تماهى مع سلوك القاهرة، وقيمه، ووسائل قمعه، وهناك أسلوب آخر لجأت إليه «حركات الهامش» وهو أسلوب العنف، أو الاحتجاج المسلح، بدلاً عن الحوار لانسداد قنوات ذلك، وإن نجحت تلك الحركات المطالبة فى لفت الانتباه إلى أزمة السلطة فى السودان، ودق ناقوس الخطر فى وجه نخب المركز؛ إلا أن تلك الحركات حاصرتها الأوصاف «بالجهوية»، و«القبلية»، بل تطرف البعض ليصفها بأنها «عنصرية»!. وربما لذات السبب مال بعض من قيادات تلك الحركات نحو التطرف، والمغالاة، والإغراق فى

القضايا الإقليمية، أو الإثنية. إنَّ هذه الحركات فى نهاية المطاف هى حركات سودانية، تعبر عن هموم مجموعات كبيرة من السودانيين، ولو أنها تورطت فى مسألة تجزئة الحلول، وعدم الربط بين الجزء والكل وفق منظور شامل لرؤية الأزمة السودانية وحلولها، وقد ركزت هى الحركات فى برامجها على «قضايا مطلية تخص أقاليمها الجغرافية، أو محيطها الاثنى»، ولذلك يمكن أن نسميها «حركات مطلية أو حركات احتجاج سياسى لفقدانها للبرامج واضحة المعالم، واللى تحتوى على تفاصيل كل الأزمات، وتقديم الحلول النظرية لها.

وقد كان «مؤتمر البجا» رائداً فى مخاطبة قضايا التهميش، لكنه اختصرها فى الشرق، وهو مسقط رأسه، ومكان صرخة ميلاده ببورتسودان، وبعد أن كان التنظيم يتبنى العمل السلمى، إلا أنه اتجه نحو «الكفاح المسلح» فى عام ١٩٩٤، وبدأ عملياته العسكرية فى الشرق، وقرب الحدود مع دولة إريتريا، ثم انضم إلى «التجمع الوطنى الديمقراطى» فى منتصف تسعينيات القرن الماضى، إلا أن «مؤتمر البجا ظل هو نفسه «متفوقاً» داخل قوقعة قديمة، حيث ظل «مطلبياً» دون أن يقدم رؤية شاملة للآزمة السودانية، وعلاقة تهميش الشرق بالآزمة كلها، واقتصر تكوين التنظيم فى «نسخته الثانية» حكراً على مجموعة «البداويت» أكثر من مكونات البجا الأخرى، وهو ما قد يبرر لمواقف نفسية بين متحدثى «لغة التقريرى» من دولة إريتريا التى كانت ترعى التنظيم المسلح مع بدايات انطلاق المقاومة فى الشرق، لأسباب متعلقة بخلافات أيدولوجية بين الخرطوم واسمرا، واستفزازات قامت بها الحكومة السودانية مع كل دول الجوار بإعلانها رغبتها فى تصدير مشروعاتها الحضارية، ومعروف أن بعضاً من متحدثى لغة «التقريرى» السودانية كانوا طرفاً فى صراعات حركات التحرير الأريتيرية، وحربها الداخلية، التى انتهت بانفراد «الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا»، حتى تحقيق النصر النهائى على الاحتلال الأثيوبى وهزيمة جيش منقستو هيلامريام فى حرب الثلاثين عاماً، وهو ما قد زرع الرية المتبادلة بين أسمرا، وطوكر وبورتسودان وكسلا،

وجعل «البنى عامر» والحباب، والماريا، وغيرهم من متحدثي لغة التقري يعزفون عن الانضمام إلى الكفاح المسلح، كما لا يغيب على أحد ان بعض قيادات شرق السودان من الإسلاميين كانوا ينتمون إلى هذه المجموعة، مثل موسى ضرار، وإبراهيم محمود حامد، وهناك إلى وقت قريب ترابط بين إسلامي السودان، وإسلامي إريتريا في حركة الجهاد الإرترية، و«جبهة التحرير» وغيرها من الفصائل المناوئة للجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة. وهو شيء طبيعي في سياق امتدادات ثقافية وعرقية وأواصر الدم والقرباة بين مكوني هذه المجموعات في البلدين.

هذا هو السياق الذي جعل تشكيل «مؤتمر البجا» في نسخته الثانية، «مختلاً» وهو ما ظهرت نتائجه في عدد المقاتلين، وفي قسمة السلطة والثروة بين الحكومة وجبهة الشرق، هي الأخرى تكونت عقب حمى المحاصّات السودانية، فاتفاق نيفاشا كان شبه حصريّ على الجنوب، مع منح جنوب كردفان والنيل الأزرق حق «المشورة الشعبية»، ومنح الوسط هامش من الحريات، ومشاركة رمزية في سلطة المؤتمر الوطني، وهي مشاركة زادت قوة، وأضعفت المعارضة مستقبلاً، فقد تكونت الجبهة في مارس ٢٠٠٥، والحرب تدور رحاها في دارفور، والمجتمع الدولي يركز جل اهتمامه على ما وصفه بأنه «أكبر مأساة إنسانية» في العالم، و«التجمع الوطني الديمقراطي» لا يريد أن يكتفى من الغنيمة بالإياب، فشارك في مفاوضات القاهرة، وكان وقتها قد تقدم تنظيماً «مؤتمر البجا» و«الأسود الحرة» بورقة تمنح الشرق خصوصية بعد أن وقعا اتفاقات مع «حركة تحرير السوان» قبل بضعة أشهر من ذلك؛ ومع «العدل والمساواة» على هامش الاجتماعات. وأثارت الورقة حنق الميرغني الذي انفجر قائلاً «الشرق دا بتاعى أنا». فضرب مسؤول العمل الإنساني فكي على الطاولة بيده احتجاجاً على موقف الميرغني من قضية الشرق، وهو ما يفهم أنه «سوق مزایدات» لأن ذات الرجل الذي كان يشغل منصباً قيادياً في «مؤتمر البجا» انتقل

إلى «المؤتمر الوطنى»، فى حركة أشبه بحركة فك تسجيلات لاعبى كرة القدم فى الدورى الممتاز، وكان قد سبقه إلى ذلك بعض القيادات القبلية بين المعارضة والحكومة حيث سبق أن عمل السيد أحمد على بيتاى محافظاً لمحافظة توقان عام ١٩٩٧ من طرف قوى المعارضة المسلحة التى استولت على المنطقة فى نفس العام، ألا أن أحمد بيتاى عاد بعد بضع سنوات وانضم الى المؤتمر الوطنى ليقود بعض قوات الدفاع الشعبى ضد رفاقه فى المعارضة، وهو ذات موقف السيد سليمان على بيتاى، وهو من أكبر القيادات الدينية فى المنطقة، وقد كان الرجل الزعيم عضواً لهيئة قيادة التجمع الوطنى الديمقراطى فى عام ٢٠٠٠ حين سيطرت قوات المعارضة على همشكوريب، لكنه مل الانتظار فعاد بعد عام ونصف العام إلى الخرطوم لينضم إلى الحكومة، لقد سرى التيار الكهربائى وسط قاعة الاجتماعات فتم رفعها، ومن جانبها بسطت الحركة الشعبية أجنحة السلام ولطف قرنق الأجواء ودخل ياسر عرمان وسيطاً بين الاتحاديين والبجا. لكن المحامى على السيد الناطق باسم التجمع فى الداخل فجر الأزمة من جديد عندما وصف البجا والأسود الحرة ومقاتلى دافور بأنها فصائل عنصرية وجهوية وتعمل ضد مقررات التجمع الذى اختار طريق السلام والتفاوض لا طريق العنف والسلاح. واقترح تجميد عضوية تلك الفصائل. هنا طفع إلى السطح اللاشعور السياسى للإسلاموعروبيين فى المعارضة. وتنكروا لإرث تلك التنظيمات معها فى النضال، وتناسوا فى مارثون السباق نحو السلطة أن أراضى شرق السودان، كانت أحد المحاور المهمة فى معارك عسكرية طويلة وشرسة. ، إلا أن الأيدلوجيا طفحت، وعلت على القضايا، وتغلبت المصالح على المبادئ، ليصبح مجرد الجلوس مع الوفد الحكومى المفاوض برئاسة رجل الأمن القوى الدكتور نافع على نافع أهم من معالجات الأزمات الإنسانية فى دارفور، وحل قضية الشرق، وهو ما دفع إلى تكوين الجبهة باستعجال اتضح أن سببه اللهث وراء التفاوض، والتوصل إلى اتفاق مع الحكومة، فكان أن أعلن

المعارضون من أبناء الشرق في منطقة ربة على الحدود بين السودان وإريتريا تنظيمًا فوقياً، بلا هيكلية سوى قيادته الثلاثية، والتي هي في حد ذاتها قامت على أساس المحاصصة القبلية، والتمثيل الجهوي، فترأس موسى محمد أحمد «بجا — بداويت» الرئاسة، وتولت الدكتورة آمنة ضرار «بجا - تقري» منصب نائب الرئيس، فيما تولى مبروك مبارك سليم «أسود حرة- رشايده» منصب الأمين العام. لتستمر ذات الصيغة حتى تم التوصل لاتفاق سلام أسمرًا ؛ إلا أن خلافات الجبهة أخرت من بدء تنفيذ الاتفاقية حوالى ضعف زمن التفاوض، وسبب الخلافات هو التنافس بين «الرفاق» على أساس القبيلة، فتصارع القوم حول، نسبة كل قبيلة، من الغنيمة التي بغلت حوالى ٦٠ منصباً دستورياً معظمها في الولايات الشرقية، ومحلياتها؟. وبعد كل ذلك النضال الطويل، ورفع شعارات السودان الجديد، يتمخض جبل جبهة الشرق ليلد خيبة أخرى لتضاف إلى خيبات السودان الكثيرة، وتم توزيع المناصب وفق المحاصصة القبلية، كالآتي ؛ ١٨ منصباً لمجموعة البداويت و ١٦ من المنصب ذهبت لمجموعة التقري، و ١٤ منصباً كانت من نصيب الأسود الحرة و ١٢ منصباً لكيان الشمال.

أذكر أن مبروك مبارك سليم كان قد عقد مؤتمراً لقواته في مدينة تسنى الأريتيرية في نوفمبر ٢٠٠٦، وسط خلافات شديدة بين قادة الجبهة، وسباق محموم بين موسى وآمنة حول منصب مساعد الرئيس، ومعروف أن الاتفاق نص على تسمية ثلاثة أشخاص وتقديم الترشيحات إلى البشير ليختار من بينهم مساعده، فاختر موسى. لكن قبل هذا الاختيار، قلت لمبروك «أنتم من قبل البداية منقسمون، وستدخلون الخرطوم لمقابلة حزب تقوم سياساته على تقسيم كل شئ، فها أنتم تدخلون منقسمين، وهو أمر سيسهل من المهمة التي تنتظر «المؤتمر الوطني» وقد كان، وفي ذات السياق كان الرئيس الأريتري أسياس أفورقي قد وجه انتقادات عنيفة لنظيره السوداني عمر البشير في زيارة الأخير

لأسمرا في عام ٢٠١١، واتهم أفورقي البشير بتقسيم جبهة الشرق، فرد البشير «بأن الجماعة جونا منقسمين من هناك»، إلا أن أفورقي حول الأمر إلى طرفة بقوله «نحن رسلنا الجماعة ديل في طيارة واحدة، لكن هسة ما ممكن إسافروا في طيارة واحدة!»، وبالفعل انقسم أبناء شرق السودان ما بين جبهة الشرق، أو حزب الشرق الديمقراطي، ومؤتمر البجا، والأسود الحرة، والتي انقسمت هي الأخرى، بصورة تؤكد أن «الانقسامات هي سمة من سمات المشهد السياسي السوداني»، وهو أمر مربوط بغياب البرنامج، والقيادة «الكاريزما» والمشروع الوطني، والدولة الوطنية التي تحقق طموحات الجميع.

إن «جبهة شرق السودان» أو مؤتمر البجا، هي تجربة كان يمكن أن تغير الكثير من الواقع في الشرق؛ إلا أن قيادة هذه الجبهة كانت أقل من طموحات حفدة عثمان دقنة، وأهل «الفوزي ويزي»، وهي أشهر قصائد الشاعر الأنجليزي «كبلنق» وكان يروى فيها بطولة وصمود مقاتلي البجا في أحد الحروب ضد البريطانيين.

دارفور

مع أن دارفور ظلت إلى وقت طويل من أكبر الأزمات السودانية التي وجدت اهتماماً دولياً، وإقليمياً، إلا أن الحركات المسلحة، وهي ذات الفصائل التي أوصلت القضية إلى تلك المرحلة بواسطة مقاومتها المسلحة، وشبكات اتصالاتها الدولية، تحولت إلى جزء من الأزمة، فمثلاً نجد أن موقف حركتي تحرير السودان والعدل والمساواة من الأزمة السودانية في دارفور كان قد بدأ بالتركيز على القضايا الإنسانية، وتداعيات الحرب في معظم الأحيان، فالقتال الذي أشعله مسلحو «تحرير السودان» في أغسطس ٢٠٠١ كان قد انطلق بسبب قضايا مطلية صغيرة للغاية، وهي القضايا الثلاث المتمثلة في تجريد «الجنجويد»، ومليشيات المراحيل، وتسليح القبائل الأخرى؛ ثم تطور إلى قضايا تسع، ثم إلى ثلاثة عشر مطلباً، وهو

تطور دفعت نحوه الأحداث مثل اضطرار المسلحين إلى تغيير اسم حركتهم من «تحرير دارفور» إلى «تحرير السودان» في محاولة للمس جذور الأزمة وربطها بالقضايا القومية. وقد اتسم الموقف فترةً طويلةً بشئ من التشويش والارتباك لحدثة تجربة الحركة وقيادتها العسكرية وهي التي تحولت إلى قيادة سياسية، لكن بعد سنوات أصدرت الحركة إعلاناً للمبادئ شكل نُقِلَ نوعياً لخطاب الحركة بربط القضية بالأزمة السودانية كلها، وربط ذلك بعلاقة المركز والهامش، مع أن «حركة العدل والمساواة»، سعت إلى أن تكون «قومية التَّوجُّه» بتمثيل قبائل أخرى غير قبيلة الزغاوة المنحدر منها رئيسها الراحل الدكتور خليل إبراهيم وشقيقه دكتور جبريل والذي خلفه في زعامة الحركة، ثم تكوين الحركات إلى جانب «الحركة الشعبية لتحرير السودان» لتحالف كاودا، والجبهة الثورية السودانية في عام ٢٠١١.

إن قلة الخبرة، وغياب الرؤية الشاملة التي لازمت بدايات حمل شباب دارفور للسلاح، وانتفاضتهم تلك تعكسه لنا كيفية تعامل هؤلاء الشباب مع الأزمة، وما طرحوه من أطروحات كانت في غالبيتها أطروحات مطلبية محصورة في الحيز الجغرافى والاثنى المعين، وهو ما هدفت له السلطة الإنقاذية، وكرست له الوساطات والمبادرات التي تحمل أجندتها المختلفة، فكان أن وقع الثوار في فخ ذلك، لو كانوا يعلمون أو لا يعلمون، فكانت التجزئة، وكأن دارفور هي جزء منفصل عن بقية السودان، وهو أمر ذو صلة بعلاقة السودانيين بالدولة الوطنية، وتشظى الهوية، وغلبة الانتماء العرقى والقبلى على الانتماء لهوية جامعة، ودولة وطنية قوية، ولا شك فإن حالة التجزئة ومبدأ الفصل والعزل ذو صلة كما أشرنا في فصل السابق بحديثنا عن العقل، وعلاقة ذلك بقصور التفكير الجدلي، وهو منهج قائم على العزل والفصل، عزل المقدمات عن النتائج، وفصل الجزء عن الكل، وهو ما يتبدى لنا في عزل الأزمة في دارفور عن باقى الأزمة السودانية في شموليتها،

وإشكالات وأزمات المركز فى الخرطوم، وغاب عنهم ان أس الأزمة هو سياسات المركز، ودون تغييرها لا يمكن الوصول إلى استقرار وأمن فى بقية مناطق السودان، وقد تمثلت تلك المواقف فى الحلول المجزأة التى أبرمت فى انجamina وأبشى وأبوجا والدوحة وطرابلس وسرت، واسمرا فيما يتعلق بجهة الشرق، حيث خلت كل الاتفاقات المشار إليها من بحث أساس الأزمة، والتطرق إلى إعادة هيكلة الدولة السودانية، وكتابة دستور جديد يؤسس لدولة مواطنة، بديلة للدولة العنصرية، وإقرار التحول الديمقراطي، وبسط الحريات، وانهاء عهد القمع والاستبداد والشمولية، كما تجلت مسألة غياب الرؤية فى حالة التشظى والانقسامات التى سادت صفوف الحركات، حيث سيطرت هذه الظواهر على كل حركات دارفور دون استثناء، وهى ظاهرة ابتدأت بحركة تحرير السودان، والتى كانت الأكبر، إلا أن فيروس القبيلة وتطلعات القيادة أدى إلى الانقسامات، وكانت مقدماتها جلية منذ أن بدأت الحركة عملها بزعامة «ثنائية» بين مناوى وعبد الواحد نور، وسعى كل منهما ليكون الزعيم الأوحده، وإقصاء رفيقه، بل وتغيبه من إدارة شئون الحركة، وهو أمر واضح إذ إن من يزور العاصمة الأريتيرية أسمرا فى تلك الفترة تصدمه هذه الحقيقة من أول يوم، فهناك فى حى «اسبيس تو ثاوزاند» منزل الزغاوة بقيادة منى، وهناك منزل الفور بحى «سيتتأتو»، ومساعدى عبد الواحد، وهناك بيت ثالث للمساليت بأحد أحياء تلك المدينة، بقيادة منصور أرباب، وهو واقع يعكس الهشاشة الفكرية، والضعف السياسى، وحمى السباق، وهى حمى أبعدت شخصية مثل الدكتور شريف عبد الله حرير، من الواجهة برغم أنه من أوائل الذين لفتوا الانتباه إلى الأزمة هناك، بعد أن كوّن مع أحمد إبراهيم دريج «التحالف الفدرالى»، وشخصياً تعاملت مع دكتور حرير، حين فرغ نفسه تماماً لخدمة قضية أهله وربطها بالقضية القومية فى السودان، وترك حرير العمل الأكاديمى بجامعة النرويج،

وكرّس كل وقته من أجل قضية دارفور، إلا أنّ هناك جهات وأفراد ذات أجندة غامضة هي التي أبعدت الرجل لفترة طويلة عن مسرح دارفور، بعد أن ترك «التحالف الفدرالى الديموقراطى»، و انضم إلى «حركة تحرير السودان»، - الوحدة، وكان قبلها يرتبط بعلاقة «خارج الهياكل المؤسسية» بحركة تحرير السودان جناح مناوى، وقد فسرة البعض بأنه على أساس عرقي، لعلاقة القرابة بين مناوى وحرير مع أن حرير هو من جند الأخير للتحالف الفدرالى قبل سنوات طويلة، والغريب أن من أقصى حرير من حركة الوحدة عادوا إلى الخرطوم، وعقدوا اتفاقيات جزئية لم تساهم بأى قدر فى حل الأزمة، ومن بين هؤلاء عثمان البشرى، و آدم على شوقار، وهو ما قد يثير بعض علامات الاستفهام، حول محاولات اقضاء رجل فى قامة حرير و الجهات التى تقف وراء هذا الاقضاء؟.

إن القاسم المشترك بين كل الحركات الدارفورية هو ضعف مناعتها الطبيعية والمكتسبة، أمام عواصف الخلافات، بل واستعدادها الفطرى والجينى والنفسى والاجتماعى لتوليد الخلافات، وتناسلها، وهى خلافات لم تستثن حركة واحدة من الحركات المسلحة، فعد انشقاق مناوى ونور فى مؤتمر حسكينة فى نوفمبر ٢٠٠٥ سعى مناوى مع الدكتور خليل إبراهيم إلى تشكيل «تحالف القوى الثورية لغرب السودان» فى ديسمبر ٢٠٠٥ فى أنجamina بعد عودة المياه إلى مجاريها بين زغاوة السودان وزغاوة تشاد «مؤقتاً» وقد استمرت الخلافات أكثر بعد التوقيع على اتفاق أبوجا بين مناوى و«الإنقاذ». فخرج بعض القادة من عبد الواحد نور، وعلى رأسهم نائبه خميس عبد الله من المساليت، وقادة آخرين، كونوا «جبهة الخلاص الوطنى» فى أسمرأ فى يوليو ٢٠٠٧ إلا أنها لم تصمد، مثلها مثل جباه أخرى؛ لا نريد أن نغرق القارئ فى تفاصيلها، مع أهمية ذلك فى تناولنا لمسألة العقل السودانى، وطرائق تفكيره، ورفضه للآخر، وسيطرة القبيلة على الفكرة، والجزء على الكل، والشخصى على

العام، والحزبى على الوطنى، وهى حالة تشظى سودانية فريدة تصحبها غياب مشروع نهضوى استنارى كان يمكن أن يشكل ضوءاً داخل النفق، وخارطة طريق تهدى التائهين.

إن الخلافات فى صفوف الحركات ظاهرة خطيرة حيث شهدنا الصراعات المسلحة بين حركتى العدل والمساواة والتحرير من جهة، وداخل الحركتين أنفسهما لتصفية الخلافات كما حصل فى جبل مرة فى يوليو من عام ٢٠٠٤ بين قوات نور ومناوى، وفى يونيو ٢٠٠٥ بين تحرير السودان والعدل والمساواة. وبالطبع لم تسلم «حركة العدل والمساواة» المتهمه بموالة المؤتمر الشعبى من فيروس التشظى الضارب فى عمق الممارسة السياسية والثقافية والاجتماعية السودانية، فأصبحت الحركة بعدة انقسامات، واختراقات حيث انقسمت إلى العدل والمساواة برئاسة خليل وجناح المهندس حربة، وبعد ذلك انسلاخ مجموعة التنمية والإصلاح. ثم شهدت مفاوضات الدوحة بعد سنوات أجنحة أخرى لحركة العدل والمساواة، وقد وصلت الحركات المسلحة فى دارفور فى مرحلة من المراحل إلى ٣٢ حركة مسلحة، وهو ما دعا ممثل الأمم المتحدة فى السودان يان برونك قبل طرده إلى قوله «إن دارفور تعج ببذور من المليشيات. وهى مليشيات صنعت الحكومة بعضاً منها، وصنعت المنظمات الدولية أخرى، ، فما من مجموعة جلست تحت ظل شجرة، وامتلكت «جهاز اتصال ثريا»، وخلقت علاقات فى مواقع الكترونية، إلا أن أعلنت أنها «حركة مقاومة بلا برامج أو أفكار حتى صارت هى «ثورة الثريا» على حسب وصف أحد رؤساء المنطقة.

و لقد عشتُ شخصياً تجربة تخطيط وانقسامات الحركات الدارفورية، وسعيت مع آخرين فى مرات عديدة لرأب الصدع، وفى سياق آخر أشير إلى أننى مع مجموعة من المعارضين فى أسمرأ قررنا تشكيل كيان معارض لكل القوى السياسية الوطنية بعد أن أيقنا بانتهاء تجربة «التجمع الوطنى الديمقراطى»،

والذى كان أصلاً لفترة طويلة «ميتاً أكلينيكياً» وتم تشييعه باتفاق القاهرة مع الحكومة فى يونيو ٢٠٠٥ ، لقد بدأنا اجتماعات استضافت أولاها فى منزلى بأسمرا فى مايو ٢٠٠٥ مع ممثلين للفصائل المتبقية مثل عبد الله كنة وعلى الصافى من «جبهة الشرق»، ومحمد مرسل وعبد العزيز سام، وعلى ترايو، وعبد الجبار دوسة، من «حركة تحرير السودان» جناح مناوي، ومبارك الفاضل من حزب الأمة القومي، و تاج الدين بانقا، والدكتور الحاج آدم يوسف الذى انضم لاحقاً للمؤتمر الوطني، وصار نائباً للرئيس، ويوزع صكوك الوطنية للموالين، وبطاقات الخيانة على المعارضين، من «المؤتمر الشعبي»، ورفض ممثلوا الحزب الشيوعى السودانى، إسماعيل سليمان والراحل عبد الرحمن عبد الله المشاركة فى أى نشاط يشكل خصماً على «التجمع الوطنى الديمقراطى» لأن الحزب الشيوعى كان مخلصاً لتحالفه «فى «التجمع الوطنى الديمقراطى» لدرجة أقرب إلى العقيدة، برغم موت هذا الكيان، . كما شارك فى الاجتماعات والتنسيق لها كل من دكتور تيسير محمد أحمد مدير مركز بناء السلام فى القرن الأفريقى، و الأستاذة إحسان عبد العزيز الأمين العام للتجمع الوطنى النسوى فى شرق السودان ودولة إريتريا. وقد ماتت التجربة فى مهدها بعد أن سعى بعض ممثلى الحركات الدارفورية إلى عرقلة الاجتماعات ظناً منهم أن الدعوة الى قيام كيان جديد، وعقد مؤتمر ربما تُعطل مسألة وصولهم إلى السلطة بعد إصدار مجلس الأمن لقراره بمطاردة المطلوبين فى قضايا جرائم الحرب، وقد ظنّ البعض أنّ القرار سيطيح بالحكومة، ويحملهم إلى القصر الرئاسى فى الخرطوم، بالإضافة إلى وجود رأى داعم لمفاوضات أبوجا التى انطلقت، ويعتقد هذا الرأى أن ما سيتمنحه لهم «المؤتمر الوطنى» عبر الاتفاق سيكون مكاسب يسيل لها اللعاب، وبالتالي فإن تشكيل أى جبهة معارضة سوف يكون خصماً على المفاوضات، بل أن بعضهم صرّح علانيةً أن هذا التحالف سوف يضع قضية دارفور فى سلة «السودان القديم»

من جديد، وأن هذه القوى، لا يهملها الأوضاع هناك بما فيها «الإنسانية» حيث يُقَصِّف الناس بالطيران ويموتون يومياً بالعشرات.

لم تكن الانشطارات، وحدها هى أزمة حركات الاحتجاج المسلحة فى دافور، فقد خلق الاهتمام الدولى بالأزمة الإنسانية من جانب آخر تشويشاً فى خطاب الحركات، وذلك بتركيزها على أولوية «وقف إطلاق النار» قبل حل الأزمة السياسية، والتفاوض بعد ذلك على الملف الإنسانى ثم السياسى، وكان ذلك مدخلاً خاطئاً لأن وقف إطلاق النار يصب فى صالح الجيش الحكومى، فالحكومة أصلاً ظلت تُركِّز على الحل الأمنى والعسكرى، فكان أن طغى المدخل الإنسانى على بقية الملفات، وهو ما يخطط له المجتمع الدولى، الذى يعبر عن قلقه من «أكبر كارثة إنسانية فى العالم» لكنه لم يتعمق فى أسباب الكارثة، والبحث عن حلول جذرية لها، ونهائية، وشاملة بدلاً عن الحلول «الإسعافية» بغرض توصيل «الإعانات». فانتقلت العدوى إلى الحركات واختلطت أوراق البعض، وضاع الملف السياسى وجذور الأزمة وشمولية الحل بين مزادات المفاوضات، وبورصات أسواق النقد الأجنبى، وبريق المال الذى غوى كثيراً من النفوس الضعيفة، والتى ركبت مركب أزمة دارفور بغرض الثراء العريض والجاه والسلطة، وتنقل الملف الدارفورى بين فنادق المدن من أبشى إلى أبوجا، إلى سرت وطرابلس وأديس أبابا، وحتى الدوحة، وتم تجميد العمل المسلح، كآلية من آليات المقاومة، ومعروف أن القضية فى دارفور ما كان لها أن تعرف مالم يحمل أبنائها السلاح، وقد خاضت الحركات عمليات عسكرية كثيرة، وحقت انتصارات فى معظمها؛ إلا أن أكبر العمليات العسكرية، والتى وجهت ضربات موجعة للنظام، وهى عمليات نوعية، كانت داخل مطار الفاشر فى أبريل ٢٠٠٣، بتدمير سبع طائرات حربية كانت جاثمة فوق أرض المطار، وأسرى قائد القوات الجوية بشرى المسيرى، وأهمية العملية تنبع من أن الطيران ظل يمثل الخطر الحقيقى

على المدنيين والحركات المسلحة فى دارفور، ثم عملية ضرب مناطق النفط فى هجليج بواسطة قوات «جبهة الخلاص الوطنى» فى يونيو ٢٠٠٦، وعملية «الذراع الطويلة» لحركة العدل والمساواة، بزعامة الراحل خليل داخل أم درمان فى العاشر من مايو ٢٠٠٨..

وحقا فإن خليل، كان رجلاً بصفات الفرسان، و موته كان صدىً لحياته، فهو مثير للحدل، ومصادم، وقوي، ترك الوزارة، وسماعة الطب، و اختار صحارى دارفور، وأعاصيرها، ورمالها المتحركة ونقل نفسه ١٨٠ درجةً من موقعه كقيادى فى الحركة الإسلامية ومليشياتها، إلى رجل تائر ضدها، بعد أن اكتشف أن «علاقة العرق أقوى من علاقة الدين» داخل «الحركة الإسلامية» على حسب وصف رفيقه، وسلفه فى ذات الاتجاه المهندس داؤود يحيى بولاد وللمصادفة فإن ابنى دارفور الاثنى، قتلتهم ذات الحركة التى كثيراً ما دافعا عنها، وقدا لها الغالى والرخيص، لكنهما اكتشفا عنصريتها، وتحاملها على أبناء الغرب، وتحيزها لمن يدعون العروبة ! . وبالفعل فإن «الحركة الإسلامية» تعبر عن أيديولوجيا الإسلاموعروبوين. فهى التى قتلت بنوها بعد أن اكتشفوا أن صلاة الدم أقوى من صلاة الدين لدى إسلامى السودان، فهم من ينتصر للقبيلة على الوطن، والعرق على الدين. وهى ذات عقلية المركز التى حولت فصائل الهامش إلى خانة الدفاع، إلى أن تتحول إلى حركات احتجاج، أو حركات مطلبية.



الباب الخامس

أفاق الحل..

من خلال ما تناولناه فى الصفحات الماضية فى هذا الكتاب، نخلص إلى أن أزمنا هى أزمة عقل، تتجلى أعراض أزمته فى اضطراب المناهج، وقصور التفكير الجدلى والنقدى، والجنوح فى كثير من الأحيان إلى «المعيارية» فى إصدار أحكامه على الأشياء بقطعية وحسم، وعزل وفصل النتائج عن مقدماتها فى كسل شديد، دون إرهاق الذهن بطرح التساؤلات العvisية والإجابة عليها بأفق متسع، ورؤية رحبة، هذا هو عقلنا الجمعي، وهو عقل استند تكوينه فوق منصة منظومة مرجعية، إحدائياتها هوية منشطرة، تغذيها قبلية ضيقة، وعنصرية نتنة، ودولة مصنوعة صناعية من أجل تحقيق أهداف قوى الاسى تعمار التركى المصرى، والبريطانى المصرى، لثرت النخب، وبلا توضحيات، ولا صعوبات هذا الإرث المهترئ، ثم خرج المستعمر، وترك لنا دولة هشة، حجر أساس خدمتها المدنية هو مجموعة من الموظفين الذين تم تأهيلهم كى يكونوا موظفين، أو مثقفين كانوا يجلسون فوق أبراج عاجية، بالإضافة إلى القبيلة ممثلة فى الإدارة الأهلية، بواسطة الشيوخ و العمد والنظار والسلاطين والشراتي، الذين يتم اختيارهم وفق معايير تراتبياتهم الاجتماعية داخل قبائلهم، «وإذا أعدنا قراءة الظروف والكيفية التى تحقق بها الاستقلال - ومن دون أن نقلل من دور الذين ناضلوا ببسالة فى عهود سابقة من أجل قيام دولة سودانية وطنية مستقلة، وفى ذات الوقت لا نعطى من يدعون ذلك أكثر من حقهم التاريخى ينكشف أمامنا إن هذا الاستقلال لم تصنعه أيدينا وحدها، بل كان فى المقام

الأول بسبب التسويات التي أفرزتها الصراعات الإقليمية عقب الحرب العالمية الثانية في السيطرة على ممرات التجارة العالمية عبر أفريقيا والشرق الأوسط، وتضارب المصالح في المنطقة بين أمريكا وبريطانيا والقوى الآسيوية الأخرى الساعية لترتيب الأوضاع في مصر والسيطرة على الملاحة عبر قناة السويس. كلها ملابسات وتحولات إقليمية وقفت وراء حصول السودان على استقلاله، ووراثة النخبة السياسية المحلية للسلطة قبل الموعد الذي خطط له المستعمر بنهاية الستينيات، والتي آلت إليها كراسي الحكم وواصلت تنفيذ نفس البرامج، دون أدنى مراجعة للأهداف والرؤى أو الإستراتيجيات التي شكلتها. لذلك؛ فإن إعلان السيادة الوطنية من داخل البرلمان بكل تلك البساطة، وقبول الإنجليز بذلك، تظل كلها وقائع في حاجة لإعادة قراءتها وكتابتها من جديد، وفقاً لحقائق المنطق والتاريخ، حتى نعي جيداً الظروف الموضوعية التي نتج عنها الاستقلال. فلا يعقل بعد أكثر من نصف قرن أن ننقل إلى أجيالنا بطولات وهمية لنيل بلادنا استقلالها، لأن تاريخ الغزاة يعلمنا أنهم لا يخرجون من أرض إلا مرغمين. فالاستقلال الذي حصلنا عليه، كان سهلاً لم نقاتل من أجله، وما يأتي بسهولة - كما يقال - يضيع بسهولة أيضاً (١٢٣)، ولذلك، وعبر التاريخ، فقد تشكلت الدولة السودانية، بواسطة آخرين، وهو أمر لا يُشعرنا بقوة الانتماء لهذا الكيان، لأننا حتى حين ورثناه، فعلنا ذلك بلا توضيحات، وهو ما يجب علينا فعله الآن، حتى تخرج أجيالاً متشربة بروح الوطن، وتعرف معناه، وهو بداية التغيير. ومن وجهة نظري فإن الأجيال السابقة، وهي التي كانت تأخذ باستمرار، ولا تزال تقبض على مفاصل الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية، ولا ترضى أن تترجّل، أو حتى تقبل نقد الآخر، لا بد أن تتنحى طوعاً أو كرهاً، وأن تفسح الطريق إلى أجيال قادرة على العطاء دون أخذ، حتى تستقيم

المعادلة لكي تأتى أجيال أخرى تعطى وتأخذ.

إن تجمعا صفويا مثل «مؤتمر الخريجين» فشل فى تقديم رؤية لدولة سودانية جديدة، مستقلة، ومستقرة، بل إن قادة المؤتمر من مثقفى ثلاثينيات القرن العشرين، لم يدلهم وعيهم على حقيقة السودان، وأنهم وقعوا فى حبال الطائفية، وانتقلت لهم فيروساتها، و« كان المؤتمر الذى تحكم فيه آنذاك أتباع السيد عبد الرحمن قد بدأ فى التفكك، حيث انقسمت صفوف الأنصار أنفسهم بين الأكبر سناً وهم المعتدلين الذين حافظوا فى ولائهم للسيد، وبين الشباب الذين كانوا أكثر راديكالية واستياءً من هيمنته وتطلعاته الشخصية، وسعت الجماعة الأخيرة التى سميت «الأشقاء» بزعامة السيد إسماعيل الأزهرى إلى إظهار معارضتها للسيد، وتحدى الحكم الإنجليزى المصرى، وعزل الأعضاء المعتدلين داخل المؤتمر» (١٢٤).

وخلاصة الأمر هو أن أمامنا دولة هشة وفاشلة، وقابلة للتشظى، وهى مثل كرة الرمل، كلما هبت عليها العواصف، أو تدحرجت تفتت، وما يجب فعله هو حوار وطنى عميق حول هويتنا، ومن نحن؟، و«نحن» لا بد أن تكون بعيدة كل البعد عن «نحن» المركز، وهو ما قادنا إلى هذا الوضع المأزوم، فنحن نتاج فكر مأزوم، أى نحن مواليد الأزمة، فكان أن صار تفكيرنا مأزوماً، وظللنا نتأرجح فوق مقصلة تفكير الأزمة، وأزمة التفكير، علينا أن نعتبر من انفصال / استقلال الجنوب، فهو ليس حدثاً عارضاً بل هو حدث متجذر، ذو صلة بتفكيرنا، ونمطه، وتصوراتنا لأنفسنا ولغيرنا، ونتيجة لما نعانيه من اضطراب فى مناهج التفكير، وقصور فى التفكير الجدلي، ولذلك كنا كمن يتخبط فى الظلام، يتقدم خطوة إلى الأمام، فيتراجع خطوات نحو الوراء، لأنه يسير بلا بوصلة، وبلا هدى.

وعلينا الاعتراف بأن الدولة السودانية الحالية، دولة فاشلة، وإن كانت دولة ألبسها الاستعمار ثوب الحداثة لتحقيق مصالحه، ولما خرج تركها كما هي، فورثها من بعده من رأى أنها تحقق له مصالحه، وتعبّر عن رؤاه، وتصوراتها، ثم تحولت إلى دولة مهترئة لأنها عنصرية وقبلية، ولذلك فإن أول ما يجب علينا فعله هو الحوار حول الدولة التي نريد، شكل الحكم الذي يجدي، ولو اضطررنا لتفكيك كل هذا الكيان، ومن ثم إعادة تركيبه، ولو أدى إلى «فوضى خلقة»، لأن ما بنى على خطأ يجب أن يتكسر، لبنى من جديد ما هو صحيح.

والتغيير يتطلب مشروعاً نهضوياً، وتنويرياً، لأن كل تجارب الشعوب تؤكد ان التغيير رهين الاستنارة والنهضة، والانعتاق من كهوف العقول المظلمة، ومن سبات الأزمنة الراكدة، فلا يمكن أن تنجح ثورة في تحقيق أهدافها من غير رؤية قوية، تفتح النوافذ نحو المستقبل مشرعة بالأمل، مثلما فعلت أوروبا بعد انتكاسة القرون الوسطى، وعصور الظلام، وسيطرة اللاهوت والكهنوت على أمور السياسة والمجتمع، فانتشرت صكوك الغفران، في أكبر عملية تزييف للوعى بعد أن تواطأت الكنيسة مع الأباطرة، وهو شأننا اليوم، حيث توزع صكوك الدخول إلى الجنة، ومعانقة حورها العين، بعد أن تحالف العسكر ورجال الدين الأفّاكين في أكبر محاولة لتزوير تاريخنا، والم شروع النهضوى هذا، يتوجب علينا، ولزاماً أن يحمل في طياته ثورة ثقافية، واجتماعية، والثورة الثقافية هي رافعتنا الوحيدة؛ من هوتنا السحيقة التي تدرجت في داخلها دولتنا، وهي ثورة تعنى بالتعدد العرقى والدينى واللغوي، يجعل كل منا معترّاً بثقافته، ومحترماً لثقافة الغير، يتحدث بلسانه أو أى لسان يريد طالما له حرية الاختيار، وتحفّى بتنوعنا التاريخي، وكذلك تنوعنا المعاصر، احتفاءً عملياً، فعلاً لا قولاً، بأن الوحدة في التنوع، وأن القوة في التعدد، وأن منصة انطلاقنا في عملية التأصيل هي حضاراتنا العريقة، في مروي وكوش، والمقرة، وسوبا، والبجراوية، والمصورات، وسنار، والفور، والمسبعات، وتقلي، والوقوف

فى كل شرفات التاريخ المضيئة، فى انتصارات بعانخى وتهراقا، وتسامح النوبة مع الوافدين الجدد من العرب العاربة والمستعربة، وتسامح المسيحية مع الإسلام، وبسالة أنصار المهدي فى كرري.

ولا بد من ثورة ثقافية تقوم على ميثاق ثقافي، ينشط الذهن، ويحرك العقل، ويطير بنا من أزمنة الركود، نحو فضاءات المستقبل، ويتنصر لسلطة المثقف، ويبرز «المثقف العضوي»، وما أحوجنا هنا للمثقف العضوي «وهل كل مثقف هو شخص فاعل فى مجتمعه، ومتفاعل بهوممه؟. أى أنه «مثقف عضوي» على حد تعريف الفيلسوف الإيطالى أنطونيو قرامشى «المثقف العضوي»؟. وبالطبع هناك فرق كبير بين المثقف «التقليدى»، والآخر «العضوي»، ويرى قرامشى «أن كل البشر مثقفون بمعنى من المعاني، ولكنهم لا يملكون الوظيفة الاجتماعية للمثقفين، وهى وظيفة لا يمتلكها إلا أصحاب الكفاءات الفكرية العالية الذين يمكنهم التأثير فى الناس.. ومن هنا يستخلص الفارق بين المثقف التقليدى والمثقف العضوي.. الأول يعيش فى برج العاجي، ويعتقد أنه أعلى من كل الناس، فى حين أن الثانى يحمل هموم كل الطبقات، وكل الجماهير، وكل الفقراء والمحرومين والكادحين.. وعليه، فإن المثقف الحقيقى هو المثقف العضوي الذى يعيش هموم عصره ويرتبط بقضايا أمته.. إن أى مثقف لا يتحسس آلام شعبه لا يستحق لقب المثقف حتى وإن كان يحمل أرقى الشهادات الجامعية».

ويرفض الفيلسوف الإيطالى قرامشى ربط مفهوم المثقف بالنشاط الذهني وحده، فهو يرى أن كل فرد يمكن أن يكون مثقفاً، حسب وضعه الاجتماعي والمهني، ويؤكد أن الأعمال اليدوية ذاتها تحتاج إلى نشاط ذهني، وربما أن كثيرين بيننا يتمتعون بنشاط ذهني كثيف، وطاقة فكرية قوية، لكن هل كل منّا يمكن أن يتحول إلى شخص؛ مُنْفعِلٌ وفاعِلٌ وفَعّالٌ؟. إن الثورة الثقافية يجب أن تلفظ مثقف السلطة، أولئك الذين يستغلون ذكاءهم، وتعليمهم فى

عملية دعم الاستبداد، وما أكثر هؤلاء في السودان! . وكما أشرنا فإن «الإنقاذ» في سياق عمليات تجريفها للخدمة المدنية مارست عملية نزيف حاد للعقول المستنيرة، فهاجر مئات الآلاف في أكبر مراحل الهجرة والاغتراب والبحث عن الخلاص الفردي، والحلول الشخصية، وابقاء أزمة الوطن الكبير تراواح مكانها، ومعروف أن هذه النخب هي الروافع التي ترفع ما دونها طبقياً من ملايين الفقراء والمهمشين، لكن الإنقاذ سعت لكسر هذه الرافعة. فمارست عملية التجريف، والتي كانت نتيجتها هجرة مئات الآلاف من المثقفين والمتعلمين وأفراد الطبقة الوسطى.

إن المهاجرين من أفراد الطبقة الوسطى، بعد أن تركوا فراغاً كبيراً باعتبارهم المعنيين بالتغيير، وهم الذين تحركهم دوافع المطالبة بالحرية وحقوق الإنسان، إلا أنهم بطريقة غير مباشرة، ساهموا في تقوية النظام، من خلال دعم أسرهم، وضخ هذا الدعم في سوق العملات بمقدار ٣ بليون دولار سنوياً، «ويقول د. عز الدين إنه خلال العقد الماضي بمجمليها بلغت (١٨) مليار دولار أى بمعدل سنوى (٧، ١) مليار دولار، وقدر البنك الدولى أن عدد المغتربين يقارب الـ (٩٦٧، ٥) ألف، وهذا يشكل زيادة بنسبة (٦٥٪) عما كان عليه فى العام ٢٠٠٥م» (١٢٥)، ليتم تحويل عائدات المغتربين إلى سلاح للموت، وآلية للقمع، والتخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية، خاصة بعد خروج عائدات النفط، لأن الأسر السودانية فى ظل الضائقة المعيشية، والكساد، والتضخم ظلت تعيش معاناة يومية، ولا مصدر لسد الفجوة الكبيرة فى موازنة الأسرة، المكونة من الدخل، والمنصرف سوى استقبال دعم الأبناء العاملين فى خارج السودان. ولا شك فإن الإغتراب والهجرة قد ساهمتا فى دعم الأسر السودانية

(١٢٥) ورقة قدمت في مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان الملتقي

الأول، يوليو، أغسطس ٢٠١١.

الفقيرة، وتبديل نمط حياة السودانيين، وإشاعة النمط الاستهلاكي، والتفاخرى فى أحيان أخرى، إلا أنه من جهة أخرى ساهم فى عملية «هجرة العقول، ونزيف الوطن»، ومثل «خلاصاً فردياً» للمهاجرين فى معظم الأحيان، مع تراجع الدور الوطنى برغم أن نسبة مقدرة من المهاجرين فى أوروبا وأمريكا وأستراليا اضطرت اضطراراً لهجرة البلاد، لأسباب سياسية، أو اقتصادية، ومهنية، إلا أن جذوة الانتماء بدأت فى الخفوت، وهو أمر طبيعى وسط بشر تعاني بلادهم من أزمة الدولة الوطنية، وأزمة الهوية، وفصل الذاكرة، فتكون بالتالى مساهمة المهاجر، أو المغترب فى أسرته أكبر من مساهمته فى رابطة القرية، أو المدينة، أو القبيلة، وتكون المساهمة فى مشاريع القبيلة، والأسرة الممتدة أكبر من المساهمة الحزبية، وتكون هذه أكبر من مساهمته الوطنية، مما يعاني تراجع الانتماء للوطن بصورة واضحة، ومن يغالط فى هذه الفرضية عليه ابتدار حملة لأى مشروع «وطني»، وينتظر النتائج، ومع ذلك يرى إدوارد سعيد «يشيع افتراض غريب، وعار من الصحة تماماً أن المنفى قد انقطعت صلته كلية، بموطنه الأصلي، فهو معزول عنه، منفصل، منبت الروابط إلى الأبد به، ألا ليت هذا الانفصال الجراحى الكامل كان صحيحاً، أذن لاستطعت عندها على الأقل أن تجد السلوى فى التيقن من أن ما خلفته وراء ظهرك لم يعد يشغل بالك وأنه من المحال أن تستعيده قط، ولكن الواقع يقول غير ذلك، اذ لا تقتصر الصعوبة التى يواجهها المنفى على كونه قد أرغم للعيش خارج وطنه، بل أنها تعني، نظراً لما أصبح العالم عليه الآن، أن يعيش مع كل ما يذكره أنه منفى، إلى جانب الأحساس بأن الوطن ليس بالغ البعد عنه، كما أن المسيرة الطبيعية، اليومية المعاصرة تعنى أن يظل على صلة دائمة» (١٢٦)، ويشير سعيد إلى أن

(١٢٦) إدوارد سعيد، المثقف والسلطة، ص ٩٥، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، رؤية للنشر

والتوزيع.

المنفى يظل فى نقطة وسطى بين الاندماج فى المجتمع الجديد، والحنين إلى الوطن وما به من مشاعر، وهى «النوستالجيا» التى نراها فى متابعة المغتربين، أو المهاجرين لكل تفاصيل أوطانهم الأصلية، مع أن كثيرين منهم يتجنس بجنسية الوطن الجديد له، وهناك قلة تقطع علاقتها تماماً بوطنها الأصلي، وتذوب فى الوطن الجديد، وتتماهى فى ثقافات ناسه، ولغاتهم، وحتى لكلمات لغاتهم، وتنسلخ من كل ما هو قديم. وهى قلة كانت مقهورة فى أوطانها، التى لا تتذكر منها سوى القمع، والاستبداد، وربما الفشل فى كل شئ.

إن أعداد السودانيين فى المنفى ليست معروفة إلا أنها فى كل الأحوال لن تقل عن ٥ ملايين، من غير اللاجئين فى معسكرات اللجوء فى الدول المجاورة، وهذا رقم كبير، ومؤثر، وبالتالي فهم مطالبون بالمشاركة فى إنجاز المشروع الوطنى بشقيه الثقافى والتنموي، وهناك كثيرون من لهم استعداد كامل للمشاركة والتضحية، وحتى العودة إلى حضن الوطن للمشاركة فى عملية البناء والتعمير والتغيير.

وعلى الجميع إعادة بناء هذه «الرافعة» المكسورة، أو المعطوبة، حتى تقوم بدورها، وهو دور حيوى كان قد بدا واضحاً فى ثورتى أكتوبر ١٩٦٤، وأبريل ١٩٨٥. والثورة الثقافية مشروع يتكى على حوائط التاريخ الصلبة، ورموزه الوطنية مثل بعانخي، وعلى عبد اللطيف، وعبد الفضيل الماظ، والمهدي، والقرشي، ويحمل موروثاتنا كلها، وجيناتنا كلها، نوبية أم عربية، أفريقية أم هجين، ليتولد عن الثورة «السودان». بالطبع فلنجاح مثل هذه الثورة يجب أن نهى الأرض لزراعة هذا المشروع، والتهيئة تتم عبر الديمقراطية، والحرية، والحوار وفق شروط تكافؤ الفرص، والتنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية. ومشروع الثورة الاجتماعية هو مشروع مكمل للثورة الثقافية، أو متكامل معها، ويقوم على عقد اجتماعي «ينبذ العنصرية، ويحاسب عليها بالقانون، ويقاوم العادات الضارة، والمتخلفة، والتى لا تواكب التقدم والعصرية، وأى عقد

اجتماعى هو رباط بين الفرد والمجتمع ، أو المجتمعات فيما بينها يتنازل فيه الفرد طوعاً عن سلطته لحزب أو جماعة أو دولة مقابل أن توفر فيه هذه المؤسسة للفرد حريته، وحقوقه كإنسان فى الحياة، والوجود، والحصول على فرص جيدة للعمل والإنتاج، بالإضافة إلى أمنه، وحريته الخاصة فى التنظيم والتعبير، والتملك، والتحرُّك، والإنجاب، والزواج.

إن السودان فى حاجة ماسة، واليوم قبل الغد إلى «مشروع وطني» يؤسس لسودان جديد، على أسس مغايرة، ويحقق دولة موحدة، ومستقرة، ومزدهرة، فليس هناك سبب يجعل بلاد تجرى تحتها الأنهار تتسول الغذاء، وتعانى من قلة الماء، وبها كل هذه الموارد الطبيعية من أرض شاسعة، وخصبة، ومعادن، لكنها لا تزال تستورد كل شئ، ولا تنتج شيئاً سوى الفجائع والدماء والحروب، والتشظي! . هى أزمة مشاريع التنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية، والتخطيط الاستراتيجي.

المصالحة الوطنية

وأول مداخل التغير هو المصالحة الوطنية، بالتصالح مع الذات، ومع الآخر، مصحوبةً بمسألة العدالة الإنتقالية، حين يروى شخص مثل عبدالكريم نور من إقليم دارفور عن مأساته وسط الحريق الكبير والقتل الجماعي؛ وفى الذاكرة الحزينة تموج أصداء أصوات انفجارات القذائف، وتترأى مشاهد الرعب، والجنجاويد يمتطون جياذ الفضيحة، ويزرعون الفجائع فى القلوب، يهاجمون المنازل، يسرقون وينهبون المواشي. فإنه يروى فصلاً من رواية طويلة حبكها أهل سوء، والأشرار تعبر عن ضحايا الحرب وهم ملايين؛ من النازحين واللاجئين فى أزمنة النزوح، ومئات آلاف من القتلى حسب التقارير الدولية، وحوالى ١٠ ألف قتيل حسب الاعترافات الحكومية؛ خلال حرب السبع سنوات..

وفى الجنوب يقدر عدد الضحايا بأكثر من ٣ مليون منذ اندلاع الحرب فى

عام ١٩٥٥ ، فيما لم تحدثنا تقارير عن قتلى «الحرب المنسية» فى جبال النوبة ، وفى النيل الأزرق ، وفى شرق السودان ، ورغم هذه المأساة فإنها تظل فى ذاكرة كثيرين عبارة عن «أرقام» وما أسوأ أن يتحول الإنسان فى بلده إلى مجرد رقم حسابى فى دفاتر الأحزان ! .

لكن بالضرورة فإن أهل هذه المناطق يذكرون كيف تعرضوا للإذلال ، وللتعذيب الجسدى والنفسى خلال صراع مر ، ومجنون ، وحرب متوحشة ، وممارسات لا إنسانية فى ظل عنجهية الحكام ، وقسوة تجار الحروب ، وهى ممارسات وحدها كفيلة بتقديم اعتذار كبير من «الشمال السياسى» منذ عهد عبود ، وحتى حرب الجهاد «الإنقاذية» ، والاعتذار هنا أمر واجب ، بل مقدس لضمان تأسيس عقد اجتماعى فى المستقبل القريب ، أو البعيد ، فهل من شجاعة تدفع أصحاب القرار لتقديم اعتذار عن تلك الفظائع ، وتلك الأيام العvisية ، وتلك العهود الفضيحة !! . وكان الأجدى أن نسمع اعتذارات من السيد الصادق المهدي ، والميرغنى ، والدكتور الترابى ؛ وبالفعل فإن قادة القوى السياسية المعارضة ؛ كانوا قد اعترفوا ضمناً بارتكاب جرائم ، أو انتهاكات حقوق إنسان ، وقد عبروا عن ذلك فى مؤتمر جوبا الذى عقد فى عام ٢٠٠٩ ، وأقروا بأن «هناك مظالم تاريخية لحقت بالجماعات والأفراد بمناطق كثيرة فى السودان خاصة الجنوب ودارفور منذ الاستقلال ، ومن الضرورى أن تسجل هذه المظالم ، ويتم الاعتراف بها ، والاعتذار عنها كمدخل للمصالحة الوطنية الصادقة . وأن يوصوا بتكوين لجنة مستقلة للحقيقة والمصالحة تكون مهمتها تقصى الحقائق فى كل التعديات والانتهاكات لحقوق الجماعات والأفراد منذ الاستقلال ، واتخاذ الإجراءات اللازمة لرد المظالم والحقوق ؛ سواء كان بالمحاسبة القانونية ، أو التعويض المادى والمعنوى ، مما يعينه على التعافى والتسامح ، وإزالة المرات من النفوس وإبراء الجراح ، وتتطلب المصالحة الوطنية أيضاً إعطاء أفضلية عليا للمناطق المهمشة فى كل أنحاء السودان فى مشروعات التنمية . ومكافحة الفقر والجهل ،

وتحقيق العدالة الاجتماعية عبر برامج اقتصادية علمية، وتخطيط استراتيجي، ينقل المدينة إلى الريف، وليس العكس.

ويعيب اتفاقية السلام الشامل؛ وعلى شموليتها - والتي أفضت إلى «انفصال/ استقلال الجنوب- أنها لم تول أمر المصالحة الوطنية اهتماماً مقدراً؛ وحاول المتفاوضون التعبير عن ذلك في نصوص معدودة، وبعبارات مبهمة عن ضرورة هذه الدعوة، وربما يعزى المراقبون الأمر إلى أن الطرفين «الحكومة» و«الحركة الشعبية» ارتكبا فظائع خلال الحرب اللعينة، لذا فإن الطرفين لا يريدان توريط أنفسهما؛ مع العلم أن الحركة الشعبية هي التي اقترحت منهج جنوب أفريقيا للحقيقة والمصالحة، إلا أن العزة بالإثم أخذت مفاوضات المؤتمر الوطني، ورفضوا المقترح مع وجود تواطؤ دولي وإقليمي في سياق جدلية «السلام والعدالة والديمقراطية» وأي الخيارات أولى بالتركيز! . وإذا ما عدنا لاتفاق السلام الشامل والدستور الانتقالي نجد أن المادة ١-٧ من بروتوكول قسمة السلطة والمادة ٩ من بروتوكول أبيي في اتفاقية السلام الشامل بعنوان (المصالحة) وتقرأ: يتفق الطرفان على بدء عملية مصالحة وطنية شاملة وتضميد الجراح في جميع أرجاء القطر كجزء من عملية بناء السلام. وتتولى حكومة الوحدة الوطنية صياغة آلياتها وأشكالها والمادة ٢١ من دستور جمهورية السودان الانتقالي بعنوان (المصالحة الوطنية) وهو نسخة طبق الأصل لمادة قسمة السلطة الواردة في اتفاقية السلام الشامل وتقرأ: (تبتدر الدولة عملية شاملة للمصالحة الوطنية وتضميد الجراح من أجل تحقيق التوافق الوطني والتعايش السلمي بين جميع السودانيين). لكن الشريكين لم يعطيا أمر المصالحة مساحةً في أجندة التשאكس اليومية، والاصطراع حول محاصدة السلطة والثروة، والجدل البيزنطي دون التركيز على ثقافة السلام والتبشير بالمصالحة، مع أن الحركة الشعبية فعلت ذلك على «استحياء» من خلال تصريحات اعترفت بارتكاب الجيش الشعبي لانتهاكات خلال الحرب والاعتذار عن ذلك؛ إلا أن الأمر يوجب تكوين آلية للتحقيق،

وحملة عامة لدفع الناس لفتح الملفات، والاعتراف، الفردي والجماعي، ومن ثم الاعتذار، أو العفو، أو المحاكمة.

إن «المصالحة الوطنية» هي عملية طويلة، ومعقدة، تبتدئ بالنوايا الصادقة والإرادة السياسية من خلال اللجان، والإعلام، والتحقيق، والمحاكمات القانونية والمعنوية، ليس بغرض التشفي، أو الثأر، وتشمل الاعتراف، والاعتذار، والمساءلة، وتنتهى بالتطهير والمعافة. وهناك من يدعو إلى العدالة الانتقالية، وهى من وجهة نظرى مكملة لمشروع الحقيقة والمصالحة، لأن كل من ارتكب جرماً يجب أن يحاسب عليه، وأن تضمد جراحات الضحايا وذويهم عبر إحقاق العدالة، مع تقديم المصالحة الوطنية والعفو والاعتذار فى حال موافقة الضحايا أو ذويهم على ذلك، فلذلك لسنا دعاة لتجديد الجراح، حين نسبر أغوار التاريخ، ونفتح دفاتر الأحزان، ونقلبها، بغرض العبرة والدرس والاعتبار، لأننا نؤمن أن الاعتذار هو تطهير للنفس الأمانة بالسوء. وفى عام ٢٠٠٧ كنت فى غاية السعادة وأنا أزور دولة جنوب أفريقيا لأول مرة فى حياتي. لأننى مسحور بتلك التجربة. نضالات السود. وبسالة نيلسون مانديلا. ثم تجربة الحقيقة والمصالحة. وهى تجربة تتطلب منا فى السودان الوقوف عندها اليوم قبل الغد. لاسيما أن البلاد كلها تقف فوق رمال متحركة، ولو عدنا لجنوب أفريقيا وجدنا أن التجربة بدأت فى عام ١٩٩٣، بتأسيس لجنة المصالحة الوطنية برئاسة مطران أبرشية جوهانسبرغ، ديسموند توتو الحائز على جائزة نوبل للسلام، والذي كان له الدور الأساسى فى إنجاح عملها وقد تميز بخطابه الدينى الكاثوليكي، مقارنة بالخطاب المدنى لنيلسون مانديلا. وقد تمثل عمل اللجنة المصنئ والمؤلم بالاستماع الى إفادة المجرمين (البعض غالباً) عما اقترفوه من جرائم بحق المعارضين (السود غالباً) واتخاذ القرار بالعفو أو عدمه عن المتهمين بجرائم النظام السابق. وينبغى التأكيد هنا على الأسس القانونية المنظمة لعمل اللجنة وقراراتها:

أولاً: لا يحظى بمقابلة اللجنة إلا من تقدم بطلب العفو عن جرائم القتل

والتعذيب المتهم باقترافها.

ثانياً: لا يمنح هذا العفو إلا بعد تحقق الشروط التالية: ١/ أن يعترف المجرم بكل الحقيقة ولا يخفى منها شيئاً ٢/ أن يكون المجرم قد اقترف الجرم بناء على أوامر أتت إليه من رؤسائه ٣/ أنه اعتقد بخدمة هذه الممارسة لهدف سياسي، بزعم الدفاع عن علوية البيض مثلاً.

ثالثاً: أن توفر هذه الشروط لا يعنى اتخاذ القرار بالعفو بل تنظر اللجنة في مدى استحقاق المائل أمامها لهذا العفو عن جريمته، فمن مجموع ٧١١٦ طلب عفو، لم تمنح اللجنة عفوها إلا لـ ١٣١٢ أى رفضت أكثر من ٨٠ ٪ من الطلبات

رابعاً: إن اللجنة لم تكن بصدد محاكمة الأشخاص وإنما العفو (أو عدمه) عن الجرائم فقط، فالمجرم يبقى مجرمًا ولكنه لا يلاحق قانونياً إذا حصل على العفو عن جريمته، وهذا هو مبدأ العفو عموماً.

إسقاط النظام وتفكيك الدولة القديمة

لابد أن يمر التغيير في السودان بمحطة «إسقاط نظام الإنقاذ» كاملاً، بلا تراخي، أو تأخير، لأنه جمع كل سلبات السياسة السودانية، وكل أمراضها، العنصرية، والتطرف، والتعصب، ومن ثم إعادة هيكلة الدولة السودانية من جديد، إلا أن لهذا التغيير كلفته، وهو ما ترفضه القوى التقليدية.

إن التغيير يوجب تشكيل «جبهة عريضة» تضم أصحاب المصلحة الحقيقيين في التغيير، وتبنى أجندة واضحة، ومن ثم العمل على وضع هيكلة مرنة، تبعد شبح الخلافات، والتنافس غير المشروع بين الحلفاء، وهنا يمكننا الإشارة إلى تجربة مثل تجربة «التجمع الوطني الديمقراطي» وهى كانت كفيلة بجمع السودانيين لأول مرة تحت مظلة واحدة، إلا أنها سرعان ما تكشفت نقاط ضعفها، وخضعت للصراعات، والموازنات، وكان لرئيس حزب الأمة القومى الصادق المهدي، ورئيس الحزب الاتحادى الديمقراطى محمد عثمان الميرغنى

القِدْح المَعلى فى إجهاض هذه التجربة، وقد بدأت الشكوك تثار منذ أن خرج المهدي فى عملية «تهتدون» الشهيرة فى عام ١٩٩٦، وقد كشف زعيم «الحركة الشعبية لتحرير السودان» الدكتور جون قرنق» عن ما كان يتناقله المعارضون فيما بينهم، وكشف فى رسالة شهيرة للمهدي فى يناير ٢٠٠٠، عن المكبوت فى النفوس بقوله «منذ مؤتمر أسمر ١٩٩٥م، كان للحركة الشعبية وحزب الأمة علاقات عمل جيدة، داخل وخارج التجمع الوطني، لكن، ومنذ خروجك من السودان تغير المناخ داخل التجمع الوطني. لقد شعرنا برغبة فى إعادة صياغة كل موثيق ومؤسسات التجمع الوطني. وفى كثير من المرات حاولت جر التجمع لكى يبصم على مشروعك للمصالحة مع نظام الجبهة، وقد نجح التجمع فى مقاومة وصد هذه المحاولات. وفى الحقيقة، واسمح لى هنا أن أستعير صفحة من قاموسك، فإن أعداداً من السودانيين قد حذرونا من أنك قد جئت للتجمع كـ «طابور خامس» للجبهة الإسلامية، وقد أشارت اتفاقيات جنيف وجيبوتى وعلاقتك المتحسنة مع الجبهة، إلى وجود شيء من الحقيقة فى هذه الأقاويل» (١٢٧). وقد تبادل الرجلان رسائل نارية ملتهبة، حوت الكثير من الاتهامات المتبادلة، وما كانت تكتمه النفوس خلال فترة العمل المشترك. وقد برر رئيس حزب الأمة - الإصلاح والتجديد مبارك الفاضل هذا الفتور إلى «إن موقف الصادق العدائى من الحركة الشعبية سببه عداؤه الشخصى مع الراحل د. جون قرنق». وقد ذكرت «أجراس الحرية» فى ذلك الحين أنه «نظراً لأن الحركة الشعبية وحزب الأمة من القوى السياسية الكبيرة، وكذلك نظراً لحالة الفتور والتوتر الذى يسود العلاقة بينهما منذ خروج حزب الأمة من التجمع الوطنى الديمقراطى للمعارضة السابقة فى المنفى، وأيضاً نظراً لحالة عدم الثقة بينهما فى فترة الديمقراطية الثالثة الممتدة

من عام ١٩٨٥م وحتى استيلاء سلطة الإنقاذ الوطنى القائمة على السلطة فى عام ١٩٨٩م، والتي كانت نتيجتها إبطاء عملية السلام فى ذلك العهد الديمقراطى (١٢٨)، وبالطبع، لم تكن العلاقة بين قرنق والمهدى وحدهما متوترة، فقد كان «التجمع الوطنى الديمقراطى» وعاء حمل بعض القوى السياسية بتناقضاتها، فكانت هناك الندبة التاريخية بين المهدى والميرغنى، وبين التنظيمات الجديدة مثل قوات التحالف السودانية «ومؤتمر البجا» و«التحالف الفدرالى» أو مثلث الشعب مثلما يطلق عليه بعض الحلفاء، و«المثلث الذهبى» مثلما يطلق أهل القوى الجديدة على تحالفهم داخل الكيان الكبير. ولعبت عوامل إقليمية مثل الحرب الأريتيرية الأثيوبية التى بدأت عام ١٩٩٨، دوراً فى إضعاف العمل المسلح المعارض لضعف الدعم اللوجستى من الطرفين، ولتجفيف منابع التجنيد للقوات المعارضة، وكانت العملية تبدأ فى الحفرة بأثيوبيا، لتعبر الجسر المشترك مع إريتريا، لتصل معسكرات التدريب قرب الحدود مع السودان، إلا أن الحرب أوقفت الحركة بين البلدين، وفى ذات السياق يشير الدكتور تيسير على إلى أن «قوى التغيير لجأت إلى محاولة ترتيب صفوفها وأجندتها بتكوين عمل جبهوى عريض، عبر التجمع الوطنى الديمقراطى، والذى ومن خلاله لجأوا لحمل السلاح. إلا أن المعارضة المسلحة تحت مظلتها التى ضمت أطراف قوس قزح السياسى من فصائل القوى التقليدية وبعض القوى العقائدية الأخرى ومن الشباب والمهمشين، حملت معها بذور الفشل الموروثة من أساليب العمل والتنظيم القديم، مما كان له النصيب الأوفر فى إفشال العمل المسلح. وكما هو معلوم رجعت قوى التجمع الوطنى إلى الخرطوم بعد توقيع اتفاقية القاهرة والتى كانت قمة التعبير عن سلبات الضعف التنظيمى والفكرى والسياسى وغياب الرؤية

الإستراتيجية، حتى إن التجمع اليوم أضحي مجرد لافتة لا تعنى الكثير فى واقع حركة العمل السياسى اليوم. (١٢٩)

وفيما يلقي آخرون باللوم على «الحركة الشعبية لتحرير السودان» بانفرادها بالتفاوض مع «الإنقاذ» عبر منبر «الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف فى شرق أفريقيا» إيقاد» ومن ثم التوصل لاتفاقية ثنائية هى اتفاقية نيفاشا فى عام ٢٠٠٥، وهو ما صوره البعض بأن الحركة استغلت حلفاءها الشماليين «تكتيكيا» وأذكر الزمان ليس هو الزمان، ولا المكان هو ذات المكان؛ إلا أن الحكايات تظل مكررة، والأحاديث مكرورة، والمواقف هى ذات المواقف، وجميعنا، نكثف الجهود كى نعيد عقارب ساعات الزمان إلى الوراء، ونفعل ذات الشيء، وبذات الطريقة، وننتظر نتائج مغايرة، وأقصد هنا الحكومة، والمعارضة؛ إن وجدت، وهو الغباء ذاته، وأذكر أنه فى العام ٢٠٠٣، ومفاوضات نيفاشا بين الحكومة، والحركة الشعبية لتحرير السودان، توشك أن تصل إلى نهاياتها، ويظن الجميع أن السلام أضحي قاب قوسين أو أدنى، كنت برفقة اثنين من الأصدقاء؛ وهما من قيادات «التجمع الوطنى الديمقراطى»، طيب الله ثراه، وكنا عائدين من منتجع نيفاشا، أو «سيمبا لودج»، الجميل، فى طريقنا إلى العاصمة الكينية نيروبي، وكان الحديث حول السلام، والحرب، والمفاوضات، ولمست ضيقاً وتبرماً من حديث الرجلين؛ من أن الحركة الشعبية سوف تمضى بوحدها إلى نهاية المشوار، وهم «حلفاء»، و«أصدقاء»، لحقبة زمانية كانت زاخرة بالتواصل العاطفى والوجداني، ولما بلغا من التبرم ضيقاً بائناً، قلت لهما هناك خياران أمام المعارضة، فأرسلا وابلاً من التساؤلات نحوي،؟؟ ما هى الخيارات؟. وكيف هى؟. فقلت لهما الخيار الأول، هو أن ترفض المعارضة واقع التفاوض «الثائى»، بالفعل لا

بالقول، وذلك بتفعيل المقاومة، وخلق واقع جديد، وذلك بتصعيد العمليات الحربية فى شرق السودان، أو إعلان انتفاضة شعبية من داخل الخرطوم، حتى تغلقوا الباب أمام أى تسوية لا ترضون عنها، أو لستم طرفاً مباشراً فيها؛ مع أن رئيس التجمع الوطنى الديمقراطى مولانا محمد عثمان الميرغنى كان يعلن كل مرة أنه «الشريك الخفى» فى مفاوضات السلام، أما الخيار الثانى فهو أن تبصموا على الاتفاقية، وأن تنقلوا «نضالكم» إلى الداخل، وتدشنون عملاً مغائراً خلال الفترة الانتقالية التى نصت عليه اتفاقية السلام، وعبر سنوات يمكنكم أن تغيروا من تاريخ السودان، لكن الرجلين القيادين أرسلنا حمماً من الغضب الاحتجاجى على رؤيتى المتواضعة، وهما الخياران فى الشأن السياسى، والقياديان المعروفان، والمناضلان اللذان لا غبار على مواقفهما، وكادا يقولان لى «وأنت أيها الصبى الشقي» مالك وتلقينا الدروس! . ثم قال أحدهما «العمل فى الشرق أصبح صعباً لأن الجيش الشعبى هو صاحب القوى الكبرى، أما المظاهرات فهى فى نهاية المطاف فسوف تحصد أرواح أنصارنا، وجماهيرنا، فأصابتنى «هاء السكت وسكت» على طريقة أدينا الرائع الدكتور بشرى الفاضل. وأدركت أن المعارضة تريد مكاسب من غير ثمن، وتريد من الحركة الشعبية أن تحارب لها، وأن تصطصحبها فى رحلة السلام، وتشاركها فى محاصصة السلطة، والثروة، لكن مضى قطار نيفاشا، ومضت اتفاقية السلام إلى مآلاتها، ولا يزال القوم هم ذات القوم، يماحكون، ويعيدون اختراع العجلة، ويصدرون ذات البيانات المحفوظة، والخطب الطنانة، ويرسلون ذات الكلمات الباهتة، والتى لا تغير واقعاً، ولا تخلق جديداً. وبمناسبة «نيفاشا»؛ فقد كان مولانا الميرغنى - «الشريك الخفى» على حسب وصفه لنفسه إبان المفاوضات - واحداً من أسباب خروج الاتفاق بشكله «الثنائى» شمال وجنوب/ أو مؤتمر وطنى وحركة شعبية، وأذكر هنا أن الأمين العام للتجمع الوطنى الديمقراطى، وقتها الأستاذ فاقان أموم كان

قد أخبرني أنه تلقى خطاباً من السفير الأميركي في العاصمة الأريتيرية أسمرا يفيد به برغبة الإدارة الأميركية في توحيد منابر التفاوض، ووقتها كانت هناك مبادرة إيقاد، والمبادرة المصرية الليبية المشتركة، وكذلك مجهودات إريتيرية لتحقيق تسوية سلمية بين الفرقاء السودانيين، وكان القصد هو وقف التبضع في سوق المبادرات. وذهب زعيم الحركة الشعبية الراحل الدكتور جون قرنق ديمبيور حينها إلى واشنطن في مارس ٢٠٠٢، وأجرى مباحثات مع مسؤولين رفيعين بينهم وزير الخارجية الأسبق كولن باول، وكانت رؤية الزعيم الكبير قرنق تقوم على إجراء مفاوضات مع الحكومة تحت مظلة التجمع الوطني الديمقراطي، وقد بذل مجهوداً كبيراً لإقناع الإدارة الأميركية برؤيته، لكن الأميركيين كانوا يشددون على حصر التفاوض «شمال / جنوب»، وكانت حججهم تتمثل في أن الصراع هو بين الشمال والجنوب، وأن قضية الجنوبيين هي السلام، فيما تتركز قضايا الشماليين في الحريات، وهم لا تأثير لهم في دائرة الصراع. إلا أن باول اضطر للإذعان لرغبة قرنق، وإصراره، بعد أن سحره بقوة منطقته، ووافق على مقابلة الميرغني زعيم التجمع، فقدم له الدعوة للحضور في أبريل من ذات العام، لكن؛ وللمفاجأة الكبيرة ذهب الميرغني إلى لندن بدلاً عن واشنطن، ليضع «صديقه» قرنق في وضع حرج للغاية، ويمكن للقارئ أن يتخيل رأي الإدارة الأميركية بعد ذلك، فقولن باول وضع ضمن أجندة أعماله مقابلة الميرغني وقرنق، والأخير مدد رحلته لأكثر من عشرة أيام في انتظار «رئيسه»، حيث كانت حجة قرنق تقوم على أن الأزمة هي أزمة شاملة، وأنه يعمل مع قوى معارضة ذات تأثير كبير، بل أنه شخصياً يعمل تحت قيادة أحد الزعماء الشماليين المسلمين، وهو أمر يعكس أن طبيعة الصراع في السودان؛ ليست كما يتصوره الأميركيون، وكشفت لي مصادر موثوقة، كانت قريبة من قرنق خلال رحلتها إلى واشنطن، أن قرنق قال لي باول «إنكم الآن تحاربون «طالبان والقاعدة» في أفغانستان وتخسرون

مليارات الدولارات فى الحرب على الإرهاب، لكنكم كنتم ستوفرون هذه المبالغ الضخمة، لو كانت معكم قبائل «البشتون» الأفغانية، والتي توفر الغطاء للقاعدة وطالبان، لكن نحن معنا بشتون السودان وهو الميرغنى وأتباعه، ولذلك لا تحتاجون هذه المبالغ لو أردتم محاربة طالبان أفريقيا فى السودان»، إلا أن تصرف الميرغنى نسف كل حجج قرنق، لتروح مجهوداته أدراج الرياح، ولتنطلق بعدها مفاوضات مشاكوس بعد حوالى شهرين ونصف من انتهاء زيارة قرنق لأميركا، ولك أن تعرف عزيزى القارئ سبب عدم ذهاب الميرغنى، فالبعض فسر «الموقف الغريب «لضغط مصرية»، وآخرون فسروه بعدم اهتمام الرجل بالشأن الوطنى الكبير، فيما كشفت مصادر قيادية رفيعة فى التجمع والحزب الاتحادى الديمقراطى بعد ذلك أن سبب موقف الميرغنى هو ضغوط الخرطوم، وتؤكد ذات المصادر أن السلطات هناك اتصلت بالميرغنى وحذرتة من السفر إلى أميركا؛ لأن وجوده مع قرنق فى الولايات المتحدة يعنى نسياً لنظام الإنقاذ، وحسب رواية مصدرى فقد هدد الإنقاذيون الزعيم المعارض بتصفية شقيقه «الراحل» أحمد الميرغنى الموجود هناك «تحت رحمة أوباش الإنقاذ، فأثر الرجل سلامة شقيقه على سلامة الوطن.

ومع أن «التجمع الوطنى الديمقراطى» حقق عدداً من الانجازات مثل «اتفاق أسمرا للقضايا المصيرية فى عام ١٩٩٥، بعد أن عقد أهم المؤتمرات السياسية فى تاريخنا المعاصر، فقد تبنى التجمع مقررات أسمرا، وهى مقررات شكلت نقلة نوعية، باتفاق القوى السياسية على تحديد علاقة الدين بالدولة، وشكل الحكم اللامركزي، وفترة الحكم الانتقالي، كما شكلت التجربة نقلة أخرى حيث ضمت «الحركة الشعبية» و«مؤتمر البجا» و«التحالف الفدرالى» كتنظيمات ترفع شعارات السودان الجديد، وتعتبر عن قضايا «جهوية، وعرقية وقومية «فى ذات الوقت؛ مع قوى السودان القديم، واليسار. ولذلك، فإن الحديث عن أى تغيير يجب أن يصطحب تجارب

مثل تجربة «التجمع الوطني الديمقراطي» من حيث الشكل والمضمون، والوسائل، والأهداف والغايات. وبالطبع فلكل منهم غايته، ولا تزال، فرئيس التجمع نفسه، أصبح مشاركاً في الحكومة التي كان يدعو إلى اقتلاعها من جذورها، وبرر مشاركته «بمصلحة الوطن»! . والمهدى الذي لا يريد إسقاط النظام، ولا يريد المشاركة المباشرة، يدمن الوقوف في «منزلة بين منزلتين»، والاثنان؛ الميرغنى والمهدى، يزجان بولديهما في مركب الإنقاذ، إن أفلحت فهما مشاركان، وإن غرقت فهما يقفان على البر. وفي العمل «الجهوي» قامت كذلك «تحالف قوى الأجماع الوطني» وضم كل القوى التي تعلن مواقف معارضة، إلا أن التحالف المعارض يعيد ذات السيناريوهات، ويجرب ما كان أصلاً مجرباً، ولو قبل ليلة واحدة!، و لو نظرنا للمعارضة من زاوية خطابها السياسى لوجدناه يمثل قمة الأزمة، فهي لا تستطيع إنتاج خطاب يغرى الناس بالالتفاف حوله سوى «إكليشييه» مهاجمة الحكومة، دون ابتكار وسائل جديدة لمخاطبة حتى «قواعدها» ناهيك عن الجماهير العريضة، ولا ملامح فيه «لتغيير»، أو «أمل بغدٍ زاهر»، أو «مستقبل مشرق»، أو نظام حكم «مغاير»، والغريب أن المعارضة إلى اليوم لا تفرق بين «المؤتمر الصحفي»، «والندوة»، و«المنبر، أو المنتدى»، وكأنها لا تتابع المؤتمرات الصحفية فى كل بقاع الدنيا! . وهذا الخلل وحده يعكس بنية الوعي، وطرائق التفكير السياسى، ويلخص كل النشاط السياسى فى «كلمات مكرورة»، و«عبارات محفوظة»، تصور أن التغيير يتم عبر بيان صحفي، أو ندوة، أو «خطاب حماسى يوجه من تلك المدن الباردة، بوصائية عالية تدعو «للخروج»، والانتفاضة على النظام الإرهابى الشمولى»، فينتظر «ثوار المنافي» جماهير الشعب الغاضبة تخرج بناءً على «التوجيهات العليا»! . ويرى الدكتور حيدر إبراهيم على أنه «من أهم قوانين الثورة: لا حركة ثورية بلا نظرية ثورية، ولكن تكتمل الفرضية

بالقول: ولا نظرية ثورية بلا نقد ثوري جذري. لذلك، ظللت أرد على أى دعوة للمشاركة فى الكيانات والتنظيمات الجديدة، بضرورة أن تكون البداية الصحيحة الممهدة للتأسيس عقد مؤتمر يخصص تماما للنقد والنقد الذاتى. ويدور كله حول سؤال: لماذا فشلت التجارب السابقة؟ وماهى ضمانات وآليات عدم تكرار الأخطاء؟ ولأن العقل السودانى -عموما- ممانع ومقاوم للنقد، وبوجه أخص العقل النخبوي؛ يتم تجاهل مثل هذه الدعوات. فهى تعطل سرعة إشهار التنظيم، وتؤخر أصحابه من قيادة الثورة التى تنتظرهم على منحنى التاريخ. ولذلك، كل الذى يدور الآن محاولات لاجترار الزمن وتكرار التجارب أو بالأصح تجريب المجرب وبالتأكيد ستحل عليه الندامة (١٣٠).

ثم جاءت تجربة «جبهة القوى الثورية السودانية»، وهو تحالف يمثل قوى الهامش/ الحركة الشعبية وحركة العدل والمساواة، وحركتى تحرير السودان، بزعامة مناوى وعبد الواحد، إضافةً إلى قيادات من حزبى الاتحادى الديمقراطى مثل التوم هجو، و«الأمة القومية» مثل نصر الدين المهدي، وهى لا تزال تحالفاً فوقياً، ولا يزال التحالف يفتقر إلى آليات العمل الجماهيري، والسياسي، والدبلوماسي، والإعلامي، وهى قوى تعتمد على العمل المسلح؛ فى وقت يكتنف فيه إستراتيجية العمل المسلح الكثير من الغموض، وسط إشفاق من إعادة التجربة القديمة باختصار الحرب على الأطراف، مثلما كان خلال حرب الجنوب والشرق، ودارفور.

ومع أن «الجبهة الثورية السودانية» تظل أفضل القوى المعارضة من حيث الفعل، ومن حيث المحتوى «نظرياً» باعتبارها تحالفاً لقوى الهامش والتغيير، إلا أن الجبهة ذاتها؛ تواجه مأزقاً حقيقياً، فقد وضعت الحصان خلف العربة،

فأعلنت عن ميلادها ببيان سياسى قبل أن تعقد مؤتمرها، أو تدعو بقية القوى السياسية بما فى ذلك قوى الهامش؛ مثل شرق السودان، ودون أن تصمم هياكلها وتعلن برامج شاملة للمقاومة، وللتغيير، بل أن القوى الثورية هذه اكتفت بفرقعات إعلامية كبيرة عند إعلانها، لتتحول مثلها مثل فرقعات جبهات تقوم وتنتهى كل يوم، وهى فى ذات الوقت تحمل بعض من تناقضات داخل مكوناتها، فمثلاً نجد أن «الحركة الشعبية»- وهى أكبر المكونات وأقواها- تعيش تجربة أقرب إلى تجربة جبهة شرق السودان، طيبة الذكر، فهى ثلاثية القيادة، ويبرر قادة الحركة ذلك بسبب الظروف الاستثنائية التى وجدت الحركة فيها تنظيمها، بعد أن أعلن «المؤتمر الوطنى» الحرب على قواتها فى جنوب كردفان، ثم النيل الأزرق، وأغلق مكاتبها فى الشمال، فدخلت الحركة فى مرحلة العمل «السري» من جديد، بعد أن كشفت الأزمة ظهرها، وإن كانت ثمة فائدة من ذلك؛ وتكمن، فى تساقط مناضلى الساعة الخامسة والعشرين، أو الذين كانوا يشكلون «خلايا أمنية نائمة» داخل الحركة، وبعد أن أمسك بعضهم بمفاصل مهمة لفترة زمنية ليست بالقصيرة داخل جسم «الحركة الشعبية».

أما الحركات الأخرى، وهى المعروفة بفصائل دارفور، فقد أصابها داء أحزاب الشمال، وأصابها داء إصدار البيانات الإنشائية، والتصريحات المكرورة لدرجة الرتابة، وظلت فى حالة انكفاء وانغلاق لفترة طويلة، حتى صارت تدور فى دائرة مفرغة، ولا شك فإن المفاوضات والاتفاقات الثنائية حولت تلك الحركات إلى أسواق للمزادات فى كثير من الأحيان، ومع أن صديقنا عبد الواحد نور سجل مواقف قوية تجاه الاتفاقات الجزئية، إلا أن كثيرين يعيبون على نور عدم قيامه بفعل يوازى رفضه الواضح للحوار مع النظام، كما يحتاج نور لتقوية تنظيمه سياسياً بمزيد من الديمقراطية، والانفتاح على الآخرين، والثقة فى أن التنظيم مجموعة من الأفراد تجمعها مبادئ مشتركة، وتوحيدها وسيلة متفق عليها لتحقيق تلك المبادئ، وأن الوضع السياسى الراهن يحتاج

إلى مرونة فى العمل داخل التحالفات، وهى تحالفات حد أدنى، ويستحيل تصعيد المقاومة من غير تقوية هذه التحالفات.. ولحركة العدل والمساواة تجارب تنظيمية وإرث يختلف عن تجارب الآخرين، ولذلك كان من المتوقع أن تلعب هذه الحركة دوراً إيجابياً بتمليك تجربتها لبقية القوى المتحالفة. وهنا لابد من التحام القوى المسلحة، وقوى الهامش مع الحركات الشبابية النشطة مثل «قرفنا» و«التغيير الآن» و«شرارة» مع علمنا ان هذه الحركات فى حد ذاتها تعاني من الخلافات، ومن المواقف الملتبسة تجاه التحالف مع قوى الهامش. إلا أن إسقاط النظام يحتاج إلى تضافر جهود القوى المسلحة، مع القوى المدنية، والاتفاق حول برنامج حد أدنى، يرسخ لتحالف استراتيجى فى المستقبل بين الهامش والمركز.

أزمة الخطاب

إن التغيير يبدأ بالانقلاب على الذات، وأولى الخطوات هى محاسبة أنفسنا على أخطاء الماضي، وممارسة الديمقراطية داخل مؤسساتنا السياسية والاجتماعية، لأن الإصلاح يجب أن يبدأ من الداخل، ومن ثم الانطلاق نحو الخارج، أما عملية إسقاط النظام فهى مسألة وقت لا أكثر، لا سيما لو كان نظاماً «مات سريرياً»، لكن الضرب القاضية لا يمكن أن توجه دون مشاركة الجماهير، إن القوى السياسية المنظمة ليست هى التى تستطيع إنجاز التغيير وحدها، مثلما حصل فى تونس، ومصر، وليبيا، ولقد تحدثت مع كثير من الأصدقاء المصريين خلال وجودى فى القاهرة بداية العام ٢٠١٢، وتناقشنا حول سر انتصار ثورة ٢٥ يناير، وإسقاطها لنظام استمر ثلاثين عاماً، واشتهر بقوته المخبرية والأمنية، ومن بين الأصدقاء، صحفيون، وكاتب كبار، وسائقى تاكسي، فجميعهم كانوا يقولون «لم نكن نتوقع أن يسقط النظام بهذه السهولة، وحين توجهنا نحو ميدان التحرير كنا نظن أن المظاهرات ستكون محدودة، وأن المشاركة لا تتعدى آلاف قليلة، وفى الذهن تجاربنا

فى عام ٢٠٠٥ ، وحركة كفاية ، ومظاهرات الصحافيين أمام نقابتهم ، وكيف كانت معزولة فوق السلالم ، وكذلك أحداث الشهيد الشاب خالد سعيد قبل فترة قليلة ، لكننا ذهلبنا حين رأينا الناس تتدفق نحو الميدان كالسيل . وقد لاحظ الجميع أن القوى السياسية لم تكن حاضرة فى تلك اللحظات ، لأن الأحزاب السياسية ، وخلال كل حراك الربيع العربى لم تكن حاضرة ، ويكفى الإشارة إلى دولة مثل ليبيا لم تكن تعرف حتى معنى الأحزاب السياسية ، أو حتى أحزاب مصر ، فهى أحزاب «كرتونية» ، وواجهات تعبر عن مصالح نخب محدودة فى معظمها دون أن نلقى القول على عواهنه ، لكن الجماهير هى السيل العرمرم اسمه «الجماهير» فرغم محاولات تغييب وتزييف الوعي ، المتعمدة ، والممنهجة من قبل النظم الشمولية لتحويل «الجماهير» إلى «حالة سلبية» ، أو متماهية فى النظام ، أو منكفئة على ذواتها ، مستخدمة فى ذلك كل وسائل الترهيب والترغيب ، وآليات العنف ، والإعلام ، والتعليم ، والخداع ، والكذب . وكم كان عبد الرحمن الكواكبي مصيباً حين كتب فى سفره «طبائع الاستبداد أن «الحكومة المستبدة تكون طبعاً مستبدة فى كل فروعها من المستبد الأعظم إلى الشرطي ، إلى الفرّاش ، إلى كنّاس الشوارع ، ولا يكون كل صنف إلا من أسفل أهل طبقته أخلاقاً ، لأنّ الأسافل لا يهتم طبعاً الكرامة وحسن السمعة إنّما غاية مسعاهم أن يبرهنوا لمخدومهم بأنهم على شاكلته ، وأنصار لدولته ، وشرهون لأكل السقطات من أى كانت ولو بشراً أم خنازير ، آبائهم أم أعدائهم ، وبهذا يأمنهم المستبد ويأمنونه فيشاركهم ويشاركونه ، وهذه الفئة المستخدمة يكثر عددها ويقل حسب شدة الاستبداد وخفته ، فكلما كان المستبد حريصاً على العسف كلما احتاج إلى زيادة جيش الممجدين العاملين له والمحافظين عليه . إلا أنّ تجارب التاريخ تؤكد أنّ لكل شيء حدود ، ولكل استبداد سقف لا يمكن تجاوزه وإن طال الزمن ، وحولنا ذلك التسونامى الذى يضرب بعنف أنظمة كان البعض يعتبرها قوية وراسخة ، لكن طاقات الشعوب

أثبتت أنها «نمور من ورق»، وأنها لا تعدو أن تكون سوى «جيف متحللة»؛ وإن اكتست بثياب الهيبة والقدسية! . فقد هوى مبارك، وسقط بن علي، و القذافي، فللشعوب عزميتها، فالجماهير مثل «الوحش الكاسر»، فقط تحتاج إلى تعبئة، وتنظيم، وحشد، وإلى ما يحرك هذا «الوحش»، أو يهز حالة سكونه الظاهري، ومثلما يرى الفيلسوف غوستاف لوبون؛ المفكر الفرنسى ومؤسس «علم فلسفة الجماهير» أن «كل ما يهز مخيلة الجماهير هو ما يظهر فى شكل صورة لافتة وجلية، لا تشوبها توضيحات إضافية أو لا تصاحبها إلا أشياء عجائية: انتصار كبير، معجزة كبيرة، جريمة كبيرة، أمل كبير». إن «ثورات الجماهير» هى لحظة فى فعل زمنى مستمر، وهى تتم عبر «التراكم»، أو بواسطة «الطفرات»، وليس بالضرورة بواسطة بيانات، محشودة «إنشاء»، أو «عبارات حماسية خاوية»، لكنها لا تداعب مخيلة هذا «الوحش»، ولذلك؛ ومن وجهة نظرى أن «الثورة قطيعة معرفية بين القديم والجديد»، وبالطبع فهذه القطيعة لا تتم عبر «التفكير الرغائبي»، ولا بالتمنى، بل تحتاج إلى العمل الدؤوب، والالتحام بالناس، ومخاطبة قضاياهم، وتنظيمهم وحشدهم، وهى مرحلة تحضيرية فى الثورة لإحداث تراكم كمي، وتتم عبر المظاهرات الصغيرة، الاحتجاجات المختلفة، التضامنيات فى القضايا الحقوقية، الكتابات الصحفية عن الحرية، والتحول الديمقراطى، كشف الفساد، ونقد الاستبداد، والسياسات الحكومية الخاطئة، وبالتالي نكون قد قمنا بتمهيد وتحضير وتهئية لنقلة ثانية، وهى النقلة الحاسمة، أو «اللحظة الفارقة»، أو «انفجار القنبلة الناسفة»، وهو انفجار قد يقع لمجرد حادث صغير، مثل مقتل بائع متجول، مع أن عشرات أو مئات كانوا قد قتلوا قبله، إلا أن التراكم، والتحريض، والتعبئة، والحشد تجعل هذا الفعل انتصاراً لكرامة مثل حالة «محمد بوعزيزى «التونسي»، أو استشهاد طالب مثل حالة «القرشي» فى أكتوبر»، أو ربما لهزة اقتصادية كبيرة، مثل غلاء الأسعار، والجوع، وانقطاع الكهرباء، والمياه، أو

كل فعل يمكن أن يشير هذا «الوحش». و«الوحش الكاسر»، لا توقفه بعد ذلك وسائل القمع، ولا رسائل التهديد، أو الترغيب، حال حصول «القطيعة المعرفية» مع الماضي، والانعتاق من أسره، بل ورفضه، ورفض سياساته، وتوجهاته، بعد انكشاف خدعه التي كان يضلل بها الناس فترات طويلة، ويدجن عبرها الجماهير، لتكون مطيعة، ومنقادة، بل وراضحة ومستسلمة، لدرجة أن من يحاول تغييرها ستقف ضده بضراوة في بداية الأمر لأن التحول من موقف إلى موقف ليس بالأمر السهل، وحتى لو أردت أن تبدل ملابسك بملابس أخرى، فأنت في حاجة إلى مرحلة انتقال من ستر إلى ستر تتخللها مرحلة «تعري»، وهي هنا تعرية العقل، بعد تعرضه لمثيرات جديدة، أو أكثر إثارة لتتم عملية الاستجابة وفق شروط الإثارة والاستجابة في علم النفس، ولحظة التعري هي إزالة الغشاوة عن العقل الواعي، وتخطى مرحلة الزيف والتضليل، إنها مرحلة طويلة وصعبة، لكن لا تشكل الكتلة الحاسمة «الجماهير» بدونها، لكن، فعندما تتكون الكتلة، فعندئذ؛ يذوب الأفراد في الجماعة، وتتولد الروح الجماعية، وهي مثل روح القطيع، ففرد القطيع يشعر بالأمان مع جماعته، وتهزم الجموع داخله قشعريرة الخوف، فيشعر بالقوة، وبالثقة، وبالأمان، ويمكن أن يفعل ما لا يفعله لو كان بمفرده. إلا أن ذات القطيع يحتاج إلى قائد، وملهم، أو برنامج مغري للتغيير، وفي حال فقدان ذلك يحدث الفراغ، وتعزف الأنظمة المستبدة على سيمفونية «البديل»، لكن؛ المستبدون أنفسهم مع طول فترات استبدادهم يكونون منفصلين عن الواقع، و لا يصدقون أن لهم أخطاء، ويتوهمون بأنهم قوة لا تقهر، وأنهم حقيقة لا يأتي الباطل من خلفها، أو بين يديها، ويحتكرون السلطة، والمعرفة، وسلاح الإرهاب، وحين يقتلون يظنون أنهم يدافعون عن أوطانهم، وهم في الحقيقة لا يدافعون سوى عن «أمجاد شخصية»، ومكاسب «ذاتية»، ومن أجلها مستعدون لمحاربة الجميع، وإهدار دماء الكل، وتفريقها «حارة حارة». . دار

دار.. . زنقة زنقة».

إن الجماهير لا يحركها العقل، بل تحركها العواطف، وفق رؤية «عقلية القطيع»، وقد جربت هذه النظرية خلال الثورة الفرنسية في القرن السادس عشر، واحتلال سجن الباستيل، وهو كان من أعتى زنازين القمع في ذاك العصر، لكن الجماهير حين انتفضت، وثارَت اقتحمت هذا الحصن العتيق، وأقامت المذابح في الشوارع، والغريب أن من بين الثائرين رجال قانون، ومفكرين، وقادة رأي، إلا أن اجتماع الجماهير في مكان واحد، وفي لحظة زمانية واحدة، يغيب العقل، ويصبح الجميع مثل قطع أبقار تقوده البقرة التي تقف في المقدمة، ويتحرك بعواطفه، أو غريزته، أو شعوره بالخطر حركة جماعية. ومثلهم يرى الفيلسوف الفرنسي غوستاف لوبون في كتابه «سيكولوجية الجماهير» إن العديد من خصائص الجماهير الخصوصية، من مثل سرعة الانفعال، والنزق، والعجز عن المحاكمة العقلية وانعدام الرأي الشخصي والروح النقدية والمبالغة في العواطف والمشاعر، وغيرها، كل ذلك نلاحظه لدى الكائنات التي تنتمي إلى الأشكال الدنيا من التطور كالشخص الوحش، أو الطفل مثلاً، وهذه المقارنة التشبيهية لا أثيرها هنا إلا عرضاً» (١٣١)، والجماهير عرضة للتحريض، ولدغدة المشاعر، والعواطف، لكنها تحتاج في عملية تعبئتها وحشدتها إلى «محفزات»، وللأسف الشديد، فإن أكبر محفزين في الحشد والتعبئة في بلد مثل السودان هما «العرق والدين»، ودوننا آلاف الشباب الذين يساقون سوقاً نحو «الجهاد» في الجنوب، بدعوى نصر المشروع الإسلامي، والتبشير بالجنة، والخور العين حال الاستشهاد، فهؤلاء الشباب هم شريحة جمهور متشابهة في الخصائص، ومتفقة في الرؤى، وفي تصوراتها للكون وللحياة الآخرة، وبالتالي من السهولة اقتيادهم جماعات إلى القتال،

(١٣١) غوستاف لوبان، سيكولوجية الجماهير، الطبعة العربية الثالثة ٢٠١١، ص، ٦٣.

وهم فى كامل سعادتهم . وهو أمر ينطبق على الجيوش العقائدية كلها ، أو حتى حركات التحرير التى تقاتل من أجل معتقدات ، أو الدفاع عن ثقافتها ومصيرها حين تشعر بالتهديد من قبل عدو «خارجي» ، أى خارج ثقافتها مثلما هو حالنا فى السودان اليوم ، فمن السهل مثلاً تجييش مئات الآلاف فى الجنوب من أجل الكرامة ، أو آلاف فى دارفور ، وجبال النوبة ، والنيل الأزرق ، وشرق السودان ، لكن فى ذات الوقت فمن الصعوبة حشد مثل هذه الأعداد من البشر من أجل «الديمقراطية ، أو الحرية» بمعناها العريض . وهو ما يفسر زهد أبناء المركز من الميل إلى العمل العسكري ، خلال كل فترات المقاومة المسلحة ضد الحكومات فى المركز ، بدءاً بحروب الجنوب ، ومروراً بحوادث ١٩٧٦ ، أو ما اصطلح عليه فى دعاية الرئيس الأسبق جعفر نميرى «المرتزقة» ، لأنهم جاءوا من غرب السودان ! ، والمقصود بذلك «أنهم تشاديون» ، ثم الحرب فى اتساعها الأخير فى شرق السودان فى تسعينيات القرن العشرين ، ودارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق ، فى حرب ما بعد استقلال / انفصال الجنوب ، وهو موقف على عكس مواقف أبناء الهامش ، لأن المسألة هناك ارتبطت بالوجود ، وبالمصير ، وبالكرامة . وهو ما يجعل عملية التعبئة والحشد فى غاية السهولة ، فسرعان ما تجد الحركات المسلحة التى تعبر عن الهامش قواعد اجتماعية كبيرة ، تمثل لها الوقود ، والحاضن فى ذات الوقت . والغريب أن النازية كانت تستخدم الخطاب العاطفى فى حشدها على أساس أن الشعب الألمانى هو الشعب الأفضل بين كل شعوب الدنيا ، وكان هيتلر يعتمد فى دعايته على «إذا أردت السيطرة على الناس أخبرهم أنهم فى خطر ، وحذرهم من أن أمنهم تحت التهديد ، وأن المعارضين خونة وعملاء» ، فتكون النتيجة حشد الناس حوله ، وفقدان المعارضة لشرعيتها ، وهو ما اتبعه نظام «الإنقاذ» بطرقه الدائم على «المؤامرة» و«العدو الخارجى والعملاء الداخلين» . ولذلك فكل معارضة تريد تنظيم صفوفها لابد من الاتفاق على «خطاب مؤسس

علمياً لمخاطبة الجماهير»، ولا بد أن يبعد الخطاب عن الخطب الرنانة على شاكلة الاستبداد، والدعوة للديمقراطية» فشعوب السودان لا تحركها مثل هذه الدعوات، لكنها يمكن أن تتحرك حين تحس بالخطر، «وبما أن المحرضات القادرة على تهيج الجماهير متنوعة ومتعددة، وبما أن الجماهير تنقاد لها دائماً، فإننا نجد لها حيوية ومتحركة إلى أبعد حد، فنحن نجد لها تنتقل في لحظة واحدة من مرحلة الضراوة الأكثر دموية إلى مرحلة البطولة المطلقة، إن الجمهور يمكنه بسهولة أن يصبح جلاًداً، ولكن يمكنه في نفس السهولة، أن يصبح ضحيةً وشهيداً فمن أعماقه سالت جداول الدم الغزيرة الضرورية لانتصار أى عقيدة أو إيمان جديد» (١٣٢)، ولكل ذلك، فمن السهولة أن تجد شباباً يرسمون أروع لوحات البطولة في لحظات الهياج هذه، فهناك من يتلقى القنابل المسيلة للغاز قبل سقوطها وارسالها نحو قوات الشرطة والأمن، وهناك من يتقدم نحوهم صدوره مكشوفةً، وعيونه مفتوحة، لا يهتم بالرصاص من حوله، ولا توقفه ذبذبات العصي الكهربائية، وهناك من ينزف الدم مدراراً لكنه يسعف رفيقاً في معركته، ويفضله على نفسه، وهى كلها خصائص الجماهير حين تتعرض للتحريض، وللتعبئة، وحين تؤمن بما تقاتل من أجله، فهى مقدامة، وجسورة، وعنيفة. إلا أن القوى السياسية فى السودان، ظلت، ولأمدٍ طويل، تنأى بنفسها عن الجماهير، وتشكل منابر صفوية لممارسة ديمقراطية رجع الصدى عبر دور الأحزاب، والقاعات الصغيرة والمغلقة، لذلك هى تتحدث لتسمع صدى حديثها، فهى متعالية على الجماهير، والجماهير فى حاجة إلى خطاب مباشر، يغذيها بالأمل فى حياة كريمة، وظيفة مناسبة، حياة آمنة، لقمة عيش هنية، ولذلك فإن الأزمات الاقتصادية تظل على الدوام مدخلاً مهماً لتحريك الجماهير، وتفجير

طاقاتها، كما تتحرك الجماهير كذلك حال حصول زلازل سياسية كبرى، وهزات تنسف القناعات الصلبة، وهو زلزال، أو تسونامى يغير من وضعية المقهورين التابعة، أو الموالية إلى وضعية المتمردة، والمهاجمة، والباحثة عن التغيير، ولا تزال قوى التغيير ضعيفة فى خطابها، إن لم يكن الخطاب مأزوماً، فما من خطاب تغيير، إلا وبنى على ثنائيتين هما، التهيب، والتخويف من استمرار الأوضاع، والترغيب بفتح أبواب الأمل مشرعةً نحو مستقبل أفضل فى حال تجاوز الحاضر البئيس، وقررنا المضى نحو الغد الزاهر، وهو يحمل بالطبع قضايا الفساد، والفشل، والقمع، والأمن، وهو ما كانت تفعله «الجبهة الإسلامية القومية» خلال تجربة الديمقراطية الثالثة بالتركيز على قصص مرعبة مثل اختطاف «أميرة الحكيم»، وكثرة اللصوص، والنهب فى الخرطوم، فيزهد المواطن فى الوضع الديمقراطي، ويقدم أمنه على حريته، إلا أن المعارضة لا تمتلك الوسائل الإعلامية التى تطرق على مثل هذه القضايا الحساسة فى ظل انعدام الأمن، وتزايد حالات اغتصاب الأطفال، واتساع دائرة الجريمة فى مناطق مثل دارفور، لكن التكرار مع أهميته، فقد يفسد الخطاب ما لم يتنوع ويقدم جديداً، ومع هذا التحذير لا بد من تقديم بدائل مقنعة توفر الأمن والغذاء والحرية، وهو عندى المشروع الوطنى، وهو عنوان كبير يحتاج إلى تفاصيل تلامس تطلعات وأحلام الجماهير. وهنا، ولضرورة التغيير نظل فى حاجة إلى قادة حقيقيين، لأن الجماهير تتأثر بخطابات الكاريزما، وتتفاعل مع القيادات الملتحمة مع همومها وهو دور النخب، وهم القادة الحقيقيون، لا قادة الأحزاب السياسية، وإلى مثقفين عضوين، فاعلين، ومنفعلين، ومتفاعلين مع شعوبهم، إلا أن طبيعة الشعوب السودانية، وتطورها تجعل من الصعوبة خلق «كاريزما» للجميع، لكن يمكن أن تكون هناك «كاريزمات» لكل مجموعة، ولذلك علينا التركيز أكثر على المؤسسات، والرؤى التى تحملها، وهى القيم المجردة، فى عمومياتها، ومن ثم الدخول فى تفاصيلها عند

صياغة الخطاب، وحسب تطورنا السياسى فنلاحظ أن ثورة مثل الثورة المهديّة قامت على «التجسيد» ممثلاً فى شخصية الإمام المهدي، فجاءت ثورة أكتوبر وركزت على «الترميز» ممثلاً فى «القرشى وأخوانه»، إلا أن أبريل لم تتبنَّ رمزاً، ولا جسداً، بل كانت تهتف ضد الغلاء والفساد، وتطالب بالحرية، فى مفهومها التجريدي، والآن.. ماذا نحن فاعلون؟ وبمنظرة سريعة؛ نأخذ خلالها منظمات المجتمع المدني السودانى مثلاً؛ كم من المنظمات تعمل على مستوى «التلاحم» مع الجماهير؟ وما هى أنواع الأنشطة التى تقوم بها هذه المنظمات؟ ولماذا يكتفى معظمها «بالتنظير» و«وسط القاعات المكيفة»؟ وتردد «مفاهيمها وأفكارها» و«وسط ذات «النخب»؟ مثلاً «الشارقة»، أو «الخاتم عدلان»؟ أو «بيت الفنون»؟ فكم من الحضور؟ وهل هو حضور «شعبى»، أم «نخبوي». وهل يصل خطاب «الطامحين فى التغيير من «النخب» إلى بقية خلق الله من الشعب أو الشعوب السودانية؟ وكم من «ورش العمل»، و«المؤتمرات» أقيمت؟ وكم من «الأموال صرفت؟ وما هى المحصلة النهائية لتلك الجماعات «النخبوية العاملة فى مجالات حقوق الإنسان والديمقراطية والحريات»؟.

تجاربنا السابقة فى أكتوبر ١٩٦٤ وأبريل ١٩٨٥

لقد سبق السودان كل دول المنطقة فى عمليات الانتفاضات الشعبية، والعصيان المدني، لقد هب الشعب فى أكتوبر ١٩٦٤ وأرغم الفريق إبراهيم عبود على التنحي، وتكرر ذات الفعل مع المشير جعفر نميرى فى أبريل ١٩٦٤، إلا أن الواقع الآن قد تبدل، فالحكومتان السابقتان برغم أنهما عسكريتان إلا أنهما كانتا تقومان على حكم الفرد، واستبداد شخص، أو مجموعة صغيرة تحيط به، أما التجربة الحالية، فنظام البشير هو نظام حزب، ونظام عقائدي، وفطن للمهددات منذ إعلان البيان الأول، فأقام خطة التمكين، وجرف الخدمة المدنية والعسكرية من كل العناصر الوطنية، والديمقراطية، وهى التى هاجرت وتركت

البلاد فى سباق البحث عن الحلول الفردية، وما نعانيه فى السودان من أمراض، وهى الشرائح المعنية بالتغير، وقضايا الديمقراطية والتنمية، وحقوق الإنسان. ولذلك كان على المطالبين بالتغير التفكير فى وسائل مختلفة، مع الإبقاء على وسيلة التظاهر والعصيان المدني، والإضراب السياسى كوسائل متكاملة مع وسائل أخرى، بما فى ذلك المقاومة المسلحة. إلا أن الأزمة هى أكبر من مسألة إسقاط النظام، فالسؤال الذى نحتاج إلى إجابة له هو ما هو مشروعنا الديمقراطى والوطنى البديل لمشاريع الدمار والتشظى والدولة الدينية والعنصرية؟.

سيرة ذاتية

كاتب صحفى وروائى حظرت السلطات السودانية روايته «مراكب الخوف» كما تحظره من الكتابة فى الصحف فى الخرطوم، بعد أن أغلقت صحيفة «أجراس الحرية» التى أسسها مع آخرين فى الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١، وعمل بها نائباً لرئيس التحرير ورئيساً للتحرير بالإقامة لرفض «المجلس القومى للصحافة والمطبوعات» تعيينه رئيس تحرير رغم استيفاء شروط المجلس الحكومى..

عمل فايز السليك مراسلاً لـ«الحياة اللندنية» فى أسمرات والخرطوم وغطى الحرب السودانية فى دارفور والجنوب والشرق وجنوب كردفان والنيل الأزرق، والتحركات السياسية للمعارضة المسلحة فى الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥، وكذلك الحرب الإثيوبية الإريتيرية فى ذات الفترة، كما عمل مراسلاً لصحيفة «الشرق الأوسط» من الخرطوم. وعمل بصحف «الخرطوم»، «الأيام»، «الفجر»، و«أجراس الحرية»، ثم شغل منصب نائب رئيس تحرير صحيفة «حريات» السودانية الإلكترونية.

يعد الكاتب من أكثر الصحفيين السودانيين وقوفاً أمام محاكم النظام فى الخرطوم فى قضايا نشر، يكون الشاكى فيها جهاز الأمن الوطنى والمخابرات، والشرطة والجيش ومجلس الوزراء، وتبلغ القضايا المرفوعة ضده قبل خروجه من السودان فى عام ٢٠١١ حوالى (٨) قضايا، والتهم هى إهانة الدولة وفقاً للقانون الجنائى السودانى «فيما يتعلق بالجرائم ضد الدولة» ولذلك كان دائماً يردد «أن تكون لصاً فى السودان أفضل من أن تكون صحافياً فى حالة تقديمك لمحاكمة لأن اللص يحاكم بقانون واحد، أما الصحافى فيحاكم بقانون الصحافة والمطبوعات، والقانون الجنائى، وقانون الأمن الوطنى والمخابرات، ولائحة اتحاد الصحفيين!».

له رواية ومجموعة قصصية لم تنشر.

الفهرس

٣	الإهداء
٥	تقديم
	الباب الأول
١٣	زلازل صامتة وصدمة غير محسوسة
	الفصل الثاني
٤٥	«جنوب جديد» أم جراحات قديمة؟
	الباب الثاني
٧٧	إحداثيات العقل الجمعي السوداني
	الباب الثالث
	ميكانيزمات نخب المركز في بسط الهيمنة
١٨٩	على بقية الثقافات في السودان
	الباب الرابع
	الفصل الأول
٢٣٦	أزمات البدائل عقبة في طريق التغيير
	الفصل الثاني
٢٩١	معادلة الحرب العادلة والدولة الفاشلة
	الباب الخامس
٣٢١	آفاق الحل..
٣٥٥	التعريف بالمؤلف

